الوثائق والمعاهدات

في

بلاد العرب

أول وأوسع كتاب من نوعه

أصدرته

جريدة الأيام

طبع في مطبعة الأيام دمشق



المغفور له الملك حسين

تقدمة واهداء

الى ارواح الشهداء الذين جادوا بنفوسهم الطاهرة فى كل بقعة من بقاع الوطن العربى ذوداً عن حياضه، ودفاعاً عن استقلاله، وسعياً وراء حريته ووحدته — تهدى «الايام» هذا الكتاب الذى ضم بين دفتيه الوثائق والمعاهدات التى خطوها بدمائهم، ووسموها بسمة جهادهم منذ انبثقت فكرة القضية العربية فى عام ١٩٠٨

وعسى أن تكون «الايام» قامت بالخدمة الواجبة، فيتلقى القراء هذا الكتاب بقبول حسن ويطالعوا محتوياته بتفكير وامعان.

فهرست الكتـــــــــاب

الصفحة

سورية ولبنـــــــان

الصفحة

شـــــرقي الاردن

الصفحة

فلسطين

الصفحة

العراق

الصفحة

القطر المصري

ذيل الكتاب

مكاتبـــــــات سرية

من الشريف حسين الى السر هنرى مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ (١٤ تموز ١٩١٥)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله :

اقدم لجنابكم العزيز احسن تحياتي الودية واحتراماتي ، وأرجو ان تعملوا كل مافي وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة اليكم طيه ، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية .

وأود بهذه المناسبة ان اصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لان تشغلوا افكاركم بآراء الشعب هنا ، لانه باجمعه ميال الى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة .

ثم يجب ان لاتتعبوا أنفسكم بارسال الطيارات او رجال الحرب ، لالقاء المناشير واذاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لان القضية قد قررت الآن .

واني لارجوكم هنا ان تفسحوا المجال امام الحكومة المصرية ، لترسل الهدايا المعروفة من الحنطة للاراضي المقدسة « مكة والمدينة » التي اوقفت ارسالها منذ العام الماضي .

وأود ان الفت نظركم الى أن ارسال هدايا هذا العام ، والعام الفائت ، سيكون له أثر فعال في توطيد مصالحنا المشتركة ، واعتقد ان هذا يكفي لاقناع رجل ذكي مثلكم ، أطال الله بقاءكم .

حاشية — ارجو ان لاتزعجوا انفسكم بارسال اي رسالة ، قبل ان تروا نتائج اعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرتنا وما تتضمنه .

ونرجو ان يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا ، كما نرجو ان تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول اليكم عندما نجد حاجة لذلك ، والرسول موثوق به .

المـــــــذكرة

لما كان العرب باجمعهم – دون استثناء – قد قرروا في الاعوام الاخيرة ان يعيشوا وان يفوزوا بحريتهم المطلقة، وان يتسلموا مقاليد الحكم نظرياً وعملياً بايديهم.

ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا انه من مصلحة حكومة بريطانية العظمى ان تساعدهم وتعاونهم للوصول الى امانيهم المشروعة، وهي الاماني المؤسسة على بقاء شرفهم وكرامتهم وحياتهم...

ولما كان من مصلحة العرب ان يفضلوا مساعدة حكومة بريطانية عن اية حكومة اخرى بالنظر لمركزهم الجغرافي، ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانية...

انه بالنظر لهذه الاسباب كلها يرى الشعب العربي انه من المناسب ان يسأل الحكومة البريطانية اذا كانت ترى من المناسب ان تصادق بواسطة مندوبها او ممثلها على الاقتراحات الاساسية الآتية:

اولاً – ان تعترف انكلترة باستقلال البلاد العربية من مرسين – ادنه، حتى الخليج الفارسي شمالا، من بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي للجزيرة جنوباً، يستثنى من ذلك عدن التي تبقى كما هي – من البحر الاحمر، والبحر المتوسط حتى سينا غربا.

حتى ان توافق انكلترة ايضاً على اعلان خليفة عربي على المسلمين.

ثانياً – تعترف حكومة الشريف العربية بافضلية انكلترة في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية، اذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية.

ثالثاً – تتعاون الحكومتان الانكليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم احد الفريقين، وذلك حفظاً لاستقلال البلاد العربية. وتأميناً لافضلية انكلترة الاقتصادية فيها.. على ان يكون هذا التعاون في كل شيء، في القوة العسكرية، والبحرية، والجوية...

رابعاً – اذا تعدى احد الفريقين على بلاد ما، ونشب بينه وبينها قتال وعراك،

فعلى الفريق الآخر ان يلزم الحياد ، على ان هذا الفريق المعتدي اذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه ففي وسع الفريقين ان يجتمعا معاً ، وان يتفقا على الشروط .

خامساً — مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشرة سنة ، واذا شاء احد الفريقين تجديدها عليه ان يطلع الفريق الآخر على رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام .

هذا ولما كان الشعب العربي باجمعه قد اتفق « والحمد لله » على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الامر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية ان تجيبه سلباً أو ايجاباً في خلال ثلاثين يوماً من وصول هذا الاقتراح .

واذا انقضت هذه المدة ولم يتلق جوابا ، فأنه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء .

وفوق هذا فاننا نحن عائلة الشريف نعتبر انفسنا — اذا لم يصل الجواب — احراراً في القول والعمل من كل التصريحات والوعود السابقة التي قدمناها بواسطة علي افندي (١)

من السير هنري مكماهون الى الشريف حسين

— ٢ —

مصر في ١٩ شوال سنة ١٣٣٣ « ٣ اغسطس سنة ١٩١٥ »

الى الحسيب النسيب سلالة الاشراف وتاج الفخار ، فرع الشجرة المحمدية ، والدوحة القرشية الاحمدية ، صاحب المقام الرفيع ، والمكانة السامية ، السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف ، السيد الجليل المبجل دولة الشريف حسين باشا ، سيد الجميع أمير مكة المكرمة ، قبلة العالمين ، ومحط رحال المؤمنين الطائعين ، عمت بركته الناس اجمعين .

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة ، والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة ،

---

(١) علي افندي أصغر ، هو من انسباء حسين روحي البهائي الموظف في قلم الترجمة بدار المندوب السامي في مصر يومئذ ، وكان تاجراً في مصر كلفه المستر ستورس السكرتير الشرقي لدار الحماية في مصر ان يكون رسوله الى الشريف حسين ونجله الامير عبد الله .

أعرض ان لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لاظهاركم عاطفة الاخلاص والاحساسات نحو انكلترة ، وقد يسرنا علاوة على ذلك ان نعلم ان سيادتكم ورجالكم برأي واحد وعقيدة واحدة ، وهي ان مصالح العرب . هي مصالح انكلترة ، ومصالح انكلترة هي مصالح العرب .

وأود بهذه المناسبة ان أؤكد لكم ماقاله اللورد « كتشنر » في الرسالة التي وصلتكم بواسطة علي افندي ، وهي الرسالة التي أوضح لكم فيها بصراحة رغبتنا في استقلال البلاد العربية وسكانها ، وموافقتنا على أن يكون الخليفة عربياً ، عريق العروبة .

أما مايتعلق بالحدود فقد يكون بحثنا في مثل هذه التفاصيل - والوقت قصير والحرب قائمة - سابقاً لأوانه وخاصة ان تركية لاتزال تحتل قسماً كبيراً من الاراضي التي اشرتم اليها في اقتراحكم احتلالاً تاماً .

ثم يجب أن أضيف الى ذلك ، انني علمت بدهشة وألم ان بعض العرب في هذه الاقسام لايرغبون في مساعدتنا ، بل يقدمون مساعدتهم الفعلية بالسلاح للالمان والاتراك أعني « للهدامين الجدد ، والظالمين القدماء » .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فاننا على استعداد لان نرسل لفخامتكم المنح المطلوبة للاراضي المقدسة حالما تعلموننا كيف ، وأين ترغبون تسلمها ، ونحن نهيء الاسباب اللازمة ليتمكن رسولكم من الوصول الينا بكل أمان وسلام .

وتفضلوا بقبول احترامنا .

التوقيع « ا . ه . ماكماهون »

من الشريف حسين الى السر ماكماهون

ـ ٣ ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ « ٩ ايلول سنة ١٩١٥ »

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله .

بمزيد السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعته بكل

احترام واعتبار رغم شعوري بغموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بنقطتنا الاساسية ، اعني نقطة الحدود .

وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم اخلاصنا نحو بريطانية العظمى واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشؤون ، وفي أي شكل ، وفي أية ظروف ويجب أن أؤكد لكم ايضاً ان مصالح اتباع ديانتنا كلها تتطلب الحدود التي ذكرتها لكم .

ويعذرني فخامة المندوب اذا قلت بصراحة ان « البرودة » و « التردد » اللذين ضمنها كتابه فيما يتعلق بالحدود ، وقوله ان البحث في هذه الشؤون انما هو اضاعة للوقت ، وان تلك الاراضي لاتزال بيد الحكومة التي تحكمها ... ويعذرني فخامته اذا قلت ان هذا كله يدل على عدم الرضا ، او على النفور او على شيء من هذا القبيل .

(فان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد تتمكن من ارضائه ، ومفاوضته بعد الحرب ، بل هي مطالب شعب يعتقد ان حياته في هذه الحدود ، وهو متفق باجمعه على هذا الاعتقاد .)

وهذا ماجعل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهي بريطانية العظمى .

واذا اجمع هؤلاء على ذلك ، فانما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك ، وهم يرون انه من الضروري جداً أن تنظم الاراضي المجزأة ، ليعرفوا على أي اساس يؤسسون حياتهم ، كيلا تعارضهم انكلترة او احدى حليفاتها في هذا الموضوع مما يؤدي الى نتيجة معاكسة ، الامر الذي حرمه الله .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - في تلك الحدود - مناطق يقطنها شعب اجنبي بل هي عبارة عن كلمات والقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فان الله يرضى عنها ، ويسر الناس بها .

وأنا على ثقة ياصاحب الفخامة ، انكم لاتشكون قط بأني لست انا شخصياً الذي يطلب تلك الحدود التي يقطنها عرب مثلنا ، بل هي مقترحات شعب باسره ، يعتقد انها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

أو ليس هذا صحيحاً يافخامة الوزير ؟...

وبالاختصار فاننا ثابتون في اخلاصنا ، نصرح بشكل تأكيد بتفضيلنا لكم على الجميع أكنتم راضين عنا - كما قيل - أو غاضبين !.. أما مايتعلق في قولكم ، بأن قسماً من شعبنا لايزال يبذل جهده في سبيل تأمين مصالح الاتراك، فلا أظن ان هذا يبرر «البرودة» و «التردد» اللذين شعرت بهما في كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود ، الموضوع الذي لااعتقد ان رجلاً مثلكم ثاقب الرأي ينكر أنه ضروري لحياتنا الادبية والمادية .

وانا حتى الساعة لاازال أنفذ ماتأمر به الديانة الاسلامية في كل عمل أقوم به ، وأراه مفيداً وصالحاً لبقية المملكة ، واني سأستمر في هذا الرأي بامر الله بغير ذلك !..

وأود هنا ياصاحب الفخامة ، أن أؤكد لكم بصراحة أن الشعب - ومن جملته هؤلاء الذين تقولون انهم يعملون لصالح تركية والمانية - ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود وقضية المحافظة على ديانتهم ، وحمايتهم من كل أذى وخطر .

وكل ماتجده الحكومة البريطانية موافقاً لسياستها ، في هذا الموضوع ، فما عليها الا ان تعلمنا به ، وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلكها .

ولذلك نرى من واجبنا ان نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ماندعه الان لفرنسة في بيروت وسواحلها .

ولست أرى حاجة هنا لان الفت نظركم الى أن خطتنا هي آمن على مصالح انكلترة من خطة انكلترة على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء « الجيران » في المستقبل سيقلق افكارنا كما يقلق افكارها .

وفوق هذا فان الشعب البيروتي لايرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء ، وقد يضطرنا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق في صعوبتها المتاعب الحاضرة .

وعلى هذا لايمكن السماح لفرنسة بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .

وأنا أصرح بهذا ، رغم أني اعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتموها في كتابكم . ويستطيع معالي الوزير ، وحكومته أن يثقا كل الثقة باننا لانزال عند قولنا وعزمنا وتعهداتنا التي عرفها مستر « ستورس » منذ عامين .

ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقفنا،وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة، والتي يدفعها الينا القدر بسرعة ووضوح، لنكون حجة ـ نحن والذين يرون رأينا ـ في العمل ضد تركية، ودون أن نتعرض للوم والنقد.

واعتقد أن قولكم «بان بريطانية لاتمسكم ولا تدفعكم للاسراع في حركاتكم مخافة أن يؤدي هذا التسرع الى تصديع نجاحكم» لايحتاج الى ايضاح ... الا فيما يتعلق بالاسلحة والذخائر عند الحاجة ...

أعتقد الان أن في هذا كفاية ...

من السير مكماهون الى الشريف حسين

ـ ٤ ـ

القاهرة في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩١٥ (١٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٣)

الى شريف مكة «مع الالقاب»

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٩ شوال بكثير من الغبطة والسرور، وكان للعبارات الودية المخلصة التي وردت فيه اكبر تأثير في نفسي.

وانه ليؤسفني انكم لاحظتم في كتابي الاخير، وحديثي عن قضية الحدود، شيئاً من البرودة، والتردد مع انني لم اكن اقصد ذلك بل كنت اود ان اقول بأن الوقت لم يحن بعد للبحث فيها بحثاً منتجاً.

هذا كل ما اردت قوله، وقد أدركت من كتابكم الاخير انكم تعلقون أهمية كبرى على قضية الحدود، وانكم تعتبرونها من المسائل الحيوية، فارسلت مضمون كتابكم الى الحكومة البريطانية، وانه ليسرني ان ارسل اليكم البيانات التالية، التي اثق كل الثقة بانها ستفوز برضائكم.

ان «مرسين» و «اسكندرونة» وبعض الاقسام السورية الواقعة في غربي دمشق وحمص وحماه وحلب، لايمكن ان يقال عنها عربية محضة.

فيجب ان تستثنى من الحدود التي ذكرتموها ونحن على استعداد للموافقة على تلك الحدود على اساس هذه التعديلات ، على ان لاتنقض شيئاً من اتفاقاتنا مع زعماء العرب

اما الاراضي التي تستطيع انكلترة العمل فيها بملء الحرية ، ودون ان توقع ضرراً بحليفتها فرنسة ، فان لي السلطة التامة باسم حكومة صاحب الجلالة ان اعطيكم التأمينات التالية جوابا على كتابكم .

١ — ان انكلترة مستعدة — على اساس تلك التعديلات — ان تعترف باستقلال العرب ، وتقديم المساعدة لهم في الحدود التي اقترحها شريف مكة .

٢ — تحمي بريطانية الاراضي المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوحدتها

٣ — تقدم بريطانية للعرب — عند الحاجة — كل مساعدة أو نصيحة تلزم وتعاونهم في تشكيل افضل شكل من اشكال الحكومات في مختلف البلاد العربية .

هذا من ناحية ، ومن ناحيه أخرى فان العرب يوافقون على الاقتصار على استشارة ومعونة وادارة بريطانية العظمى وحدها ، ويرضون بان يكون جميع الموظفين الذين يحتاجون اليهم لتنظيم دوائر مملكتهم من التبعة الانكليزية .

اما مايتعلق بولايتي البصرة وبغداد ، فأن العرب يعرفون أن مركز انكلترة ومصالحها فيها ، تتطلب شكلا ادارياً خاصاً ، ومراقبة خاصة للمحافظة على تلك الانحاء من الاعتداءات الخارجية ، وتأمين راحة واطمئنان السكان ، وتوطيد مصالحنا المشتركة فيها .

واني لعلى ثقة بان هذا التصريح يجعلكم أبعد ماتكونون عن الشك في عطف بريطانية على أماني أصدقائها « التقليديين » العرب ، ويؤدي حتماً الى التحالف ، والعمل على طرد الاتراك من البلاد العربية ، وانقاذ العرب من النير التركي الذي كان ومايزال يضغط على أعناقهم منذ أعوام .

لقد قصرت كتابي هذا على الشؤون العظيمة الاهمية ، فاذا كان لديكم شؤون أخرى ترغبون في المذاكرة بشأنها ، ولم أشر اليها في كتابي هذا ، فان في وسعنا البحث فيها في فرصة مناسبة في المستقبل .

وقد تلقيت بالسرور والرضاء نبأ وصول المحمل الشريف ، والهدايا المرسلة بكل

دقة ونظام ، بفضل التعليمات والارشادات القيمة التي قدمتموها ، وذلك بالرغم من الاخطار والمصاعب التي خلقتها الحرب الحاضرة .

ارجو الله ان يعيد السلام والامان والحرية سريعاً الى جميع الشعوب .

لقد ارسلت اليكم هذا الكتاب بواسطة رسولكم النشيط الامين الشيخ محمد بن عارف عريفان ، وهو سيطلعكم على بعض الشؤون التي لم اذكرها في كتابي .

من الشريف حسين الى السير مكماهون

— ٥ —

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٣٣ (٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٥)

لقد تلقيت بسرور كتابكم الكريم المؤرخ في ١٥ ذي الحجة وهاأنا اجيبكم عليه بما يلي :

١ — رغبة في تسهيل الاتفاق ، وخدمة الاسلام ، واجتناب كل ما من شأنه تعكير صفو المسلمين ، واعتماداً على صفات بريطانية العظمى ومواقفها الحميدة فاننا نتنازل عن اصرارنا في ضم مرسين وأدنه ، الى المملكة العربية .

اما قضية حلب وبيروت وسواحلها فهي عربية صرفاً ، وليس هناك فرق بين المسلم العربي والمسيحي العربي ، فكلاهما من نسل واحد .

وسنسير — نحن المسلمين — على خطة سيدنا عمر بن الخطاب وسواه من الخلفاء الراشدين الذين فرضوا على المسلمين — بموجب الديانة الاسلامية — ان يعاملوا المسيحيين كما يعاملون انفسهم ، وقد قال سيدنا عمر في حديث له عن المسيحيين « بان لهؤلاء مالنا من حقوق وواجبات » .

وعلى هذا فان المسيحيين سيتمتعون بما نتمتع به من حقوق ، بما يتفق ومصلحة الشعب اجمع .

٢ ــ لما كان العراق قسما من المملكة العربية ، و كان مركز حكوماتها في عهد علي بن ابي طالب ، والخلفاء الذين تبعوه ، ولما كان هذا القطر مهداً لحضارة العرب ومدنيتهم ، وفيه أنشئت أبنيتهم الاولى ، وفيه عظمت قوتهم ، فان العرب القريبين والبعيدين ، ينظرون الى هذا القطر نظرة اعتبار خاصة ، ولا يستطيعون ان ينسوا بسهولة تقاليدهم وذكرياتهم .

ولذلك اعتقد أنه ليس في المستطاع اقناع الشعب العربي بالتنازل عن هذا القطر انما رغبة منا في تسهيل الاتفاق ، واعتماداً على عهودكم في المادة الخامسة من كتابكم ، وحفظاً لمصالحنا المشتركة في هذا القطر ، فقد نوافق ان نترك الان لمدة قصيرة الاراضي التي تحتلها الجيوش الانكليزية ، تحت ادارة انكلترة ، لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض عن مدة احتلال تلك المنطقة ، واحترام اتفاقكم مع شيوخها .

٣ ــ اذا كنتم ترغبون في الاسراع بالثورة فاننا نرى كثيراً من المخاوف .

واول مانخشاه ان يقوم مسلمو الطرف الاخر ويلوموننا على حركتنا وثورتنا على حكومة اسلامية .

ثم هناك أمر آخر نخشاه ، وهو اننا اذا وقفنا في وجه الاتراك ووراءهم جميع القوى الالمانية ، فاننا لانستطيع ان نعرف اذا كان من الممكن أن تضعف احدى الدول المحالفة وتطلب الصلح فهل تتركنا انكلترة وحدنا أمام الاتراك أم لا !

فاذا تم هذا وبقي العرب وحيدين أمام الاتراك فماذا نصنع ؟

٤ ــ ان الاتراك لايكادون يروننا وحيدين حتى يعمدوا الى الانتقام منا ، فيعبثوا بحقوقنا المادية والمعنوية ، ويعتدوا على كرامتنا وشرفنا بمساعدة حليفتهم المانية .

هذه أمور يجب النظر اليها منذ الان بعين الاعتبار لان لها علاقة خاصة بقضيتنا .

٥ ــ عندما يعرف العرب أن حكومة بريطانية العظمى هي حليفتهم لاتدعهم وحدهم عند انتهاء الحرب وعقد معاهدة الصلح ، وتمديدها دوما لمساعدتهم والدفاع عنهم عندئذ يخوضون غمار الحرب بنفس مطمئنة لايشوبها شيء من الخوف والحذر .

٦ ــ ان كتابنا المؤرخ في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ يغنينا على مااعتقد عن اعادة

رأينا فيما يتعلق بالمادتين الثالثة والرابعة من كتابكم الاخير بشأن الادارة والاستشارة الحكومية والموظفين على أن لا يكون - كما صرحتم - تدخل في الشؤون الداخلية .

٧ - اننا ننتظر وصول جوابكم النهائي الصريح على هذه الاقتراحات باسرع ما يمكن فقد أبدينا كل تساهل في الموضوع في سبيل الوصول الى اتفاق يرضي الفريقين ونحن نعرف أن نصيبنا من هذه الحرب اما نجاح يؤمن للعرب حياة تتفق وتاريخهم القديم ، أو انقراض في سبيل الوصول الى أمانيهم ومطالبهم .

ولو لم اكن اعرف ان العرب باجمعهم مستعدون للتضحية بارواحهم في سبيل الوصول الى امانيهم ، لكنت افضل ان اصعد الى رأس جبل وانزوي فيه ، ولكن العرب باسرهم يصرون علي بان اقود حركتهم حتى النهاية .

وليحفظكم الله ، وينصركم ...

من السير مكماهون الى الشريف حسين

- ٦ -

القاهرة في ١٣ كانون الاول سنة ١٩١٥ (٩ صفر سنة ١٣٣٤)

وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٣٣ ، وسرني ما رأيت فيه من قبولكم اخراج ولايتي مرسين وادنة من حدود البلاد العربية ، وقد تلقيت ايضاً بمزيد السرور والرضا تأكيداتكم ان العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب « رضي الله عنه » وغيره من السادة الخلفاء الاولين : التعاليم التي تضمن حقوق الاديان وامتيازاتها على السواء ، هذا وفي قولكم ان يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين: يعلم منه طبعاً ان هذا يشمل البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية ، لان حكومة بريطانيا العظمى لا تستطيع ان تنقض اتفاقات قد ابرمت بينها وبين اولئك الرؤساء .

اما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانية العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها ودونت ذلك عندها بعناية تامة ، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسة داخلة

فيها فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .

ان حكومة بريطانية العظمى — كما سبقت فاخبرتكم — مستعدة لان تعطي كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها الى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب ادارة ودية ثابتة ، واننا نستصوب تماماً رغبتكم في اتخاذ الحذر ، ولسنا نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم ، ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جداً أن تبذلوا كل مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية الى غايتنا المشتركة ، وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة لاعدائنا بأي وجه كان ، فانه على نجاح هذه المجهودات ، وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب ان يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يجيء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته ، وفي هذه الاحوال فان حكومة بريطانية قد فوضت الي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من ان بريطانيا العظمى لاتنوي ابرام اي صلح كان ، الا اذا كان من ضمن شروطه الاساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الالمان والاتراك .

هذا ، وعربونا على صدق نيتنا ، ولاجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فاني مرسل مع رسولكم الامين مبلغ عشرين الف جنيه ، وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية .

من الشريف حسين الى السر ما كماهون

— ٧ —

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٥ صفر سنة ١٣٣٤ (اول كانون الثاني سنة ١٩١٦)

تلقينا كتابكم المؤرخين في ٩ صفر فسرني ماجاء فيها ، وذهب ما كان يقلقني .

واظن ان فخامتكم قد ادركتم بعد وصول الشريف محمد فاروق واجتماعه اليكم بان اعمالنا حتى الان لم تكن لغايات وميول شخصية ، بل ان كل شيء كان نتيجة مطالب ورغائب شعبنا ، واننا لسنا سوى ناقلين ومنفذين لرغائب الشعب والحاحه .

وهذه الحقائق هي دوماً في فكري اهتم لها كل الاهتمام ، وارجو ان تجد في نفسكم مكانها من الانتباه والاعتبار .

ان مايتعلق بقضية العراق ، وقضية التعويض الذي اقترحناه لقاء احتلاله فانني في رغبة في تقوية ثقة بريطانية بنوايانا في القول والعمل ، ادع امر تقدير المبلغ الى حكومتها وعدالتها .

أما مايتعلق بالاقسام الشمالية ومرافئها فقد ابدينا لكم في كتابنا السابق اقصى ما يمكن ان نوافق عليه من تعديلات ، ونحن لم نتساهل هذا التساهل الا لتحقيق الرغائب التي يريدها الله العلي الاعلى ان تتحقق .

وهذا الشعور هو الذي حدانا لان نتجنب كل ما من شأنه ان يسيء الى تحالف انكلترة وفرنسة ، والاتفاق المعقود بينهما خلال هذه الحرب ومصائبها .

من السير مكماهون الى الشريف حسين

— ٨ —

القاهرة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ (٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٦)

تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به ، واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية .

واننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ، ونعرف جيداً انكم تعملون في صالح العرب ، وانكم لا ترمون الى شيء - في عملكم - غير صالحهم وحريتهم وقد عنيت عناية خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد ، وسنبحث هذا الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الاعداء ونصل الى التسويات السلمية .

اما مايتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة الى تحالف انكلترة وفرنسة وسررت جداً بابداء مثل هذه الرغبة .

وأظنكم تعرفون جيداً اننا مقررون قراراً نهائياً بالا نسمح باي تدخل - مهما قل شأنه - في اتفاقنا المشترك في ايصال هذه الحرب الى الفوز ثم متى انتهت الحرب ، فان

صداقة فرانسة وانكلترة ستقوى وتشتد وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية جنباً الى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات .

والان .. وقد قررت البلاد العربية ان تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق والحريات وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة ، فاننا لنرجو الله ان تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة تعود على الجميع بالسرور والغبطة .

وقد سررنا جداً للحركة التي تقومون بها لاقناع الشعب بضرورة الانضمام الى حركتنا والكف عن مساعدة اعدائنا .

ونترك لفطنتكم وتقديراتكم تقرير الوقت المناسب لاتخاذ تدابير اوسع من هذه .

من الشريف حسين الى السير مكماهون

— ٩ —

مكة في ١٤ ربيع الاخر سنة ١٣٣٤

الى صاحب السعادة ... (١)

بمزيد السرور والغبطة تلقيت كتابكم الاخير المؤرخ في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ (٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٦) واحطت علماً بما جاء فيه ، وسأعمل ان شاءالله لجمع كلمة العرب لنبدأ العمل قريباً باذن الله .

من السير مكماهون الى الشريف حسين

— ١٠ —

القاهرة في ١٠ مارس سنة ١٩١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣٤

بعد مايليق بمقام الامير الخطير من التجلة والاحتشام وتقديم خالص التحية والسلام

---

(١) نص هذا الكتاب لم تذكره اكثر الكتب التي ضمت هذه الوثائق والتي رجعنا اليها في جمعها على الرغم من كثرتها ، وقد اثبتنا هذا القسم منه على ان ننشره بنصه في مكان آخر من الكتاب اذا عثرنا عليه .

وشرح عوامل الالفة وحسن التفاهم والمودة الممزوجة بالمحبة القلبيـة ، أرفع الى دولة الامير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ في ١٤ ربيع الاخر من يد رسولـكم الامين ،وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التي تنوونها ، وانها لموافقة في الاحوال الحاضرة ، وان حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم وان كل شيء رغبتم الاسراع فيه وفي ارساله فهو مرسل مع رسولـكم حامل هذا ، والاشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في « بورت سودان » تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وابلاغنا اياها بصورة رسمية كما ذكرتم وبالمواقع التي يقتضي سوقها اليها والوسائط التي سيكون حاملو الوثائق لتسليمها اياهم .

ان كل التعليمات التي وردت في محرركم قد اعلمنا بها محافظ بورت سودان ، وهو سيجريها حسب رغبتكم ، وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لارسال رسولـكم حامل خطابكم الاخير الى جيزان حتى يؤدي مأموريته التي نسأل الله ان يكللها بالنجاح وحسن النتائج ، وسيعود الى بورت سودان وبعدها يصلـكم بحراسة الله ليقص على مسامع دولتـكم نتيجة عمله .

ونتهز الفرصة لنوضح لدولتـكم في خطابنا هذا ماربما لم يكن واضحاً لديـكم ، أو ماعساه أن ينتج سوء تفاهم .. الا وهو يوجد في بعض المراكز والنقط المعسكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهرون بالعداء لنـا ، والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية والبحرية في البحر الاحمر ، وعليه نرى انه من الضروري ان نتخذ التدابير الفعالة ضدهم ، ولكننا قد أصدرنا الاوامر القطعية انه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين عساكر الاتراك الذين يبدؤن بالعداء وبين العرب الابرياء الذين يسكنون تلك الجهات لانا لانتقدم للعرب أجمع الا كل عاطفة ودية وقد ابلغنا دولتـكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الامر اذا بلغتم خبراً مكذوبا عن الاسباب التي تضطرنا الى عمل من هذا القبيل .

وقد بلغنا اشاعات مؤداها ان اعداءنا الالداء باذلون جهدهم في اعمال السفن ليبثوا بها الالغام في البحر الاحمر ، ولالحاق الاضرار بمصلحتنا في ذلك البحر ، وانا نرجوكم سرعة اخبارنا اذا تحقق لديـكم ذلك .

وقد بلغنا ان ابن الرشيد قدباع للاتراك عدداً عظيما من الجمـال ، وقد ارسلت الى دمشق الشام ، ونؤمل ان تستعملوا كل ما لـكم من التأثير عليه حتي يكف عن ذلـك او اذا هو صمم على ماهو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع العربان الساكنين بينه وبين سورية ان يقبضوا على الجمال حال سيرها . ولا شك ان في ذلك صالحاً لمصلحتنا المتبادلة

وقد يسرني ان ابلغ دولتكم ان العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة السيد احمد السنوسي وهم الذين اصبحوا ضحية دسائس الالمان والاتراك قد ابتدؤا يعرفون خطأهم وهم يأتون الينا وحداناً وجماعات يطلبون العفو عنهم والتودد اليهم وقد هزمنا - والحمد لله - القوات التي جمعها هؤلاء الدساسون ضـدنـا ، وقد اخذت العرب تبصر الغش والخديعة التي حاقت بهم ، وان لسقوط « ارضروم » من يد الاتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاس تأثيراً عظيما هو في مصلحتنا المتبادلة وخطـوة عظيمة في سبيل الامر الذي نعمل له واياكم .

ونسأل الله عز وجل ان يكلل اعمالكم ومساعيكم بالنجاح وبالختام ....

احمد جمال باشا ملك العرب !..

وثائق سرية هامة يذيعها البلاشفة

وزارة الخارجية الروسية (١)

بطرسبورغ في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ شيفرة رقم ٦٣٩

الى سفارتي باريس وروما .

ان الاخبار الواردة الينا من الدوائر الارمنية في استمبول تفيد ان جمال باشا يرغب في القيام بحركة عداء لحكومة استمبول اذا حققت شروطه التالية :

أولاً — ان تتعهد الدول المتحالفة بالاعتراف بسياسة الدولة العثمانية برئاسة السلطان على اتحاد السلطنة المؤلف من دول سورية ، فلسطين ، العراق ، عربستان كيلكية ، ارمينية ، كردستان .

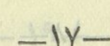
ثانياً — ان يتولى السلطنة احمد جمال باشا وان يتولى السلطنة من بعده اولاده واحفاده .

ثالثاً — يتعهد احمد جمال باشا ان ينادي بان السلطان الحالي وحكومته اسرى بيد الالمان ويعلن الحرب عليهم .

رابعاً — في حال اعلان جمال باشا

---

(١) عثر البلاشفة في سجلات وزارة الخارجية الروسية على أثر ثورتهم الكبرى عام ١٩١٧ على هذه الوثائق الهامة فاذاعوها ، وهي تشير الى مطامح احمد جمال باشا الى تأسيس دولة عربية يرأسها وميله الى الانشقاق عن الاتراك ومساعيه العظيمة في هذه السبيل لدى الحلفاء .



ثورته هذه وزحفه لمقاتلة الحكومة يتعهد الحلفاء بتقديم السلاح والغذاء والعتاد الحربي اللازم لجيوشه .

خامساً — ان تقدم الدول الى جمال باشا المساعدات المالية اللازمة الى نهاية الحرب .

سادساً — يرضى جمال باشا بترك المضايق واستمبول للحلفاء .

سابعاً — يتعهد جمال باشا بان يترك الطريق حرة لمساعدة الارمن

ان اقل ثورة داخلية في تركية تضعف قوات هذه الدولة وتساعدنا كثيراً فبناء على ذلك من الضروري الدخول بمفاوضات مع جمال باشا والارمن المخلصين لنا فاذا تمكن جمال باشا من طرد الالمان وقلب حكومة استمبول كانت لنا فائدة عظيمة ولهذا نرجو الجواب على برقيتنا هذه سريعاً وسراً .

سازانوف

— ٢ —

بخارست في ١١ كانون الاول سنة ١٩١٥ ، رقم ٧٧٨

الرجاء حل الشيفرة من قبل المرسل اليه مسيو . ك . ن كولكونتش مستشار الشعبة الثانية في وزارة الخارجية بپطرسبورغ

ان الاخبار الواردة تدل على ظهور خلاف بين جمال باشا ورجال الحكومة المركزية فاذا وجد من يساعد جمال باشا على حصر حكم تركية في آسية فقط فمن الممكن استمالة جمال باشا الينا وحمله على العمل ضد حكومة استمبول

الرجاء افادتي عن وجهة نظر الحكومة في هذا الامر سيما وفي الامكان ان نستفيد من الارمن الموجودين هنا وفي تركية فائدة كبرى .

السفير . س . آ . بو كولوفسكي

— ٣ —

پطرسبورغ في ١٢ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٦١٣٠

بو كولوفسكي سفير روسية في بخارست

وصلت برقيتكم الشيفرة رقم ٧٧٨ ان كل تفرقة يمكن ايجادها في تركية وعلى الاخص بين اركان الحكومة تجد منا المعاضدة والمساعدة التامتين وفي الامكان تقديم

ي وعد بما يقترحه جمال باشا ، واذا اقتضى الامر ففي مقدورنا الحصول على وعود من الحلفاء بتحقيق مايريده والى ان يحين الاوان يجب ان تظل هذه القضية سرية .

الامضاء : كوليكوفتش

— ٤ —

بخارست في ٢٥ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨١٥

تلقيت برقيتكم رقم ٦١٥٠

يعتقد زخاروف انه اذا جرت المفاوضات مع احمد جمال باشا بواسطة مندوب الخارجية القيصرية مباشرة فقد تأتي بالفائدة المطلوبة وفي امكان الارمن ان يقدموا مايلزم من مساعدات محلية . ومع هذا فان الارمن يتعهدون بفتح ابواب المفاوضات التي يتممها مندوبوكم وهم على استعداد ليوفدوا مندوبين من قبلهم الى مصر يتصلان من هناك بجمال باشا ولهذا يطلبون من الخارجية مايلي .

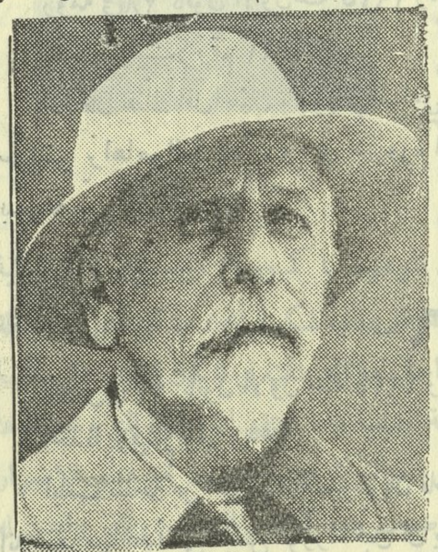
اولاً — ان تعطيهما اوراق مرور الى مصر وعدم ارهاقهم بطلب الكفالة لدخول مصر

ثانياً — اعطاء التعليمات الى الموظفين على حدود سويسرة لتسهيل مرورهما

ثالثاً — ارسال التعليمات اللازمة الى سفيرنا في لندن وباريس لتسهيل سياحتهما براً وبحراً حين ذهابهما الى مصر .

رابعاً — اعطاء التعليمات اللازمة الى الموظفين المحليين في مصر لعدم معارضتهما في الوجهة التي يذهبان اليها .

خامساً — ارسال التبليغات اللازمة الى ممثلنا في مصر لحماية هذين المندوبين والدفاع عنهما بقدر استطاعته مادياً وفعلياً .



« باسيل زخاروف »

سادساً — تسهيل السبل لهما لمخابرة باسيل زخاروف من أي بلد كان وان تظل الطريق حرة امامها .

ان المهمة الموكولة اليهما هي ايجاد الطرق اللازمة للدخول بمفاوضات مع احمد جمال باشا ومعرفة شروطه ومطالبه ودعوته الى الشروع بالمفاوضات حتى اذا نجحا في الوصول الى هذا الهدف تركا المجال واسعاً امام المندوبين الذين ستوفدهم وزارة خارجية صاحب الجلالة القيصرية لوضع الاتفاق النهائي بينها وبين احمد جمال باشا .

ان الفوز الذي احرزته القوات البلغارية والالمانية في جهاتها وقيام الانكليز باخلاء قسم من شبه جزيرة غاليبولي قد ادخل الشك في نفوس الارمن بامكان الفوز نهائياً .

ان الارمنيين اللذين سننتدبهما لمفاوضة احمد جمال باشا احدهما روسي التبعة والآخر بريطاني التبعة .

الرجاء ارسال التعليمات سيدي

الامضاء : بوكولوفسكي

— ٥ —

رومه في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨٥٧

تلقيت برقيتكم رقم ٦٣٩١

اذا كان هناك اقل احتمال بالفوز في المساعي التي اشرتم اليها في تقريركم فان السنيور سونينو يراها موافقة جداً . ويرى ضرورة العمل بها لاننا في هذه الحالة ننقذ الموقف بسرعة .

السفير . م . ن . كريس

— ٦ —

باريس في ٢٧ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٧٥١

اخذنا برقيتكم رقم ٦٣٩١

ابلغت نسخة من محتوياتها المسيو بريان فاظهر اهتماماً كبيراً بهذه الاخبار وصرح انه سيعرضها غداً على مجلس الوزراء قبل ان يفوت الوقت وقد قال لي في هذه المناسبة ان هذه الشروط وان كانت موافقة لنا الا انها على كل حال لاتتفق مع مطامع الانكليز الذين قد لايقبلون بها .

السفير آ . ب . ازوفولسكي

— ٧ —

باريس في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨٥٤

ذيلا للبرقية رقم ٥٨١

بعد الانقلاب الوزاري الذي حصل في فرنسة اجتمعت بالمسيو بريان وباحثته في امر البرقية فافادني انه مرتاح الى الخطة التي وضعتموها للاجتماع بجمال ومفاوضته.

الا ان هذا المشروع يلاقي معارضة جدية فعلية من قبل الدوائر الفرنسية فالخطة التي وضعتموها وان كانت حسنة في الظاهر الا ان الفرنسيين يرونها محققة لرغبة روسية وحدها بالاستيلاء على المضايق واستنبول في حين انها تحرمهم من البلاد التي وعدوا بها كفلسطين وسورية وقسم من مقاطعة كيليكية وكما ان الشعب الروسي لا يمكنه ان يحيد قط عن فكرة الاستيلاء على استنبول والمضايق فان الرأي العام الفرنسي ايضا لا يمكنه قط ان يتخلى عن البلاد الموعود بها كسورية وفلسطين و كيليكية وعدا هذا يجب علينا ان لا ننسى ايضاً ان الحكومة البريطانية تفكر في ايجاد حكومة عربية مستقلة وفي نهاية الامر افادني مسيو بريان بصراحة تامة انه يشك في امكان فوز جمال باشا بثورته وهو يحكم قطعة صغيرة من السلطنة العثمانية وانا اعتقد ان الخطة التي وضعتموها اتم لهذه المفاضات كانت قائمة على تحقيق المصالح الروسية وحدها مع عدم الاضرار بالمصالح الافرنسية او الانكليزية وقد اوضحت هذه الامور الى مسيو بريان وايدت له نيتكم الحسنة واضفت اليها ان رغبتكم الاكيدة لا تقتصر على هذا الهدف وحده بل تعتقدون ان الثورة الداخلية التي قد تقع في تركية تهدم تماماً سياسة المانية في الشرق وبذلك يستفيد الحلفاء فائدة كبرى. وقد استصوب بريان الفكرة الاخيرة ووجدها



« المسيو بريان »

موافقة تماما وقال لي : اذن مادامت هذه هي الغاية فانا اوافق عليها تمام الموافقة واعلنكم موافقتي على مشروعكم الانني ارجو ان لا تخل هذه المفاوضات التي ستجرونها بحقوق فرنسة في الشرق .

السفير : آ.ب. ازوفولسكي

— ٨ —

باريس في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩١٥ رقم ٨٥٥

ملحقا ببرقيتي رقم ٨٥٤ المرسلة بتاريخ اليوم

خصوصي — لا اكتمكم انني لاحظت من جواب مسيو بريان على اقتراحكم اشياء ان لم يكن من الجائز وصفها بالحدة الا انها في الوقت نفسه تدل على عدم الرضا عن هذا الاقتراح ، انكم تعلمون جيداً ان اتفاق الحلفاء على تسليم المضايق واستمبول الى روسية امر غير مرغوب فيه في الاندية الفرنسية البرلمانية والانكليزية . وقد كان هذا الاتفاق سبباً في حملة عنيفة اثارها النواب وبعض الوزراء على مسيو دلكاسه فالذى علمته ان الوزراء الافرنسيين عارضوا في هذا الاتفاق بكل شدة حتى انهم لم يحجموا عن المجاهرة بمعارضتهم هذه والحقيقة هي انه وان كان لم يعارض احد هذا الاتفاق علناً الا ان المؤكد هو ان الاتفاق لم يكن مرغوبا فيه وليس من الجائز في وجه من الوجوه ان نعتمد على مؤازرة الافرنسيين لنا في امر تنفيذه مؤازرة صادقة

والمؤكد هو ان الافرنسيين هنا يقدرون بعض اقتراحاتكم وليسوا في حالة يجهلون معها اهمية احداث ثورة في السلطنة العثمانية . كلا بل هم يعتقدون ان هذه الثورة مفيدة جداً لهم في الحرب العالمية ، الا انهم لا يرون في الاقتراحات المقدمة لمفاوضة جمال باشا الا تحقيقا لامانيكم في الاستيلاء على استنبول والمضايق دون اقل ضمان للسيادة الافرنسية المقررة على الشرق .

فالذي اعتقده تحقيقاً لهذه الفكرة ان يبدل هذا الاتفاق بصورة تحفظ للافرنسيين حقوقهم المقررة على سورية وفلسطين وكيليكية وفي هذه الحالة يمكن استئناف المفاوضات مع جمال باشا .

السفير : ازوفولسكي

— ٩ —

الى سفير روسية في باريس

بطرسبورغ في ١٧ كانون الثاني سنة ١٩١٦

شيفرة رقم ٦٣٣

جوابا على القضايا المتعلقة ببرقيتي رقم ٦٥١٨ وبرقية سفيرنا في لندن رقم ٩٠٦ اؤيد فكرة السر ادوار غراي بوجوب قيام الافرنسيين انفسهم بمفاوضة جمال باشا ووسطائه في القاهرة .

لهذا ارجوكم مفاوضة بريان في هذا الامر وتقديم الضمانات اللازمة له بشأن سورية والعمل بكل قواكم لحمل الافرنسيين على القول بهذه المفاوضات التي نراها جد ضرورية في سبيل تحقيق رغائبنا ورغائب الافرنسيين معاً .

وزير الخارجية : سازانوف

— ١٠ —

الى سفير روسية في باريس

الى سفير روسية في لندن

برقية شيفره

بطرسبورغ في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩١٦ رقم ٨٤

ذيل برقيتي رقم ٦٥١٨

يقول الوسطاء ان البطء في بدء المفاوضات يحول دون تأمين الفوز المنتظر فاذا كانت الحكومات التي تمثلوننا لديها تعتقد ان مجرد نشوب ثورة داخلية في تركية موافق لمصالح الحلفاء عرفونا فوراً لنرسل الوسطاء الى مصر عن طريق لندن وباريس مع اجراء التسهيلات اللازمة لهم لمقابلة اركان الخارجيتين حين وصولهم اليكم .

وزير الخارجية : سازانوف

— ١١ —

الى وزير الخارجية الروسية في بطرسبورغ

لندن في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩١٦ ، رقم ١٧

شيفرة ـ نسخة لباريس

تلقيت برقيتكم رقم ٨٥

اجابني نيكولسون ان الحكومة البريطانية بعد فحصها القضية من جديد وتقليبها على سائر وجوهها ترى من الضروري عدم اشترا كنا في هذه المفاوضات والتنازل عنها بصورة نهائية لان المفاوضات التي تدور مع العرب تدور بحوصاف وبصورة ملائمة للعرب والانكليز معاً .

ثم سألته عما اذا كانت الحكومة البريطانية تجد مانعاً في ان تتولى الحكومتان الروسية والافرنسية هذه المفاوضات بصورة افرادية فاجاب ان الحكومة البريطانية لاتعارض في ذلك قط الا انها لاتؤيدها بوجه من الوجوه .

والذي لاحظته ان الحكومة الانكليزية تعتمد في الدرجة الاولى على العرب وحدهم مستفيدة من شعورهم العدائي للاتراك وجمال باشا الذي اعدم رجالهم .

السفير : بنكندورف

— ١٢ —

الى وزير الخارجية الروسية في بطرسبورغ

باريس في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩١٦

جوابا على برقيتكم رقم ٨٠

وافقت الحكومة الافرنسية على الاقتراح المقدم من قبلكم ولم تجد فيه مايمس الاتحاد الموجود بين الحلفاء

وقد علمت ان مسيو بريان وحكومته غير راضين تمام الرضى عن المفاوضات السرية التي يقوم بها الانكليز مع العرب لان الانكليز انصرفوا الى خدمة انفسهم دون حلفائهم في هذه القضية

السفير : ايزوفولسكي

— ١٣ —

باريس في ١٣ مارس سنة ١٩١٦

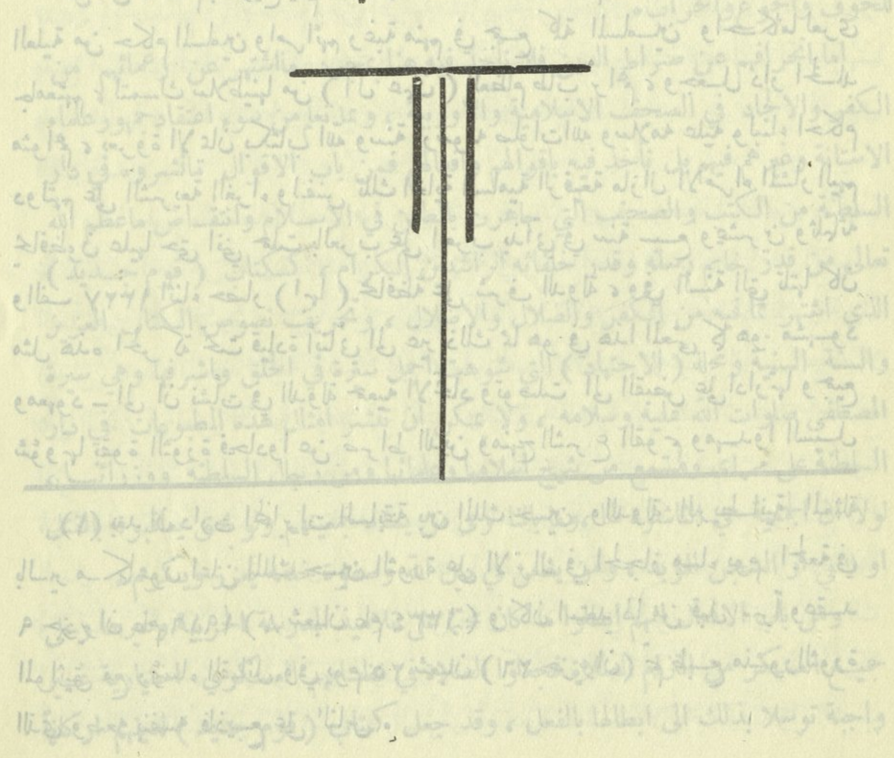
شيفرة رقم ١٩٦

نسخة الى لندن

وصل منذ مدة الى هنا ظافارياف وعملا باشعاركم السابق سهلت له طرق المخابرات والاجتماع بالمسيو بريان

ابلغ ظافارياف مسيو بريان المشروع الذي وضعه لاجراء مفاوضات في مصر مع جمال باشا مع بيان باسماء الرجال وطرق مخابراتهم مع الباشا ولئن كان المسيو بريان استقبل ظافارياف استقبالا حسناً واظهر له كل عطف الا انه لم يعده وعداً ثابتاً بل لاحظنا من اجوبته انه يحاول التخلص من وعد قطعي باحثاً عن موقف احمد جمال باشا غير الثابت وعن الدور المولج به ظافارياف ، ومع هذا اتمنى له الفوز في مهمته وقد سافر ومعه احد الضباط الافرنسيين لاتمام هذه المفاوضات في مصر

الى هنا تنتهي سلسلة الرسائل السرية التي دارت في شأن هذه المؤامرة بين الدول وقد انتهت بالاخفاق والفشل لسبب معارضة الانكليز والفرنسيين



الملك حسين يثور على الاتراك

النص الكامل للمنشور الذى اذاعه الملك حسين (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

منشور عام من شريف مكة واميرها الى جميع اخوانه المسلمين

﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين ﴾

كل من له المام بالتاريخ يعلم ان امراء مكة المكرمة هم أول من اعترف بالدولة العلية من حكام المسلمين وامرائهم رغبة منهم في جمع كلمة المسلمين واحكاما لعرى جامعتهم ، لتمسك سلاطينها من (آل عثمان) العظام طاب ثراهم ، وجعل دار الخلد مثواهم ، بعروة الايمان بكتاب الله وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه ولبناء احكام دولتهم على الشريعة الغراء ولنفس تلك الغاية السامية الرفيعة مازال الامراء المشار اليهم يحافظون عليها حتى انني حملت بالعرب على العرب بذاتي في سنة سبع وعشرين وثلثمائة والف ١٣٢٧ اثناء حصار (ابها) محافظة على شرف الدولة ، وفي السنة التي تلتها كان مثل هذه الحركة تحت قيادة أبنائي الى غير ذلك مما هو في هذا المعنى كما هو مشهود ومعهود - الى ان نشأت في الدولة جمعية الاتحاد وتوصلت الى القبض على ادارتها وجميع شؤونها بقوة الثورة فحادوا عن صراط الدين ومنهج الشرع القويم ومهدوا السبل

---

(١) بعد ان دارت المخابرات السابقة بين الملك حسين والدولة البريطانية الممثلة بالسير مكماهون اعلن الملك حسين الثورة على الاتراك في الحجاز مساء يوم الجمعة في ٩ حزيران عام ١٩١٦ (٨ شعبان عام ١٣٣٤) و كان استعد لها من قبل سراً وعقد المواثيق مع رؤساء القبائل وفي يوم ٢٥ شعبان (٢٦ حزيران) تم طبع منشور الثورة الذي وضعه بنفسه فاذيع على الناس .

للمروق منه واحتقار أئمته وسلبوا شوكة السلطان المعظم ماله من حق التصرف الشرعي والقانوني ايضاً وجعلوه هو ومجلس الامة ومجلس الوكلاء منفذين للقرارات السرية لجمعيتهم الثورية - واسرفوا في اموال الدولة وحملوها الديون الفاحشة التي لايخفى امر خطرها ووخامة عاقبتها على احد واضاعوا عدة ممالك من ممالكها ومزقوا شمس الامة العثمانية بمحاولة جعل شعوبها كلها تركية بالقوة القاهرة فاوقعوا بينناوبين العنصر الذي ارادوا تسويده علينا وادغامنا فيه العداوة والبغضاء - وخصوا العرب ولغتهم بالاضطهاد ولم يكتفوا بذلك كله حتى خاضوا بالدولة والامة غمرات هذه الحرب الاوربية الساحقة الماحقة فوقفوا بالدولة موقف الهلكة، والقوا بايديهم الى التهلكة، واستنزفوا باسمها ثروة الامة كما استنزفوا قبلها ثروة الدولة ثم اتخذوها ذريعة للفتك بجميع المخالفين لرأيهم في سياستهم الخرقاء وادارتهم الظالمة وللتنكيل بالعرب خاصة، حتى ان حرم الله سبحانه وتعالى وحرم رسوله الاعظم صلى الله عليه وسلم لم يسلما من شرهم فانهم عرضوهما للخوف والجوع والخراب.

اما انحرافهم عن صراط الدين فلا نأخذ فيه هنا بمجرد مااشتهر عن زعمائهم من الكفر والالحاد في الصحف الاسلامية والاوربية، وبما نعلم من سوء اعتقاد جمهور علماء الاستانة وغيرهم فيهم بل نأخذ فيه باقوالهم وافعالهم فمن باب الاقوال مانشروه في دار السلطنة من الكتب والصحف التي جاهرت بالطعن في الاسلام وانتقاض ماعظم الله تعالى من قدر خاتم رسله وقدر خلفائه الراشدين الكرام، ككتاب (قوم جديد) الذي اشتهر بما فيه من الكفر والضلال والاضلال، وتحريف نصوص الكتاب العزيز والسنة السنية ومجلة (الاجتهاد) التي شوهت اجمل سيرة في الخلق واشرفها وهي سيرة المصطفى صلوات الله عليه وسلامه، ولا يمكن ان تنشر امثال هذه المطبوعات في دار السلطنة على مرأى ومسمع من شيخ اسلامها وعلمائها ومن رجال السلطنة ووزرائها، لولا ان الجمعية هي الناشرة لها، وما بالنا نرى من ينتقد جمعيتهم ولو بحق يعاقبونه بالقتل او النفي او السجن المؤبد، ومن يطعن في دين الله وصفوة خلقه يعزز ويكرم.

ومن باب الافعال انهم ابطلوا ما كان محتما على تلاميذ المدرسة الحربية وغيرها وعلى جميع العسكر من التزام الصلاة فجعلوا الصلاة في نظامهم العسكري اختيارية غير واجبة توسلا بذلك الى ابطالها بالفعل، وقد جعل كتاب (قوم جديد) لدينهم اركاناً

لاصلاة فيها ولا صيام ولا حج ثم جاءت اوامرهم في اثناء هذه الحرب الى الجنود المقيمين في مثل المدينة المنورة او مكة المكرمة او الشام تحتم عليهم الافطار في رمضان بعلة المساواة بينهم وبين الجنود الذين يقاتلون في حدود الروس ، ولفقوا أقاويل لمعارضة النص الصريح الذي لايقبل التأويل وهو قوله عز وجل (فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر) بل شرعوا في ابطال احكام الشريعة المنصوصة في القرآن الكريم المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة وقد يعد من هذا القبيل ماورد اخيراً الى قاضي محكمة مكة الشرعية بان لايحكم الا بالشهادة التي تحررت في محكمته وبين يديه والا يلتفت الى الشهادات التي يكتبها المسلمون فيما بينهم غير مبالين بما في آية البقرة ومنه استحلالهم لقتل المسلمين والذميين بغير محاكمة شرعية ولا حكم ، أو باحكام عرفية ما انزل الله بها من سلطان واستحلال مصادرتهم وسلب اموالهم واخراجهم من ديارهم وسيأتي شيء من شواهد ذلك في المنشور ، ولا يمكن هنا احصاء جرائمهم ولا بدعهم واحداثهم في الاسلام ومن اغربها مشروع (سجلات المستشفعين) الذي قرره شيخ اسلامهم السابق واصدر به ارادات سنية وقصاراه بيع الشفاعة النبوية لطالبها بليرة عثمانية و كتابة اسماء المشترين للشفاعة في سجلات تودع في الحرم النبوي الشريف .

وأما سلبهم ماللسلطان المعظم من حق التصرف الشرعي ـ وهكذا القانون ـ فهذا مما لايجهله احد من اهل العاصمة واهل المعرفة في جميع اقطار المملكة ولا من الاجانب ايضاً حتى انه لاقدرة له على اختيار رئيس كتاب (المابين) في سلطنته الشريفة ولا رئيس خاصته المبجله المنيفة ، فضلا عن اختيار الصدر الاعظم وشيخ الاسلام وفضلا عن النظر في امور المسلمين ومصالح العباد والبلاد اسقطوا بهذا بقايا شروط الخلافة التي يطالب بها المسلمون كافة ، اذ يجب على المسلمين ان يكون لهم امام (خليفة) شرعي مستقل قادر على التصرف في اقامة الشرع ورفع لواء العدل واما اسرافهم في اموال الدولة وارهاقها بالقروض الفاحشة فأمره معلوم للخاصة والعامة و كذلك اضاعتهم لعدة ممالك من الدولة ـ كمملكتي البوسنة والهرسك والممالك الالبانية والمكدونية وطرابلس الغرب وبرقة و كذلك اثارة الاحقاد الجنسية الممزقة لشمل الامة العثمانية وبهذه السياسة السوأى أضاعوا المملكة الالبانية وفقدوا الشعب

الارنؤوطى الباسل الذي كان سياجاً للدولة امام البلقان وهي التي حملتهم على ماشتهر خبره في هذه الايام من الفتك بالارمن من رجال ونساء واطفال فأين هذا ان صح عشر معشاره من قول الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم « من آذى ذمياً فانا خصمه ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة » رواه الخطيب في التاريخ من حديث ابن مسعود . وفي الوصية بحفظ حقوق اهل الذمة والعهد احاديث في الصحاح والسنن ومن الاحاديث المخيفة في هذا الباب مارواه الطبراني من حديث جابر « اذا ظلم اهل الذمة كانت الدولة دولة العدو » وان كان في سنده ضعف فان متنه في غاية القوة تؤيده السنن الاجتماعية .

واما ماخصوا به العرب ولغتهم من الاضطهاد فهو اعظم ماجنوه على الدين والدولة من الفساد ، حاولوا قتل اللغة العربية في جميع الولايات العثمانية ، بابطالها من المدارس ومنها من الدواوين والمحاكم واصدروا في ذلك أوامر كثيرة لقيت من مبعوثي العرب معارضات شديدة ونفروا عنها في كتبهم الجديدة ، والفوا لذلك الجمعيات الكثيرة ، ولا يخفي ان قتل اللغة العربية قتل للاسلام نفسه ، فالاسلام في الحقيقة دين عربي بمعنى ان كتابه انزل باللغة العربية وجعل متعبداً بتلاوته وتدبره وفهمه لا بمعنى انه خاص بالعرب فمن المعلوم من الدين بالضرورة انه عام لجميع الامم وقد قال الله في سورة الرعد (وكذلك انزلناه حكماً عربياً)

وقد امكنتهم فرصة اعلانهم الاحكام العرفية في البلاد من تنفيذ كل ما يريدون في العرب فطفقوا يقتلون ويصلبون كبراء ونوابغ رجال النهضة العربية الذين اشتهروا بغيرتهم على الامة والدولة من ارباب المعارف والافكار وحملة الاقلام وبارعي الضباط واخر ماوصل الينا من بلاغاتهم الرسمية في ذلك انهم صلبوا في الشام (٢١) رجلا في آن واحد (منهم شفيق بك المؤيد والسيد عبد الحميد الزهراوي والضابط الكبير سليم بك الجزائري والامير عارف الشهابي وعبد الغني العريسي وشكري بك العسلي وعبد الوهاب بك وتوفيق بك البساط)

وانه ليصعب على كثير من ذوي القلوب القاسية ازهاق مثل هذا العدد الكثير من الانفس لاجل الانتقام ، ولو كانت من الدواب او بهيمة الانعام ، وانما يقتلون امثال لاء جهراً ويصلبونهم في الشوارع العامة صلباً ، حتى لايطمع عربي بان يقول بعدهم

ان لغتنا لغة الاسلام فيجب على الدولة الاسلامية الكبرى مساعدتنا على حفظها ، وان لنا في المملكة حقوقاً شرعية وقانونية يجب علينا المطالبة بهـا ، واما من يقتـلون رميـاً بالرصاص بعلل عسكرية ، ومن يقتلون اغتيالا في السجون والشوارع فـلا سبيل الى العلم باخبارهم الا اجمالا وانه ليعز على كل انسان ان يرضى لقومه او لغيرهم من ابنـاء جنسه بان تكون دماؤهم مهينة غير محترمة الى هذا الحد وقـد عظم الاسـلام امر احترام الدماء وجعل من يتعمد القتل خالداً في النار

ثم انهم صادروا اموال من لا يحصى من الناس وعمدوا الى كثير من الاسر « العائلات » الغنية او المغضوب عليها لاسباب سياسـية فاخرجـوهم من ديارهم وامـوالهم وعقـارهم وابعدوهم نساء واطفالا الى بلاد الاناضول بلا كافل شرعي فهتكوا حرمة المخدرات من النساء المؤمنات اللوائي لا يعرفن السياسة وعرضوا اطفالهن للهلاك بين ايديهن في طرق النفي الطويل الذي لا يجدن فيه الكفاية من القوت والاسباب الواقية من البرد والحر والله تعالى يقول : (ولا تزر وازرة وزر اخرى) والظاهر ان الغرض من هذا ان يكون من يسلم من الهلاك من هؤلاء النساء والاطفال كالاماء والعبيد للترك في الاناضول ولا بد من ان ينسى الاطفال لغتهم هناك فيكونون تركا تعمر بهم بلاد الترك ، ولعلهم يريدون ان يأتوا بترك يحلون محل هؤلاء المنفيين فيسهل جعل البلاد السورية كلها تركية

ولم يكتفوا بالتنكيل بالاحياء تقتيلا وتصليباً ومصادرة ونفياً ، بقساوة على الاطفال والمخدرات تنفطر لمجرد تصورها القلوب وتذهب الانفس حسرات ـ بل وصل حقدهم على العرب الى اهانة الاموات ، فتجرأوا على قبر الامير الابر والمجاهد التقي الزاهـد مولانا الشريف عبد القادر الحسني باهانته وتحقيره

أي مسلم ، بل أي بشر ، يرضى لقومه بمثل هذا الظلم والخسف . ؟ . .

وقد جعل الله تعالى امر نفي المرء من وطنه ، مقارناً لامر قتاله ليرتد عن دينـه وسبباً لمشروعية القتال فقال تعالى في تعليل الاذن بالجهـاد (اذن للذين يقاتـلون بانهم ظلموا ، وان الله على نصرهم لقدير ، الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق .) ـ الاية .

وقال في شأن معاملة غير المسلمين بالعدل والبر والاحسان (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ، ولم يخرجوكم من دياركم ، ان تبروهم وتقسطوا اليهـم ، ان الله

يحب المقسطين ، انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم ، ان تولوهم ، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون)

واما نصيب الحجاز وسكان الحرمين الشريفين من هذه الارزاء فلو سكتنا على ما كان من بوادره وأوائله لطغى مده ، حتى لايعلم الا الله ان يكون حده ،ساقوا الينا الالوف الكثيرة من جنودهم المنظمة مستكملة الاسلحة والذخائر ، وهم يعلمون كما نعلم ان الحجاز لايهاجمه احد من الدول المحاربة ، حتى يحتاج الى قوة مدافعة وانهم في اشد الحاجة الى هؤلاء الجنود في ميادين القتال ،فلم يبق الا انهم يريدون ان يفعلوا في الحجاز مافعلوا في سورية والعراق ، ليتم لهم القضاء على الامة العربية في عقر دارها ،وموطن منعتها وعزها وفخارها ، ويذيقوا هذا الحرم الذي جعله الله آمناً تجبى اليه ثمرات كل شيء ، ماأذاقوا جنة الدنيا (الشام) من الجوع والخوف ، ويسلبوه مامن الله به عليه وامتن بهعلى سكانه في كتابه العزيز فكان وجود هذه الجنود سبباً لمنع ورود الاقوات على الثغور الحجازية وعليها مدار معيشة البلاد وسبباً لمنع ورود الحجاج منها ولا كسب لاهلها الا منهم ، فاشتد الضيق حتى اضطر كثير من ابناء الدرجة الثانية من الاهالي الى بيع ابواب بيوتهم وخشب سقفها بعد بيعهم لجميع مايملكون لاجل الحصول على سد الرمق ، وصار من المحتم علي دفع اسباب الهلاك على قوم جعلني الله راعيا مسؤولا عنهم ، وأسباب منع سواد المسلمين الاعظم عن اقامة ركن من اهم اركان دينهم ، ولو كان ذلك البلاء في سبيل الدفاع عن الاوطان ، او المصلحة الراجحة للاسلام ، لتحملته البلاد بالافتخار ،ولساوى فيه الشرفاء والموسرون غيرهم ولوبالاختيار ولكنه كما اسلفنا ضد مصلحة الاسلام والوطن .

فياأيها الاخوان المسلمون :

اننا قد وصلنا الى حال من الخطر لم يسبق لها في الاسلام نظير ـ كان لنا دول عزيزة قوية افضلها دول اسلافنا العربية ، وقد ورثتها هذه الدولة العثمانية ، فكنا نحن العرب احرص الناس على حياتها ، على كونها هي التي خذلت اللغة العربية وانتحلت لنفسها منصب الخلافة دون الدول التركية والكردية قبلها ، و كنا نحن امراء مكة وشرفاءها اخلص زعماء العرب وغيرهم لها ، على حرمانها بلادنا مهبط الوحي والعرفان من علوم

الدين والدنيا كل ذلك حرصاً منا ومن العرب كافة على ان يكون للاسلام دولة قوية تحفظ استقلاله وتنفذ شرعه ولو في الجملة .

وقد صار امر هذه الدولة الى جمعية اغتصبت آل عثمان الكرام ملكهم بقوة الثورة وجملته في ايدي زعانف ليس لاكثرهم في الشعب التركي الاسلامي اصل واسخ ، ولا في الاسلام علم صحيح ، ولا عمل صالح ، كانور باشا وجمال باشا وطلعة بك فكان من سوء تصرفهم فيها وفينا ما اجملناه لهم في هذا المنشور ، وقد كانت مقاومة اخواننا الترك لهم اشد من مقاومة العرب ، واما نحن فكنا كلما سمعنا او رأينا شيئاً من هجماتهم على الاسلام ندفعه بالتأويل ، الى ان اعيانا التأويل ، و كما علمنا بجناية منهم على الدولة او على العرب نقول لعله ذنب عارض يرجعون عنه بعد قليل ، ولا تستحل مقاومتهم لاجله لئلا يترتب عليه صدع في الدولة ، ويزيد له مايريدون من التفرقة بين العرب والترك حتى انني ساعدتهم على مقاتلة قومي ، ومقاومة ابناء ابي وامي ، فلم يرضهم كل ذلك من العرب ولا مني .

ولما رأيناهم عرضوا استقلال هذه الدولة التي نحرص عليها للزوال ، ولم يبقوا على كرامة الدين ولا على احكام الشرع ولا على استقلال السلطان ، لم يبق من سبب نحتمل لاجله منهم هذا الخسف والهوان ، فلما وصل سيل طغيانهم الينا في حرم ربنا الذي اكرمنا بخدمة بيته واقامة دينه وحرم جدنا رسولنا عليه الصلاة والسلام ، الذي نحفظ من حديثه الصحيح « اذا ذلت العرب ذل الاسلام » اضطرونا الى مقاومة بغيهم من اسلم الطرق ، وهي حصر جنودهم في معاقلها من غير ان نبادئهم بقتال ، فمن سلم منهم سلم ، ومن قاتلنا كانت جنايته على نفسه ، فما كان من حاميتهم بمكة الا ان فعلت مايعد برهاناً على ماتكن صدورهم للدين والعرب وهو رميهم للبيت العتيق الذي اضافته العزة الاحدية لذاتها العلية في قوله تعالى : (وطهر بيتي للطائفين) وهي قبلة المسلمين وكعبة الموحدين بقنبلتين من قنابل مدافعهم التي بحصن (جياد) عندما علموا بقيام البلاد بالمطالبة باستقلالها ، وقعت احداها فوق الحجر الاسود بنحو ذراع ونصف ، والثانية تبعد عنه بمقدار ثلاثة اذرع ، فالتهبت بنارها استار البيت حتى هرع الالوف من المسلمين لاطفاء لهيبه بالضجيج والنحيب ، واضطروا الى فتح باب البيت والصعود الى سطحه للتمكن من اطفاء اللهيب ، ومالنتهى امرهم بهذا حتى عززوا الاثنتين بثالثة وقعت في

مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام، هذا عدا ماوقع من القذائف في بقية المسجد الذي اتخذوه هدفهم الوحيد في غالب مقذوفاتهم بالقنابل والرصاص، وما زالوا يقتلون الثلاثة والاربعة في نفس المسجد كل يوم حتى تعذر على العباد التقرب من الكعبة المشرفة وفي هذا من الاستخفاف بالدين وازدراء بيت الله تعالى والالحاد فيه مانترك القول والحكم فيه ايضاً لجماعة المسلمين في مشارق الارض ومغاربها بعد تذكيرهم بقول الله عز وجل (ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم) وتذكيرهم بان الجاهلي كان يرى قاتل ابيه في هذا البيت فلا يمسه بسوء، نعم نترك الحكم في هذا الاستخفاف والازدراء للعالم الاسلامي ولكننا لانترك مشاعر ديننا وشعائره ألعوبة في ايدي الاتحاديين ولا نبيح لهم من التصرف في حرم الله وحرم رسوله ماستباحوا في ديار الشام ولا في الاستانة نفسها، ولا نسكت لهم بعد على شيء من بغيهم على احد من ابناء جنسنا، اذ لم يعد في السكوت مصلحة راجحة لالدين ولا لدولة بل صارت المصلحة الاسلامية والعربية (وهما متلازمتان) في مقاومة هذه الفئة الباغية.

ولما كان امر حماية الحجاز من هذا البغي والعدوان، واقامة مافرضه الله فيه من شعائر الاسلام ووقاية العرب والبلاد العربية من عاقبة الخطر الذي استهدفت له الدولة العثمانية بسوء تصرف هذه الجمعية الباغية كل ذلك لايتم تداركه الا بالاستقلال التام وقطع كل صلة بهؤلاء المتغلبين السفاكين للدماء الناهبين للاموال، وقد هبت البلاد بتوفيق الله تعالى للنهوض بامر استقلالها بعد ان ضربت على ايدي عمال الاتحاديين ورجال حاميتها فاستقلت فعلا وانفصلت عن البلاد التي لم تزل تئن تحت سلطة المتغلبين من الاتحاديين انفصالا تاماً مطلقاً بكل معاني الاستقلال الذي لاتشوبه شائبة مداخلة اجنبية ولا تحكم خارجي، جاعلة مبدأها وغايتها نصرة دين الاسلام والسعي لاعلاء شأن المسلمين والمساواة الشرعية في الحقوق بينهم وبين جميع من يدخل في حوزة استقلالها من المخالفين قائمة في كل اعمالها على اساس احكام الشرع الشريف الذي لا يكون لنا مرجع سواه ولا مستند الا اياه في جميع الاحكام واصول القضاء وفروعه مع استعدادها لقبول كل ماينطبق على اصول الدين ويلائم شعائره من انواع فنون الترقي الحديث واسباب النهضة الصحيحة، باذلة كل مافي الجهد والطاقة لاعزاز العلم وتعميمه بين الناس على اختلاف الطبقات وعلى حسب الحاجة والاستعداد.

هذا ما قد قمنا به لاداء الواجب الديني علينا راجين من اخواننا المسلمين في مشارق الارض ومغاربها ان يؤدوا كذلك ما يرونه واجباً لنا عليهم من احكام وروابط الاسلام والتناصح على البر والتقوى ، وليعلموا اننا قمنا بما قمنا به ونحن نعتقد اعتقادا راسخاً انه افضل خدمة للاسلام اذا لم تتحقق به اكبر اماني المسلمين الصادقين حتى الترك منهم فانه لاضرر فيه يوازي عشر معشار الضرر في تركه ، وستظهر لهم الايام حقيقة ذلك فليصبروا ان الله مع الصابرين ، والله نسأل وبحبه وحب رسوله نتوسل ان يتولانا بالتوفيق ويمدنا بالهداية الى مافيه خير الاسلام والمسلمين ، والاعتماد على الله العلي الكبير وهو حسبنا ونعم النصير .

شريف مكة واميرها : الحسين بن علي

وثائق ومخابرات

انكلترة تساعد الشريف حسين

كتاب من المستر ولسن الى الشريف حسين

جدة في ١٣ نيسان سنة ١٩١٩ — ١٢ رجب سنة ١٣٣٧

صاحب السيادة العظمى جلالة ملك الحجاز وشريف مكة واميرها المعظم صاحب الجلالة

بعد بيان مايجب بيانه لجلالتكم من التوقير اتشرف باحاطة علم جلالتكم بان حكومة جلالة الملك قد رخصت بدفع مبلغ مئة الف جنيه لاعانة شهر نيسان وهذا بتنقيص عشرين الف جنيه اما الثمانين الف جنيه الشهرية فجاري دفعها طبعاً الى دمشق علاوة على المائة الف . ومن حيث هذا التخفيض لايخفى على جلالتكم انه عندما تشرفت بالبحث مع جلالتكم في مسألة الاعانة في شهر شباط الماضي قد اخبرت جلالتكم ان حكومة جلالة الملك رغبت عمل تخفيض عظيم في اعانة شهر مارس بناء على ما كنتم جلالتكم قد وافقتم عليه، مع ذلك طلبتم جلالتكم ان اعانة شهر مارس يجب ان تبقى كما كانت بلا تغيير الا انكم وعدتم بتنقيص كبير في نيسان فعرضت رغائب جلالتكم على حكومة جلالة الملك فصارت موافقة خصوصية على صرف اعانة شهر مارس بتمامها مع العلم بانه كان مفهوماً ان تنقيصاً عظيماً قد عمل لشهر نيسان بناء على وعد جلالتكم وعندما كنت بمصر كانت حكومة جلالة الملك قد عينت هذا التخفيض الى اربعين الف جنيه ، الا ان فخامة نائب جلالة الملك رأى انه لمناسبة الاحوال الحاضرة يحتمل ان جلالتكم تفضلون ان يخصم من نيسان عشرين الف جنيه فقط ، وقد صارت الموافقة بذلك من قبل حكومة جلالة الملك على شرط ان جلالتكم تعملون كل سعي لتخفيض مبلغ شهر ايار الى ثمانين الف جنيه وان تعطوني

الميزانية ببيان مطاليب جلالتكم المتنوعة واني قد اخبرت حكومة جلالة الملك منذ بضعة شهور ان جلالتكم قد وعدتموني بالميزانية بعد سقوط المدينة مباشرة وأؤمل ان جلالتكم تتمكنون من اعطائي التفاصيل عن الايراد والمصاريف المنتظرة للحجاز عندما اتشرف بمواجهة جلالتكم قريباً ، وعندئذ استطيع ان ارفع طلبات جلالتكم بصورة فعلية واني سوف استطيع طبعاً البحث مع جلالتكم في جميع التفصيلات الا ان الميزانية المطلوبة من قبل حكومة جلالة الملك لا تشمل مثل تلك المفردات كتصليح الخط والاحتياجات الخصوصية (خلاف الادارية) للمدينة وخلافها التي لا تدخل في ميزانية اعتيادية ولكنها تكون في الواقع ونفس الامر مختصة بفروض مخصوصة وما شاكل ذلك ، ولا تشمل ايضاً مصاريف الادارة العربية بدمشق ، لان تلك الادارة تتناول اليوم ماية وخمسين الف جنيه شهريا ، وانني لمتطلع باشتياق لمشاهدة جلالتكم ثانياً . وارجو الله ان تكونوا بصحة جيدة وتفضلوا بقبول خالص تمنياتي الطيبة وعظيم احتراماتي .

مخلصكم

ولسن باشا

الشريف حسين يشرح اغراض الثورة

من الملك حسين الى نائب الملك بمصر

مارأيته خصوصاً بهذا الاثناء عن اعتناء فخامتكم وتأكيداتها في ازالة اسباب دواعي سوء التفاهم الذي لاارتاب بان المقصود بذلك الاعتناء هو صيانة تأثير حسيات مخلصكم خاصة لذا ولما تكون المواد البسيطة ايضاً من ذلك المعنى رأيت ان اتبين من حكومة جلالة الملك في الاساس المقرر مع عظمتها في النهضة وما بنيت عليه من مواد الاتفاق القدم طيه بيانها بأني ماطلبت للبلاد امام حكومة جلالة الملك ماطلبته من المواد التي تعهدت عظمتها بها رغبة في تأسيس حكومة او تشكيل دولة لا أستأثر بحا كميتها او حرصاً على جاهها او رياستها ، ولكن عندما دعتني بريطانية الى مادعتني اليه ، وعلمت ان مقاصدها بهذا ايضاً تأمين مصلحة المسلمين عامة والعرب خاصة لم يسعني الا الاجابة اقله تلك المواد المؤدية في اعتقادي لما يأتي :

اولا — لحفاظة الكيان الاسلامي بالنظر لما حل وما سيحل بتركية

ثانياً — صيانة العظمة البريطانية من الاستهداف مما سترمي به عكس مقاصدها .

ثالثاً — سلامتي من الاتهام بالتواطؤ معها ضد الاساس المقصود بالنهضة .

نعم اني لم اجد من جناب الفاضل الاديب المستر ستورس عند اجتماعي بحضرته في السنة الاولى بجدة ، ثم بعده بحضرة الشهم الهمام السير مارق سايكس ثم في السنة الماضية بالقمندان الهمام هو غارت الموقر مايشير الى مايخالف او يخل بتلك المقررات غير ان مافي طبيعة مشروعنا وتمامه الحياتية من الرقة وما يتصادف من بعض حالات يستدعي سياقها زيادة تعيين الامر وتأكيد الحقيقة عن الحدود فقط والا باقي المواد ، فانا نعجز عن اداء شكر الوفاء بها شكراً يملأ الخافقين خصوصاً امر الاعانة عما لو فهمت الغلط في مقرراتنا المذكورة أساساً ، او حدث مايوجب تعديلها الامر الذي لاأقول انه يمس

كيان العالم الاسلامي ، ولكن اظن وبعض الظن أثم انه لايخلو من شيء من ذلك هذا على فكري الخصوصي فمتى اضفنا عليه تظاهر عجزي بعدم حصول ما كان يؤمل من النتائج يتحتم علي الانسحاب من الامر والتنازل عنه لاعتقادي الشخصي ان تعديل مقرراتنا المذكورة بصرف النظر عما في اخلاله بالغايات المقصودة وعرضتنا لحذر موادنا الثلاثة آنفة البيان وطمس صحيفة تاريخي فهو يزيل ويسقطني من ثقة واعتماد بلادي واقوامي الاقربين حينما يظهر لهم عكس تلك المقررات التي اعلمتها له وصرحت به شفاهاً وتحريراً في ظرف هذه المدة واسست عليه الاعمال وا كون خدعت نفسي وغششتكم ياأصدقائي بما وراء هذا من اضطراب البلاد بالفتن والثورات ونحوه مما لا يمكن لي دمه حتى الاستفادة لذاتي وما يزيل كل ظن حكومة جلالة الملك بي واكيد اخلاصي يجبرني ان اقول من الان ان مباديء هذه الخطرية على وشك التحسن بها بالنسبة للطلبات المتكررة المختلفة عن امرهم باعلان استقلال بلادهم ولم اجد مادفعهم به الا قولي ان استقلالي هو استقلال عموم انحاء البلاد ولكنهم يقيموا الحجة على دفعي هذا باوجه آخر ، وعليه فان كان ولا بد من التعديل فلالي سوى الاعتزال والانسحاب ولا اشتبه في مجد بريطانية بالا يتلقى هذا منا الا أنه امر يتعلق بالحياة لا لقصد عرضي او فكر غرضي ، وانها لاترتاب في اني واولادي اصدقاؤها الذين لايتغير ولاؤهم واخلاصهم ، ثم تعينوا البلاد التي تستحسن اقامتنا فيها للسفر اليها في اول فرصة وان رأت ذلك ولكن مشاكل الحرب الحاضرة تقضي بتأجيله الى ختامها فمعروفها وجميل مكارمها يفرض علينا الثبات ادام ماسيتضاعف علينا من المهمات ونحوه من العموم مما لامقاومة لدينا امامها الا حسن النية فالامر اليها ، اما عطف الامر وتعليقه بمؤتمر الصلح فالجواب عليه من الان بان لاعلاقة لنا به ولا مناسبة بيننا واياه حتى ننتظر منه سلباً او ايجاباً ، ولو قرر المؤتمر المذكور اضعاف مقرراتنا و كان ذلك عن غير وساطتكم وقبلناها فنكن من المطرودين من رحمة الباري جل شأنه الرقيب على قولي هذا الذي انوسل اليه الان ان يتولانا جميعاً بعنايات رأفته الاحدية وقبول ماقدمه لفخامتك في الختام من جزيل احتشاماتي هو سجايا شيمكم .

٢١ ذو القعدة سنة ١٣٣٦ و ٢٨ اغستوس سنة ١٩١٨

ملاحظة: في هذه الرسائل اغلاط وعبارات ركيكة لم نعمد الى تصحيحها بل تركناها كما كتبها المغفور له الملك حسين .

انكلترة تقطع الوعود للعرب

من المعتمد البريطاني في جدة الى الشريف حسين

صورة بلاغ من المعتمد البريطاني بجدة

جدة في ٨ شباط سنة ١٩١٨

جلالة صاحب السيادة العظمى ملك الحجاز وشريف مكة واميرها المعظم بعد بيان مايجب بيانه من الاحترام والتوقير ، قد امرني جناب فخامة نائب جلالة الملك ان ابلغ جلالتكم البرقية التي وصلت الى فخامته من نظارة الخارجية البريطانية بلندن ، وقد عنونتها حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى باسم جلالتكم ، وهذا نصها بالحرف الواحد :

ان الرغبة والصراحة التامة التي اتخذتموها جلالتكم في ارسال التحريرات التي ارسلها القائد التركي في سورية الى سمو الامير فيصل وسمو الامير عبد الله الى جناب نائب جلالة الملك كان لها اعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى وان الاجراءات التي اتخذتموها جلالتكم في هذا الصدد لم تكن الا رمزاً يعبر عن تلك الصداقة والصراحة التي كانت دائماً شاهد العلاقة بين كل من الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانية العظمى ، ومما لايحتاج الى دليل ان السياسة التي تنسج عليها تركية هي ايجاد الارتياب والشك بين دول الحلفاء والعرب الذين هم تحت قيادة وعظيم ارشادات جلالتكم قد بذلوا الهمة الشماء ليظفروا باعادة حريتهم القومية . ان السياسة التركية لا تفتأ تغرس ذلك الارتياب بان توسوس للعرب ان دول الحلفاء يرغبون في الاراضي العربية وتلقي باذهان دول الحلفاء انه يمكن ارجاع العرب عن مقصدهم ولكن اقوال الدساسين لن تقوى على ايجاد اتفاق بين الذين اتجهت عقولهم الى فكر واحد وغرض واحد . ان حكومة جلالة ملك بريطانية العظمي . وحلفاها مازالت

واقفة موقف الثابت لكل نهضة تؤدي الى تحرير الامم المظلومة، وهي مصممة ان تقف بجانب الامم العربية في جهادها لان تبني عالماً عربياً يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني، ويتحد التنافس الصناعي الذي احدثته الصنعات الرسمية التركية ان حكومة ملك بريطانية العظمى تكرر وعدها السالف بخصوص تحرير الامم العربية، وان حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى قد سلكت مسلك التحرير وتقصد ان تستمر عليه بكل استقامة وتصميم بان تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار، وتساعد الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم وفي الختام التمس قبول خالص التحيات وعظيم الاحتشامات والتمنيات

نائب المعتمد البريطاني بجدة : الكولونيل باست

مشروع المعاهدة الهاشمية ـ الانكليزية

بريطانية تحاول الاتفاق مع الملك حسين (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان صاحب الجلالة الهاشمية الملك حسين الناهض باقوامه العرب، مؤسس الدولة العربية الهاشمية ومليكها حامي حمى بلد الله الامين ومدينة جدة سيد المرسلين وجلالة ملك البلاد المتحدة بريطانية العظمى وارلندة والاملاك البريطانية فيما وراء البحار، وامبراطور الهند بالاصالة عن نفسيهما، وبالنيابة عن ورثائهما وخلفائهما مدفوعين بالرغبة الخالصة لتوطيد، وتقوية عرى الصداقة والولاء المؤسسة بين بلادهما اثناء الحرب التي اقتحماها معاً على الدولة الجرمانية وتركية، محمولين ايضاً برغبة تمكين مصالحها وتأييد السلام الدائم والاتحاد بين الشعوب العربية.



«المغفور له الملك حسين»

---

(١) بعد ان سقطت سورية في ايدي الفرنسيين بعد موقعة ميسلون تصدعت آمال الملك حسين، ولكنها مالبثت ان انتعشت بعد ان اعتلى الملك فيصل عرش العراق وادى الحاحه الشديد على البريطانيين بالوفاء بعهودهم المقطوعة له ـ الى ان تفكر انكلترة بعقد معاهدة معه، فاوفدوا لهذا الفرض الكولونيل لورانس سنة ١٩٢١ الى جدة فتفاوض مع سمو الامير علي، والشيخ فؤاد الخطيب على الحدود الحجازية ـ النجدية والحدود اليمنية والاتحاد العربي ثم على مشروع هذه المعاهدة التي رفضها الملك حسين لانه لم يجدها متفقة مع امانيه.

ولما كان صاحب الجلالة الهاشمية قد سمى وعين صاحب السمو الملكي الامير زيد وحضرة صاحب الاقبال الشيخ فؤاد الخطيب وكيل خارجية جلالته الهاشمية مفوضين من قبل جلالته لعقد معاهدة مع صاحب الجلالة البريطانية للوصول الى هذه الاغراض

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد سمى وعين جناب الميجر و . ا . مرشال M. E. R. A. M.C. معتمد وقنصل جلالته بجدة مفوضاً من قبل جلالته لعقد معاهدة للوصول الى هذه الاغراض مع صاحب الجلالة الملك حسين .

قد اتفق صاحب السمو الملكي الامير زيد ، والشيخ فؤاد الخطيب ، وجناب الميجر مارشال على المواد الآتية ، وتعاقدوا عليها :

المادة الاولى — سيكون السلام والمودة دائمين بين صاحب الجلالة الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية وورثائهما وخلفائهما ، وقد اتفق كل من الفريقين العاليين المتعاقدين على استعمال جميع الوسائل التي تبيحها قوانينه لمنع استخدام بلاده كقاعدة لحركات موجهة ضد مصالح الاخر الحالية او المستقبلة ، وقد وعدوا بذلك .

المادة الثانية — تتعهد الحكومة البريطانية العالية بأن تستعمل نفوذها في المساعدة على تسوية اي خلاف على الحدود يحدث بين صاحب الجلالة الملك حسين واحد جيرانه الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة ، وسيكون صاحب الجلالة الهاشمية الملك حسين حراً في كل الاوقات ان يطلب وساطة صاحب الجلالة البريطانية في حالة حدوث مثل هذا الخلاف .

المادة الثالثة — تتعهد الحكومة البريطانية العالية بان تمنع بجميع الوسائل السلمية المتيسرة لديها — خصوصاً بايقاف الاعانات من أي نوع كان — كل تعد على صاحب الجلالة الهاشمية من المقاطعات المجاورة التي بينها وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة .

المادة الرابعة — قد بلغت لجلالة الملك حسين المعاهدات المعمول بها الان بين الحكومة البريطانية العالية والسيد محمد بن علي الادريسي و كذا بين الحكومة البريطانية العالية و والسيد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود .

يعترف بهذا جلالة الملك حسين بالمعاهدات المذكورة الان بين الحكومة البريطانية

العالية ، والسيد محمد بن علي الادريسي ، وكذا بين الحكومة البريطانية العالية والسيد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود ، ويتعهد جلالته بان يمتنع عن الاتيان بأي عمل يعرقل أو يمكن ان يعرقل تنفيذ هذه المعاهدات الكلي بواسطة الطرفين المتعاقدين .

المادة الخامسة — يتعهد جلالة الملك حسين بان يحافظ بكل مافي وسعه وقوته على السلام والصلات الودية مع جيران جلالته الذين بينهم وبين صاحب الجلالة البريطانية صلات معاهدة ، وان يمتنع عن التعدي بدون موجب فعلا او شكلاً على هذه البلدان المجاورة ، وان يعارض ويمنع بقدر استطاعته أي مؤامرة أو دسيسة داخل بلاد جلالته الهاشمية تكون موجهة ضد هذه البلدان او ضد مصالح حكامها .

جورج الخامس ملك بريطانية العظمى في زمن الحرب

في المسائل الهامة التي تحدث بين حكومة صاحب الجلالة الهاشمية والمقاطعات المجاورة يكون لصاحب الجلالة الملك حسين الخيار في طلب وساطة صاحب الجلالة البريطانية كما ذكر في المادة الثانية .

المادة السادسة — اتفق وتواعد كل من الفريقين المتعاقدين العاليين على قبول معتمد الاخر والاعتراف به ، فيجوز لجلالة الملك حسين ان يعين معتمداً للحكومة العربية الهاشمية في لندن ، ولصاحب الجلالة البريطانية أن يعين معتمداً بريطانياً يقيم في جدة او اي مدينة اخرى على ساحل بلاد صاحب الجلالة الهاشمية .

ولا يعين صاحب الجلالة البريطانية معتمداً بريطانياً بمكة المكرمة والمدينة المنورة احتراماً لصفتهما المأثورة .

وكذا سيكون لجلالة الملك حسين اذا اراد ذلك ان يعين وكيلا قنصلياً في انكلترة

والقطر المصري والهند ، ولصاحب الجلالة البريطانية ان يعين وكيلا قنصليا في جدة وفي مواني اخرى لصاحب الجلالة الهاشمية التي تراها الحكومة البريطانية من آن لآخر مناسبة ، وسيتمتع هؤلاء المعتمدون والوكلاء القنصليون بالامتيازات السياسية والقنصلية المعتادة .

المادة السابعة — يعترف بهذا جلالة الملك حسين بالاحتياطات الموقتة للكورنتينا التي اتخذتها الحكومة البريطانية العالية في « القمران » كما تقتضيه شروط الاحتياطات الطبية المسنونة في العقد الدولي الصحي لعام ١٩١٢ ، او اي عقد صحي آخر يكون مقيداً للحكومة المذكورة .

ومن جهة اخرى فان بريطانية توافق على الاعتراف بالاحتياطات التكميلية التي يلزم اتخاذها في جدة، وفي مواني اخرى من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية تطبيقاً للنصوص الطبية الواردة في الاتفاق او الاتفاقيات المذكورة ، وذلك بمقتضى لوائح يصدرها جلالة الملك حسين .

المادة الثامنة — تتعهد الحكومة البريطانية العالية بان لا تتداخل باي حال من الاحوال في الاجراءات التي يتخذها جلالة الملك حسين لراحة الحجاج ، والاعتناء بهم داخل بلاد جلالته الهاشمية مع مراعاة ماجاء في المادة العاشرة .

ويتعهد جلالة الملك حسين من جهته بان يساعد كل مجهود يبذله الرعايا البريطانيون المسلمون ، والاشخاص او الجمعيات المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية للاشتراك في سبيل رفاهية الحجاج في الحجاز ، وصحتهم وتموينهم ، كما يفعل جلالته فيما يختص بعين « زبيدة » .

المادة التاسعة — قد اتفق كل من الفريقين العاليين المتعاقدين على ان يحدد مبلغ معين على كل حاج بصفته رسوم ، وان يعين مقداره لغاية اول يوم من جمادى الاولى من كل سنة ، وذلك للاحتياطات الصحية التي يتخذها كل منهما ، وستكون هذه الرسوم شاملة لمصروفات جميع الاحتياطات الصحية لحين يوم نزول الحجاج الى البر وتكون داخلة في ثمن تذكرة السفر التي تصرف من شركات الملاحة المختلفة .

ويستولي الملك حسين على الرسوم المفروضة للاحتياطات التي تتخذ في مواني جلالته

الهاشمية ، وبالمثل تستولي الحكومة البريطانية العالية على الرسوم المفروضة للاحتياطات التي تتخذ في القمران .

المادة العاشرة — وافقت الحكومة البريطانية العالية على ان تعترف بالتبعة الهاشمية لجميع رعايا جلالة الملك حسين الذين يوجدون في أي وقت كان داخل بلاد صاحب الجلالة البريطانية أو البلاد المشمولة بالحماية البريطانية ، او الواقعة تحت الانتداب البريطاني شرطاً أن يكون هؤلاء الرعايا الهاشميون حائزين على أوراق صادرة من جلالة الملك حسين تثبت التابعية الهاشمية لحاملها .

ووافق جلالة الملك حسين من جهته على ان يعترف بالتبعية البريطانية لجميع رعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يوجدون في اي وقت داخل بلاد صاحب الجلالة الهاشمية مادامت اسماء هؤلاء البريطانيين ، او الاشخاص المشمولين بحماية بريطانية العظمى مسجلة في قنصلية بريطانية في البلاد الهاشمية .

ومع ذلك فان احكام هذه المادة لاتسري على الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جدة وغيرها من المواني التي يمكن ان يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلا قنصلياً فيها .

المادة الحادية عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان ممتلكات الرعايا البريطانيين او الاشخاص المتمتعين بحماية صاحب الجلالة البريطانية تسلم في حالة موتهم في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية الى الممثل البريطاني فيها ، او الى اي سلطة يعينها لهذا الغرض ليتصرف فيها حسب القوانين التي تنطبق على الحالة ويراعي ممثل بريطانية في البلاد المذكورة أن الرسوم والضرائب الواجبة على تلك الممتلكات بمقتضى الشرائع الهاشمية تسدد في حينها .

المادة الثانية عشرة — وافق بهذا صاحب الجلالة الملك حسين على انه في جميع القضايا التي تنشأ في البلاد الهاشمية ويكون احد الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية مدعياً فيها او مدعى عليه يحضر ممثل قنصلي بريطاني في المحاكم الهاشمية اثناء سماع القضايا ، وفي الاحوال التي يظهر فيها المعتمد

البريطاني رغبته في اجراء مخابرات سياسية مع صاحب الجلالة الهاشمية فلا تذاع الاحكام ، ولاتنفذ خلال مدة المخابرات المذكورة ، ولاتسري احكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين ،أو الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية خارج جدة وغيرها من المواني التي يعين صاحب الجلالة البريطانية وكيلا قنصلياً فيها .

المادة الثالثة عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان يتسلم الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية المقبوض عليهم بأمر من الحكومة الهاشمية الى السلطة القنصلية البريطانية في الاحوال التي تضمن فيها السلطة المذكورة استحضارهم متى طلبتهم منها الحكومة الهاشمية .



« الشيخ فؤاد الخطيب »

ولا تسري احكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في بلاد صاحب الجلالة البريطانية وكيلا قنصلياً فيها .

المادة الرابعة عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان تنظر السلطة القنصلية البريطانية في القضايا التي تقع بين الرعايا البريطانيين او الاشخاص المشمولين بحماية حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، والتي لا تمس مصالح الرعايا الهاشميين .

ولا تسري احكام هذه المادة في الاحوال التي يرغب فيها الفريقان المتقاضيان ان يرفعا القضية الى المحاكم الهاشمية كالمنصوص في المادة الثانية عشرة ، و كذا لاتسري احكام هذه المادة على الرعايا البريطانيين او

او الاشخاص المشمولين بحماية صاحب الجلالة البريطانية الذين يقيمون عادة في البلاد الهاشمية خارج جدة ، او الموانئ التي يمكن ان يعين فيها صاحب الجلالة البريطانية وكيلا قنصلياً .

المادة الخامسة عشرة — وافق جلالة الملك حسين على ان يشعر المعتمد البريطاني في جميع الاحوال التي يحتاج فيها الى نفي احد الرعايا البريطانيين ، او شخص متمتع بحماية صاحب الجلالة البريطانية من بلاد جلالته الهاشمية ، وان المعتمد البريطاني يكون مسؤولا عن نفي الشخص المعين في مدة معقولة .

المادة السادسة عشرة — وافق صاحب الجلالة البريطانية على ان يتنازل في بلاد صاحب الجلالة الهاشمية عن جميع الامتيازات والاستثناءات التي يتمتع بها الرعايا البريطانيون او الاشخاص المشمولون بحماية صاحب الجلالة البريطانية بمقتضى الامتيازات بين بريطانية العظمى والحكومة العثمانية الا ماذكر في هذه المعاهدة .

المادة السابعة عشرة — يعترف جلالة الملك حسين بموقف صاحب الجلالة البريطانية الخصوصي في العراق وفلسطين ، ويتعهد أنه في المسائل الواقعة تحت نفوذ جلالته الهاشمية في تلك البلاد يفرغ استطاعته لمساعدة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثامنة عشرة — تثبت بهذا الحكومة البريطانية العالية اعترافها بعلم صاحب الجلالة الهاشمية شرطاً ان المراكب غير مراكب الحكومة الهاشمية التي ترفع العلم المذكور تكون مسجلة في جدة او ينبع او في اي ميناء محدد معلوم من بلاد صاحب الجلالة الهاشمية وان تكون حائزة على اوراق صادرة من جلالة الملك حسين وتنطبق بصفة عامة على الشهادات والاوراق الرسمية التي تعطيها عادة الممالك البحرية الرئيسية لمراكبها .

ويثبت جلالة للملك حسين من جهته بهذا اعترافه بالاعلام التي ترفعها المراكب البحرية التابعة لاي قسم من املاك صاحب الجلالة البريطانية ، او البلاد المشمولة بالحماية البريطانية او الواقعة تحت الانتداب البريطاني بشرط ان المراكب التي ترفع هذه الاعلام تكون حائزة على الشهادات والاوراق الرسمية التي تعطيها عادة الدول البحرية الرئيسية الى مراكبها .

المادة التاسعة عشرة — يصرح بهذا كل من الفريقين المتعاقدين العاليين انه اثناء مدة هذه المعاهدة لايدخل في اية معاهدة او اتفاق او تفاهم مع فريق ثالث يكون الغرض منه موجهاً ضد مصالح الفريق الاخر المتعاقد العالي .

المادة العشرون — لايتغلب اي شرط من الشروط الواردة في هذه المعاهدة على اي قيود تكون قيدت بها ، او ستقيد في المستقبل احد الفريقين المتعاقدين العاليين باحكام عهد عصبة الامم أو باي عهد آخر يكون لعصبة الامم ان تتخذه ويدخل فيه احد الفريقين .

المادة الحادية والعشرون — يعمل بهذه المعاهدة من تاريخ التوقيع عليها وتبقى نافذة المفعول مدة سبع سنوات من ذلك التاريخ ، واذا لم يخبر احد الفريقين العاليين المتعاقدين الاخر قبل مضي السبع السنوات المذكورة بستة شهور بعزمه على منح المعاهدة فيستمر معمولا بها الحين مضي ستة شهور من اليوم الذي يرسل فيه احد الفريقين العاليين المتعاقدين اعلاناً كهذا .

حررت هذه المعاهدة الحالية باللغتين العربية والانكليزية ، وستحفظ صورة من كل منها في سجلات الحكومة الهاشمية ، وايضاً صورة من كل منها في سجلات حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وقد وقع عليها بجدة المفوضون المذكورون بعاليه في اليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واحد وعشرون الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلثمائة واربعون من التاريخ الهجري .

بسم الله الرحمن الرحيم

بحمد الله وتوفيقه ، نحن الحسين بن علي الناهض باقوامه العرب مؤسس الدولة العربية الهاشمية ومليكها ، حامي حمى بيت الله الامين ومدينة جده سيد المرسلين ، نسدي السلام على من يقرأ هذه الوثيقة .

لما كان قد عقدت معاهدة بيننا وبين دولة بريطانيـة العظمى تشتمل على احدى وعشرين مادة ، ووقع عليها في مدينة جدة في اليوم التاسع عشر من شهر صفر عام الف وثلثمائة واربعون هجري ؛ الموافق لليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الاول

عام الف وتسعمائة وواحد وعشرون ميلادي - حضرة صاحب السمو الملكي الامير زيد ، وحضرة صاحب الاقبال الشيخ فؤاد الخطيب وكيل الخارجية الذان خولناها الاذن بذلك ..

فنحن بعد انعام النظر فيها نؤكد التوقيع عليها بالاصالة عن انفسنا ، وبالنيابة عن ورثائنا ، ونعد اننا سنرعى بكل اخلاص وأمانة الامور المدونة في تلك المعاهدة واننا لانتحمل ان ينقضها احد ، او يتعدى عليها باي حال من الاحوال مادام ذلك في طاقتنا .

وتزكية لجميع ذلك ، وتأكيداً لقانونيته قد امرنا بامضاء هذه الوثيقة بختمنا ووقعنا عليها بيدنا الملوكية .

حرر في ديواننا الملوكي في جدة في اليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وتسعمائة وواحد وعشرين ميلادية .

ملاحق ومخابرات سرية

الوكالة البريطانية

نمرة ١٥٢١ م — ٥١

جدة في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٢١

« سري »

الى صاحب السعادة الشيخ فؤاد الخطيب وزير الخارجية بمكة .

سيدي ...

اتشرف بان ارسل لكم طي هذا نسخة عربية من المعاهدة كما حضرناها نحن ، ونسخة انكليزية من كتابكم الى الكولونيل « ت . آ . لورنس » حسب طلبكم . ولي الشرف ان اكون ياسيدي خادمكم المطيع .

و . ا . مارشال

وكيل بريطانية وقنصلها

من وزير الخارجية بجدة

الى الكولونيل ت . ا . لورنس

اتشرف بان ارسل لكم للاطلاع ، نسخة من محاضر المناقشات التي جرت بين الامير علي نائباً عن الملك حسين وبينكم في ٧ ايلول سنة ١٩٢١ م .

نجد :

اقام الامير علي البرهان على ان رانية وخرمة وتربة وبيشة وما حولها تابعة لمقاطعة الحجاز ، فتقبل الكولونيل لورنس هذه الحجج، ووافق على عرضها على وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات لارسالها لابن سعود لابداء ملاحظاته واذا سلم بصحة هذه الحجج لاعلانه ، ان هذه الاماكن كانت تابعة وتتبع الآن للحجاز وانه اذا كان لايزال له ممثلون هناك فيسحبهم وبعد ذلك في السكان أبى الطاعة للحكومة الهاشمية فيعامل كثائر ، واذا رفض ابن السعود ان يقبل هذه الحجج فالحكومة البريطانية تبلغ رده للملك حسين ليبدي ملاحظاته عما يرى اتخاذه من الحفظ

الكولونيل لورنس

اليمن :

أبان الكولونيل لورنس الموقف الحالي في اليمن وشاطيء البحر الاحمر وبين عدن والحجاز والظروف التي احتل فيها السيد الادريسي الحديدة ، وان احتلاله للحديدة مؤقت كوصي على حقوق الحلفاء الى ان تقرر مصيرها الاخير بمعاهدة الصلح مع تركيا ، وان الحكومة البريطانية تكون سعيدة ان ترى حداً مشتركا بين الحجاز واليمن بالطرق الديبلوماتيكية ، وقال الامير علي : انه يعتقد ان هذه النتيجة تتم متى احتلت الحكومة العربية الهاشمية ثانية خرمة ورانيه وبيشه .

وأوضح الكولونيل لورانس ان بريطانية العظمى لم تعترف ولن تعترف الان باي سيادة في عسير ، وليست مرتبطة باي شيء يحدد حريتها في هذا الصدد سوى مادة واحدة في المعاهدة مع السيد الادريسي تقره على كل أرض اخذها من الاتراك في اثناء الحرب وقال الأمير علي : ان هذ التأخير سيعطي الحكومة العربية الهاشمية الفرصة لمد نفوذها جنوباً بالطرق السلمية .

بلاد العرب

وقال الامير علي أنه ليس هناك مسائل متعلقة بشاطيء بلاد العرب من عدن الى اعلى الخليج الفارسي ، لان معظم هذه الاماكن تشملها معاهدات عقدت مع حليفة بريطانية العظمى تضمن لها استقلالها .

فلسطين

أثار الامير علي مسألة اهالي فلسطين العرب ، فأجابه الكولونيل لورانس بأن الوفد الاسلامي المسيحي يتناقش في هذه اللحظة مع الحكومة البريطانية في مصيرهم السياسي وأنه لا يمكن ان يعمل اي تصريح عن فلسطين الى ان تظهر نتيجة هذه المناقشات ، فاذا حصل الوفد على حل مرض لهم فلا تبقى مسؤولية على الملك حسين، فوافق الامير علي على ذلك ، وقال : واذا اخفق الوفد فالملك حسين يستأنف الدفاع عن مطالب العرب القومية في تلك البلاد لان اهالي فلسطين طلبوا منه المساعدة ، ومبدأه هو تأييد رغبات الاهالي بصرف النظر عن الاشخاص

ابن رشيد

قال الامير علي : ان امير جبل شمر الجديد محمد بن رشيد قد دخل في علاقات ودية مع الحكومة الهاشمية فأشار عليه الكولونيل لورنس بانه اذا كان قد حصل اعتراف او اتفاق رسمي فيجب على الحكومة العربية الهاشمية ان تبلغه للدول مباشرة

الوحدة

قال الكولونيل لورنس ان الحكومة البريطانية ترحب باي خطوات يتخذها العرب لتوحيد البلاد العربية ، ولكن يجب ان يكون القائم بهذه المسألة هم العرب انفسهم

اكد الامير علي اهمية عقد معاهدة تسليم مجرمين بين الحكومة العربية الهاشمية وابن سعود بمجرد تقرير حدودهما

الشريف حسين يرفع مذكرة الى امريكا(١)

ياسعادة الوزير

تئن الامة العربية من اجيال تحت النير التركي ولم يأت في التاريخ ذكر لشعب ذاق من ضروب الاستعباد والتعذيب ماذاقته هذه الامة ولا ذنب لها سوى انها الاكثرية في البلاد العثمانية . فكان الترك يعدونها خطراً يهدد سيادة عنصرهم . ولهذا عاملوها معاملة العدو لعدوه اللدود وبالغوا في ذلك بعد فقدانهم بعض ولايات تركية الاوربية الامر الذي جعل الاكثرية العربية شيئاً لاجدال فيه. وعلى هذا المنوال كان العنصر العربي وهو محروم من جميع حقوقه وعرضة للمظالم والفظائع يتضاءل ويضعف في بلاده او يبحث في البلاد العربية الاخرى عن الحياة التي كان الترك يوصدونها في وجه ابنائه. ولما اعلنت الحرب الاوربية ولم يبق في بلاد الترك رقيب على اعمالهم اطلقوا العنان لحقدهم وغضبهم وراحوا ينفذون خططهم المنظمة لابادة العرب فلم تردعهم عاطفة ولا يصدهم قانون واستحلوا في هذا السبيل كل واسطة محرمة فاستعملوا الشنق والتغريب والحبس والتعذيب وتفريق العائلات وحجز الاملاك والاحكام الغيابية الى آخر ماهنالك من المظالم .

ولقد بذل جلالة مولاي الملك كل ما كان في وسعه لنصح حكومة الترك والرجوع بها الى جادة الصواب والعدل ، فذهب تعبه سدى فخلع نير الظلم واعلن استقلال العرب بصفته رئيساً لبيت قريش وهو البيت الذي خرجت منه كل البيوت التي تبوأت عرش الملك في البلاد العربية من امية الى بني العباس الى الفاطميين فالتف حوله كل شعبه العربي ، ولم تمض عليه شهور قليلة حتى انشأ جيشاً ونظم ادارة وطرد واباد كل ماكان تركياً في الحجاز واكتفى بان ضرب نطاقاً حول المدينة لان الصفة الدينية التي عليها

---

(١) على أثر دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب في جانب الحلفاء بسنة ١٩١٧ واعلان الرئيس ولسن مبادئه ارسلت وكالة خارجية الحكومة العربية الى الولايات المتحدة هذه المذكرة .

تحول في كل حال دون ضربها بالمدافع لفتحها عنوة وترابط جيوشه اليوم في الاراضي السورية وتقوم باعمال تكلل جميعها بالفوز والنجاح .

فالمملكة الجديدة تجاهد منذ سنتين في سبيل انقاذ عنصر جدير بالاحترام لما له من تاريخ مجيد ومن فضل على التمدن الاوربي ولا يمكن ان تجد من الامة الاميركية العظيمة سوى عطف ومودة وهي تؤمل ان تعترف بها حكومة الجمورية الكبرى ولا سيما بعد دخولها الحرب الى جانب الحلفاء مملكة مستقلة كما اعترفت بها الدول المتحالفة ويعلق جلالة مولاي اهمية كبيرة على هذا الاعتراف الذي سيكون اول تنفيذ فعلي لمبدأ تحرير الشعوب الذي ايده جناب الرئيس ولسن وقد دخلت بلاد كم الحرب لتحقيقه.

ولا حاجة هنا الى سرد الظروف التاريخية التي ادخلت الدول في مصافها، اي في المجتمع الدولي شعباً مجاهداً في سبيل حريته واستقلاله قبل انتهاء جهاده ، فلا اذكر الا معاهدة لندن سنة ١٨٢٧ فقد اعترفت باستقلال اليونان بينما كان الترك لا يزالون يعتبرونهم من رعاياهم .

ويلسون رئيس الولايات المتحدة الاميركية في زمن الحرب

وسيوضع للمملكة العربية حال انتهاء الحرب دستور حر يضمن المساواة في الحقوق لجميع السكان بدون ادنى تمييز بين المذاهب والاديان والبلاد العربية التي تعلن بملء اختيارها وبتمام حريتها بعد انقاذها من النير التركي رغبتها في الانضمام الى هذه المملكة تمنح استقلالا داخلياً فتكون مع الحجاز حلفاً قائماً على المبادىء الديموقراطية الواسعة.

ولهذا فالمملكة الجديدة تعتبر نفسها من كل الوجوه ذات حق بعطف حكومة الجمهورية الكبرى ومساعدتها وارجو كم ياسعادة الوزير ان تبلغوا حكومتكم اماني الامة العربية هذه وان تتفضلوا بقبول شعائر احترامي الفائق.

مؤامرات ومخابرات سرية(1)

روسية، انكلترة، فرنسة، ايطالية

اتفاق على اقتسام املاك الدولة التركية

— ١ —

ابلغ مسيو زانوف وزير خارجية روسية في يوم ٤ آذار سنة ١٩١٥ سفيري انكلترة وفرنسة في بطرسبرغ مذكرة قال فيها:

ترغب الحكومة الروسية عند ختام الحرب العظمى في ضم الاراضي الاتية الى ممالكها وهي: مدينة الاستانة مع ضفاف البوسفور الغربية، وبحر مرمرة ومضيق الدردنيل وتراقية الجنوبية حتى خط اينوز-ميديه، وسواحل آسية الصغرى الواقعة بين البوسفور حتى نهر سقاريه مع بعض المراكز على خليج ازميت وجزر بحر مرمرة وجزيرتي امبروس وتندوس الواقعتين قرب مدخل الدردنيل على ان لا يخل ذلك بما لفرنسة وانكلترة من حقوق على تلك الاراضي.

— ٢ —

فردت الحكومتان على هذه المذكرة ببيان قالتا فيه انهما توافقان على مطالب الروس بشرط ان تنتهي الحرب بالنجاح السريع وان توافق روسية على مطالب فرنسة وانكلترة في الاجزاء الاتية وهي:

١ — الاعتراف بحقوق الاستانة ميناء حراً «ترانسيت» واعلان حرية المضايق للبواخر التجارية.

---

(1) بقيت هذه المذاكرات سراً مكتوماً حتى اذاعها البلاشفة وفضحوا بها غايات الحلفاء الاستعمارية.

٢ ـ الاعتراف بحقوق انكلترة وفرنسة ومصالحهما في آسية ، تلك المصالح التي التي طالما طالبنا بتحديدها تحديداً صحيحاً بعقد اتفاق خاص بينهما وبين روسية .

٣ ـ صيانة الاماكن المقدسة في البلاد الاسلامية والبلاد العربية تحت حكم دولة اسلامية مستقلة .

٤ ـ ضم منطقة الحياد الفارسية الى منطقة النفوذ البريطاني في ايران .

٥ ـ الاعتراف بان هذه المطالب قابلة للبحث والتعديل .

وفي يوم ٧ مارس ارسل وزير الخارجية الروسية الى سفيريه في لندن وباريس رداً على اقتراحات حكومتيهما قال فيه :

ان اتخاذ قرار حاسم في مستقبل العلاقات بين الدول الاسلامية المقرر تأليفها على انقاض السلطنة العثمانية وفصلها عن دولة الخلافة يهم حكومة صاحب الجلالة القيصر لانه لايساعد كثيراً على تحقيق الاماني التي تعمل على تحقيقها .

ان حكومة صاحب الجلالة القيصر ترغب من كل قلبها في نزع الخلافة من الترك الا انها في الوقت نفسه ترغب من كل قلبها في تأمين حرية الحج وعدم التعرض له بأقل مايسوء المسلمين .

وحكومة صاحب الجلالة القيصر تؤيد ادخال المنطقة الحيادية في ايران ضمن دائرة نفوذ بريطانية الا انها في الوقت نفسه ترى ان تترك اصفهان ويزد شهر التي لايمكن التفريق بينهما والاراضي المجاورة للمنافع الروسية .

ان المنطقة المحايدة في حدودها الحاضرة عبارة عن رأس داخل في البلاد الافغانية وهي قريبة من موقع (ذي الفقار) الى الحدود الروسية ولهذا نرى من اللازم الحاق قسم من الخط الداخل ضمن الحدود الافغانية في محيط النفوذ الروسي .

اما مسألة انشاء الخطوط الحديدية في المنطقة المحايدة فانها وان كانت ذات اهمية جدية لحكومة صاحب الجلالة القيصر الا انها في الوقت نفسه تعد بان تدرس هذه النقطة بالاتفاق مع الحكومة البريطانية في المستقبل بصورة ودية تامة وان لاتعتمد على الاستئثار في هذه النقطة الى النهاية .

ان حكومة صاحب الجلالة القيصر لما كانت مالكة الحرية التامة المطلقة في ادارة المنطقة التي ستخصص لنفوذها في السلطنة العثمانية ولما كانت حائزة على الصلاحية المطلقة في المشاريع المالية والاقتصادية التي ستقوم بها في المستقبل لترقية هذه المنطقة فهي تؤمل المصادقة على هذه الاماني بتمامها .

وهي تؤمل حل المسائل المتعلقة بحدودها في شمالي الافغان طبقاً للمحادثات التي دارت بينها وبين وزير خارجية بريطانية في العام الماضي .

انني ارغب منكم بسط هذه الامور بحذافيرها للسر ادوار غراي وزير خارجية بريطانية والحصول منه على وعد قطعي رسمي بشأن هذه المطالب وافراغها بقالب نهائي .

— ٤ —

فرد عليه المسيو ايزولسكي سفيره في باريس يوم ٨ منه ببرقية قال فيها :

ابلغني المسيو دلكاسه (وزير الخارجية الفرنسوية) ان الحكومة الفرنسوية مستعدة لتأييد وجهة النظر الروسية في مايتعلق بقضيتي المضايق والاستانة .

— ٥ —

وفي يوم ١٨ منه ارسل المسيو سازانوف الى سفيره في باريس البرقية التالية :

« ارجو كم ابلاغ شكري الصميم الى المسيو دلكاسه للبيان الذي ادلى به اليكم يوم ٨ مارس بشأن استعداد الحكومة الفرنسية لتأييد وجهة نظرنا في مختلف الشؤون التي بسطناها اليكم في برقيتنا السابقة والخاصة بقضيتي الاستانة والمضايق .

ولما كان المسيو دلكاسه ذكر لكم في اجتماعاته المختلفة ان في امكانكم ان تكونوا مطمئنين من جهة فرنسة ومن محبتها لروسية ورغبتها الاكيدة في معاضدتها ، الا انها ترى وجوب أخذ رأي بريطانية نهائياً في الامر قبل البت فيه خوف الاعتراض .

وبما ان الحكومة البريطانية قد كتبت الينا اليوم بانها توافق على ضم المضايق والمناطق المعينة من الاستانة الى روسية مقابل شروط تختص بمصالحها الاقتصادية على ان تبدي مثل هذا التساهل ازاءها في غير هذه الناحية في الميدان السياسي .

ومع ثقتي العظيمة بالمسيو دلكاسه ، واعتقادي بان اقواله الشفهية كافية ، الا اني ارى من الضروري الحصول على وعد خطي مماثل للوعد البريطاني يطمئن روسية على حصول ماترغب الحصول عليه في هذا الباب ويكون ادعى للارتياح .

ايطاليا تشترك فى المفاوضات

وبينما كانت المفاوضات تدور على هذا المنوال بين العواصم الثلاث قررت ايطالية الانضمام الى الحلفاء والاشتراك في الحرب فاطلعوها على المفاوضات وهذه صورة التقرير الذي رفعه سفير روسية الى وزير خارجية حكومته بهذا الشأن .

« ابلغت وزارة خارجية انكلترة وزارة الخارجية الايطالية المباديء التي اتفق عليها الحلفاء لاقتسام السلطنة العثمانية مع امانينا المبسوطة في برقية ٧ مارس على أثر تقرير هذه الحكومة دخول الحرب العالمية بجانب دول الحلفاء والخروج على الجانب الالماني النمسوي ، فاجاب وزير الخارجية الايطالي انه على استعداد تام لاجابتنا على رغبتنا هذه في حال تعهدنا مع الحلفاء بتحقيق الشروط التالية اذا ماخرج الحلفاء ظافرين من الحرب وهي :

اولا ـــ ان تعرض القضية الشرقية بسائر فروعها على بساط البحث بين دول الحلفاء وايطالية .

ثانياً ـــ أن تعطى لايطالية في المناطق التي ستضم الينا سائر الحقوق والتعهدات التي ستعطى لفرنسة وبريطانية بصورة مساوية .

ثالثاً ـــ أن تعترف الحكومة الروسية بالمنطقة التي ستعطى الى ايطالية في المملكة العثمانية .

رابعاً ـــ ان تكون حصة ايطالية في البلاد التي ستسلخ عن السلطنة العثمانية مساوية تماما للاراضي التي ستعطى لفرنسة وبريطانية .

ـــ ٧ ـــ

ثم أرسل سفير روسية في لندن الى وزير الخارجية الروسية برقية حدد فيها مطالب ايطاليا تحديداً نهائياً وهذه صورة البرقية :

اولا ـــ ان الحكومة الايطالية توافق الحكومة الروسية على الشروط التي أدمجتها فيما يتعلق بتأمين حرية مرور السفن من المضايق وتجارة الترانزيت ، وتدخل في تأليف

اللجنة العليا التي ستتولى مراقبة المضايق على ان يكون رأيها مساويا لرأي فرانسة وبريطانية في اللجنة المذكورة.

ثانياً — ان الحكومة الايطالية تؤيد رأي الحكومة الروسية بضرورة فصل الحكومة الاسلامية التي ستؤسس في الحجاز على انقاض السلطنة العثمانية عن الخلافة، وان تكون تحت مطلق نفوذ بريطانية.

ثالثاً — ان الحكومة الايطالية تؤيد بكل قواها نزع الخلافة من الاتراك والغاءها بتاتاً اذا اقتضى الامر.

رابعاً — ان الحكومة الايطالية تساعد بكل قواها الفكرة الروسية القائلة بوجوب تأمين حرية طريق الحج، وان تكون هذه الطريق تحت حماية الدول المتعاقدة.

المعاهدة الروسية - الانكليزية - الفرنسية (١)

— ٨ —

بناء على المفاوضات التي دارت بين بريطانية العظمى وفرنسة وروسية في ربيع سنة ١٩١٥ في لندن وباريس.

وبناء على اقتناع هذه الدول المتحالفة بوجوب انقاذ الامم الخاضعة للسلطنة العثمانية واقتسامها مناطق نفوذ فيما بينها.

ولما كانت الاكثرية الساحقة من ابناء هذه البلاد راغبة جد الرغبة في الخلاص من تحكم الحكومة الحاضرة.

ولما كان الواجب يقضي بضرورة العمل على تدريب هذه الشعوب فقد تقرر ما يلي:

المادة الاولى — تتعهد فرنسة وبريطانية العظمى وروسية فيما بينها أن تعمل يداً واحدة في سبيل انقاذ البلاد العربية، وحمايتها وتأليف حكومة اسلامية مستقلة فيها تتولى بريطانية مراقبتها وادارتها.

---

(١) نشر البلاشفة هذه المعاهدة يوم ٢١ شباط سنة ١٩١٨، وكان الحلفاء الثلاثة: «روسية - فرنسة - انكلترة» وقعوا هذه المعاهدة يوم ٤ مارس سنة ١٩١٦ في مدينة بطرسبورغ

المادة الثانية — تتعهد الدول المتعاقدة بحماية الحج وتسهيل سائر السبل المؤدية الى مرور الحجاج وعدم الاعتداء عليهم .

المادة الثالثة — تقسم البلاد العثمانية الى مناطق نفوذ بين الدول المتعاقدة على الوجه التالي :

منطقة نفوذ دولة روسية

اولا — تضم الى روسية المناطق التالية :

أ — ولايتا ارضروم وبتليس والمناطق التابعة لهما

ب — الاراضي الكائنة جنوبي كردستان ، وتمتد على خط من ولاية موش الى سعرد ، ومن هناك تنحدر الى جزيرة ابن عمرو ، ثم تتبع خطاً مستقيما الى العمادية ، ومنها الى الحدود الايرانية .

ج — تتجه نقطة الحدود هذه من موش شمالا ، الى البحر الاسود فتدخل طرابزون في سمتها .

د — تنتهي نقطة حدود روسية على البحر الاسود شرقي طرابزون في منطقة تحدد فيما بعد .

ه — تخضع هذه الاراضي خضوعا تاماً الى حكومة صاحب الجلالة قيصر روسية وتعتبر من ممتلكاته .

منطقة نفوذ دولة فرنسة

ثانياً — تضم الى منطقة نفوذ فرنسة المناطق التالية :

أ — السواحل السورية ، وتبدأ هذه السواحل من حدود الناقورة مارة بصور وصيدا ، فبيروت ، فطرابلس ، واللاذقية وتنتهي في الاسكندرونة .

ب — تضم المناطق الساحلية جميعها الى فرنسة مع الجبل اللبناني المعروفة حدوده بموجب الاتفاق الدولي .

ج — تضم جزيرة ارواد والمناطق المجاورة لها ، والجزر الصغيرة القائمة على الساحل المعرف عنه في الفقرة السابعة .

د ـــ تضم ولاية كيليكية الى النفوذ الفرنسي ، وتبدأ حدود هذا الخط من جهة الجنوب من الحدود الخاضعة الى النفوذ الروسي في جزيرة ابن عمرو ثم تتجه الى عينتاب وماردين ، ثم تنحدر شمالا من آلاطاغ ـ قيصري ، آق طاغ ـ ييلديز طاغ ـ زوعه ـ اكين ـ خربوط .

هـ ـــ تظل هذه المنطقة خاضعة تمام الخضوع للنفوذ الافرنسي .

منطقة نفوذ حكومة بريطانية

ثالثاً ـــ تؤلف منطقة النفوذ البريطاني من المناطق التالية :

أ ـــ تضم المنطقة الممتدة من الحدود الروسية والافرنسية في الخطين المذكورين الى النفوذ البريطاني ، وهذه المنطقة تضم القطر العراقي مع نفس مدينة بغداد .

ب ـــ السواحل الممتدة من الحدود المصرية الى حيفا فعكا ، حيث تتصل بحدود نفوذ فرنسة .

ج ـــ تضم المنطقة الممتدة من خليج فارس الى آخر البحر الاحمر الى نفوذ بريطانية المطلق .

د ـــ تؤلف الحكومات العربية عملا بالمادة الآتية من سكان المناطق المسكونة بالعرب على ان تكون هذه الحكومات حائزة على السيادة والاستقلال اللازم لها ، والذي يعين فيما بعد الاتفاق بين الحكومات المتحالفة .

٤ ـــ تتألف في المنطقة الكائنة بين منطقتي النفوذ الفرنسي والبريطاني دولة أو حلف دول عربية مستقلة وفقا لاتفاق خاص بين فرنسة وانكلترة على ان تحدد حدود هذه الدولة حين عقد هذا الاتفاق .

٥ ـــ يكون ميناء اسكندرونة دوليا وتعلن حريتها .

٦ ـــ تعتبر فلسطين واماكنها المقدسة منطقة خارجة عن الاراضي التركية ، على ان توضع تحت ادارة خاصة وفقاً لاتفاق يعقد بين انكلترة وفرنسة وروسية بهذا الشأن ، وتحدد مناطق نفوذ المتعاهدين ومصالحهم .

٧ ـــ تعترف الدول المتعاقدة مبدئياً ومتقابلا بجميع العقود والامتيازات المعقودة المعطاة قبل الحرب في هذه الاراضي .

٨ ـــ تقبل الدول المتعاقدة جانبا من الدين العثماني بنسبة الاراضي التي تمتلكها .

اتفاقية سايكس ـ بيكو

المعاهدة التي عقدت بين فرانسة وانكلترا ١٩١٦

قد تم التفاهم بين كل من الحكومتين الفرنسية والبريطانية :

١) ان فرنسا و بريطانيا العظمى مستعدتان ان تعترفا بحكومة عربية مستقلة او تؤيداها في الاماكن المشار اليها بحرف (ا) وحرف (ب) على الخريطة الملحقة بهذا ، وان تكون هذه الحكومة او الحكومات تحت سيادة زعيم عربي وان يكون لفرنسا في المكان المشار اليه بحرف (ا) ولبريطانية العظمى في المكان المشار اليه بحرف (ب) اولية الحق في المشاريع والقروض المحلية ، وان كل من فرنسة حرف (آ) وبريطانيا في حرف (ب) تقدم وحدها المستشارين والموظفين الاجانب الذين تطلبهم الحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة .

٢) يسمح لكل من فرنسة في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء ان تنشيء من الادارة او الحكومات مباشرة او غير مباشرة ، ماتريد او ماترى تدبيره موافقاً مع الحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة .

٣) ان ينشأ في المنطقة الخضراء ادارة دولية مشتركة يقرر شكلها بعد استفتاء سوريا اولا ، ثم استفتاء الحلفاء الاخرين واستفتاء مندوبي شريف مكة .

٤) ان يعطى لبريطانية العظمى ثغر حيفاء وثغر عكاء ويضمن لها المقدار الكافي من مياه دجلة والفرات في منطقة (آ) لارواء منطقة (ب)

وتتعهد حكومة جلالة الملك ان لاتخابر في زمن كان دولة من الدول للتنازل لها في جزيرة قبرص بلا موافقة حكومة فرنسة .

٥) تكون الاسكندرونة ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة الامبراطورية البريطانية وان لايكون فيها تمييز في تعيين ضرائب الميناء او التسهيلات فيما يتعلق بالبضائع او السفن

البريطانية . وأن يكون للبضائع البريطانية حرية المرور في الاسكندرونة وفي سكك الحديد التي في المنطقة الزرقاء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الحمراء او المنطقة حرف (ب) او المنطقة حرف (ا) او واردة اليها وان لايكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة او غير مباشرة ضد البضائع البريطانية او السفن البريطانية في اي ميناء من الموانئ المذكورة سابقاً لهذه المناطق وان تكون حيفا ميناءاً حراً فيما يتعلق بتجارة فرانسة وممتلكاتها ومحمياتها وان لايكون فيها تمييز بتعيين ضرائب الميناء ، او التسهيلات فيما يتعلق بالسفن الفرنسية والبضائع الفرنساوية وان يكون للبضائع الفرنساوية حرية المرور في حيفا وفي السكك البريطانية التي في المنطقة السمراء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الزرقاء او المنطقة حرف (ا) او المنطقة حرف (ب) او واردة اليها وان لايكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة او غير مباشرة ضد البضائع الفرنساويه على اية سكة حديد كانت ، او ضد البضائع الفرنساوية على اية سكة حديد كانت او ضد البضائع والسفن الفرنسية في اي ميناء من موانئ المناطق المذكورة آنفاً .

(٦) ان لا تمتد سكة حديد بغداد جنوبا في منطقة (ا) الى وراء الموصل ولا تمتد شمالا في منطقة (ب) الى وراء سامرى الى ان يتم انشاء سكة حديد تصل ما بين بغداد وحلب في وادي الفرات وذلك بموافقة الحكومتين .

(٧) ان يكون لبريطانية العظمى وحدها الحق بان تنشيء وتدبر وتملك سكة حديد توصل حيفا بالمنطقة (ب) ويكون لها الحق الدائم في نقل الجيوش عليها في اي وقت كان .

والمفهوم بين الحكومتين ان هذه السكة هي لتسهيل المواصلة بين بغداد وحيفا والمفهوم ايضا اذا حالت الصعوبات الهندسية والنفقات دون انشاء هذا الخط في المنطقة السمراء وحدها فان الخطوط الاتية وهي : بانياس ، نيس ، معرب ، صلخد ، تذا ، صدى ومسمية، تصل الى المنطقة (ب)

(٨) تبقى الرسوم الجمركية معمولا بها عشرين سنة في جميع انحاء المنطقتين الزرقاء والحمراء كذلك في المنطقة (ا) والمنطقة(ب)ولا تزاد الرسوم الا بعد اتفاق الحكومتين ولا تضرب رسوم داخلية تكون عائقة بين المناطق المذكورة آنفاً. اما الرسوم

على البضائع الواردة فتؤخذ في الميناء التي تصل اليها البضائع ، وتسلم الى حكومة المنطقة الواردة اليها .

(٩) لا يجوز للحكومة الفرنسوية في اي زمن من الازمان ان تخابر دولة ثانية في امر التنازل عن هذه الحقوق لغير الحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة الا اذا وافقت الحكومة البريطانية على ذلك . وعلى الحكومة البريطانية مثل هذه العهود للحكومة الفرنسوية فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء

(١٠) تتعهد كل حكومة من حكومة فرنسا وحكومة بريطانية العظمى ان لا تمتلك ارضاً في جزيرة العرب ، وان لا توافق على امتلاك دولة ثالثة لارض هناك سواء كان ذلك على السواحل الشرقية منها او جزر البحر الاحمر على ان هذا لا يمنع من تعديل حدود عدن بسبب اعتداء الترك .

(١١) ان المخابرات مع العرب لوضع حدود للحكومة العربية او الحكومات العربية المتحدة يستمر كما كان بالنيابة عن الحكومتين الفرنسوية والبريطانية .

(١٢) قد وقع الاتفاق على ان الوسائل اللازمة للسيطرة على توريد السلاح الى الاراضي العربية تستشار فيها الحكومتان .

في يوم ١٥ ايار سنة ١٩١٦ أرسل السر ادوار غراي وزير الخارجية الانكليزية الى سفير فرنسة في لندن الكتاب الاتي :

لي الشرف ان اجيبكم على كتابكم المؤرخ في ٩ الجاري والخاص بايجاد حكومة عربية ، اني انتظر ان تعلموني مباشرة في ما اذا كان في امكانكم اعطائي ضمانات معينة تضمن بقاء حقوق الملاحة والامتيازات البريطانية في المعاهد والمؤسسات الدينية ، ومعاهد التعليم ، والمعاهد الصحية في المناطق التي ستصير في ما بعد مناطق فرنسوية ، أو في المناطق التي تسود فيها المصالح الفرنسوية ، وفقاً للقواعد الواردة في كتابكم وتفضلوا . . .

— ٣ —

فرد عليه السفير الفرنسي في اليوم نفسه بالخطاب التالي :

لقد اعربتم في كتابكم بتاريخ اليوم عن رغبتكم قبل الرد على كتابي الخاص بمسألة تأليف حكومة عربية والمؤرخ في ٩ الجاري في الحصول على ما يضمن لكم دوام

بقاء امتيازات وحقوق الملاحة وكذلك جميع الحقوق والامتيازات البريطانية في المؤسسات الدينية ومعاهد التعليم وفي المعاهد الصحية في المناطق التي تصير فيما بعد مناطق فرنسوية او في المناطق التي تسود فيها المصالح الفرنسوية — كما ان حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى ستعترف بهذا الحق عينه لفرنسة في المناطق التي تصير فيما بعد مناطق بريطانية فلي الشرف ان ابلغ سعادتكم ان حكومة فرنسة مستعدة للمصادقة على جميع الامتيازات البريطانية المختلفة التى يرجع تاريخها الى زمن معين قبل الحرب في المناطق التي تنتسب الى فرنسة فيما بعد ، أو المناطق التي تعتمد على مجهوداتها فيها .

اما فيما يختص بالمؤسسات الدينية ، ومعاهد التعليم ، والمعاهد الصحية فانها ستظل كما في الماضي مستمرة في اداء مهمتها ، والفت نظركم في الوقت نفسه الى ان هذا العهد لايشمل الامتيازات الاجنبية ، او مايتعلق بالامور العدلية والقضاء .

— ٤ —

فرد عليه السر ادوار غراي يوم ١٦ منه بالكتاب التالي :

جوابا لخطابكم المؤرخ في ١٥ الجاري لي الشرف ان ابلغ سعادتكم ان قبول جميع هذه التكليفات والترتيبات بهيئتها الحالية مما يوجب اهمال المنافع البريطانية العظيمة غير انه لما كانت حكومة جلالة ملك بريطانية العظمى ترجو الفوائد العميمة لمصالح الحلفاء عامة باحداث حالة سياسية داخلية في تركية ، فقد استعدت لقبول المواد المتفق عليها لضمان اشتراك العرب في الحرب ، ولكي يقوموا بواجب التحالف فيحتلوا حلب وحماة وحمص ودمشق ، فاذن حصل التفاهم بين انكلترة وفرنسة فيما يتعلق بالشروط الواردة في كتابكم المؤرخ في ٩ الجاري .

ثم ادرج في الكتاب نص مواد معاهدة سايكس — بيكو بكاملها .

معاهدات بريطانية مع امراء العرب

المعاهدة الانكليزية المعقودة مع ابن السعود

في ٢ كانون اول سنة ١٩١٥ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

بين الحكومة البريطانية من جهة ، وبين عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود امير نجد والاحساء والقطيف وجبيل وجميع المدن والمرافيء التابعة لهذه المقاطعات من جهة اخرى .

الحكومة البريطانية باسمها ، وعبد العزيز باسمه وباسم ورثته واخلافه ورجال عشيرته عينت الحكومة البريطانية الكولونيل السر برسي كوكس معتمدها في سواحل خليج العجم مفوضاً لاجل ان يعقد معاهدة مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فيصل السعود ضمن المقصد الآتي :

توطيد وتوكيد الصداقة الموجودة بين الطرفين منذ زمن طويل ، وتأييد منافعهما المتقابلة :

ان الكولونيل السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل السعود المعروف بابن السعود اتفقا وتعاقدا على المواد الاتية :

اولا — ان الحكومة البريطانية تعترف وتقبل بان نجداً والاحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التي تعين هنا ، والمرافيء التابعة لها على سواحل خليج العجم — كل هذه المقاطعات هي تابعة للامير ابن سعود وآبائه من قبل ، وهي تعترف بابن سعود حاكماً مستقلا على هذه الاراضي ورئيساً مطلقاً على جميع القبائل الموجودة فيها ، وتعترف لاولاده واعقابه الوارثين من بعده على ان يكون خليفته منتخباً من قبل الامير

الحاكم ، وان لا يكون مخاصما لانكلترة بوجه من الوجوه ، اي انه يجب ان لا يكون ضد المبادىء التي قبلت في هذه المعاهدة .

ثانياً — اذا تجاوزت احدى الدول على اراضي ابن سعود أو أعقابه من بعده دون اعلام الحكومة البريطانية ، ودون ان تمنح الوقت المناسب للمخابرة مع ابن سعود لاجل تسوية الخلاف ، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة ، وفي مثل هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود ان تتخذ تدابير شديدة لاجل محافظة وحماية منافعه .

ثالثا — يتعهد ابن سعود ان يمتنع عن كل مخابرة او اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة اجنبية ، وعلاوة على ذلك فانه يتعهد باعلام الحكومة عن كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة اخرى على الاراضي التي ذكرت آنفا .

رابعاً — يتعهد ابن سعود بصورة قطعية أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا بصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلي عن الاراضي التي ذكرت آنفاً ، ولا يمنح امتيازاً في تلك الاراضي لدولة اجنبية أو لتبعة دولة اجنبية دون رضا الحكومة البريطانية ، وانه يتبع نصائحها التي لا تضر مصالحه .

خامسا — يتعهد ابن سعود بان يبقي الطرق المؤدية الى الاماكن المقدسة مفتوحة ، وان يحافظ على الحجاج اثناء ذهابهم الى الاماكن المقدسة ورجوعهم منها .

سادساً — يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل ان يمتنع عن كل تجاوز وتداخل في ارض الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها ، وكل المشايخ الموجودين تحت حماية انكلترة والذين لهم معاهدات معها .

سابعاً — الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان فيما بعد بمعاهدة على التفصيلات التي تتعلق بهذه المعاهدة .

٢ كانون الثاني سنة ١٩١٥   التوقيع

معاهدة بين الادريسي وبريطانية العظمى

في ٣٠ نيسان سنة ١٩١٥

١ ــ ان هذه المعاهدة التي هي معاهدة صداقة وولاء قد وقع عليها الماجور جنرال شو « *Shaw* » المعتمد في عدن باسم حكومة بريطانية العظمى ، والسيد مصطفى بن السيد عبد الله باسم حضرة السيد محمد علي بن محمد بن احمد بن ادريس ــ السيد الادريسي وامير « صبيا » وأطرافها .

٢ ــ المقصد من هذه المعاهدة هو اعلان الحرب على الاتراك وتوطيد عرى الصداقة مابين حكومة بريطانية ، والسيد الادريسي المذكور آنفاً واعضاء قبيلته .

٣ ــ الادريسي يتعهد بقتال الترك وانه سيجتهد لطردهم من مواقعهم في اليمن وان يتعقبهم ، وله ان يوسع اراضيه على حساب الاتراك .

٤ ــ عمل السيد الادريسي الاساسي يتجه ضد الترك فقط ، ويمتنع عن كل حركة عدائية ضد الامام يحيى مادام هذا لايضع يده بيد الترك .

٥ ــ تتعهد الحكومة البريطانية بالمحافظة على اراضي السيد الادريسي من كل اعتداء يقع من قبل أي عدو كان على السواحل وبضمانة استقلاله في اراضيه الخاصة وباستعمال كل الوسائط السياسية عند ختام الحرب في سبيل تأليف مطالب السيد الادريسي مع الامام يحيى او اي خصم آخر .

٦ ــ ان الحكومة البريطانية لاتقصد توسيع أراضيها في غرب البلاد العربية ، ولكنها تتمنى بصورة صريحة ان ترى رؤساء العرب في حالة سلمية وأخوية ، كل منهم في منطقته ، وكل موال للحكومة البريطانية .

٧ ــ انه كدليل على تقدير الحكومة البريطانية للاعمال التي سيقوم بها السيد

الادريسي فهي ستعاونه بالمال والمؤونة ، وتستمر على معاونته طول الحرب ، وستكون هذه المعاونة متناسبة مع مايقوم به السيد الادريسي من الاعمال .

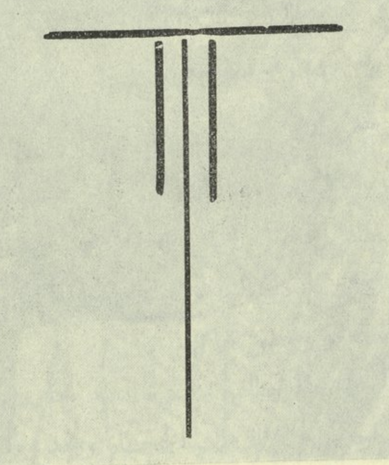
٨ ـــ تسمح الحكومة البريطانية للادريسي اثناء الحصار البحري المضروب على سواحل تركية في البحر الاحمر ان يتاجر مع عدن وسواحلها ، وهي تضمن استمرار هذه الحالة مادامت العلاقات الحسنة موجودة بين الطرفين .

٩ ـــ تكون هذه المعاهدة نافذة المفعول على اثر موافقة الحكومة الهندية .

يوم الجمعة في ٣٠ نيسان سنة ١٩١٥

التوقيع	التوقيع
السيد مصطفى بن السيد علي	B.G.L. Chavv
توقيع	ب . ج . ل شو
هاردنج	معتمد بريطانية في عدن
حاكم الهند العام	

ملحق : تعطى جزيرة « فرسان » للادريسي منعاً لمطالب ايطالية .





صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود

معاهدة جـــــــدة

بين جلالة ملك بريطانية وجلالة ملك الحجاز

« بسم الله الرحمن الرحيم »

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بما انه قد عقدت بيننا وبين صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند، معاهدة صداقة وحسن تفاهم لاجل تثبيت وتقوية العلاقات الودية وحسن التفاهم بين بلادينا . ووقعها مندوبنا المفوض ومندوب جلالته الحائزان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم الثامن عشر من شهر ذي القعدة سنة الف وثلاثمائة وخمس واربعون هجرية (الموافق ٢٠ مايو سنة ١٩٢٨) وهي مدرجة فيما يلي :

بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة ملك بريطانية وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، وامبراطور الهند من جهة . وجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها من جهة اخرى .

رغبة في توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما وتوثيقها وتأمين مصالحهما وتقويتها قد عزما على عقد معاهدة صداقة وحسن تفاهم .

لذلك أوفد صاحب الجلالة البريطانية حضرة السيد جلبرت فلكنهام كلايتن مندوبا مفوضاً عنه . وانتدب صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن عبد العزيز نجله ونائبه في الحجاز مندوبا مفوضا عنه .

بناء على ما تقدم وبعد الاطلاع على مستندات اعتمادهما والتثبت من صحتها قد اتفق

سمو الامير فيصل بن عبد العزيز وحضرة السير جلبرت فلكنجهام كلاتين على المواد الاتية :

المادة الاولى : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالاستقلال التام المطلق لممالك صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها ـ

المادة الثانية : يسود السلم والصداقة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها . ويتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للاعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الاخر .

المادة الثالثة : يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسهيل اداء فريضة الحج لجميع الرعايا البريطانيين من المسلمين اسوة بسائر الحجاج ويعلن جلالة الملك بانهم يكونون آمنين على أموالهم وانفسهم اثناء اقامتهم في الحجاز .

المادة الرابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بتسليم مخلفات من يتوفى في البلاد التابعة لجلالته من الحجاج المذكورين آنفاً والذين ليس لهم في بلاد جلالته اوصياء شرعيون الى المعتمد البريطاني في جدة او من ينتدبه لذلك الغرض لايصالها لورثة الحاج المتوفي المستحقين بشرط ان لا يكون تسليم تلك المخلفات الي الممثل البريطاني الا بعد ان تتم المعاملات بشأنها امام المحاكم المختصة وتستوفى عليها الرسوم المقررة في القوانين الحجازية او النجدية .

المادة الخامسة : يعترف صاحب الجلالة البريطانية بالجنسية الحجازية او النجدية لجميع رعايا صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها عندما يوجدون في بلاد صاحب الجلالة البريطانية والبلاد المشمولة بحماية جلالته وكذلك يعترف صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالجنسية البريطانية لجميع رعايا صاحب الجلالة البريطانية ولجميع الاشخاص المتمتعين بحماية جلالته عندما يوجدون في بلاد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها على ان تراعى القواعد الدولية المرعية بين الحكومات المستقلة .

المادة السادسة : يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة السابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بأن يتعاون بكل ما لديه من الوسائل مع صاحب الجلالة البريطانية في القضاء على الاتجار بالرقيق .

المادة الثامنة : على الفريقين المتعاقدين ابرام هذه المعاهدة وتبادل قرارات الابرام باقرب وقت وتصير المعاهدة نافذة اعتباراً من تاريخ تبادل قرارات الابرام ويعمل بها مدة سبع سنوات ابتداء من ذلك التاريخ وان لم يعلن احد الفريقين المتعاقدين الفريق الاخر قبل انتهاء السنوات السبع لستة اشهر انه يريد ابطال المعاهدة تبقى نافذة ولا تعتبر باطلة الا بعد مضي ستة اشهر من اليوم الذي يعلن فيه احد الفريقين ابطالها للفريق الاخر .

المادة التاسعة : تعتبر المعاهده المعقودة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها في ٢٦ كانون الاول يوم كان جلالته حاكما لنجد وما كان ملحقاً بها اذ ذاك ملغاة ابتداء من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة : دونت هذه المعاهدة باللغتين العربية والانكليزية وللنصين قيمة واحدة . اما اذا وقع اختلاف في تفسير اي قسم منها فيرجع الى النص الانكليزي .

المادة الحادية عشرة: تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة جدة .

وقعت هذه المعاهدة في جدة يوم الجمعة الثامن عشر من ذي القعدة سنة ١٣٤٥ هجرية الموافق ٢٠ ايار سنة ١٩٢٧

(فيصل بن عبد العزيز السعود) (جلبرت فلكنجهام كلايتن)

فبعد ان اطلعنا على هذه المعاهدة السالفة الذكر وامعنا النظر فيها صدقناها وقبلناها واقررناها جملة في مجموعها ومفردة في كل مادة وفقرة منها كما اننا نصدقها ونقبلها ونثبتها ونبرمها ونتعهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً باننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكمال الامانة والاخلاص وباننا لن نسمح بمشيئة الله بالاخلال بها باي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كل ماذكر فيها امرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين .

حرر في اليوم الحادي والعشرين من شهر ربيع الاول سنة الف وثلاثماية وست واربعين هجرية الموافق للسابع عشر من شهر ايلول سنة الف وتسعماية وسبع وعشرين ميلادية

الختم الملكي (عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود)

تصديق ملك بريطانيا

ومن المفيد في تتمة هذه الوثيقة التاريخية ان نثبت هنا النص الذي كان من قبل صاحب الجلالة البريطانية في التصديق على نسخة المعاهدة حيث جاء فيه مايلي :

« جورج » بنعمة الله ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار حامي الايمان وامبراطور الهند الخ .... الى كل من يطلع على كتابنا هذا السلام .

بما انه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها معاهدة وقعت في جدة من قبل مندوبنا المفوض ومندوب جلالته الحائزين للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في اليوم العشرين من شهر مايس من سنة ١٩٢٧ ميلادية لتثبيت وتقوية العلاقات الودية وحسن التفاهم والحمد لله بين بلادينا وهي كلمة بكلمة كما يلي :

فنحن بعد ان اطلعنا وامعنا النظر في المعاهدة المتقدمة صدقناها وقبلناها واثبتناها مجملة وفي كل مادة وفقرة منها كما اننا بموجب هذا نصدقها ونقبلها ونثبتها ونبرمها عن انفسنا وعن خلفائنا وورثتنا ونتعهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً باننا سنقوم ونلاحظ بكمال الامانة والاخلاص ماورد فيها اجمالا وافراداً من الاشياء الموجودة والمبينة في المعاهدة المذكورة وباننا لانسمح لاحد بالاخلال بها او مناقضتها باي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في الاستشهاد والصحة في كل ماذكر فيها امرنا بوضع خاتمنا الكبير على هذه المستندات ووقعناها بيدنا الملكية .

الكتب المتبادلة

تبودلت مع المعاهدة كتب يتعلق بعضها ببيان بعض مواد المعاهدة وبعضها مستقل بذاته نثبت نصها فيما يلي :

— ١ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

ياصاحب الجلالة

اشارة الى الاقتراح الذي تفضلتم به لوضع مادة في المعاهدة تشرط على حكومة صاحب الجلالة البريطانية عدم الممانعة في شراء وتوريد جميع الاسلحة والادوات الحربية والذخيرة والالآت وغير ذلك من اللوازم الحربية التي قد تحتاج اليها حكومة الحجاز ونجد لاستعمالها نفسها . لي الشرف ان اخبر جلالتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ترى ان هذه المسألة لاتحتاج الى ذكر في نص المعاهدة وقد فوضتني حكومة صاحب الجلالة البريطانية بان اخبر جلالتكم ان تحريم تصدير الادوات الحربية الى جزيرة العرب قد رفع وانه اذا استحسنتم طلب اسلحة او ذخيرة او ادوات حربية من اصحاب المعامل البريطانيين لاستعمال حكومة جلالتكم وبمقتضى شروط اتفاقية الاتجار بالاسلحة (١٩٢٥) فحكومة صاحب الجلالة لاتعارض في تصديرها ولا تضع اي عرقلة في سبيل توريدها الى بلاد جلالتكم وساجتهد اجابة لرغبة جلالتكم ان اقدم نسخة من الاتفاقية المشار اليها باقرب وقت وارجو من جلالتكم ان تتفضلوا بقبول اجل الاحترام .

عن جدة في ١٩ ايار سنة ١٩٢٧ الموافق في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

المندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

جلبرت كلايتن

الجواب :

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود الى حضرة صاحب الفخامة المندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية :

جوابا على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٧ ذي القعدة ١٣٤٥ الموافق في ١٩ ايار سنة ١٩٢٧ تحت رقم ٣ بشأن الاسلحة فأني اشكركم على ذلك البيان الذي يفيد ان جزيرة العرب غير ممنوعة من استيراد الاسلحة وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي

الختم الملكي

— ٢ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها

ياصاحب الجلالة :

لي الشرف ان اذكر جلالتكم انه في اثناء المفاوضات التي دارت بيننا والتي ادت ولله الحمد الى عقد معاهدة صداقة وحسن تفاهم بين صاحب الجلالة البريطانية وجلالتكم كنا بحثنا في مسألة الحدود بين الحجاز وشرق الاردن وكنت شرحت لجلالتكم موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذه المسألة كما هو مبين في مسودة الملحق (١) التي قدمتها الى جلالتكم وأخبرت جلالتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مصرة على التمسك بذلك الموقف . اما الحدود المشار اليها فتعتبر حكومة صاحب الجلالة البريطانية انها تعرف كما يأتي « تبتديء الحدود بين الحجاز وشرقي الاردن من نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٨ (شرقي) بدائرة العرض ٣٥ ، ٢٩ (شمالي) حيث تنتهي الحدود بين نجد وشرقي الاردن فتمتد على خط مستقيم الى نقطة على السكة الحديدية الحجازية بعدها ميلان الى الجنوب من محطة (المدورة) ثم تمتد من تلك النقطة على خط مستقيم الى نقطة على خليج العقبة بعدها ميلان الى الجنوب من مدينة العقبة .

وفي الختام ارجو من جلالتكم ان تتفضلوا بقبول فائق الاحترام

جلبرت كلايتن

المندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

الجواب

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود الى حضرة صاحب الفخامة المندوب المفوض لصاحب الجلالة البريطانية .

---

(١) قدم هذا الملحق ولم يقبل من الحجاز ونجد فرفع ولم يعمل به :

جوابا على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ المختص بمسألة الحدود بين الحجاز وشرقي الاردن قد اخذنا علماً بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مصرة على موقفها ولكن نرى ان تسوية هذه المسألة بصورة نهائية امر متعذر في الظروف الحاضرة ومع ذلك نظراً لرغبتنا الصادقة في المحافظة على العلاقات الودية المؤسسة على صلات الصداقة المتينة رأينا ان نعرب لفخامتكم استعدادنا لابقاء الحالة الحاضرة على ما هي عليه في منطقة معان والعقبة مع الوعد بأن لا نتداخل في ادارتها الى ان تحين الظروف المناسبة لتسوية هذه المسألة تسوية نهائياً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

الختم الملوكي

— ٣ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

يا صاحب الجلالة

الحاقاً بالمحادثات التي دارت بيننا بخصوص مسألة المتاجرة بالرقيق لي الشرف ان اخبر جلالتكم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ترى انه من واجبها ان لا تتنازل في الوقت الحاضر عن حق اعتاق الارقاء ذلك الحق الذي عمل بموجبه حضرات قناصل جلالته والذي يمكنهم من اطلاق سبيل اي رقيق يتقدم اليهم من تلقاء نفسه ويطلب تحريره واعادته الى مسقط رأسه ثم اريد ان اؤكد لجلالتكم ان التمسك بهذا الحق من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليس المراد منه اي تداخل في شؤون مملكتكم أو اي تجاوز على سلطان جلالتكم وان السبب في هذا التمسك انما هو اصرار حكومة صاحب الجلالة البريطانية على القيام بواجب تعتبره مفروضاً عليها نحو الانسانية واضيف الى قولي هذا ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستكون على استعداد للنظر في الغاء حق الاعتاق حينما يتبين للفريقين ان التعاون المنصوص عليه في المادة الثامنة من معاهدة جدة قد أدى الى تدابير عملية كافية لابطال حق الاعتاق . آمل ان جلالتكم ستقدرون موقف حكومة صاحب الجلالة البريطانية في هذه المسألة

وانكم ستحسنون الموافقة على الخطة التي شرحتها اعلاه .

وأرجو من جلالتكم ان تتفضلوا بقبول اجل الاحترام .

جلبرت كلايتن

المندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

عن جدة ١٩ ايار سنة ١٩٢٧ و ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

الجواب

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود

الى حضرة صاحب الفخامة المندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

جوابا على كتاب فخامتكم المؤرخ في ١٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق ١٩ ايار سنة ١٩٢٧ رقم ٢ بخصوص عتق الرقيق فاني واثق بأن المعتمد البريطاني في جدة سيكون محافظاً على الروح التي توخيناها في مداواة الموقف الحاضر فلا يدع مجالا للتشويق في هذا الموضوع الذي قد يؤثر على الحالة الادارية والاقتصادية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

الختم الملكي

— ٤ —

الى صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها .

يا صاحب الجلالة

اشارة الى المادة الرابعة من معاهدة جدة لي الشرف ان اثبت في كتابي هذا التصريحات التي ألقيتها امام جلالتكم اثناء محادثاتنا عندما صرحت بان الغرض الوحيد من ادخال تلك المادة في المعاهدة هو أولا وضع المعاملة المتبعة الآن لجميع المسلمين في البلاد البريطانية وعلاوة على ذلك اريد ان اؤكد لجلالتكم ان وجود تلك المادة في المعاهدة لا يؤثر ولا يفسر بأنه قد يؤثر على المعاملة المختصة بمخلفات الاشخاص غير الحجاج التي لا تزال خاضعة لقواعد المعاملة بالمثل التي هي اساس التعامل المعتاد بين البلاد المستقلة وأرجو من جلالتكم ان تتفضلوا بقبول أجل الاحترام .

عن جدة في ٢٠ ايار سنة ١٣٢٧ الموافق ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

جلبرت كلايتن

المندوب المفوض عن صاحب الجلالة البريطانية

الجواب

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود

الى صاحب الفخامة المندوب المفوض لصاحب الجلالة البريطانية .

جوابا على كتاب سعادتكم المؤرخ في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٤٥ و٢٠ ايار سنة ١٩٢٧ رقم ٤ بشأن مخلفات رعايانا في دياركم ومخلفات رعاياكم في ديارنا . فأحب ان أؤكد لفخامتكم ان المعاملة ستكون كما ذكرتم حسب التعامل الدولي اذ تقوم محاكمنا باستلام المخلفات وبعد اجراء المعاملات القانونية واستيفاء الرسوم عليها تسلم الى المعتمد البريطاني وذلك مقابلة بالمثل لتسليم المعتمد البريطاني في جدة مخلفات المتوفي من رعايانا في الممالك البريطانية.

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي

في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٥

الختم الملكي

تمديد المعاهدة السعودية الانكليزية

وفي عصر يوم السبت الواقع في ١٧ رجب ١٣٥٥ الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ عقد اجتماع في مكتب الخارجية بجدة بحضور سعادة الشيخ يوسف ياسين وبعض موظفي وزارة الخارجية العربية السعودية وسعادة السر بولارد الوزير البريطاني المفوض في جدة وبعض موظفي المفوضية وجرى تبادل مذكرتين وقعت احداها من صاحب السمو الملكي ووزير الخارجية ووقعت الثانية جوابا عليها من سعادة الوزير البريطاني في جدة نيابة عن الحكومة البريطانية لتمديد مفعول معاهدة جدة بعد تعديل بعض احكام واردة فيها وقد احتوت المذكرتان المشار اليهما في ما يأتي :

١ — تمديد معاهدة جدة ٧ سنوات شمسية من تاريخ تبادل المذكرات

٢ ــ عدلت المادة الرابعة المتعلقة بمخلفات الحجاج التابعين للحكومة البريطانية اذ اتفق على ان تبيع الحكومة العربية السعودية مخلفات اولئك الحجاج او بعضها بناء على طلب الحكومة البريطانية وتسليم قيمتها للمفوضية البريطانية في جدة

٣ ــ عدلت المادة العاشرة فجعلت اللغة العربية مساوية للغة الانكليزية في النص والتفسير

٤ ــ احتفظت الحكومة العربية السعودية بحقها في منطقة العقبة ومعان وأحاطت الحكومة البريطانية علماً بهذا التحفظ وتمسكت الحكومة البريطانية بموقفها فيها .

٥ ــ تنازلت الحكومة البريطانية عن حق عتق الارقاء الذين كانوا يلجأون للقنصل البريطاني في جدة ووقفت عن استعمال ذلك من تاريخ يوم تبادل المذكرتين .

الشيخ يوسف ياسين

٦ ــ اذا ارادت الحكومة العربية السعودية شراء اسلحة من البلاد البريطانية فانها تشتري ذلك طبق الانظمة المحلية لتصدير الاسلحة المعمول بها في بريطانية يوم التصدير .

المعاهدة المعقودة بين ايطالية واليمن

في ٢ ايلول سنة ١٩٢٦ وقع الامام محمود يحيى حميد الدين ملك اليمن والسنيور غسبريني حاكم الارتيرة المعاهدة الآتي نصها :



جلالة الامام يحيى حميد الدين

١ — تعترف ايطالية باستقلال اليمن التام المطلق وبمليكها

٢ — تتعاهد الحكومتان على تسهيل تجارة البلادين

٣ — ترغب حكومة اليمن في جلب حاجياتها من ايطالية والاعتماد على مساعدة الفنيين الايطاليين لتوسيع نطاق اقتصاديات اليمن وتفعل الحكومة الايطالية مافي وسعها للانتهاء الى هذه الغاية

٤ — تنبذ الحكومتان الحاصلات الممنوع دخولها الى بلاديها وتضبطانها

٥ — تظل هذه المعاهدة معمولا بها ست سنوات .

سورية ولبنان

جلالة المغفور له الملك فيصل

الحلفاء يعقدون مؤتمراً للصلح

تقرير الاستفتاء والغاء معاهدة سايكس - بيكو (١)

المادة ١ — لمثل هذه الاسباب ، ولا سيما لسوء الادارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها وللمذابح الارمنية الهائلة وسواها في السنوات الخمس المتأخرة قرر الحلفاء والدول المشتركة معهم فصل ارمينية وسورية والعراق وفلسطين وبلاد العرب فصلا تاماً عن المملكة التركية من دون الحاق ضرر بسكان الاقسام الاخرى من المملكة التركية .

المادة ٢ — قررت الدول المتحالفة والدول المشتركة معها انه نظراً للفرصة السانحة للبت في مصير المستعمرات والاراضي التي كانت لالمانية وتركية وهي مأهولة بسكان لايستطيعون الوقوف وحدهم بالنسبة للحالات العالم الحاضرة الشديدة - العمل في هذه الاراضي بمبدأ ترقية واسعاد هذه الشعوب الذين يعتبرون وديعة مقدسة في ذمة المدنية وان ينص على ذلك في دستور جمعية الامم .

المادة ٣ — اقتنع الحلفاء بعد الدرس الدقيق ان افضل طريقة للقيام بهذا المبدأ هو وضع هذه الشعوب في عهدة الامم الراقية التي تكون بالنسبة الى مواردها اواختيارها او مركزها الجغرافي اقدر على القيام بهذه المهمة فيجب ان تقوم بهذه المشارفة كوصيات من قبل جمعية الامم .

---

(١) عقد الحلفاء يوم ١٨ كانون الثاني سنة ١٩١٩ مؤتمراً في باريس سمي « مؤتمر الصلح » فكان الانكليز والفرنسيون يعملون سراً لابقاء قضية البلاد العربية بمعزل عن المؤتمر لولا انهم اضطروا الى مجاراة الرئيس ولسن ، فوافق مندوبوهم يوم ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩١٩ على قرار بفصل ارمينية وبلاد العرب عن تركية واستفتاء السكان في تقرير المصير واختيار الوصي عليهم ، وهذا القسم يختص ببلادنا من ذلك التقرير .

المادة ٤ ــ تعتقد دول الحلفاء والدول المشتركة معها ان طبيعة الوصاية يجب ان تكون حسب درجة السكان من الرقي ومركز البلاد الجغرافي وحالتها الاقتصادية وما شا كل هذه الظروف .

المادة الخامسة ــ لما كان الحلفاء يعتبرون بعض الشعوب التى كانت خاضعة في السابق للمملكة التركية بلغت من الرقي درجة يصلح الاعتراف بها كامم مستقلة محتاجة الى استمداد النصائح الادارية ومساعدة دولة وصية حتى تصير قادرة على السير وحدها فان رغائب هذه الشعوب يجب ان يكون لها مقام اولي في اختيار الدولة الوصية .

ولما اقر مجلس الحلفاء الاعلى عهد جمعية الامم في شهر شباط سنة ١٩١٩ ادمج هذه المبادىء في المادة الثانية والعشرين منه تثبيتاً لها وتوكيداً ولقطع الطريق على الانكليز والفرنسويين وهذا نصها :

« يجب ان يطبق على المستعمرات والبلدان التي قضت نتائج الحرب الاخيرة بخروجها عن سلطة الدول التي كانت تسيطر عليها في الماضي والتي تسكنها شعوب لا تزال الى الان غير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة ـ المبدأ القاضي بجعل سعادة شعوبها وتقدمها وديعة مقدسة في يد العالم المتمدن ويجب ان ينص في هذا العهد على الضمانات اللازمة لحسن القيام بهذه الوديعة والطريقة المثلى لتطبيق هذا المبدأ عملياً هو ان يعهد بالوصاية على هذه الشعوب الى الدول الراقية التي تمكنها مواردها المالية او اختباراتها او موقعها الجغرافي من القيام بهذه المهمة على منوال افضل من غيرها وتكون مستعدة لقبول هذه التبعة ، وتقوم بها على سبيل الانتداب من قبل جمعية الامم .

وتختلف طبيعة هذه الوصاية باختلاف درجات هذه الشعوب في التقدم وباختلاف موقعها الجغرافي واحوالها العمرانية وما اشبه من الظروف ، ولما كان بعض الشعوب الصغيرة التي كانت ضمن السلطنة العثمانية قد بلغت من الرقي درجة يمكن ان يعترف معها مؤقتاً بكونها امة مستقلة على شرط ان تسترشد ادارتها بنصائح ومساعدة تستمدها من دولة منتدبة الى ان تصير اهلا للسير وحدها على ان تحل رغبة هذه الشعوب باختيار الدولة المنتدبة محلها من الاعتبار ، ويجب في جميع الاحوال على كل دولة من الدول المنتدبة ان تقدم تقريراً سنويا الى مجلس جمعية الامم عن البلاد الموضوعة تحت وصايتها

ويجب على هذا المجلس أن يحدد تحديداً صريحاً نوع السلطة او المراقبة او الادارة التي تخول الدولة المنتدبة ممارستها .

ويجب ايضاً انشاء لجنة دائمة لتسلم تقارير الدول المنتدبة سنوياً وفحصها وامداد المجلس برأيها في جميع الامور المختصة برعاية شروط الانتداب .

تصريح ٨ تشرين ثاني سنة ١٩١٧

برقية الى الامير فيصل من الدول الغربية

ان السبب الذي من اجله حاربت فرنسة وانكلترة في الشرق تلك الحرب التي اهاجتها مطامع الالمان انما هو لتحرير الشعوب التي رزحت اجيالا طوالا تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً واقامة حكومات وادارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الاهالي الوطنيين لها اختياراً حراً . ولقد أجمعت فرنسة وانكلترة على ان تؤيدا ذلك بان تشجعا وتعينا على اقامة هذه الحكومات والادارات الوطنية في سوريا والعراق المنطقتين اللتين اتم الحلفاء تحريرهما وفي الاراضي التي ما زالوا يجاهدون في تحريرها ، وان تساعدا هذه الهيئات وتعترفا بها عندما تؤسس فعلا — وليس من غرض لفرنسة وانكلترة أن تنزلا اهالي هذه المناطق الى الحكم الذي تريدانه ، ولكن همهما الوحيد ان يتحقق بمعونتها ومساعدتها المفيدة عمل هذه الحكومات والادارات التي يختارها الاهلون من ذات انفسهم ، وان تضمنا لهم عدلا منزهاً يساوي بين الجميع ، ويسهل عليهم ترقية الامور الاقتصادية في البلاد باحياء مواهب الاهالي الوطنين ، وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية — تلك هي الاغراض التي ترمي اليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المحررة.

فيصل يعلن تأسيس دولته

البلاغ الذى اذاعه فيصل بعد دخوله سورية

الى اهالي سورية المحترمين

أشكر جميع السوريين على ماأبدوه من العطف والمحبة وحسن القبول لجيوشنا المنصورة ، والمسارعة للبيعة باسم مولانا السلطان امير المؤمنين الشريف حسين نصره الله ثم ابلغهم المواد الاتية :

١ — تشكلت في سورية حكومة دستورية عربية مستقلة استقلالا مطلقاً لاشائبة فيه باسم مولانا السلطان حسين شاملة جميع البلاد السورية .

٢ — قد عهدت الى السيد رضا باشا الركابي بالقيادة العامة للحكومة المذكورة نظراً لثقتي باقتداره ولياقته .

٣ — تتألف ادارة عرفية لرؤية المواد التي يحيلها القائد اليها ، بناء عليه ارجو من الاهالي الكرام المحافظة على الهدوء والسكون والطاعة للحكومة الجديدة والانقياد لاوامرها والاصغاء لتبليغاتها ، وابلغكم باني سأكون شديد العقاب على من يجرأ على مخالفة اوامرها والعبث بقوانينها ، وايقاع العراقيل في سبيل رقيها وسيرها .

ولذلك فاني آمل من أهالي سورية الذين برهنوا على محبتهم لنا بترحيبهم بنا ان يكونوا مثالا حسناً للطاعة والسكون حتى يثبتوا للعالم أجمع انهم امة لائقة بالاستقلال قادرة على ادارة شؤونها بنفسها .

وليعلم جميع الناس ان حكومتنا قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة ، فهي تنظر الى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم وأديانهم نظراً واحداً لاتفرق

في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي ، فهي تسعى بكل مالديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب ، وتستهدف اعلان شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الامم الراقية .

والله نسأل ان يوفقنا جميعاً الى مافيه خير العرب واعلاء كلمتهم والسلام .

في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٣٦ (٥ تشرين الاول سنة ١٩١٨)

الشريف فيصل

بريطانيا تقطع عهدا للعرب

نص العهد البريطاني للسوريين السبعة (١)

(١) ان حكومة جلالة الملك ترغب في ان تكون عامة الشعوب التى تتكلم اللغة العربية منقذة من السلطة التركية ، وان تعيش فيما بعد وعليها الحكومة التي ترغب فيها .

(٢) ان بعض البلاد العربية اما كانت تتمتع باستقلالها التام منذ مدة ، او حصلت عليه الان وهو استقلال اعترفت به انكلترة اعترافاً تاما ، وهذا يكون شأنها ايضا مع البلاد التي تحصل على استقلالها من الآن حتى نهاية الحرب .

(٣) ان سائر البلاد العربية هي الان اما خاضعة للترك او تحتلها جيوش الحلفاء فحكومة جلالة الملك تأمل ، ولها الثقة ان شعوب هذه البلاد تحصل أيضاً على حريتها واستقلالها وان يتخذ بشأنها عند انتهاء الحرب قرار يتفق مع رغائبها .

(٤) ان حكومة جلالته تعتقد ان العوائق والصعوبات المقدرة التي تقف في سبيل احياء هذه الشعوب سيتغلب عليها تغلباً ناجحاً ، وهي تعد بكل مساعدة لمن يسعى في ازالتها ومستعدة لان تنظر في أي خطة لعمل مشترك يلتئم مع الحركات العسكرية الحاضرة ، ويتفق مع المبادىء السياسية لبريطانية وحلفائها .

---

(١) كان الكومندور هوغارث عميد جامعة اكسفورد منتدبا للعمل في المكتب العربي بمصر . فدعا يوم ٢٢ حزيران سنة ١٩١٨ الدكتور عبد الرحمن شهبندر وأحد اخوانه الى منزل المستر والرند كاتم اسرار اللورد ملنر وأبلغه جواب الحكومة البريطانية الرسمي الصادر يوم ١٦ حزيران سنة ١٩١٨ وقد سمى لورنس هذه الوثيقة باسم « العهد البريطاني للسوريين السبعة » .

مذكرة سمو الامير فيصل

الى المجلس الاعلى لمؤتمر السلام في فرساي

استدعاني فخامة رئيس الوزارة البريطانية من دمشق في خلال ايلول لمفاوضة الدول العظمى في المسألة السورية وسلمني فخامته في لوندرة مذكرة تحتوي على تغييرات معينة في الادارة الحالية في سورية ، وقال ان نسخاً منها سلمت لمندوبي فرنسة واميركا وايطالية، وقد فهمت من المكاتبات والمعاملات التي تبعت ذلك ان المذكرة المشار اليها لم تكن مبنية على اتفاق بين بريطانيا العظمى وأية دولة اخرى ، وانما هي بيان لقرار اتخذته بريطانية العظمى لاسباب اقتصادية فيما يتعلق بانسحاب جيوشها من بعض الولايات العربية ويقال ان المسألة كلها اتفاق عسكري مؤقت وليس له صفة ادارية او سياسية، وانما اتخذ لحفظ النظام الى القرار النهائي الذي سيصدره مؤتمر السلم عن حكومة البلاد المستقبلة فأمعنت النظر في هذه المكاتبات ، ولما كنت اراقب عن كثب الحالة العامة في البلاد العربية منذ عقدت الهدنة مع الترك (ولا يخفى على حضرتكم اني في موقف يؤهلني للحكم بأحوال بلادي) فقد وصلت الى النتيجة الآتية :

ان تنفيذ هذا المشروع مخالف لحقوق الامم ومجحف بحقوق شعبي وبلادي، ومخل بالامن العام في الشرق كله، واني واثق ان الدول العظمى ذات المصالح في الشرق يصيبها من الضرر بقدر مالها من المصالح هناك، وان الدولتين لا يمكن ان تكونا عاملتين بالمشاكل التي قد تقع من تغيير الحالة الحاضرة المؤسسة منذ الاحتلال لان هذا الاتفاق يغير الادارة المؤقتة منذ الاحتلال بلا اتخاذ تدبير مؤقت يقوم مقامه ولما أخبرتني الحكومة البريطانية عن هذا المشروع الذي يسمونه (مشروعاً مقترحاً) مبنياً على معاهدة سايكس - بيكو سنة ١٩١٦ احتججت ودونت الاسباب التي دعتني الى ذلك . فلما تحققت الحكومة البريطانية حرج الموقف قبلت اقتراحي بتعيين لجنة امريكية وبريطانية وفرنسوية وعربية للنظر في المسائل المتعلقة في الجلاء الآتي ، ولتأسيس ادارة واحدة مؤقتة تقوم مقام الادارة الحاضرة فلما عرض هذا الاقتراح على الحكومة الفرنسوية اخبرني اللورد كرزن وزير خارجية بريطانية

العظمى ان المسيو كلنصو لم يستحسن هذا الاقتراح ، وأعرب عن رغبته في ان يوافي في باريس ، وعلاوة على ذلك فان الحكومة الفرنسوية رفضت الموافقة كما هي الخبرتني بنفسها على اقتراح بريطانية الا فيما يختص بجلاء الجيوش البريطانية في اول تشرين ثاني فالحكومتان نظرتا فقط الى ما يختص بصالحها في المسألة ولم تقدرا التقدير اللازم لما يكون لذلك من التأثير في الشعب السوري ، ولما كانت علي مسئولية سلامة ونجاح بلادي فقد أخبرت الحكومة الفرنسوية كذلك عن الاسباب التي تمنعني عن الموافقة على هذا الاتفاق ، واعدت عليها الاقتراح بتأليف اللجنة المختلطة ، فرئيس الوزارة الفرنسوية في رده على رفض قبول اي اقتراح من اقتراحاتي اعتقاداً منه ان المجلس الاعلى قد اتخذ قرارا في هذا الامر ، وقال ان الجنود الفرنسوية مستعدة لحفظ النظام في منطقتها ومساعدتي على ذلك في منطقتي طالما اطلب ذلك منها ، وأظن ان المسيو كلنصو يعتقد ان الحركة التي نخشاها يكون سببها المحرضون ، وليس انفجار ذاتي لشعور وطني ، واني في ريب من ان المجلس الاعلي والرأي العام في العالم المتمدن أجمع يوافق على اتخاذ الوسائل لاخماد الحركات الوطنية المشروعة مما لا يكون من نتائجه الا سفك الدماء ، وقد فهمت ان المجلس الاعلى لم يتخذ اي قرار في هذا الامر ، والذي أعلمه ان غاية ما فعله انه دون هذا الاتفاق في ١٥ ايلول • ويظهر ان المجلس الاعلى فهم ان هذا المشروع المقترح لم تكن الغاية منه سوى استبدال الجيوش ، وانه لم يشمل اي تغيير سياسي أو اداري في بلاد العدو المحتلة التي تدار شؤونها الآن باسم الحلفاء ، فمن الواضح اذن ان المشروع المقترح لم يوافق عليه أولو الامر المناط بهم ذلك ، ويجب ان يعاد النظر والمناقشة فيه في المجلس الاعلى ، واني أعرض فيما يأتي الاسباب الجوهرية التي قد تدفع الشعب الى اليأس من مستقبله ، والتي أبني اعتراضي عليها على الاقتراح :

(١) يصعب علي ان أفهم ان المشروع عسكري محض ، ويظهر لي انه يحتوي على امور اقتصادية وسياسية لا يمكن البت فيها الا في مؤتمر السلم ، فان مجرد نزع السلطة العليا في الادارة من يد واحدة ، وقسمة البلاد الى ثلاث مناطق مختلفة مرجع كل منها حكومة دون غيرها ، وكل منها تعمل على نظام مختلف لهو بلا ريب تغيير ذو شأن لا يمكن ان يقال انه اجراء عسكري ، فان بعض المسائل كالاتفاق على السكك الحديدية

ومناطق النفوذ وغير ذلك لا تدخل في جملة الوسائل المتخذة لحفظ النظام حتى يصدر القرار النهائي في المسألة السورية من قبل مؤتمر السلم.

(٢) انه بموجب التدبير المقترح تقسم الولايات العربية الى ثلاث مقاطعات: واحدة منها تحت الادارة البريطانية، والثانية تحت الادارة الفرنسوية، والثالثة تحت الحكومة العربية، ومعنى ذلك ان الامة السورية التي قد طالما تاقت الى وحدة الادارة قد تقطعت أوصالها وجعل لكل جزء منها حكومة، فالضرر الناشيء هو ضربة قاضية على البلاد، فان المنازعات بين سكان المقاطعات المختلفة التي قد تكون تحت رحمة، أو جهل الموظفين الذين ينشطون منها، او تزداد المزاحمة بين الحكام المختلفين فيقف ذلك في سبيل الفوائد التي تنجم عن وضع البلاد تحت ادارة واحدة، ثم ان الجزء الذي ترك للحكومة العربية يقال انه ولاية عربية مستقلة، ومع ذلك فقد وضع تحت نفوذين مختلفين، احدهما بريطاني والاخر فرنسوي، وكل مساعدة لاخذ هذين الجزأين يجب ان تطلب من الدولة التي لها النفوذ هناك. فهل سمع في تاريخ العالم ان امة من الامم امكنها الرقي في أحوال معاكسة كهذه؟ ولا شبهة ان هذا التدبير يثبط عزائم الامة ويكون مدعاة لخنقها فتزول ثقتها بالحلفاء، وتبذل جهودها و الدفاع عن وحدة البلاد. نعم ان الامة ضعيفة يتعذر عليها المقاومة الطويلة، لكنها لا تحجم عن الموت في سبيل مطالبها العادلة، فمن يكون مسؤولا أمام العالم المتمدن عن مسؤولية كهذه، ولا يستطيع احد ان يقنع الامة انها على ضلال فيما قد وضعته نصب اعينها. وكل من اختبر الشعور الغالب على الامة لا يؤمن ان يعتقد بان الامن العام يمكن توحيده بدون اراقة الدماء.

(٣) قد اقترح سحب الجيوش البريطانية من أساس لا يعترف به العرب ولا حكومة الولايات المتحدة التي أعلنت عند دخولها الحرب انها لا تعترف بأي اتفاق سري، وانا أشير بهذا الى اتفاق سايكس - بيكو المبرم سنة ١٩١٦ ميلادي الذي تصرف بالبلاد كانها ضيعة من الضيع او سلعة من السلع في زمن كان فيه فتيانها يهرعون من سورية الى الصحراء لبذل نفوسهم في سبيل استقلالها، فان كل عمل يكون اساسه غير معترف به في مؤتمر السلم لا يمكن تنفيذه بلا مناقشة خاصة في ذلك المؤتمر.

(٤) لما احتل الحلفاء سورية امرني القائد العام ان استدعي عمالي من السواحل وصرح للشعب السوري انه يريد احتلال البلاد وتأسيس حكومة موحدة فيها باسم الحلفاء وان تبقى ادارتها المشكلة على هذا النمط معمولا بها الى ان يحين الزمن الذي يمضي فيه مؤتمر السلم قراره النهائي ، وقد اعتبر السوريون هذا التصريح عهداً من الحلفاء ، وان بلادهم تكون امانة في ذمة القائد نيابة عن الحلفاء ، وان ذلك يكون اساساً لحكومة واحدة ووعداً على القيام بها كما ذكر آنفاً ، واني اعتقد انه لايمكن تغيير القواعد الاساسية في هذا التدبير قبل حلول الاجل ، وقبل انشاء ادارة اخرى مبنية على المبادىء عينها . اما بريطانية العظمى فانها تعترف بهذا العهد ، ولكنها تقول انها لم تكن تحسب حسابا لطول الزمن الى ان يمضي مؤتمر السلم قراره ، فهل هذا التأخير ذنبه على الامة العربية السورية ، او هل ظهر منا اقل اخلال بولائنا نستحق هذا العقاب ، فقد كنا دائما على تمام الولاء للحلفاء من اليوم الذي ثرنا فيه على الترك ، واقل ما نرجوه هو القيام بوعد القائد العام .

(٥) ان ثورة العواطف الشاملة الان الولايات العربية وجميع الولايات الاسلامية في تركية الاسيوية التي اعظم اسبابها المداخلة الاجنبية بلا تروٍ لم تعد خافية على احد وكل من له اقل المام بما هو جار في المقاطعة السورية لهو في اشد الاقتناع انه لابد من وقوع المشاكل وفي اماكن متعددة اذا تغيرت الحالة الراهنة في الادارة الحاضرة .

فاني لذلك اتوسل اليكم باسم الانسانية وحفظا للسلام وباسم الامة العربية وباسم المصالح المتعددة التي لفرنسة وبريطانية وايطالية واميركا في الشرق ان لاتفتح ابواب جديدة لمشاكل اخرى قد ترى اوائلها ولا يعلم آخرها الا الله .

وان حوادث ازمير وغيرها لاتزال حديثة العهود وانا اخشى ان يمتد الشر الى جميع العالم الاسلامي ظناً من الناس ان هنالك غاية معلومة للنكاية بالاسلام ؛ ولعلكم تفكرون ان قيام العرب بزعامة والدي الملك كانت الضربة الاولى على سياسة التعصب الذميمة ، فالعرب حاربوا الترك المسلمين لانهم كانوا ظالمين ، وانضموا الى صفوف الحلفاء لاعتقادهم انهم يحاربون دفاعاً عن الحق والعدل بلا نظر الى الاديان ، وطالما حاربت التعصب في كل زمان ومكان مدة الحرب ، فاجتمع العرب حولي من كل صوب ودين

و كان اتحادنا وطنياً لادينياً ، وعدد كبير من العاملين معي الان في سبيل الوطن ليسوا من ديني، هذا كاف ليبرهن لكم مقدار اسفي اذا انحطت هذه الفكرة الوطنية وتحولت الى نزاع ديني بسبب سوء التفاهم والتدبير ، فينبغي اذن ان توافقوني على قولي : ان من مصلحة الجميع حفظ السكينة التامة في الزمن القصير الباقي قبل القرار النهائي في المؤتمر لاثارة الفتنة لسبب غير معقول ، وأرى انه يجب ان نعلم الدول العظمى خطورة الموقف ليتخذ الحلفاء اصحاب المصالح واخواننا في الحرب التدبير اللازم للنظر في مصلحة كل حكومة على مقتضى مبادىء العدل التي اشتركنا في الدفاع عنها واصر على طلبي ان اعرض بنفسي بياناً وافياً عن قضيتي التي تهم بلادي اكثر من سواها، لان نتائج كل عمل يقام به ، تقع علي وعلى بلادي سواء كان ذلك شراً او خيراً .

مذكرة لويد جورج رئيس وزارة بريطانية

عن الاحتلال المؤقت لسورية وفلسطين والعراق ريثما يبرم امر الانتداب

١ — تتخذ التدابير اللازمة حالا لاجلاء الجنود البريطانيين عن سورية و كيليكية ومن جملتها نفق جبال السلسلة « طوروس » .

٢ — لقد اعلن كل من الامير فيصل والحكومة الفرنسية ان في القدرة الشروع في الانجلاء عن سورية و كيليكية في اول تشرين الثاني سنة ١٩١٩

٣ — ان المسؤولية في وضع الحاميات في المقاطعات التي يتم اخلاؤها يكون على مقتضى عهود وتصريحات الحكومة البريطانية والحكومة الافرنسية ليس فقط بينها ، بل بين كل منهما وبين العرب .

٤ — تستبدل على مقتضى ذلك حاميات سورية في غربي خط « سايكس بيكو » وحاميات كيليكية بجنود فرنساوية وتستبدل حاميات دمشق وحمص وحماة وحلب بجنود عربية .

لويد جورج

٥ — انه بعد جلاء الجنود البريطانية لا تبقى مسؤولية ما على الحكومة البريطانية ولا على القائد البريطاني العام في المناطق التي اخلتها الجنود .

٦ — المقاطعات التي تبقى فيها الجنود البريطانية هي فلسطين وتكون حدودها مطابقة للحدود القديمة المسماة « دان الى بئر السبع » والعراق ومن جملتها الموصل فيكون هذا الاحتلال مطابقا للاتفاق المعقود في كانون الاول سنة ١٩١٨ بين المسيو كليمنصو والمستر لويد جورج .

٧ ــ ان الحكومة البريطانية مستعدة في اي وقت كان ان تبحث في امر الحدود بين فلسطين وسورية ، واذا وقع خلاف بشأن هذه الحدود فالحكومة البريطانية مستعدة ان تقبل تحكيم « حكم » يعينه الرئيس ويلسون .

٨ ــ انه بمقتضى مبادىء اتفاق « سايكس ـ بيكو » يحق للحكومة الفرنساوية ان تعترض على منح الحكومة العربية للحكومة البريطانية الحق في ادارة وانشاء وامتلاك خط حديدي يصل مابين حيفا والعراق وذلك في طريق تقرر بدل التخطيط في أي جهة كانت الى موازاة « دير الزور » شمالا ، ويحق كذلك للحكومة البريطانية ان تنشيء انابيب للبترول ، كما يحق لها انشاء سكة الحديد ، ويكون للحكومة البريطانية علاوة على ذلك حق دائم في جميع الازمنة للقيام بتحسين التسهيلات للسكة المذكورة والانابيب ، وان تنقل الجيوش على السكة الحديدية ، ويمكنها ان تتمتع بهذه الحقوق حتى في زمن الحرب ، وذلك بدون خرق حياد الحكومة الفرنساوية والحكومة العربية ، واذا وقع خلاف في رسم الطريق لسكة الحديد وانابيب الزيت « البترول » فالحكومة البريطانية مستعدة ان تقبل تحكيم « حكم » يعينه الرئيس ولسون .

٩ ــ الحكومة البريطانية تعلن الحكومة الفرنسية والامير فيصلا ان غايتها الاسراع في الرسم لتجد طريقاً ان امكن للسكة الحديدية ولانابيب البترول في الاراضي التي هي تحت الوصاية البريطانية حتى تجتنب بذلك التمتع بالحقوق المذكورة آنفا « اي حتى لاتستعمل حقها في المرور في الاراضي العربية » .

١٠ ــ انه الى ان تقرر الحدود بين فلسطين والعراق يكون للقائد العام البريطاني الحق في احتلال مخافر أمامية على الحدود التي تدعيها الحكومة البريطانية .

١١ ــ لما كانت الحكومة الفرنساوية قد اتخذت على عاتقها حماية الشعب الارمني فالحكومة البريطانيه توافق على ارسال جنود فرنساويين حالا عن طريق مرسين والاسكندرية لهذا الغرض .

باريس في ١٣ ايلول سنة ١٩١٩

الامير فيصل يرد على لويد جورج

نص رد سمو الامير فيصل على مذكرة لويد جورج

لندن في ٢١ ايلول عام ١٩١٩

حضرة صاحب الفخامة :

لي الشرف بان اضع بين يدي فخامتكم خلاصة جوابي على المذكرة التي تفضلتم باعطائي صورة منها يوم الجمعة في ١٩ ايلول سنة ١٩١٩ ، وذكرتم انكم دفعتم للمسيو كلمنصو في ١٣ ايلول نسخة منها ايضاً ، وكذلك لمندوب الامير كي المستر فولك في ١٥ منه فأقول :

١ — ان هذا الاتفاق الاخير مجحف تماماً بحقوق العرب ويخالف ما كانوا يتوقعون من الحكومتين الجليلتين خاصة ومن العالم المتمدن عامة بعد الذي قاموا به من مقاتلة الخلافة وجعل البلاد المقدسة ميداناً للحرب انتصاراً لمبدأ جاهر به الحلفاء رسمياً ، وفي محافلهم و كتاباتهم المأثورة .

٢ — ان العرب الذين جرى الاتفاق على بلادهم وبدون علم منهم البتة لا يمكنهم ان يعترفوا بما وقع ولا ان يتحملوا تبعة الرضى بما يفضي الى بوارهم على غير مأثم اجترحوه .

٣ — ان معاهدة سنة ١٩١٦ التي جعلت دعامة هذا الاتفاق ليست معروفة رسمياً عند العرب ، ولا هي مما يسوغ ان يعول عليه بعد الذي وقع من اجماع الحلفاء والدول المشتركة على محو المعاهدات السرية وبعد الذي تلقاه العرب ... بشأنها من وزارة خارجية جلالة الملك نفسها رداً على اعتراض والدي عليها عندما وقعت اليه نسخة منها منشورة في جريدة « المستقبل » الباريسية ، نقلا عن صحف الشام التي أذاعها فيها جمال باشا التركي في حزيران سنة ١٩١٨ لاثارة الخواطر ، وهذا نص البرقية :

« ان البولشفيك لم يجدوا في وزارة الخارجية في « بتروغراد » معاهدة معقودة بل محاورات ومحادثات مؤقتة بين انكلترة وفرنسة وروسية في اوائل الحرب لمنع المصاعب بين الدول اثناء مواصلة القتال ضد الترك ، وذلك قبل النهضة العربية ، وان جمال باشا اما من الجهل او الخبث غير في مقصدها الاساسي ، واهمل شروطها القاضية لضرورة رضى الاهالي وحماية مصالحهم ، وقد تجاهل ماوقع بعد ذلك من ان قيام الحركة العربية ونجاحها الباهر ، وانسحاب روسية قد أوجد حالة اخرى تختلف عما كانت عليه بالكلية منذ امد مضى ».

وقد زكى هذا القول المنوط برضى الشعب ومشيئته مافعلته الدولتان العظيمتان (انكلترة وفرنسة) من تأكيد ذلك بالمنشور الذي اصدرتاه معاً في تشرين ثاني سنة ١٩١٨ فضلا عن قانون جمعية الامم الذي لم ينضب مداده بعد، وآخرها بلاغ الكولونيل مايتس هارجن بحضور المسيو لافوكارد :

« ان الحكومة البريطانية لاترغم اي شعب على قبول انتداب لايريده »

٤ ــ ان القائد العام الذي يقود جيوش الحلفاء المشتركة قد بلغنا رسمياً في اوائل احتلال سورية وغيرها مرة عن طريق المندوبين السياسيين بالقول والكتابة انه المسؤول الرسمي الوحيد عن ادارة البلاد جميعها باسم الحلفاء ولدى مؤتمر السلام بواسطة نظارة الحربية البريطانية ، وقد أيد هذا القول الضابط السياسي الاعلى البريطاني الكولونيل (مايتس) اثناء الاجتماع الرسمي في الشام في ٩ ايلول سنة ١٩١٩ بحضور المعتمد الافرنسي المسيو (لافوكارد) وقد دام هذا الاحتلال سنة كاملة ولا ارى من الاسباب الكافية مايدعو الى تغيير هذا النظام في هذه البرهة القصيرة الباقية لعقد الصلح ــ كما تقولون ــ مع تركية .

٥ ــ يأبى العرب ان يعترفوا بامر لاعلم لهم به وباجتماع لم يشهده احد منهم وبقرار لم يشتركوا فيه في الوقت الذي تستوي فيه مسؤولية الجميع لدى القائد العام لجيوش الحلفاء .

٦ ــ ان المعروف رسمياً ان التدابير الحاضرة المتخذة في سورية مؤقتة . وقد جاء في تلك (المذكرة الملحقة) ايضاً ان التدابير المقصودة مؤقتة ، فما معنى استبدال امر

مؤقت بمثله ، وما الفرق بين التدبيرين حتى يقوم احدهما مقام الاخر ويعمل بموجبه في وقت غير مناسب ومع سهولة ابقاء الحالة حتى القرار الاخير ؟واني احذر أولي الشأن من قادة الامم ان تنفيذ هذه الخطة الجديدة سيؤدي الى مالاتحمد عقباه في البلاد العربية وتقع المسؤولية على عاتق الذي ابرم ذلك القرار الظالم الممقوت .

٧ — جاء في الفقرة الثالثة من المذكرة الملحقة بانهذا التدبير والتغيير في مواقع الحاميات العسكرية متى جرى على مقتضى عهود وتصريحات انكلترة وفرنسة ليس فقط بينهما بل بين كل منهما وبين العرب . وبما انني لااملك نسخة من هذه العهود والتصريحات القاضية بتمزيق وحدة البلادولا سيما بين العرب وفرنسة مباشرة فارجو كم ان تتفضلوا باعطائي نسخة منها موقعة فانه لاعلم لي بغير المعاهدة المعقودة بين بريطانية العظمى والعرب وعلى خلاف مايقضي به الاتفاق الاخير وبالتصريح الذي اصدرته الحكومتان معاً لاعطاء الشعب حرية الاختيار (١٩١٨)

٨ — ومع ان المعاهدة تذكر ان التدبير مؤقت فاني احتج بشدة على ماورد في المذكرة الملحقة بشأن التخوم وتحديدها ، واني ارى في ذكر الحدود واستعداد الحكومة البريطانية لقبول التحديد برهاناً قاطعاً على تجزئة البلاد ودخولا لامسوغ له في شأن مصيرها قبل ان يصدر اي قرار من مؤتمر السلم عنه .

٩ — اني اسأل بريطانية العظمى التي صرحت انها لا تقبل انتدابا في سورية عما جرى بعهدها السابق الذى بنت عليه معاهدتها مع العرب فانها أكدت لهم (انها تعترف باستقلال العرب وتأخذ بناصره) فهل ترضى بريطانية العظمى ان تقول للعرب لا شأن لي معكم بعد فان مصالحي اليوم غير مصالحي بالامس ، وهي التي قد طالما جاهرت بانصاف الشعوب المظلومة وقاتلت دون الضعيف المستهدف للمطامع الخسيسة الاشعبية ؟ ذلك ما اترك الحكم فيه لوجدان فخامتكم وللرأي العام البريطاني الكريم .

١٠ — اذا كان لا بد من (انسحاب) الجيوش البريطانية من سورية فلماذا لا تنسحب ايضا سائر الجيوش الاوربية وتترك المسؤولية للحكومة العربية المستعدة لقبول تلك المسؤولية لدى الحلفاء والدول المشتركة معهم لحماية الامن العام في البلاد ريثما يبرم مؤتمر السلام قراره بشأن مصير سورية .

١١ ــ هذه هي الملحوظات الابتدائية التي اردت بسطها لفخامتكم وفي الختام اطلب الغاء ذلك التدبير المقترح بين فرنسة وانكلترة بالكلية ، لانه يخالف المراد من جمعية الامم ويناقض العهود المبنية على اساس الشرف القومي ، وانه فوق ذلك رجوع غير عادل الى سياسة الاستعمار الاشعبي الذي ينبغي هدم بنيانه بعد هذه الحرب هدما لا قيام بعده ، وسيضطر العرب من ان يدافعوا عن وحدتهم ووجودهم بأقصى ما لديهم من قوة وحمية ، ثم انهم لا يعدمون وسيلة ينشرون فيها للعالم المتمدن اجمع ما جرى من تمزيق المعاهدات وتبديل الخطة الموضوعة مهما قيل في شأنها انها موقتة فان الحالة النفسية لاهالي البلاد تحملهم على الاعتقاد بان هذا الترتيب مقدمة الى تقسيم واقع ، ولن يقبلوا في ذلك معذرة او حجة ، ولا ادري كيف رضي القائد مع معرفته بتلك الحقائق ان يعرض البلاد التي ساعد على تحريرها الى قلاقل موكدة ، ولا جرم انه من الانفع ترك الحالة على ما هي عليه او انسحاب الجيوش الاوروبية برمتها ريثما يبرم القرار الاخير .

هذا ما اردت بيانه لفخامتكم تخلصاً من كل مسؤولية لديكم ولدى العالم اجمع وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي وتعظيماتي .

التوقيع

نص الكتاب الاضافي

لندن في ٢٣ ايلول سنة ١٩١٩

رئيس الوزارة البريطانية المعظم

حضرة صاحب الفخامة

لي الشرف ان اقدم لفخامتكم الملحوظة التالية — علاوة على المذكرة التي قدمتها لفخامتكم بالامس والمؤرخة في ٢١ ايلول سنة ١٩١٩ .

استدعاني حضرة القائد العام للجيوش المتحالفة في سورية ، وسألني بالامس ان ابحث معه بشأن (انسحاب الجيوش البريطانية من البلاد) وقد أنبأت فخامته بأني أرفض البحث في هذا الموضوع ، وبينت الاسباب الموجبة لذلك الرفض .

وها اني اذكر فخامتكم ايضاً بان الجنرال البريطاني في بيروت عندما أجبر الجيوش العربية على الانسحاب من المنطقة الساحلية قد كتب لقائدها العربي الجنرال شكري باشا بان الموجب لهذا التغيير عسكري محض ومؤقت الى ان يصدر قرار مؤتمر السلام بشأن مستقبل البلاد ، والقوات البريطانية هي التي تولت بنفسها ازال الاعلام العربية المرفوعة على بنايات الحكومة وغيرها بواسطة الاهلين .

ولهذه الاسباب أطلب أحد أمرين : اما اعادة السواحل الى الجيوش العربية كما كانت عليه الحالة في أوائل الاحتلال ، وهي تتولى مسؤولية الامن وحماية البلاد الى ان تبرم النهاية ، واما ابقاء الحالة على ما هي عليه الان الى الحين المذكور . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والاجلال .

التوقيع

كتاب آخر من الامير فيصل

الى رئيس الوزارة البريطانية المعظم

تشرين الاول سنة ١٩١٩

رئيس الوزارة البريطانية المعظم :

حضرة صاحب الفخامة :

لقد تفضلتم فأنبأتمونا عند اجتماعنا في (جيلدهول) منذ يومين ان الازمة الاخيرة حالت بينكم وبين الرد على مذكرتي المؤرخة في ٢١ ايلول سنة ١٩١٩ وانكم عازمون على ارسال الجواب في اقرب مدة ، فأشكركم على ذلك اللطف الجزيل ، وانما لما كانت الازمة قريبة الوقوع تجاسرت على تقديم هذا الكتاب سلفاً واني أضع فيه امامكم المطالب الاتية :

لقد بسطت لكم سابقا آرائي عن الوفاق الاخير في باريس ، ولا اقصد الان الا ان أؤكد لكم باني لم أزل على ذلك الرأي ، ومهما يكن في ذلك الوفاق من حسن أو قبح ، فالواقع انه سينظر اليه من جمهور السكان بسخط عظيم وأرجح ان انسحاب الجيوش البريطانية من سورية يؤدي الى كارثة عظيمة يكون فيها القضاء على العالم العربي وعلى المشروع العمومي الذي يذود عنه الحلفاء ، واني شديد الرغبة ان اتجنب كل ما يؤدي الى احراج المركز او ما يؤدي الى اضطراب الحبل بين الحلفاء والعرب وما يمكن ان يفضي ايضا الى جعل التسوية على قاعدة مقبولة من المستحيل ، واريد ان ابذل جهدي لأؤيد الوفاق المكتوب بالدم المراق على الجميع نصرة للحق والعدل، ورغبة في منع اي حادث يؤدي الى زيادة الخطورة في المركز، رأيت ان اعرض لفخامتكم ما يأتي :

١ — ابقاء القرار الباريسي او في الاقل ارجاء العمل فيه .

٢ — ان تعرض المسألة كلها على مؤتمر السلام لتسويتها النهائية بدون تأجيل والنظر فيها من قبل المؤتمر بأجمعه او من لجنة اخرى فرعية يعينها المؤتمر تؤلف من

اعضاء بريطانيين وفرنساويين وعرب تحت رئاسة احد الامريكان للبحث في هـذه المسألة الخطيرة ولتقديم قرار عن ذلك الى مؤتمر السلام .

اني اعتبر الغاء ذلك القرار الباريسي من الاوليات الحيوية للوصول الى حل مرض وانه ان لم يعمل بذلك فالكارثة في سورية يعجل وقوعها ، وربما تطرأ امور تمنع المباحثات الودية ، ولذلك فأنا واثق بأن مطالبي هذه التي هي جوهرية لمصالح الجميع تقابل من فخامتكم بالاستحسان ، واني معتمد على مساعدة الحكومة البريطانية لتأكيدها . وارجو من فخامتكم ان تتكرموا علي بالجواب في أسرع أوان ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

الكتاب الوارد من رئيس الوزارة البريطانية

١٠ دوننج ستريت

(لندن) ١٠ تشرين الاول سنة ١٩١٩

وصلني كتابكم المؤرخ في ١٩ تشرين الاول، ترتأون فيه ان الاقتراحات عن احتلال سورية بعد الانسحاب البريطاني ينبغي ان تلغى او على الاقل تؤجل وان القضية كلها تعرض على مؤتمر الصلح أو مؤتمر فرعي يعينه المؤتمر لاجل التسوية النهائية بدون تأخير .

لا أظن انه يجب علي ان أبحث مرة ثانية في الدواعي التي حملت حكومة جلالته من عرض الاقتراحات المذكورة ، لانها قد أوضحت كفاية في الكتاب المرسل اليكم من قبل وزير الخارجية . ولتلك الاسباب المذكورة لا يظهر لي ان الاقتراح الذي تبدونه الان يمكن العمل به ، فحكومة جلالته قد اقرت عزمها على انه يستحيل عليها ان تداوم على احتلال سورية بالجيوش البريطانية ، وقد اعلنت منذ ستة اشهر مضت لمؤتمر السلم ولذاتكم ايضاً انها لا تقبل انتدابا فى سورية في اي حال من الاحوال ، فاحتلالها للبلاد الذي كبدها نفقات طائلة قد طال اكثر ما كان في انتظارها على أمل ان مؤتمر السلام يقدر على مباشرة البحث في القضية التركية بعد بضعة شهور ، ومرض الرئيس ولسن المكدر الذي بدون مشاركته بالعمل معنا لا يمكن الوصول الى بت نهائي سيؤجل عوضاً عن ان يعمل البت في هذه القضية. وعليه فمن المستحيل لحكومة جلالته ان تسحب الاقتراحات التى أبدتها للعمل في القضية السورية اثناء التأجيل الى ان يفصل فيها مؤتمر السلام .

على انها تسر جداً بان تدبر سريعاً اجتماعاً بين ذاتكم ومفوض فرنساوي وامريكاني وبريطاني لتسوية القضايا المتعلقة بالانسحاب المنوي وقوعه للجيوش البريطانية في اول تشرين ثاني على احسن طريقة حبية مرضية للجميع .

وكما انبأتكم قبلا اني ارغب في استماع مطالعات سموكم شخصيا في مواجهة ثانية عن هذه المسألة نهار الاثنين القـادم الساعة الرابعة في دوننج ستريت ، وان لي الشرف ان اكون خادم سموكم المطيع .

لويد جورج

رئيس الوزارة البريطانية

مذكرة من وزارة الخارجية الانكليزية للامير فيصل

نظارة الخارجية البريطانية

لندن في ٩ تشرين الاول سنة ١٩١٩

ياصاحب السمو :

لي الشرف ان انبئكم بوصول الملاحظات الابتدائية التي تفضلتم بتعليقها على مذكرة رئيس الوزارة التي قدمها للمسيو كلمنصو ولشخصكم عن الاحتلال العسكري في سورية وفلسطين والعراق ريثما يبرم مؤتمر السلام قراره بشأن الانتداب قد ارسلنا نسخاً منها ايضاً الى كل من المستر فولك مندوب الولايات المتحدة الاميركية والى السنيور تيتوني مندوب المملكة الايطالية .

وبناء على مايلوح لنا من ان هنالك سوء تفاهم في مغزى المذكرة فاني اريد قبل كل شيء ان ابين ان تلك الوثيقة المذكورة لا تمثل بأي وجه من الوجوه اتفاقاً بين الحكومتين الافرنسية والبريطانية ، بل تشتمل على مقترحات قدمتها الحكومة البريطانية من تلقاء نفسها عن الاحتلال العسكري في الولايات التي كانت فيما سبق من الزمن تابعة لتركية - الى ان يقرر مؤتمر السلام مسألة مستقبلها نهائياً .

وهذه المقترحات التي تتمسك بها الحكومة البريطانية لم تضعها الا بعد ان قررت انه يستحيل عليها ان تستمر على احتلال سورية بالجيوش البريطانية ، وقد دعتكم الحكومة البريطانية الى اوربة واسرعت في تدبير امر سفركم قبل ان تبلغ هذا القرار للحكومة الفرنساوية او المؤتمر ، ووضعت تلك المقترحات في يدكم للنظر فيها على اثر وصولكم .

ويظهر ان سموكم تنظرون الى هذا التدبير المقترح لاستبدال الجيوش البريطانية بالافرنسية والعربية كانه من بعض الوجوه مغاير للعهود التى عقدتها حكومة جلالة الملك مع والدكم الجليل جلالة الشريف حسين ملك الحجاز ودفعاً لحصول اننى سوء تفاهم بشأن هذا الامر فاني ابعث اليكم بالمراسلات التي دارت بين والدكم

الجليل ملك الحجاز وبين نائب جلالة الملك بمصر وادت بموجب الشروط التى تشتمل عليها الى دخول العرب في الحرب ضد تركية ، وهذه الاوراق تحتوي على جميع المكاتبات المختصة بهذا الموضوع وهي في حيازة حكومة جلالة الملك .

اما الوثيقة التي قدمتموها سموكم لرئيس الوزارة في الاجتماع الذي انعقد منذ بضعة ايام فهي فقط خلاصة الشروط التي طلبها الملك حسين في وقت سابق ولكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار ولم تقبل ، ولذلك لادخل لها في المسألة الموضوعة على بساط البحث .

وانه لمن الواضح لسموكم من المكاتبات المرسلة طيه ان حكومة جلالة الملك بينت من الاول انه في رأيها ان مقاطعات مرسين واسكندرونة وبعض اقسام سورية الواقعة الى غرب مقاطعات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن ان يقال عنها انها عربية خالصة وانه ينبغي اخراجها من الحدود المقترحة والتخوم التي كانت الحكومة البريطانية مستعدة ان تعترف باستقلال العرب فيها ، ولها ملء الحرية ان تتصرف فيها بما لاينافي مصالح حليفتها فرنسة ـ وهذه الفقرات واردة في كتاب السر هنري مكماهون الى جلالة الشريف بتاريخ ٢٥ تشرين اول سنة ١٩١٥ وقد اجاب جلالة الشريف حسين عن هذا الكتاب في ٥ تشرين ثاني بقوله :

« انه يتنازل عن الحاحه بادخال ولايتي مرسين واطنه في المملكة العربية » ولكنه صرح بان :

« ولايتي حلب وبيروت وسواحلها انما هي ولايات عربية خالصة » ورداً على هذا الكتاب قال نائب جلالة الملك بمصر في ١٤ كانون الاول مايأتي :

« انه يرحب بموافقة جلالة الشريف على استثناء ولاية مرسين وأطنه من حدود الامصار العربية »

وزاد على ذلك مايأتي :

« اما فيما يختص بولاية حلب وبيروت فحكومة بريطانية العظمى قد نظرت بعين الاعتبار الى ملاحظتكم . ولكن بما ان مصالح حليفتنا داخلة في هذه المسألة فيقتضي لذلك اعتبارات مهمة ومراسلات اخرى عن الموضوع تقدم لكم في حينها »

واما الحاجة الى مكاتبة جديدة فقد استغني عنها لورود كتاب من جلالة الشريف

حسين مؤرخ في اول كانون الثاني لسنة ١٩١٦ يقول فيه :

« انه بخصوص الاقسام الشمالية وسواحلها قد اوضحنا قبلا في كتابنا السابق ما يمكننا القبول به من التغييرات ، وقد وجب ذلك لاتمام المطالب التي بلوغها منوط بمشيئته سبحانه وتعالى، ان هذا الشعور ذاته وهذه الرغبة التى تبعثنا على تجنب كل ما يمكن ان يضر بالمعاهدة بين انكلترة وفرنسة والاتفاق المعقود بينهما مدة الحرب ورزاياها ، على اننا نجد انه من واجبنا ان نؤكد لحضرة الوزير عند سنوح اول فرصة بعد انتهاء الحرب نطالبكم بما نغض النظر عنه الان لفرنسة في بيروت وسواحلها »

وقد شرح جلالته ذلك الرأي بقوله فيما بعد :

من المؤكد ان الاهلين في بيروت لن يقبلوا هذه الاستثناءات وربما اجبرونا ان نتخذ اموراً جديدة قد تعود على بريطانية العظمى « بما لا يقل عن مشاكلنا الحاضرة ، لاننا نعتقد ونؤكد ان مصالحنا متبادلة ، وهذا الامر هو الذي جعلنا ان نخاطب دولة غيركم ، ولذلك يستحيل علينا ان نسمح بأي تحوير يخول فرنسة اي نفوذ او اي شبر واحد من الارض في تلك البقاع »

وفي ٢٥ كانون الثاني أجاب نائب الملك بمصر بما يأتي :

« اما عن الاقسام الشمالية فقد لاحظنا بمزيد الرضى انكم ترغبون ان تتجنبوا كل ما يضر بالمعاهدة بين بريطانية العظمى وفرنسة ، لان ذلك كما تعلمون عزمنا الاكيد ، وانه لا يمكن ان يطرأ اي شيء يخفف ولو في أقل الدرجات تضامننا على مداومة الحرب الى نتيجة النصر . وعلاوة على ذلك فالصداقة بين بريطانية العظمى وفرنسة متى تقرر النصر تزيد رسوخا وثباتاً لانها تكون موثقة بدماء الانكليز والفرنسيين الذين ماتوا جنباً لجنب ذائدين عن العدل والحرية » .

تلك كانت آخر المكاتبات التي دارت عن هذا الموضوع قبل المهاجمة المشتركة التي انتهت في كانون الثاني سنة ١٩١٨ بانذحار الجيوش التركية التام .

ويتضح من هذه المراسلات أمران :

الاول : « ان الحكومة البريطانية مرتبطة بمواثيقها مع الملك حسين ان تعترف بتأسيس مملكة عربية مستقلة تشتمل حدودها على المدن الاربع ، وهي الشام وحماة وحمص وحلب » .

الثاني : « ان الحكومة البريطانية قد أوضحت بلا ابهام لجلالة والدكم قبل دخول العرب في الحرب انهم يعتبرون ان لفرنسة حقوقا خاصة في البقاع الواقعة الى غرب هذه المدن الاربع » .

وحكومة جلالته تحب ان تزيد على هذا انه في سنة ١٩١٦ حينما اقتضت المصلحة الحربية العمومية ان يبرم اتفاق مع فرنسة وروسية على احتلال الولايات التركية عند سقوط تركية ألحت حكومة جلالة الملك على الاحتفاظ باستقلال العرب في الولايات التي وعدت ان تحتفظ بها في مراسلاتها مع الملك الحسين ولم تبلغ هذا الاتفاق للملك حسين لانه كان مطابقاً للعهود التي دخلت معه بموجبها من قبل .

وقد كان موقف حكومة جلالة الملك في كل هذه المخابرات واضحاً دائما وغير متبدل ، وقد دخلت مع حليفيها الفرنسيس والعرب بموجب شروط لا تتغاير بل كل واحد منها متمم للآخر . وحكومة جلالته تعلق اهتماما عظيما على صداقة حليفيها واشتراكهما في العمل ، وتنوي ان تقوم بتعهداتها لكل واحد منهما .

واما الان فأقول شيئا عن سؤال سموكم عن السبب الموجب لنهاية الاحتلال العسكري البريطاني لسورية عوضاً عن تأجيله حتى يتقرر الصلح مع تركية وحلفائها

ان حكومة جلالة الملك يسرها ان تعترف اعترافا تاما بالمساعدة التي لم يكن غنى عنها والتي بذلها الملك حسين وشخصكم الكريم والجيش العربي الباسل تحت قيادتكم تأييداً لقضية الحلفاء ، فان حماسة ونشاط جيوش سموكم كانت عضداً مهما في الحرب التي انتهت بقهر الاستبداد التركي . ولكن حكومة جلالة الملك لا يمكنها ان تنسى ان الحصة الكبرى في قهر تركية قد كانت من نصيب المملكة البريطانية ، فانها منذ البداية الى النهاية قد ارسلت الى ميدان الحرب الشرقي ما ينيف على مليون واربعمائة الف جندي ، وانفقت سبعين الف مليون من الجنيهات . وقد كانت هذه الاثقال علاوة على الضحايا الكبرى التي اضطرت اليها في اوربة لحطم قوة الالمان التي كانت تدعم الامبراطورية العثمانية . فشعوب الامبراطورية البريطانية قد خسرت اكثر من تسعمائة وخمسين الف نسمة في ذلك السبيل ، وجرت على نفسها دينا فادحا يبلغ تسعة الاف مليون جنيه لتأييد حرية امم اوربة والشعوب التي كانت من قبل تئن تحت النير التركي . وقد تمكنت شعوب الامبراطورية البريطانية بهذه النفقات من مساعدة الشعوب

العربية والامم الاوربية المستبد بها وحطمت نير المستبد ، لتسير في الطريق المؤدية الى النجاح والاستقلال والنفوذ في العالم ، علاوة على هذا الجهد اثناء الحرب فالامبراطورية البريطانية قد تركت حاميات في الولايات المحتلة مدة سنة منذ امضاء الهدنة واحتملت الاثقال العظيمة والتبعة لتأييد النظام والسلام في البلاد التي تحررت من الحكم الاجنبي راجية ان مؤتمر الصلح يأتي بحل مرض عاجلا لجميع المشاكل الصعبة المتعلقة بمستقبل الشرق الاوسط ، ولكنه ليس من الانصاف ان يسأل (المكلف) الانكليزي بان يتحمل اكثر مما تحمل من اثقال احتلال الولايات التي لا تنوي الامبراطورية ان تقبل فيها مسؤولية دائمة ، وقد جاهرت حكومة جلالته في مارس الاخير لمؤتمر السلام ولذاتكم ايضا انها لاتقبل انتدابا في سورية في اية حالة كانت ، والان بناء على تأجيل الولايات المتحدة الامريكية قرارها باستعدادها لقبول اورفض المشاركة في تأييد خير ونجاح شعوب الشرق الاوسط فلا امل في تقرير سلم نهائي مع تركية قبل مضي بعض الوقت في السنة المقبلة .

وعلى هذه الحالة قد قررت حكومة جلالة الملك انه يستحيل عليها ابقاء جيوشها بعد في سورية واعلنت المؤتمر بذلك وهي تنوي سحبهم في اول كانون الثاني القادم .

وقد ذكرتم سموكم في مذكرة اخرى مؤرخة في ٢٣ ايلول مسألة الشروط التي عليها احتلت القوات العربية مدن الساحل حين تقدم الجيش ، فحكومة جلالته لا تريد ان تفكر بان سموكم تعتبرون امتثال اوامر القائد العام الذي كنتم تحت امره (وهي اوامر كانت عنده قوة كافية لانفاذها) نتيجة مقاولة . اما ان سموكم قد اعتقدتم ان الاحتلال البريطاني سيدوم الى امضاء السلام فأمر افهمه جيدا ، لان ذلك كان ايضا في رأي حكومة جلالته في ذلك الوقت ، وقد أطالت اجل الاحتلال البريطاني اكثر مما كانت تظن هي او غيرها في الارجح ، لكن بالنظر الى العبء الفادح الواقع عليها فمن حقها ان تلح ان احتلالها ينبغي ان ينتهي ، وهي عندما انبأت مؤتمر السلام بما سبق ذكره عن عزمها على سحب جيوشها حالا عرضت حكومة جلالته مشروع الاحتلال المؤقت للبقاع التي كانت سابقاً تركية كما هو منشور في المذكرة وهي لاترى ان هنالك اقتراحاً يمكن العمل به في خلال هذه المدة . ولا يوجد رجل ثقة يعتقد بقدرة

الشعب السوري على القيام بشؤون نفسه في الوقت الحاضر ، فتجربة هذا الحل الذي تشيرون به يكون مضراً لترقي الشعب السوري سريعاً — وبملء الحرية — وبالنتيجة لاستقلال الشعوب السورية العربية وعلاوة على ذلك فانه ينبغي ريثما يتقرر الصلح مع تركية ان تحتل قوة اوربية من الدرجة الاولى البقاع الواقعة الى الجنوب الشرقي من الاناضول ، وبعرضها هذا الاقتراح كما هو مفصل في المذكرة قد نظرت حكومة جلالة الملك الى التعهدات التي تحملتها نحو حلفائها العرب والافرنسيس وهي تعهدات كما سبق ايضاحه قد بينت للملك حسين قبل دخوله في الحرب ، وهي لم تستطع الا بعد صعوبة ان توطد لسموكم تأسيس مملكة عربية مستقلة في ذلك القسم في سورية المشتمل على دمشق وحماة وحمص وحلب كما سبق الوعد للعرب مع الملك حسين .

اما فيما يتعلق باحتلال فرنسة لبقية سورية فهي تسأل سموكم ان تذكروا ان العرب مديونون بنيل حريتهم بدرجة عظمى للضحايا العظمى التي تكبدتها الامة الفرنساوية في هذه الحرب وحقيق ان المساعدة الفرنسوية في سورية عينها لم تكن عظيمة لاشتغال فرنسة في العراك في جهات اخرى غيرها ، ولكنها في ميادين الحرب الحيوية في اوربة قد خسرت مليوناً واربعمائة الف جندي لسحق القوة التي ايدت الاستبداد التركي والتي لولا معونتها لم تستطع القوة الحربية التركية ان تدوم اكثر من بضعة اسابيع ولذلك فحكومة جلالة الملك تؤمل من سموكم ان ترضوا بالاقتراحات التي بينتها في مذكرتها عن احتلال سورية ريثما يتم الصلح مع تركية ، واما الاعتبارات التي تذكرونها عن مستقبل الشعب السوري والعربي ستطلب بالالحاح من مؤتمر السلام الذي انتم احد اعضائه الموقرين والذي تكون له القوة التامة للبت في المسألة العربية كلها والذي لا تقتصر اعماله على رأي سموكم ورأي الشعب العربي فقط ، بل يتناول سائر التعهدات والمجاهرات الصادرة من الدول العظمى .

وان حكومة جلالة الملك لا تشك ابداً في ان احسن الطرق للشعب العربي هو ان يقبل التدبير المؤقت المقترح ، وان يدخل في تدابير حبية عملية لاجل انفاذها مع حليفتيه بريطانية العظمى وفرنسة ، وهي كما أشارت سابقاً تلح الآن بان سموكم تبحثون حالاً في هذه التدابير مع الحكومة الفرنسوية ، وحكومة جلالته تعمل ما في وسعها بكل سرور لتسهيل اتفاق مرضٍ حبي بين حليفيها فيما يتعلق بالاحتلال سحابة هذه المدة .

وتعتبر الحكومة البريطانية انها مقصرة بواجبها نحو حلفائها العرب اذا لم توضح بحرص وبكل مودة انها لا تقدر ان تتصور شيئاً أشد مثلا لآمال العرب ونجاحهم في مؤتمر السلم وبعده من طريقة المقاومة العسكرية الملمح اليها في كتاب سموكم ، وهي بصفتها صديقة العرب المخلصة والمريدة لهم كل خير تدعوهم الى قبول التدبير المقترح .

وعلاوة على ذلك ارجو ان يكون هذا الكتاب معيناً على نجاح محادثاتنا في المستقبل مع سموكم ، والتي اتطلع اليها بكل سرور ، واني اثق انه يكون وسيلة لتمهيد العلاقات بين هذه البلاد وحليفيها الفرنسيس والعرب .

واني ألتمس من سموكم ان تثقوا بان للحكومة البريطانية العاطفة والاعجاب بالشعب العربي اللذين حملاها على تأييد جلالة الملك حسين في ثورته ضد الترك واللذين يمثلان طرق العلاقة مع سموكم في الحرب العظيمة التي اشتركتم سموكم في الجهاد فيها زمناً طويلا .

ولي الشرف ان أكون خادم سموكم الخاضع المطيع .

اللورد كرزون اوف مدلتون

وكيل خارجية حكومة جلالة الملك

قرار اشغال كيليكيا وسورية العسكري

لقد قبل مسيو كلنصو باسم الحكومة الفرنسوية اقتراحات مسيو لويد جورج بجلاء الجيش البريطاني عن سورية وكليكيا واستبدال هذه القوى بجنود فرنسية في كليكيا وفي غرب خط سايكس - بيكو في سورية ، ومن المفهوم الصريح ان الحكومة الفرنسية بقبولها هذه الاقتراحات لم تتعهد بقبول اي قسم آخر من الاتفاقات المقترحة في مذكرة لويد جورج المؤرخة في ١٣ ايلول سنة ١٩١٩ والمتعلقة باحتلال سورية وفلسطين والعراق لحينما يصدر القرار بقضية الانتداب .

فالمؤتمر دون هذا الاتفاق المنوه عنه بصفة اتفاق موقت لا غير لتسوية الاحتلال العسكري فقط ، وهو لا يؤثر على حل قضايا الانتداب والعهود التي يجب رؤيتها بصفتها جزء من قضية الصلح العامة مع تركية .

من الامير فيصل الى الملك حسين

البرقية المرسلة الى جلالة الملك في مكة

٢٢ كانون الثاني سنة ١٩١٩

الحكومة الفرنسوية رفضت اقتراحي باسم جلالتكم بشأن سورية مع ان انكلترة قبلته ، وهي مصرة على اشغال اقسام مهمة من مقاطعات دمشق وحلب تمسكاً بمذكرة لويد جورج التي قدمها للمؤتمر في ايلول وأخبرت جلالتكم عنها ، ولما كان مخلاً بالحقوق والعهود بين بريطانية وجلالتكم ، عزمت على تبليغ الدول ان جيشكم في سورية سيقاوم كل تجاوز يخل بحدود المناطق الحاضرة . واني حررت لحكومة بريطانية اليوم أؤكد لها عظم ثقتنا باخلاصها ، واذكرها بعهودها لجلالتكم في ٢٤ تشرين الاول اننا لا نريد الا ان نكون على وفاق تام مع حليفتنا الاولى بريطانية التي هي سند نجاحنا ومع سائر الحلفاء ، وفرنسة ايضا هي اذا رضيت باقتراحي الاخير الذي لا حياة بدونه الان وهو ابقاء الحدود الحاضرة كما هي ، وتأليف لجنة تحفظ وحدة الادارة بين المناطق الثلاث في قرار المؤتمر النهائي .

من الامير فيصل الى مسيو كليمنصو

احتجاجا على احتلال البقاع في ١٩ كانون الاول سنة ١٩١٩

فخامة الوزير

أخبرني المسيو غورو اليوم شفهيا الساعة الثالثة بعد الظهر انه على أثر حادثة ضابط الارتباط الفرنسي وجرح جاويشه بتاريخ ١٤ كانون الاول مشت الجنود الفرنسية في اليوم الثاني للحادثة نحو بعلبك بحجة تأمين النظام والامن ، ولعمري ان هذا القرار الذي اتخذه الجنرال غورو دون ان يدع لحكومة دمشق فرصة لاتخاذ التدابير اللازمة بهذا الشأن مما يخالف الاتفاق المعقود بيننا ، والذي ينطق صراحة بان القوة الموجودة في تلك الجهات اذا كانت غير كافية يؤتى بالمدد من دمشق تأميناً للنظام واعادة الامن الذي تسأل عنه الحكومة العربية دون سواها .

اني واثق بان الحكومة الافرنسية لا يمكنها ان ترضى عن مثل هذا العمل الذي يناقض علنا نص اتفاقها ، واني لا اشك ابدا ان الحكومة الافرنسية لا بد ان تعمل بما يوحي اليها شرف تعهدها وان تصدر الاوامر اللازمة للجنرال غورو بسحب هذه الجنود من الاماكن المحتلة خلافاً لاتفاقنا السابق ؛ وحبا بالمحافظة على مواده ، ومع اني ارجو ان تطمئنوني عن هذا الامر ، فلي الشرف ان اقدم لفخامتكم فائق تحياتي .

المخلص : فيصل

من مسيو برتلو الى الامير فيصل (١)

باريس — « بلا تاريخ »

أخذ يوم الجمعة ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

مولاي :

اريد اولا ان ابين لكم السرور الذي خامر رئيس مجلس الوزارة عندما اخذ علماً بالاتفاق الذي اوصلتنا روح التآليف المتبادل بشأن اللجنة العسكرية التي ينبغي ان تفصل في الاختلافات التي قد تحدث بين مناطق الاحتلال المختلفة وبشأن الموقف الموقت في البقاع .

اما من حيث هذه النقطة الاخيرة فاني اعبر ان الصراحة التامة التي ينبغي ان تكون رائد محادثاتنا تقتضي ان يكون معلوماً فيما بيننا أنه مقابلة لرغبة شخصية اظهرتموها واحتراماً لعواطفكم الودية الخالصة التي ابديتموها ، تنازلت الحكومة الفرنسوية موقتاً عن حقها الذي صادق عليه المؤتمر بخصوص احتلال اراضي البقاع بجنود فرنسوية . واذا لم يؤكد هذا الاتفاق المؤقت الذي وصلنا اليه باتفاق مرض وقاطع الى ثلاثة اشهر فليكن معلوماً ان الفريقين يستأنفان حرية العمل ، ومع هذا فاني لا اشك في ان روح الائتلاف التي يشعر بها الفريقان لا تسمح لهذا الاتفاق القاطع الا ان يبرم لخير منافع الجميع قبل انتهاء هذه المدة .

وأرجو ان تعتقدوا يامولاي بشعائر الاحترام العالي والعاطفة الحبية التي ادين بها لسموكم الملكي .

« برتلو »

---

(١) برتلو كان مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية آنئذ .

من الامير فيصل الى الامير زيد

٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

الى سمو الامير زيد في دمشق

أخبركم بكل ارتياح وسرور ان الحكومة الفرنسوية قبلت بتأليف اللجنة التي ستكون مؤلفة من فرنسي وانكليزي وعربي لاجل تسوية المشاكل التى قد تحدث بين المناطق وابتغاء لتطمين اهالي سورية بان الاتفاق الاخير هو عسكري محض ومؤقت فالجنود الفرنسوية لاتحتل البقاع ولا محلا آخر من منطقتنا الحاضرة ، والجنود العربية سوف تنسحب من البقاع دليلا على ثقتنا المتبادلة ، ويبقى الدرك العربي هناك مكلفاً بحفظ النظام تحت اوامر القائممقام ، وعند اللزوم يؤتى بمفرزات دركية من دمشق ، هذا اذا كانت القوى الموجودة غير كافية .

وسيعهد الى هيئة مؤلفة من ثلاثة ضباط فرنسويين وثلاثة عرب معاً ان تلاحظ بالاتفاق حسن تنفيذ وظائف الشرطة والدرك في تلك الجهة ، وترفع تقريرها الى القائممقام .

المفاوضات جارية مع الحكومة الفرنسوية باخلاص وثقة متبادلة ، فليطمئن الاهلون وليهدأ بالهم ، وقد بلغت الحكومة الفرنسوية هذا الاتفاق الى الجنرال غورو .

« فيصل »

من الامير فيصل الى مسيو برتلو

باريس في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

عزيزي حضرة المدير :

اتشرف بابلاغكم طيه نص البرقية التي ارغب ارسالها الى الامير زيد وفقاً لمنطوق اتفاقنا .

واني اشكركم على المساعي التي بذلتموها في سبيل الوصول الى ائتلاف صميم بين فرنسة وسورية ، وفي هذا الصدد لايسعني الا ان ارجوكم بان تتفضلوا وتخبروا حضرة رئيس مجلس الوزارة باعترافي بجميله لقبوله اقتراحاتي بخصوص قضية الاستبدال .

وانك ياعزيزي المدير لاتشك بانني سعيد لتمكني بفضل معاونتكم الناجعة من الوصول لهذا الائتلاف الاول الذي اؤمل ان يتبعه في القريب العاجل ائتلاف اعم ، ونفع اعظم لخير الجميع ، واني لم ازل منذ وصولي الى باريس أصر كما هو معلوم لديكم على هذه النقطة ، وهي ان قصدي كان الوصول الى عقد ائتلاف مع الحكومة الفرنسوية التي مع قبولي مايضمن للشعب السوري سيادته الوطنية ، ستمنح للبلاد بطلب مني معونتها المالية ومستشارين بقصد التعاون الودي مع الحكومة الوطنية المؤسسة من قبل الاهلين .

وتقبل ياحضرة الرئيس بيان احترامي العالي .

« فيصل »

من الامير فيصل الى المسيو برتلو

باريس في ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

حضرة المدير العام

تشرفت باعرابي لكم في كتابي الاخير بتاريخ ٢٦ الجاري عن امتناني وشكري على الاتفاق الذي مكننا بفضل وساطتكم السعيدة من حل المشكلة التي نجحت من انسحاب الجيش البريطاني ، وقد بعثت اليكم بصورة البرقية المحتوية على التعليمات التي ارسلتها لاخي زيد واقترنت بموافقتكم .

واني بهذه المناسبة اسمح لنفسي بتذكيركم بان البرقيات التي ارسلت الى سورية لم يرد فيها مسألة سحب المفرزة المدفعية الفرنسية التي يجب أن تنسحب مع الجيوش البريطانية من دمشق في وقت واحد .

وعلى كل اكون لكم شاكراً اذا ابلغتم الجنرال غورو معتمد الجمهورية العالي كي يأمر بتنفيذ هذا الانسحاب .

ان هذا كله هو في الحقيقة فأل خير، يؤملني بان الائتلاف الذي المحتم اليه في برقيتكم المرسلة الى الجنرال غورو ، وان لم نتعرض له حتى الان ، فانه لايلبث ان ينجلي بفضل مذكرات تؤدي بنا الى اتفاق مبني على منافعنا المشتركة .

وتفضلوا ياحضرة المدير بقبول فائق احترامي .

« فيصل »

من الامير فيصل الى المسيو برتلو

باريس في ٤ كانون الاول سنة ١٩١٩

حضرة المدير العام

لي الشرف ان اقدم لكم طي هذا الكتاب برقية لاخي الامير زيد فأرجو كم ان تتفضلوا بارسالها الى الشام وان توصوا بابلاغي جوابها سريعاً واني مع الانتظار ا كون لكم شاكراً اذا تفضلتم باعطائي مالديكم من المعلومات التي تهمني بشأن الحالة الحاضرة في سورية .

وتفضلوا ياحضرة المدير العام بقبول فائق احترامي .

« فيصل »

صورة البرقية

الامير زيد ـــ دمشق

ان خبر ابعاد الجنرال الهاشمي استوجب عظيم استغرابي . انتظر بكل سرعة المعلومات المفصلة .

« فيصل »

من الامير فيصل الى المسيو كلمنصو

باريس في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩١٩

ياحضرة الرئيس

لاازال تحت حسن تأثير الاستقبال الجميل الذي تلطفتم به علي ، واني احس من اعز واجباتي ان اشكركم على ذلك .

وقد وافقت امتثالا لرغبة حضرتكم على تأجيل سفري الى ان يعود المسيو برتلو ، وذلك ان نحل في هذه البرهة مسألة حدود لبنان ، واني كنت سعيداً جداً لتمكني من ان اقدم في هذه المناسبة دليلا جديداً على رغبتي القوية في الوصول الى اتفاق حقيقي ولا شك ان العطف والاهتمام اللذين اظهرتموها لي بعثا لي جسارة على ان اعرض بكل اخلاص على سعادتكم مايخامرني من القلق الذي لم تكن وضعية الجنرال غورو في البقاع الا لتزيده شدة ، ورغماً من محاذرتي في اضاعة وقتكم الثمين فاني لاارى مندوحة عن ان الخص لحضرتكم الموقف الحاضر كما هو :

انه من مقتضى الاتفاق الذي عقدناه في الخامس والعشرين من الشهر المنصرم ان « لاتحتل الجنود الفرنسوية البقاع ، وان تنسحب منه الجنود العربية ولا يبقى محلياً وخاصة في بعلبك وحاصبيا وراشيا الا الدرك التابع لاوامر القائممقامين، وستؤلف بعثة تفتيشية من ثلاثة ضباط عرب وثلاثة ضباط افرنسيين يرسلون معاً الى تلك النواحي كي يلاحظوا بالاتفاق حسن تنفيذ وظائف الدرك والشرطة المسؤولين عن الامن ، واذا وجد ضباط العرب والفرنسويون قوة الدرك الموجودة هناك غير كافية فتعزز بقطعات دركية اخرى يؤتى بها من دمشق » .

فهل التجاوز الذي وقع على الضابط الفرنسي وجاويشه يبرر الاخلال بهذا الاتفاق ويجيز القرار الذي اتخذه الجنرال غورو خصوصاً ان السلطة المحلية هي المسؤولة وحدها عن ارجاع الامن ، وان جلب القوى من دمشق عند الضرورة منصوص عنه في الاتفاق .

لذلك فاني ارى من واجبي ان اصر على لزوم الاحتفاظ بهذا الاتفاق الذي هو اول اتفاق عقد بيننا ليكون له وقع حسن في نفوس الاهلين ، وليسهل لي القيام بمهمتي ، ويزيد في الثقة المتبادلة بيننا ، اللازمة لتنمية مناسباتنا المستقبلة .

وقبل ان تنظر في فصل مسألة حدود لبنان التي نعمل الان على حلها ، فان حضرتكم اذا اعطيتم امراً بسحب الجنود من المحلات التي احتلتها خلافا لاتفاقنا تكونون قد اظهرتم دليلا جديداً على اهتمامكم العالي بنجاح مذاكراتنا ، وخففتم بذلك عني عبئاً ثقيلا .

وأرجو بان يجد طلبي هذا قبولا حسناً لدى سعادتكم ، فاني ارجوكم ان تتفضلوا بقبول فائق شعائر احترامي الخالصة .

« فيصل »

قرار المؤتمر السوري باعلان الاستقلال

يوم الاثنين في ٧ آذار سنة ١٩٢٠

ان المؤتمر السوري العام الذي يمثل الامة السورية العربية في مناطقها الثلاث الداخلية والساحلية والجنوبية (فلسطين) تمثيلا تاما يضع في جلسته العامة المنعقدة نهار الاحد الموافق لتاريخ ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٣٨ وليلة الاثنين التالي له الموافق لتاريخ ٧ آذار سنه ١٩٢٠ القرار الآتي:

ان الامة العربية ذات المجد القديم والمدنية الزاهرة لم تقم جمعياتها واحزابها السياسية في زمن الترك بمواصلة الجهاد السياسي، ولم ترق دم شهدائها الاحرار وتثر على حكومة الاتراك الا طلباً للاستقلال التام والحياة الحرة فبصفتها امة ذات وجود مستقل وقومية خاصة لها الحق في ان تحكم نفسها بنفسها اسوة بالشعوب الاخرى التي لا تزيد عنها مدنية ورقياً.

وقد اشتركت في الحرب العامة مع الحلفاء استناداً على ما جهروا به من الوعود الخاصة والعامة في مجالسهم الرسمية، وعلى لسان ساستهم ورؤساء حكوماتهم، وماقطعوه خاصة من العهود مع جلالة الملك حسين بشأن استقلال البلاد العربية، وما جهر به الرئيس ولسن من المباديء السامية القائلة بحرية الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها من مبدأ المساواة في الحقوق وانهاء سياسة الفتح والاستعمار، والغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوق الامم واعطاء الشعوب المحررة حق تعيين مصيرها مما وافق عليه الحلفاء رسمياً كما جاء في تصريحات مسيو بريان رئيس وزراء فرنسة بتاريخ ٣ تشرين ثاني سنة ١٩١٥ امام مجلس النواب، واللورد غراي وزير خارجية بريطانية العظمى في ٢٣ تشرين ثاني سنة ١٩١٦ امام لجنة الشؤون الخارجية، وتصريح الحلفاء في جوابهم على مذكرة الدول الوسطى التي رفعها المسيو بريان بواسطة السفير الامريكي في باريس، وجواب

الحلفاء على مذكرة الرئيس ولسن بتاريخ ١٠ كانون الثاني سنة ١٩١٧ ، وبيان مجلس النواب الافرنسي في ٥ حزيران سنة ١٩١٧ ، وبيان مجلس الشيوخ في ٦ منه ايضاً، وما جاء في الخطاب الذي القاه المستر لويد جورج في غلاسكو بتاريخ ٢٩ منه سنة ١٩١٧

وقد كان ما قام به جلالة الملك حسين المعظم من الاعمال العظيمة في جانب الحلفاء هو الباعث الاكبر لتحرير الامة العربية وانقاذها من ربقة الحكم التركي فخلد لجلالته في التاريخ العربي اجمل الاثار وافضلها .

وقد ابلى انجاله الكرام مع الامة العربية في جانب الحلفاء البلاء الحسن مدة ثلاث سنوات حاربوا خلالها الحرب النظامية التي شهد لهم بها اقطاب السياسة وقواد الجند من الحلفاء انفسهم وسائر العالم المدني ، وضحى العدد الكبير من ابناء الامة الذين التحقوا بالحركة العربية من انحاء سورية والحجاز والعراق ، فضلا عما قام به السوريون خاصة في بلادهم من الاعمال التي سهلت انتصار الحلفاء والعرب مع ما أصابهم من الاضطهاد والتعذيب ، والقتل والتغريب ، تلك الاعمال التي كان لها الأثر الاكبر في انكسار الترك وجلائهم عن سورية وانتصار قضية الحلفاء انتصارا باهرا حقق آمال العرب بوجه عام ، والسوريين منهم بوجه خاص ، فرفعوا الاعلام العربية وأسسوا الحكومات الوطنية في انحاء البلاد قبل ان يدخل الحلفاء هذه الديار .

ولما قضت التدابير العسكرية بجعل البلاد السورية ثلاث مناطق اعلن الحلفاء رسميا ان لا مطمع لهم في البلاد السورية وانهم لم يقصدوا من مواصلتهم تلك الحروب في الشرق سوى تحرير الشعوب من سلطة الترك تحريرا نهائياً ، وأكدوا ان تقسيم المناطق لم يكن الا تدبيرا عسكريا مؤقتاً لا تأثير له في مصير البلاد واستقلالها ووحدتها ، ثم انهم قرروا ذلك رسميا في الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرين من معاهدة الصلح مع المانيا ، فاعترفوا فيها باستقلالنا تأييداً لما وعدوا به من اعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها ، ثم أرسلوا اللجنة الامريكية للوقوف على رغائب الشعب فتجلت لها هذه الرغائب في طلب الاستقلال التام والوحدة السورية التامة .

وقد مضى نحو عام ونصف ، والبلاد لاتزال رازحة تحت الاحتلال والتقسيم العسكري الذي الحق بها اضراراً عظيمة ، واوقف سير اعمالها ومصالحها الاقتصادية

والادارية ، واوقع الريبة في نفوس ابنائها من امر مصيرها ، فاندفع الشعب في كثير من البلاد وقام بثورات اهلية منتقضاً على الحكم العسكري الغريب ، ومطالباً باستقلال بلاده ووحدتها .

فنحن اعضاء هذا المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للامة السورية في جميع انحاء القطر السوري تمثيلا صحيحاً نتكلم بلسانها ، ونجهر بارادتها ، وجوب الخروج من هذا الموقف الحرج استناداً على حقنا الطبيعي والشرعي في الحياة الحرة ، وعلى دماء شهدائنا المراقة وجهادنا المديد في هذا السبيل المقدس ، وعلى الوعود والعهود والمبادىء السامية السالفة الذكر ، وعلى ماشهدناه ونشاهده كل يوم من عزم الامة الثابت على المطالبة بحقها ووحدتها ، والوصول الى ذلك بكل الوسائل فأعلنا باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ، ومنها فلسطين ، استقلالا تاماً لاشائبة فيه على الاساس المدني النيابي ، وحفظ حقوق الاقلية ، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود او محل هجرة لهم .

وقد اخترنا سمو الامير فيصل بن جلالة الملك حسين الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد ، وجعل الامة ترى فيه رجلها العظيم ملكا دستوريا على سورية ، بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، واعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث ، على ان تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس في كل مايتعلق باساس استقلال البلاد التام الى ان تتمكن الحكومة من جمع مجلسها النيابي على ان تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الادارية وعلى ان تراعى اماني اللبنانيين الوطنيين في كيفية ادارة مقاطعاتهم ، (لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة ، بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي) .

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الترك وكانت الاسباب التي يستند اليها في استقلال القطر العراقي ، وبما ان بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية ، تجعل احد القطرين لا يستغني عن الاخر ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالا تاما على ان يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي .

هذا واننا باسم الامة السورية العربية التي أنابتنا عنها نحتفظ بصداقة الحلفاء الكرام محترمين مصالحهم ، ومصالح جميع الدول كل الاحترام ، وان لنا الثقة التامة بان يتلقى الحلفاء الكرام ، وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند الى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة فيما تتحققه فيهم من نبالة القصد وشرف الغاية ، فيعترفوا بهذا الاستقلال ، ويجلي الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية فيقوم الجند الوطني ، والادارة الوطنية بحفظ النظام والادارة فيها ، مع المحافظة على الصداقة المتبادلة ، حتى تتمكن الامة السورية العربية من الوصول الى غاية الرقي ، وتكون عضواً عاملا في العالم المدني .

وعلى الحكومة السورية التي تتألف استناداً على هذا الاساس تنفيذ هذا القرار .

الانتداب يعلن على سورية ولبنان

النص الكامل لصك الانتداب

«ان مجلس جمعية الامم»

لما كانت دول الحلفاء العظمى متفقة على ان اراضي سورية ولبنان التي كانت فيما مضى جزء من السلطنة العثمانية يعهد بها ضمن حدود تعينها الدول المشار اليها الى دولة منتدبة مو كول اليها نصح الاهالي ومعاونتهم وارشادهم في ادارتهم وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الامم .

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد قررت ان الانتداب على البلاد الانفة الذكر يعطى لحكومة الجمهورية الفرنسوية التي قبلته .

ولما كان نص هذا الانتداب المبين في المواد المذكورة فيما بعد قد وافقت عليه حكومة الجمهورية الفرنسوية وعرض للتصديق على مجلس جمعية الامم .

ولما كانت حكومة الجمهورية الفرنسوية تتعهد باجراء هذا الانتداب باسم عصبة الامم طبقا للمواد المذكورة .

ولما كانت نصوص المادة الثانية والعشرين الانفة الذكر (الفقرة الثانية) تقضي بانه اذا كانت درجة السلطة والمراقبة والادارة التي تجريها الدول المنتدبة لم يتفق عليها سابقا بين اعضاء جمعية الامم فالمجلس هو الذي ينظم ذلك ،

يضع نصوص الانتداب كما يلي موافقاً عليه :

المادة الاولى — على الدولة المنتدبة ان تضع في خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب نظاماً اساسياً لسورية ولبنان .

ويجب ان يوضع هذا النظام بالاتفاق مع السلطات المحلية وان تؤخذ في وضعه بعين الاعتبار حقوق ومصالح واماني كل الشعوب النازلة في البلاد المذكورة وان ينص

فيه على الوسائل اللازمة لتسهيل ارتقاء سورية ولبنان ارتقاء مطرداً بصفتها دولتين مستقلتين والى ان يوضع هذا النظام الاساسي موضع التطبيق يجب ان يسار في ادارة سورية ولبنان على نهج يتفق مع روح الانتداب الحالي

وتقوم الدولة المنتدبة بتنشيط الاستقلالات الادارية المحلية بقدر ما تسنح الظروف بذلك.

المادة الثانية — للدولة المنتدبة ان تحتفظ بجيوشها في البلاد الواقعة تحت الانتداب بقصد الدفاع عن هذه البلاد . ولها ان تنظم الجندرمة المحلية اللازمة للدفاع عن البلاد وان تستعملها لهذا الغرض وللمحافظة على الامن وذلك الى ان يوضع النظام الاساسي موضع التنفيذ ويعود الامن العام الى نصابه ويشترط في ذلك ان لا تؤلف هذه القوى المحلية الا من سكان البلاد التي يشملها الانتداب .

وتكون هذه الجندرمة فيما بعد تابعة للحكومات المحلية في ما يخرج عن حدود السلطة والمراقبة التي يجب ان تحتفظ بها عليها الدولة المنتدبة. ولا تستعمل هذه القوات لغير الاغراض المنصوص عليها آنفا الا باذن الدولة المنتدبة وليس ثمة ما يمنع سورية ولبنان من الاشتراك في نفقات جيش الدولة المنتدبة المرابط في البلاد .

وللدولة المنتدبة في كل آن ان تستعمل الموانيء وسكك الحديد وكل طرق المواصلات في سورية ولبنان لنقل عساكرها وجميع المعدات والمؤن وغير ذلك من المهمات .

المادة الثالثة — ان ادارة علاقات سورية ولبنان الخارجية وقبول واعتماد قناصل الدول الاجنبية فيهما من حقوق الدولة المنتدبة وحدها كما ان السوريين واللبنانيين المقيمين في خارج حدود سورية ولبنان يكونون تابعين لحماية الدولة المنتدبة السياسية والقنصلية.

المادة الرابعة — ان الدولة المنتدبة تضمن اراضي سورية ولبنان من كل فقدان او استئجار يقع عليها او على قسم منها ومن وضع اية مراقبة اجنبية كانت عليها .

المادة الخامسة — ان الامتيازات والحقوق التي كان الاجانب يتمتعون بها في عهد الدولة العثمانية وفقا للتقاليد والامتيازات الاجنبية المعلومة ومنها حق القضاء القنصلي والحماية تعتبر غير نافذة وغير معمول بها. غير ان المحاكم القنصلية الاجنبية تظل نافذة الاحكام كما في الماضي الى ان يوضع النظام القضائي المنصوص عنه في المادة السادسة من هذا الصك موضع التنفيذ

اذا كانت الدول التي كان رعاياها يتمتعون في ١ اب سنة ١٩١٤ بالامتيازات والحقوق المذكورة لم تعدل عن اعادة تلك الامتيازات والحقوق او عن تطبيقها مدة معينة فالامتيازات والحقوق الانفة الذكر تعود بدون مهلة بعد انتهاء الانتداب اما بتمامها او بالتعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول ذوات الشأن .

المادة السادسة — تضع الدولة المنتدبة في سورية ولبنان نظاما قضائيا يضمن للوطنيين والاجانب على السواء حقوقهم كاملة . ويضمن للجماعات والشعوب المختلفة في سورية ولبنان نظام الاحوال الشخصية والمصالح ذات الصفة الدينية وتقوم الدولة المنتدبة على الاخص بمراقبة ادارة الاوقاف طبقاً للشرائع الدينية ولارادة الواقفين .

المادة السابعة — تكون المعاهدات الخاصة بتسليم المجرمين المعمول بها الان بين الدولة المنتدبة والدول الاجنبية نافذة في سورية ولبنان الى ان تعقد اتفاقات خاصة بهذا الشأن .

المادة الثامنة — تضمن الدولة المنتدبة لكل انسان حرية العقيدة باوسع معانيها كما تضمن ايضا حرية القيام بالفروض الدينية على اختلاف انواعها فيما لا يخالف شروط الاداب والامن العام .

ولا يكون اختلاف العنصر والدين واللغة سبباً في عدم المساواة في معاملة اهالي سورية ولبنان .

وتحترم حقوق الطوائف في الاحتفاظ بمدارسها لتهذيب وتعليم ابنائها بلغتها الخاصة على شرط ان تتقيد هذه المدارس بالتعليمات العامة التي تضعها الادارة للتعليم العام.

المادة التاسعة — تمتنع الدولة المنتدبة عن التدخل في ادارة مجالس المعابد او في ادارة الفرق الدينية ومعابد الطوائف المختلفة التي تظل حرمتها مضمونة ضمانا مطلقاً .

المادة العاشرة — ان المراقبة التي تقوم بها الدولة المنتدبة على البعثات الدينية في سورية ولبنان تكون مقصورة على المحافظة على الامن العام وحسن الادارة ، ويكون نشاط هذه البعثات الدينية حراً . ولا تكون جنسية اعضاء هذه البعثات سبباً في تقييدهم بشروط خاصة ، على شرط ان لا تخرج اعمالهم عن دائرة الدين.

وفي استطاعة هذه البعثات الدينية ان تشتغل باعمال التعليم والاسعاف العام

على شرط ان تكون خاضعة في ذلك لاحكام النظام والمراقبة التي تضعها الدولة المنتدبة او الدول المشمولة بانتدابها بالتعليم والتربية والاسعاف .

المادة الحادية عشرة — من خصائص الدولة المنتدبة ان تمنع في سورية ولبنان كل مامن شأنه ان يجعل رعايا احدى الدول الداخلة في جمعية الامم او الجمعيات والشركات التابعة لها في موقف عدم المساواة مع رعايا الدولة المنتدبة .

وللشركات والجمعيات التابعة لها أو لأي دولة اخرى غيرها سواء كان ذلك في امور الضرائب والتجارة والصناعة أو الحرف والمهن الاخرى او الملاحة والمعاملة المقررة للسفن والطيارات .

وكذلك تكون المساواة في سورية ولبنان تامة فيما يتعلق بالبضائع الواردة من بلاد احدى تلك الدول او الصادرة اليها . ويكون مرور البضائع وانتقالها حراً في البلاد الواقعة تحت الانتداب بشروط عادلة .

وللدولة المنتدبة ان تفرض او ان تحمل الحكومات المحلية على فرض كل ماتراه ضروريا من الرسوم والعوائد الجمركية على شرط ان لايكون ذلك مخالفاً للاحكام الانفة الذكر . وللدولة المنتدبة او الحكومة المحلية العاملة بمشورتها ان تعقد اتفاقات جمركية خاصة مع بلاد متاخمة لها لاسباب الجوار .

وللدولة المنتدبة ان تقوم او ان تحمل على القيام بما تراه واجباً لانماء الموارد الطبيعية في الاراضي المذكورة وان تصون مصالح الشعوب الوطنية على ان لايكون في عملها هذا مايناقض الفقرة الاولى من هذه المادة .

والامتيازات الخاصة بانماء هذه الموارد الطبيعية تعطى بدون تمييز بسبب الجنسية بين رعايا كل الدول الداخلة في جمعية الامم بشروط لاتمس بقاء سلطة الحكومة المحلية تامة . ولا يعطى امتياز تكون له صفة احتكار عام .

وهذه الفقرة لاتعارض حق الدولة المنتدبة في ايجاد احتكارات ذات صفة مالية بحتة لمصلحة أراضي سورية ولبنان ولايجاد الموارد المالية الاكثر انطباقاً على الحاجات المحلية لهذه الاراضي او في بعض الظروف لترقية الموارد الطبيعية سواء بواسطة الحكومة رأساً او بواسطة هيئة خاضعة لمراقبتها على شرط ان لاينجم عن ذلك بالذات او بالتبع اي احتكار للموارد الطبيعية يعود بفائدة للدولة المنتدبة او لرعاياها او اية ميزة تفضيلية

لاتنطبق على المساواة الاقتصادية او التجارية او الصناعية المضمونة في ماسبق ذكره.

المادة الثانية عشرة ــ يجب على الدولة المنتدبة او توافق لحساب سورية ولبنان على الاتفاقات الدولية العامة المعقودة او التي ستعقد بمصادقة جمعيــة الامم بشأن المسائل الاتية : الرقيق وتجارة المخدرات والاسلحة والذخائر والمساواة التجارية وحرية مرور البضائع وحرية الملاحة البحرية والجوية والمواصلات البريدية والبرقية السلكية واللاسلكية وحماية الحقوق الفنية والادبية والصناعية.

المادة الثالثة عشرة ــ تضمن الدولة المنتدبة بقدر ماتسمح بذلك الظروف الاجتماعية والدينية وسواها انضمام سورية ولبنان الى الانظمة ذات الفائدة العامة التي ستضعها جمعية الامم للوقاية من الامراض او لمحاربتها ويشمل ذلك امراض الحيوان والنبات.

المادة الرابعة عشرة ــ تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الاولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالآثار والعاديات ينطبق على الاحكام الاتية، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الامم المساواة في المعـاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الاثرية.

(١) يجب ان يفهم من لفظة « العاديات » كل ماانتج عن عمل البشر او وضعهم قبل سنة ١٧٠٠ (٢) ان التشريع لحماية العاديات يجب ان يكون اجدر بالتشجيع منه او بالتهديد، ويجب على كل شخص يكتشف اثراً بدون حصول على الاذن المذكور في الفقرة الخامسة ان يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه (٣) لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الا لمصلحة السلطة ذات الشأن مالم تعدل هذه السلطة عن استحواذه، ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد الا باذن تلك السلطة (٤) كل شخص يتلف او يثلم قطعة من العاديات تعمداً او اهمالا يجب ان يجازى جزاء معينا (٥) ممنوع كل حفر او تنقيب لايجاد العاديات الا باذن من السلطة ذات الشأن، والا غرم المخالف غرامة مالية (٦) توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتاً او دائماً في الاراضي التي تحتوي فائدة تاريخية او أثريـة (٧) لا تعطى الرخصة باجراء الحفريات الا لاشخاص يقدمون ادلة كافيـة على اختبارهم الاثري، وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص ان لا تستثني علماء امة ما (٨) يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الاشخاص الذين اجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة

التي تعينها هي ، فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى المكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة الخامسة عشرة — متى وضع النظام الاساسي المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا الصك موضع التنفيذ تتفق الدولة المنتدبة مع الحكومات المحلية على طرق تسديد هذه الحكومات لكل النفقات التي انفقتها الدولة المنتدبة على تنظيم الادارة وانماء الموارد الطبيعية وعلى انشاء الاعمال النافعة ذات الصفة الدائمة التي تبقى فائدتها للبلاد ويبلغ هذا الاتفاق لمجلس جمعية الامم .

المادة السادسة عشرة — تكون اللغة العربية والفرنسوية اللغتين الرسميتين في سورية ولبنان .

المادة السابعة عشرة — تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الامم تقريراً سنويا في الشكل الذي يطلبه عن الاجراءات التي اتخذتها في خلال السنة لتنفيذ هذا الانتداب ويضاف الى هذا التقرير كل الانظمة والقوانين التي تكون قد سنت في ذلك العام

المادة الثامنة عشرة — ان موافقة مجلس جمعية الامم ضرورية لاحداث اي تغيير في نصوص صك الانتداب الحالي .

المادة التاسعة عشرة — من خصائص مجلس جمعية الامم عند انتهاء الانتداب ان يبذل كل نفوذه لضمان قيام حكومة سورية بالواجبات المالية، ومنها المخصصات او رواتب التقاعد التي تكون الادارة السورية قد تعهدت بها في مدة الانتداب .

المادة العشرون — تقبل الدولة المنتدبة ان كل خلاف يقع بينها وبين احد اعضاء جمعية الامم على تفسير او تطبيق احكام الانتداب ولا يمكن حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الامم

يودع اصل هذه الوثيقة في اوراق جمعية الامم ويقدم السكرتير العام لجميع اعضاء جمعيه الامم نسخاً منها بعد تصديق مطابقتها على الاصل .

حرر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين .

الاتفاق العسكري بين فرنسة وانكلترا

باريس في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩

لقد قبل المسيو كلمنصو باسم الحكومة الفرنسوية اقتراحات المستر لويد جورج بجلاء الجيش البريطاني عن سورية و كيليكية ، واستبدال هذه القوى بجنود فرنسوية في كيليكية ، وفي غرب خط سايكس ـ بيكو في سورية .

ومن المعلوم ان الحكومة الفرنسوية بقبولها هذه الاقتراحات لاتتعهد بقبول أي قسم آخر من المواد المقترحة في مذكرة المستر لويد جورج في ١٣ ايلول سنة ١٩١٩ والخاصة باحتلال سورية وفلسطين والعراق الى ان يصدر القرار في قضية الانتداب .

فالمؤتمر يسجل هذا الاتفاق بصفته تدبيراً عارضاً وموقتاً لتسوية الاحتلال العسكري لاغير ، وهو لايؤثر في حل القضايا الخاصة بالانتداب والحدود التي يجب النظر فيها باعتبارها جزء من قضية الصلح العامة مع تركية .

وفي يوم ١٧ منه نشر في باريس البلاغ الرسمي التالي :

تقرر في الاتفاق الذي عقد بشأن الحلول محل الجنود البريطانية في سورية و كيليكية ان تترك من الان المدن الاربع ، وهي دمشق وحمص وحماة وحلب خارج منطقة الاحتلال العسكري الفعلي .

وزيادة في البيان والايضاح نقول ان الانكليز نالوا من الفرنسويين في مقابل هذا الجلاء المزايا الاتية :

١ ـ عدم المطالبة بادخال ولايتي الموصل ضمن الحدود السورية .

٢ ـ عدم المنازعة في تقرير مصير فلسطين ، اي ان تكون لبريطانية .

٣ ـ عدم المنازعة في وضع العراق تحت الانتداب البريطاني .

٤ ـ ابقاء مقاطعة شرق الاردن ـ و كانت يومئذ جزء من سورية ـ تحت الاحتلال البريطاني .

من كلمنصو الى البطريرك الحويك (١)

كتاب كلمنصو الى بطريرك الموارنة بشأن لبنان

باريس في ١٠ تشرين الثاني سنة ١٩١٩

أيها السيد

ان المفاوضات التي جرت من يوم وصول غبطتكم الى باريس فيما بينكم وبين وزير الخارجية وبيني أنا، فقد وطدت ولا شك فيكم الاعتقاد ان حكومة الجمهورية متمسكة تمسكاً لا تنفصم عراه بتقاليد الولاء المتبادل منذ قرون بين فرنسة ولبنان.

تلك المفاوضات التي اكدت لكم ايضاً ان حل المشكل الذي نسعى اليه في مؤتمر الصلح هو على وجه الاجمال مطابق لاماني الشعب الذي انت ممثله السامي.

ان رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسة الحرة، وان اللبنانيين لمتأكدون من مساعدة فرنسة ومؤازرتها وبالاستقلال عن كل مجموع أهلي اياً كان، ان يحافظوا على تقاليدهم ويوسعوا نطاق نظاماتهم السياسية والادارية وان يستعجلوا بانفسهم زمن الانتفاع التام من مرافق بلادهم وأخيراً ان يروا أولادهم يتأهبون في مدارسهم الخاصة للقيام بالوظائف العمومية.

أما الحدود التي سيجري فيها هذا الاستقلال فلا يمكن تعيينها نهائياً قبل ان يقرر ويحدد امر الوصاية على سورية.

على ان فرنسة الذي بذلت كل ما في وسعها سنة ١٨٦٠ لكي تخول لبنان أرضاً

---

(١) حمل الفرنسيون بطريرك الموارنة السيد الياس الحويك على السفر الى باريس والمطالبة بانشاء لبنان الكبير تحت الحماية الفرنسية، فذهب اليها في شهر تشرين الثاني عام ١٩١٩ وقابل مسيو كلمنصو ثم عاد الى لبنان يحمل هذا الكتاب.

أوسع لا تنسى ان تضييق حدوده كما هو الان نتيجة الضغط الذي أن تحته لبنان زمناً طويلا .

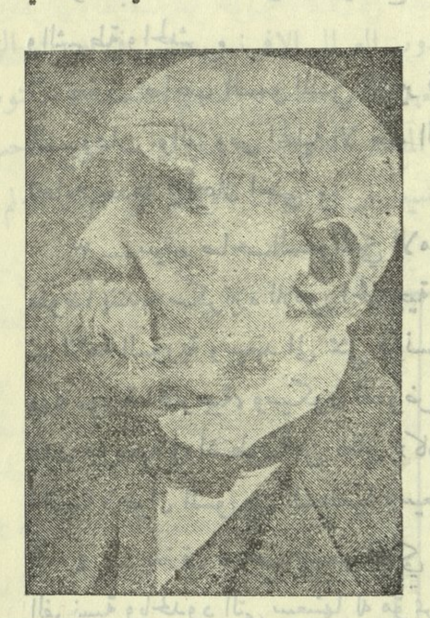
وان فرنسة التي ترغب في تحسين الصلات الاقتصادية بين البلاد الموضوعة تحت وصايتها ستنظر ايضا بغاية العناية عند تحديد تخوم لبنان في ضرورة تحويل الجبل الاراضي السهلية ، والمرافيء البحرية اللازمة لعمرانه .

وانني على ثقة من ان التأكيدات التي ابديها لغبطتكم توافق العواطف التي حملت الشعب اللبناني في هذه المرة ايضا على طلب وصاية فرنسة لبلاده ، ولي الامل ان الحل النهائي الذي سيبته مؤتمر الصلح في المسألة السورية يفسح المجال للحكومة الفرنسوية ويمكنها ان تحقق كل التحقيق أماني هذا الشعب الباسل ، واقبل يا صاحب الغبطة فائق اعتباري .

« كلمنصو »

مشروع فيصل ـ كليمانصو
في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٠

عطفاً على التصريح الافرنسي ـ الانكليزي بتاريخ ٩ تشرين ثاني ١٩١٨ من جهة وبناء على المباديء العامة المختصة بتحرير الشعوب وبالمشاركة الودية المعلنة من قبل مؤتمر السلم من جهة اخرى تؤكد حكومة الجمهورية الافرنسية اعترافها للاهلين الناطقين باللغة العربية والقاطنين في ارض سورية من كافة المذاهب ان يتحدوا ليحكموا انفسهم بانفسهم بصفتهم امة مستقلة .



المسيو كلمنصو

يعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل بان السوريين لا يستطيعون في الوقت الحاضر ـ نظراً لاختلال النظام الاجتماعي الناشيء عن الاضطهاد التركي والخسائر المحدثة اثناء الحرب ـ ان يحققوا وحدتهم وينظموا ادارة الامة دون مشورة ومعاونة امة مشاركة على ان تسجل تلك المشاركة « coopertar » من قبل جمعية الامم عند تكونها فعلا ، وباسم الشعب السوري يطلب هذه المهمة من فرنسة .

١ ــ تتعهد الحكومة الافرنسية بان تمنح معاونتها للامة السورية بجميع انواعها وان تضمن استقلالها ضد كل تجاوز ضمن الحدود التي سيعترف لها بها مؤتمر السلم وفي تعيين هذه الحدود ستبذل الحكومة الفرنسية جهدها لنيل جميع التعديلات الحقة من الوجهة الجنسية واللغوية والجغرافية .

٢ ـ يتعهد صاحب السمو الملكي الامير فيصل بان يطلب من حكومة الجمهورية الافرنسية ومن هذه الحكومة وحدها المشاورين والمدربين والموظفين الفنيين الضروريين لاجل تنظيم جميع الادارات الملكية والعسكرية وهؤلاء المشاورون الاخصائيون سيأخذون تفويضهم وقواهم التنفيذية من الحكومة السورية وتوصلا للتنظيم المالي الذي هو القاعدة الاساسية لمجموع ادارة الدولة الجديدة يشترك المشاور المالي في اعداد ميزانية الدخل والخرج ويبلغ اجباريا كافة تعهدات ونفقات الادارة المختلفة ، وله ان يفتش حصة سورية من الديون العمومية العثمانية ،وستكون السكك الحديدية المعطى امتيازها تابعة لصلاحية مشاور النافعة .

وعقب انعقاد الاتفاق الحاضر تمنح الحكومة الافرنسية معاونتها لاجل تنظيم الدرك والشرطة والجيش .

يعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل للحكومة الافرنسية بحق الاولية التامة بالمشروعات والقروض المحلية الا ضد الوطنيين الذين يعملون لانفسهم ولا يعيرون اسماءهم خدمة لرأسمال اجنبي .

٣ ـ سيقيم صاحب السمو الملكي الامير فيصل في باريس لدى ناظر الامور الخارجية مفوضاً ينتدبه سكرتيره للامور الخارجية ويكون مأمورا بتعقيب المسائل الخارجيه التي تهم الامة السورية وسيعهد الى ممثلي فرنسة السياسيين وقناصلها في الخارج بتمثيل مصالح دولة سورية الخارجية، وسيكون للمفوض السوري في باريس مندوبون تابعون لامره في لندن وورومية وواشنطون ضمن نطاق «كادر» السفارة الفرنسية ووظيفتهم رؤية المسائل المختصة باحوال السوريين الشخصية وسيعهد للقناصل بمهمة القضية السورية .

٤ ـ يعترف صاحب السمو الملكي الامير فيصل باستقلال لبنان تحت الوصاية الفرنسية وبالحدود التي سيعينها له مؤتمر السلم .

٥ ـ يتعهد صاحب السمو الملكي الامير فيصل بان يسهل بالمشاركة مع فرنسة بتنظيم دروز حوران بشكل وحدة مختارة داخل الدولة السورية تكون مجهزة باوسع مختارية « *autonemin* » تلتئم مع وحدة الدولة .

٦ ـ تتعهد الامة السورية بان تبذل في كل فرصة وبكل قواها مساعدتها التامة لفرنسة

امتناناً للعهد الذي قطعته لها الحكومة الفرنسية ، والامة السورية تمنح ايضا مساعدتها للحجاز بالاتفاق مع فرنسة وذلك امتنانا من الضحايا التي رضي بها لتحريرها وبسبب صفته المقدسة عند المسلمين .

٧ — يعترف باللغة العربية لغة رسمية في الادارة والتدريس وتعلم اللغة الفرنسية كلغة معاونة وبصورة اجبارية ممتازة .

٨ — تكون دمشق العاصمة الادارية والتشريعية ودار الاقامة العادية لرئيس الدولة ويجعل المندوب (القومسير العالي الفرنسي) ممثل الدولة المساعدة اقامته العادية في حلب ليكون بهذه الصورة على مقربة من كليكيا وهي منطقة الحدود التي تجتمع فيها عادة الجنود والحامية .

يكون لرئيس الدولة السورية والمندوب العالي الافرنسي مشتى في بيروت التي ستتمتع بادارة بلدية مختارة . يبقى هذا العهد الذى تضبط به المبادىء العمومية مكتوما بين الفريقين الى امضاء الاتفاق القطعي المفصل الذي سيحرر في اول رجوع صاحب السمو الملكي الامير فيصل الى فرنسة، وسيعرض في الوقت الموافق على مؤتمر السلم .

اتفاق فرنسة وانكلترة على الحدود

بين سورية ولبنان وفلسطين والعراق

انابت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية الوزيرين المفوضين اسميهما ادناه ليحلا جميع الامور التي لها علاقة بالانتداب الذي منح لبريطانية العظمى على فلسطين والعراق ولفرنسة على سورية ولبنان في المجلس الاعلى الذي اجتمع في سان ريمو وقد اتفقا على الشروط الاتية :

١ — تعينت حدود المناطق التي شملها الانتداب الفرنسوي اي سورية ولبنان وحدود المناطق التي شملها الانتداب البريطاني اي فلسطين والعراق كما يلي :

من الشرق نهر الفرات وجزيرة ابن عمر الى ولايتي ديار بكر والموصل القديمة ومن الجنوب الشرقي حدود هاتين الولايتين القديمة الى غاية رومالين كوى ومن هنا خط يمتد من المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسوي فيترك فيها جميع الاراضي الواقعة في حوض نهر الخابور الغربي ويمر باستقامة نحو الفرات فيجتازه بالبو كمال ويمتد باستقامة الى امتار فجنوب جبل الدروز، ومن هنا يمتد الى جنوب نصيب الواقعة على خط حديد الحجاز، فسمخ الواقعة على بحيرة طبرية سائراً الى جنوب خط السكة الحديدية وموازيا له . وتبقى درعا وما حولها في المنطقة التي يشملها الانتداب الفرنسوي ويبقى ذلك الخط في وادي اليرموك ضمن المنطقة الفرنسوية ويسير بصورة ملاصقة وموازية لخط السكة الحديدية كي يصبح في الامكان ان يمد في وادي اليرموك سكة حديدية واقعة في الاراضي المشمولة بالانتداب البريطاني وستوضع التخوم في سمخ بصورة يمكن معها للفريقين المتعاقدين الساميين ان يبنيا مرفأ ومحطة للسكة الحديدية ليتمكنا من استعمال بحيرة طبرية بحرياً .

ومن الغرب يسير الخط من سمخ ماراً داخل بحيرة طبرية فأول وادي المسودية

حيث يسير مع مجرى هذا النهر في وادي جرابا ، والى نبعه ومن هنا يتصل بطريق القنيطرة وبانياس بالمكان المعروف بالسكيك فيسير مع الطريق التي تبقى في المنطقة الفرنسوية لغاية بانياس ومن هنا يسير نحو الغرب حتى يصل الى المطلة وتبقى المطلة في المنطقة البريطانية .

وستوضع لهذا الجزء من الحدود تفصيلات دقيقة يمكن معها تسهيل المواصلات بين جميع اطراف البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسوي كصور وصيدا والمناطق الواقعة الى الغرب والى الشرق من بانياس .

وتفصل التخوم بالمطلة بمفرق الماء في وادي الاردن وحوض نهر الليطاني ، وتسير جنوبا مع وادي الاردن فوادي فرعم ووادي كر كرة اللذين يبقيان في المنطقة البريطانية فوادي البلاونة ، ووادي العيون والزرقاء التي تبقى في المنطقة الفرنسوية ويصل الحد الى شاطيء البحر المتوسط في ميناء رأس الناقورة وتظل في المنطقة الفرنسوية .

٢ — تؤلف بعد التوقيع على هذه المعاهدة بثلاثة اشهر بعثة لتدرس الحدود بين المناطق المشمولة بالانتداب البريطاني التي بيناها في المادة الاولى وتتألف هذه البعثة من اربعة اعضاء تعين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية اثنين منهم ، وتعين الاثنين الآخرين الحكومة المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسوي والحكومة المحلية المشمولة بالانتداب البريطاني بعد مشورة الحكومتين المنتدبتين .

واذا وقع خلاف بين اعضاء هذه البعثة يعرض على مجلس جمعية الامم ويكون قراره قطعياً .

وتقدم تقارير البعثة النهائية عن الحدود الثانية التي عينت اخيراً وتربط معها المصورات الضرورية الموقع عليها من قبل اعضاء البعثة ، وتوضع ثلاث نسخ من هذه التقارير والمصورات ، تحفظ النسخة الواحدة بين سجلات مجلس جمعية الامم ، وتحفظ النسختين الاخريين الحكومتان المنتدبتان .

٣ — توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية على ترشيح لجنة خاصة مهمتها درس الخطط التمهيدية التي تعينها الحكومة الفرنسوية المنتدبة لاجل مصلحة الري في البلاد المشمولة بانتدابها لئلا يقلل ابرازها لحيز الفعل ماء دجلة والفرات في

الموضع الذي يدخلان به المنطقة العراقية المشمولة بالانتداب البريطاني .

٤ — توافق الحكومة البريطانية بالنظر الى مكانة جزيرة قبرص من الوجهة الجغرافية والعسكرية بالنسبة الى خليج الاسكندرونة على ان لا تفاوض احداً بخصوص التنازل عنها ، او تسليمه اياها قبلما توافق فرنسة على ذلك .

٥ — أ : توافق الحكومة الفرنسوية على وضع ترتيب حر يبين كيفية استعمال خط السكك الحديدية الواقع بين طبرية ونصيب استعمالا مشتركا .

تضمن سير هذا الترتيب وانتظامه ادارتا السكك الحديدية المؤلفتان في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسوي باسرع مايمكن ، اي بعد تنفيذ الانتداب على سورية وفلسطين ، وتسمح هذه الاتفاقية بصورة خاصة لادارة السكة الحديدية البريطانية ان تسير قطاراتها ذهاباً وايابا بين هاتين المنطقتين وفقاً لمصالحها ، وتنقل البضائع التجارية الى المنطقة المشمولة بالانتداب الفرنسوي بواسطتها ، وتعين هذه الاتفاقية الشروط المالية والادارية والفنية اللازمة لسير القطارات ، اما اذا لم يتم الاتفاق خلال ثلاثة اشهر من تنفيذ الانتداب بين الادارتين المذكورتين اعلاه فستعين جمعية الامم حكما يفصل الخلاف ، وعندئذ تنفذ شروط هذه الاتفاقية التي حازت رضا الطرفين .

يعمل بموجب هذه الاتفاقية الى اجل غير مسمى ، وتصحح احياناً بمقتضى الاحوال .

ب : يمكن للحكومة البريطانية ان تمد خطاً من الانابيب الحديدية بجانب السكة الحديدية ، ولها الحق في نقل جنودها على هذه السكة الحديدية دائماً .

ج : توافق الحكومة الفرنسوية على تعيين بعثة خاصة تدرس الاراضي ، وبعد درسها اياها تعين الحدود في وادي اليرموك بطريقة فنية ، يمكن معها بناء الخط الحديدي البريطاني ، وخط الانابيب الموصل بين فلسطين وبين سكة الحجاز ووادي الفرات في المنطقة المشمولة بالانتداب البريطاني وتبقى السكة الحديدية الحالية المارة بوادي اليرموك داخل الاراضي المشمولة بالانتداب الفرنسوي ، ويجب على بريطانية العظمى احقاق حقها هذا في مدة لا تتجاوز عشر سنوات .

د : تتألف البعثة التي ذكرناها اعلاه من عضو بريطاني وعضو فرنسوي يضاف اليها نواب عن الحكومات المحلية بصفة مستشارين فنيين هذا وان رأت الحكومة البريطانية ، والحكومة الفرنسوية لزوما لذلك .

هـ : اذا اقتضى الامر لاسباب فنية ان يمر خط السكة الحديدية البريطانية ببعض الاماكن المشمولة بالانتداب الفرنسوي ، توافق الحكومة الفرنسوية على مرور هذا الخط بتلك المناطق ، وتقدم للحكومة البريطانية أو لعملائها المساعدات اللازمة .

و : اذا شاءت الحكومة البريطانية العمل بموجب الحق الممنوح لها بالفقرة الثالثة من هذه المادة اي أن تمد سكة حديدية في وادي اليرموك تنفذ الحكومة الفرنسوية الشروط التي اشترطتها على نفسها بالفقرة الاولى والثانية من هذه المادة غب مرور ثلاثة اشهر من انشاء السكة .

ز : توافق الحكومة الفرنسوية على اتخاذ التدابير الفعالة لحمل الحكومات المحلية المشمولة بالانتداب الفرنسوي لتصادق على هذه الحقوق الممنوحة للحكومة البريطانية

٦ ـــ تم الاتفاق على هذه الشروط التي تسهل اعمال الحكومة البريطانية مقابل عقد الاتفاقية الفرنسوية ـــ البريطانية بخصوص الزيت في سان ريمو .

٧ ـــ لا تضع الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسوية موانع في منطقتي انتدابها لجميع الموظفين اللازمين لادارة خط السكة الحجازية او لاستخدامه .

تمنح جميع التسهيلات الضرورية لمرور جميع المستخدمين في الخط الحديدي الحجازي في منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسوي لئلا تتأخر اعمال هذا الخط .

توافق الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسوية عند اللزوم على ان تعقد اتفاقية مع الحكومات المحلية خلاصتها استثناء جميع مهمات هذا الخط ومعداته من الرسوم الجمركية عندما تمر باحدى مناطق الانتداب .

٨ ـــ يعين خبراء واختصاصيون من قبل حكومة سورية وفلسطين غب مرور ستة اشهر من امضاء هذه المعاهدة ، مهمتهم فحص احوال مياه نهر الاردن الاعلى ونهر اليرموك وتوابعهما لاستخدامها لاجل الري ، ولاجل توليد الكهرباء ، وتعيين المقدار اللازم للاراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسوي .

تزود الحكومة الفرنسوية الاخصائيين الذين تعينهم لدرس هذا المشروع بالتعليمات اللازمة لمنح فلسطين الماء الزائد خدمة لمنافعها العامة ،

اذا لم يحصل الاتفاق المطلوب بنهاية هذا الدرس تعرض المسألة على الحكومتين البريطانية والفرنسية لتدرساها وتقررا فيها قراراً نهائياً .

تشترك ادارة فلسطين بقدر انتفاعها من هذه الاعمال في دفع نفقات بناء الترع والخلجان والسدود والخزانات والاحواض والاقنية ، وخطوط الانابيب الحديدية الخ .

وتشترك في جميع الاعمال التى من شأنها انبات الحراج وتنشيط تربتها .

٩ — توافق الحكومتان البريطانية والفرنسوية عملا بنص المادة « ١٥ » والمادة « ١٦ » من نظام الانتداب الفلسطيني ، وعملا بنص المادة « ٨ » والمادة « ١٠ » من نظام الانتداب العراقي ، وعملا بنص المادة «٨» من نظام الانتداب اللبناني — السوري . وعملا ايضاً بموجب الحق العام المعطى من قبل الحكومات الوطنيـة للمدارس المحليـة بخصوص التربية والتعليم على السماح للمدارس التي تخص اناساً من التبعة الفرنسوية ، أو من التبعة البريطانية على المثابرة في ادارة هذه المدارس في منطقتي انتدابهما. ويسمح بتعليم اللغة الفرنسوية واللغة الانكليزية في هذه المدارس .

لا تعني هذه المادة بحالة من الاحوال منح رعايا احدى الدولتين المشار اليهما حق فتح مدارس جديدة في الوقت الحاضر في منطقة انتداب الدولة الاخرى .

٢٣ كانون اول سنة ١٩٢٠

هاردنج ج . بيج

النص الكامل لانذار غورو

من الجنرال غورو الى سمو الامير فيصل

في ١٤ تموز سنة ١٩٢٠

١ — جعل خط السكة الحديدية من رياق الى حلب تحت سيطرة الفرنسويين ونقل جميع المهمات التي تأمر السلطات الافرنسية بنقلها وضمانة لهذا الترتيب يعهد بالسلطة الادارية بشحن جميع البضائع التجارية في محطات رياق وبعلبك وحمص وحماة وحلب الى مأمورين عسكريين افرنسيين يساعدهم في القيام بمهمتهم ويضبط الامن في المحطات فصائل عسكرية مسلحة وبما انه لا يمكننا ان نسمح للترك باخذ حلب عنوة لانها مركز هام للنقليات فسنحتلها احتلالا عسكرياً.

٢ — يجب تسريح الجيش العربي وابقائه كما كان في شهر كانون الاول من العام الماضي والغاء التجنيد الغاء باتاً.

٣ — يجب قبول الانتداب الافرنسي الذي يحترم السوريين ويحافظ على مبدأ السلطات الحكومية السورية الملائمة للرأي العام.

وتكتفي الحكومة المنتدبة في تقديم المساعدة الضرورية ولا تفكر البتة باستعمار البلاد ولا بادارتها ادارة مباشرة.

٤ — يجب قبول العملة السورية واتخاذها نقوداً وطنية في المنطقة الشرقية «سورية» وازالة الموانع التي من شأنها الضرر بمصلحة بنك سورية في هذه المنطقة.

٥ — يجب انزال العقاب الشديد بالمسيئين الى فرنسا وقصاص الذين يشتبه بعدائهم لها.

مذكرة الملك فيصل عن القضية العربية (١)

من الملك فيصل الى لويد جورج رئيس وزارة انكلترة

ان الاعمال غير الشرعية التي قامت بها فرنسة في سورية قد اضطرتني للسفر الى اوربة موفداً من قبل والدي الملك حسين، لاعرض القضية العربية مرة اخرى امام حكومة صاحب الجلالة.

فالاعمال التي قامت بها فرنسة لا يمكن تطبيقها على اعترافاتها السابقة فيما يتعلق باغراضها وغاياتها في الحرب.

واعتقد من جهة ان في هذه الاعمال خرقاً لمعاهدة فرساي التي يصر الافرنسيون على تطبيقها بحذافيرها.

فقد اخذت فرنسة من العرب المنطقة الوحيدة التي تضم المدن العربية ــ خلا الجزيرة العربية ــ وجعلت موقف عائلتنا امام العالم الاسلامي عامة، والعالم العربي خاصة موقفاً لا يمكن لعائلة احتماله.

فعائلتي هي العائلة الحاكمة او القائدة في جزيرة العرب،

ولما كان والدي هو زعيم هذه العائلة فقد اعترف به زعيما للحركة العربية الرامية للفوز بالاستقلال.

وقد حمل العرب اسلحتهم ضد الاتراك اعتمادا على بعض العهود التي قطعها الملك حسين لهم.

وهذه العهود التي قطعها والدي كانت مؤسسة على العهود التي قطعتها له بريطانيا العظمى.

---

(١) بعد ان احتل الافرنسيون سورية وقضوا على المملكة التي أسسها جلالة الملك فيصل غادر جلالته البلاد الى حيفا ومنها الى بور سعيد حيث قصد ايطاليا فاستقر في مدينة كومو وهناك وضع هذه المذكرة الطويلة وارسلها الى المستر لويد جورج رئيس وزارة انكلترة.

وستطلعون في هذه المذكرة على الحوادث التي ادت الى احتلال دمشق بالجيوش الفرنسوية ، وأظن ان تفاصيل هذه الحوادث لا بد ان تعطيكم فكرة صحيحة واضحة عن الغايات التي كانت ترافق افكار الجنرال غورو منذ مغادرته باريز قادما الى سورية .

وهذه الغايات هي حديث البلاد العربية اليوم ... واعتقد انها تمس مصالح بريطانية الحيوية في كل شيء .

يدرك كل عربي اليوم ان غايات الجنرال غورو منحصرة في احتلال المنطقة التي تعهدت بريطانية بتأسيس حكومة عربية مستقلة فيها ، احتلالا عسكريا ، بأي حجة من الحجج .

وبما ان فرنسة ادركت ان عائلة الشريف هي زعيمة الحركة العربية ، وانها تعمل بموجب التعهدات التي قطعتها بريطانية لها ، فقد قررت ان تضرب هذه العائلة ضربة قاضية ، وان تتخلص من العثرة التي وجدتها امامها ، وهي — أنا — فقامت تنشر النفوذ الفرنسي وتعلو به ، وتقضي على النفوذ الانكليزي في الشرق الادنى في آن واحد .

ففي اليوم الذي وقعت فيه الحوادث في دمشق ، قامت الصحف البارزية تهاجم عائلتنا مهاجمة متتابعة .

فبعد ان اعترف بوالدي ، وبعض افراد العائلة ، وزعماء العرب الابطال المناضلين في سبيل الحرية ، قامت الصحف الفرنسية تعمد الى عبارات السب والاهانة ، حتى ان احدى الصحف نشرت مقالا قالت فيه (العائلة الهاشمية التي كان وصولها الى الملك في دمشق من اختراع الانكليز)

وعلى هذا فان اغراض الحكومة الفرنسوية ، والاهداف التي ترمي اليها ، قد تحققت اخيراً . فقد احتل الجنرال غورو دمشق ، وثلاث مدن اخرى ، واصبح العالم امام الامر الواقع .

ولست اتكلم انا الآن بدوافع واسباب شخصية . فأنا ليس لي مطامع خاصة واعتقد ان كل اهانة وظلم وسباب يصيبني ، انما يضاف الى مفاخر العرب الوطنية التى اظهروها خلال الحرب .

انا اعتقد - من كل وجهة من وجهات النظر - ان احتلال دمشق كان غير شرعي فقد ايد مؤتمر الصلح في اجتماعاته الاولى ايكال امر ادارة المنطقة الشرقية الي ، وهي الادارة التي كنت تسلمت زمامها منذ الهدنة تحت سلطة الجنرال اللنبي ، كما اعترف بذلك ضمناً في ١٥ ايلول سنة ١٩١٩ في المذكرة التي ارسلها المستر لويد جورج للمسيو كلمنصو ولممثلي الدول العظمى ، والي شخصياً .

اذن فليس لاي قائد فرنسي الحق في ان يسلبني هذا المركز وان يخرق حرمة استقلال سورية . ثم ان مركزي بصفتي رأس حكومة سورية ، قد اعلن وفق رغائب الشعب ، واعترفت به بريطانية العظمى على اثر القرار الذي اتخذه مجلس مؤتمر الصلح في سان ريمو .

فاذا روعيت معاهدة فرساي وما تضمنته من مباديء (الحق فوق القوة) والعدول عن التدابير العسكرية ، وحق الشعوب في الاستقلال والحرية ، و كان قرار عصبة الامم ليس قراراً فارغاً لاقيمة له ، يجب ان يعتبر عمل فرنسة تدبيرا جائراً لامبرر له .

يدعي الجنرال غورو انه انما ينفذ الانتداب في الاعمال التي قام بها فما هو هذا الانتداب ؟

هل صادقت عليه عصبة الامم والمجلس الاعلى ؟

ان الشروط التي ارسلها الجنرال الي من جهة والتصرفات التي تبدو من الجانب الفرنسي من جهة اخرى ، انما هي شروط وتصرفات محتل يريد فرض شروطه بقوة السلاح .

وهذا تدبير يناقض المباديء التي كانت الدول المحالفة تحارب من اجلها ، كما يناقض معاهدة السلام « المادة ٢٢ ، الفقرة الرابعة من قرار عصبة الامم » التي تنص على وجوب اعتبار رغائب الشعوب في قضية الانتداب وهذا مالايطبق في سورية .

والجهد الوحيد الذي بذل في هذا السبيل في سورية كان من جانب حكومة الولايات المتحدة التي ارسلت لجنة عام ١٩١٩ لتتعرف مطالب الشعب في هذا الصدد .

وقد اعان اللورد اللنبي اذ ذاك ان هذه اللجنة هي الوحيدة التي توفد الى سورية ، وان مؤتمر الصلح سيعتمد على تقريرها عندما سيبحث في تقرير مصير هذه البلاد ،

والعدل والانصاف يقضيان باذاعة ونشر هذا التقرير الذي بقي سراً مكتوماً حتى الان.

ان مايفهمه الجنرال غورو من الانتداب ـ الانتداب الذي يفرضه بثمانين الفاً من الجنود يحملون احدث انواع القتل والتدمير ـ لايتفق قط والتصريحات الانكليزية ـ الافرنسية في ٨ تشرين ثاني سنة ١٩١٨ التي تنص على رغبة هاتين الحكومتين في مديد المساعدة لتشكيل الحكومات الوطنية المحلية في البلاد العربية ، وعدم رغبتها في فرض الانظمة الخاصة في هذه البلاد ، كما تنص على ان رغبة هاتين الدولتين الوحيدة هي السعي والمساعدة في تأمين اعمال الحكومة العربية ، وتنفيذ الانظمة التي تقررها بنفسها بحرية .

واعتقد انني لست في حاجة هنا لان اؤكد وجود المتناقضات بين كلمات الحكومة الفرنسية سنة ١٩١٨ ، واعمال الجنرال غورو سنة ١٩٢٠ ، وعلى كل حال لم يكن من المنتظر ، ولم يكن من العدل ان يطبق الانتداب على دمشق والمدن الاربعة ، لان في هذا التدبير مايناقض العهود التي قطعتها بريطانية للعرب تناقضاً صريحاً .

لقد اشرت في حديثي الى المسائل المتعلقة بمؤتمر الصلح والانتداب ، والى قرار عصبة الامم ، وتصريحات انكلترة وفرنسة عام ١٩١٨ ، لابين ان عمل فرنسة لم يكن مشروعاً في اي وجه من الوجوه.

غير ان قضية العرب ليست متعلقة باي قرار من قرارات الصلح ، او قرار اية دولة من الدول ، خلا انكلترة .

فنحن قد تفاوضنا مع انكلترة لاسواها ، والعهود التي قطعت لنا ، انما هي عهود قطعتها لنا انكلترة ، وقد قال والدي في كتاب بعث به في تشرين اول عام ١٩١٨ الى المفوض السامي في القاهرة مايلي :

« اما مايتعلق بقضيتنا ، والبحث فيها في مؤتمر الصلح ، فاني اقرر وأقول منذ الان انه ليس لي علاقة بالمؤتمر ، او اية سلطة اخرى . واعتقد انه من الاصلح ان لا تبلغ الينا مقررات المؤتمر بواسطة المؤتمر ، لانني اكون ناكراً لرحمة الله اذا انا قبلتها ».

وقد اراد صاحب الجلالة والدي ان يقول : ان انكلترة هي التي قطعت العهود لاسواها ، وان على انكلترة نفسها ان تسعى لان ترى عهودها منفذة .

واذا انا حضرت مؤتمر الصلح - رغم اني اقدر الشرف الذي اولاني اياه صاحب الجلالة البريطانية - فانما فعلت ذلك ، لان السلطات البريطانية هي التي طلبت الي ان افعل ذلك .

ولئن سافرت الى باريس في شهر تشرين اول السابق ، وسعيت للمفاوضة مع الحكومة الفرنسية ، وعدت لسورية احمل الرغائب للتفاهم مع الفرنسيين ، وعملت لجعل الشعب هادئاً ، ولأحول بينه وبين مهاجمة الفرنسيين عندما كانوا ضعفاء في سورية ، وكانت المصاعب تكتنفهم من كل حدب وصوب : ولم يكن لديهم سوى حامية كانت تتألف بعض الاحيان من الف رجل - فما فعلت هذا كله الا كي استطيع ان اقول ذات يوم للدولة التي اعطتني كلمتها اني نفذت التعليمات التي تلقيتها منها بكل دقة وكل اخلاص .

فقد كانت الكتب الرسمية التي تصلني من اللورد اللنبي تصر علي ملحة ان لا اتخذ موقفاً عدائياً من الفرنسويين حتى انني تلقيت برقية من اللورد كرزون ، قبل احتلال دمشق بثلاثة ايام ، يطلب الي فيها ان لا اتخذ اي موقف عدائي .

ولهذا كله لم افكر قط في محاربة الفرنسويين ومقاومتهم الامر الذي كان يجعل موقفهم في سورية صعباً للغاية لو اقدمت عليه .

وفوق هذا ، فقد كنت اقبل دواماً شروطهم - رغم انها مستحيلة - آملا ان اسافر فيما بعد الى اوربة ، واسوي المسألة فيها .

وكتبي التي أرسلتها الى الحكومة الانكليزية من باريس ، تبرهن على انني كنت ارفض ان اخطو خطوة واحدة بدون استشارتها .

واني لفخور ان اقول بأني كنت مخلصاً المبادىء التي وضعها والدي ، وهو ان افاوض حكومة واحدة ، وهذه الحكومة هي بريطانية .

والآن وقد خطت فرنسة خطوة جعلت كل أمل في التفاهم والصلح مستحيلا ، فقد جئت باسم والدي اطالب من انكلترة ان تقوم بوعودها .

لقد كانت الحركة العربية موجودة قبل الحرب ، فقد وضع العرب نصب اعينهم دوما استعادة استقلالهم ، وتجديد عظمة المملكة العربية والخلافة الاسلامية السابقة .

فالظن اذن بان الحركة العربية قد نشأت عام ١٩١٥ ، ظن خاطيء . وكل ما في الامر ان زعماء العرب وجدوا في نشوب الحرب فرصة لتحقيق أمانيهم ، فقاموا بحركتهم

فقد حث الالمان السلطان – خليفة الاسلام – على اعلان الحرب المقدسة ، آملين من وراء ذلك ان يتحد العالم الاسلامي على الحلفاء ، وكانت انكلترة بلا ريب هي العدوة الكبرى .

وقد أدركت بريطانية ما يمكن ان يصيب المسلمين من اخطار هذه الحرب ، وعرفت ان هناك فتوراً في قلوب العرب من الترك ، فدخلت في المفاوضات مع والدي الملك حسين لانه رفع السيف في وجه الترك ، ولان هذا العمل هو اعظم عمل سياسي تستفيد منه الدول المتحالفة في العالم الاسلامي .

وقد اعلن والدي على اثر هذه العهود بان الجهاد ضد الترك ليس من الاعمال غير المشروعة ، لانهم يقومون باعمال تناقض مصالح الاسلام الحقيقية .

وقد نجحت عائلتي في اقناع العرب بهذه النظرية ، بمساعدة بريطانية ؛ وأسست سياستها مع العرب على اساس الوعود التي قطعتها انكلترة لوالدي وبهذه الوسيلة حمل العرب سلاحهم تحت علم خليفة النبي ، رغم انه كان المطلوب منهم محاربة السلطان الذي كان الى ذلك الحين خليفتهم .

وقد رافقهم النجاح في ثورتهم ، فسقطت مكة دفعة واحدة بين ايديهم ، وذاعت الانباء بين جميع الاقطار الاسلامية ، ففشلت خطة المانية فشلا مريعا .

وهكذا قام والدي وعائلته ، واتباعه واكثرية الشعب العربي بالقسم الذي يتعلق بهم في الاتفاق .

فقد قدموا كل المساعدة لجيوش الجنرال اللنبي ، وكانوا عاملا هاما في نجاح الحلفاء في المعركة .

وقد جئت الآن باسم والدي اسأل بريطانية ان تقوم بتنفيذ القسم الذي يتعلق بها في الاتفاق .

أنا لا اود ان اعود هنا الى ذكر الاقتراح الذي عرضته انكلترة على والدي من اول الامر ، وهو ان يظل شريف مكة « حياديا » ، فنحن لو ظللنا حياديين لفزنا من انكلترة بنفس العهود في منح الجزيرة العربية استقلالها .

ومع هذا فقد خرجنا للحرب فقاتلنا وخسرنا عددا كبيرا من رجالنا المقاتلين وعرضنا

انفسنا لخطر مهاجمة ابن سعود الذي كان يستطيع ان يهاجمنا بالنظر لضعفنا وبفضل الاسلحة التي فاز بها من انكلترة .

لقد فعلنا هذا كله . . . ومع هذا فقد قطعت علائقنا اليوم مع البلاد العربية واصبحت حالتنا اسوأ مما لو كنا لم نذهب للحرب وظللنا « حياديين » كما اقترحت علينا انكلترة في اول الامر لقاء الاعتراف باستقلال المملكة العربية .

لقد كنا نعتقد في ذلك الحين ان حملنا السلاح الى جانب انكلترة ومحاربتنا معها بدلا من البقاء حياديين سيفيد القضية اكثر مما افادها وسيجعل انكلترة تؤكد تنفيذ عهودها صريحة واضحة لا لبس فيها ولا غموض .

فقد طلب والدي في كتاب ارسله في ١٤ تموز عام ١٩١٥ ما يلي :

اولا — يجب ان تعترف انكلترة باستقلال البلاد العربية التي يحدها شمالا مرسين واضنة حتى الدرجة ٣٧ من خط العرض . الذي يمر على بيرهجك . وماردين ، حتى حدود العجم ، وشرقا الخليج الفارسي وجنوبا المحيط الهندي — خلا عدن — وغربا البحر الاحمر ، والبحر المتوسط حتى مرسين وعلى انكلترة ان توافق على اعلان خليفة عربي للمسلمين .

ثانياً — على دولة الشريف العربية ان تعتبر انكلترة الدولة المفضلة في جميع المشروعات الاقتصادية . الخ .

وفي ٣٠ آب عام ١٩١٥ كتب المفوض السامي في مصر الى والدي كتابا يعبر له فيه عن السرور الذي شعر به عندما رأى العرب ينظرون الى مصالحهم مع مصالح انكلترة ويؤكد له ان الحكومة الانكليزية ترحب بان يستعيد الخلافة الاسلامية رجل عربي من العرب الخلص . اما فيما يتعلق بالحدود فقد قال المفوض السامي في كتابه ان البحث في مثل هذه التفاصيل سابق لاوانه .

وفي ١٩ ايلول عام ١٩١٥ أجاب والدي على هذا الكتاب ، بكتاب طويل ينقض فيه غموض جواب المفوض السامي ، ولهجته الباردة المترددة فيما يتعلق بنقطة الحدود الهامة .

وقد اشار والدي في كتابه هذا الى ان مصالح اتباع ديانتنا تتطلب تصريحا واضحاً في هذا الموضوع لان حياة المملكة العربية العتيدة متعلقة بالحدود المذكورة .

وفي ١٤ كانون ثاني عام ١٩١٥ أجاب المفوض السامي والدي قائلا ان منطقتي مرسين واسكندرون ، والمناطق الواقعة في غرب دمشق وحمص وحماة وحلب لا يقال ولا يمكن ان يقال انها عربية صرفاً وانه من الواجب استثناؤها من الحدود المذكورة.

اما فيما يتعلق بالاراضي التي تستطيع انكلترة ان تعمل فيها بحرية ما تريده دون استشارة فرنسة حليفتها فقد اضاف السير هنري مكماهون قائلا :

ان لي السلطة باسم بريطانية العظمى ان اعطي العهود والتأكيدات التالية :

ان بريطانيا العظمى على استعداد للاعتراف وتأييد استقلال العرب في البلاد المحدودة في اقتراح الشريف .

اما مايتعلق بولايتي بغداد والبصرة فان العرب سيعترفون بمركز ومصالح بريطانيا فيهما على ان يكون الحق في ان تتخذ فيهما التدابير الادارية لحفظها من الاعتداء الخارجي.

وفي كتاب آخر مؤرخ في ٢٥ تشرين اول عام ١٩١٥ اضاف المفوض السامي الى سابق تصريحاته انه « من المفهوم ان العرب قد وافقوا على اختيار بريطانيا وحدها في مهمة الاستشارة والارشاد واستخدام الانكليز وحدهم اذا احتاجوا الى مستشارين فنيين لتنظيم شؤون المملكة »

فاجابه والدي بكتاب مؤرخ في تشرين ثاني عام ١٩١٥ يقول : « انه رغبة في تسهيل الاتفاق ، وخدمة للمسلمين ، واعترافاً بموقف انكلترا او مزاياها ، يتنازل عن اصراره في ضم مرسين وادنه الى المملكة العربية ولكنه يقول ان حلب وبيروت ومرفأ بيروت انما هي عربية محضة .

اما مايتعلق بالعراق فقد قال والدي انه قسم من المملكة العربية ، وانه كان مركز الخلافة في العصور السابقة ، وان العرب باجمعهم يعلقون عليه اهتماماً خاصاً ، ولا يمكن ان ينسوا تقاليدهم وينسوا البلد الذي كان مركزاً لاكثر خلفائهم »

ثم اضاف الى ذلك قائلا : « وعلى هذا لا يمكننا ارضاء الشعب العربي وارغامه على التنازل عن العراق باي حال من الاحوال »

على انه رغبة منا في تسهيل الاتفاق ، نستطيع ان نوافق على ترك العراق تحت الادارة الانكليزية « وهي محتلة بالجيوش الانكليزية » وذلك لقاء مبلغ من المال يدفع كتعويض ، بالنظر لما يتطلبه تأسيس كل مملكة جديدة من مال »

اما مايتعلق بالادارة والمستشارين والموظفين فقد اشار والدي الى ما كان قاله في رسالة سابقة وهو انه لايعارض في ذلك ، وخاصة ان المفوض السامي قد صرح ان كل هؤلاء لايكون لهم اي دخل في الشؤون الداخلية .

وفي ١٤ كانون اول عام ١٩١٥ اجاب المفوض السامي بكتاب قال فيه :

« اما مايتعلق بولايتي بيروت وحلب فانه سيخاطب بشأنها مع والدي في وقت آخر وصرح ان الحكومة الانكليزية مستعدة ان تعطي كل ضمانات المساعدة والتأييد للمملكة العربية ، ولكن مصالحها معاً تتطلب ادارة ثابتة حبية في ولاية بغداد. كما ان المحافظة على هذه المصالح تحتاج الى سرعة ، لاتسمح الظروف الحاضرة في المفاوضة بشأنها .

وفي اول كانون الثاني عام ١٩١٦ كتب والدي الى المفوض السامي يقول : « اما مايتعلق بالعراق ، والتعويض الذي اشرنا اليه لقاء فترة الاحتلال ، فاننا نترك تقدير المبلغ لحكمة بريطانيا وعدلها تقوية لثقتنا ببريطانيا ، واخلاصنا في مفاوضة حكومتها »

ان مايختص بالاقسام الغربية ومرفئها فان نفس الشعور السابق يجعلني اتجنب مايمكن ان يسيء الى تحالف بريطانيا وفرنسا .

ومتى انتهت الحرب ، فاننا سنسألكم في اول فرصة « عن تلك الاقسام التي غضضنا النظر عنها ، والان تركناها لفرنسا حليفتكم »

ويتحدث والدي بعد هذا عن وجود فرنسا ، ويقول ان وجودها في اي مكان كان ليس من الحكمة في شيء .

ثم يضيف الى ذلك قائلا :

« ان الشعب البيروتي لن يرضى حتما بمثل هذا الانفراد ، ولا بد ان يضطرنا لاتخاذ تدابير جديدة قد تجعل انكلترا ازاء اضطرابات ومشاغل لاتقل عن اضطرابات ومشاغل اليوم »

ثم شرح باسهاب لماذا يعتقد باستحالة السماح لفرنسا او لاي دولة سواها ، بقطعة واحدة من تلك المنطقة .

وفي ٢٥ تشرين اول عام ١٩١٦ كتب المفوض السامي ، مقدرا الدوافع التي دفعت والدي لبحث هذا الموضوع باهتمام ، وقال انه كتب الملاحظات الكافية على

ملاحظاته المتعلقة ببغداد، الامر الذي سينظر فيه باهتمام تام عند ما تغلب الجيوش التركية على امرها، ويعود السلام الى نصابه.

واما مايتعلق بالاراضي الشمالية فقد شكر المفوض السامي والدي على رغبته في تجنب كل مامن شأنه ان يضر التحالف الانكليزي والفرنسوي.

وبعد هذا اود ان اعود هنا لذكر الشروط التي اتفق عليها بين والدي والمفوض السامي وهذه هي :

١ ـ تأسيس مملكة عربية تمتد من الخليج الفارسي الى حدود كيليكية ـ بما فيها حلب وحمص وحماة ودمشق ـ حتى حدود مصر، على ان تكون هناك « ادارة خاصة » في ولايتي بغداد والبصرة بالاتفاق مع الشريف في نهاية الحرب.

٢ ـ رغبة من والدي في ان لايخلق شيئاً من المشاكل بين الحلفاء خلال الحرب فانه « يغض النظر » عن لبنان وبيروت، ومرفئها، ويتركها لفرنسا على ان يعاد البحث في امرها بعد الحرب.

وليس هنالك اية رغبة ـ حتى ولا من جانب انكلترا ـ ان تترك مملكة داخلية كبرى دون منفذ بحري على الشاطيء بين اسكندرون وصيدا.

٣ ـ تتعهد انكلترا بتأييد المملكة العربية ومساعدتها بالاستشارة والمحافظة عليها من الهجمات الخارجية، على ان لاتستخدم المملكة ومستشاريها وموظفيها من اية دولة غير انكلترا.

وما كان من المنتظر ان تطلب الحكومة البريطانية من العرب ان يعذروها في عدم قيامها بتلك العهود بحجة انها لاتتفق ومعاهدة سايكس ـ بيكو اجاب والدي على ذلك بهذه الملاحظات :

١ ـ ان العهود التي قطعتها الحكومة البريطانية على نفسها سابقة لهذه المعاهدة ولذلك فان ماجاء في معاهدة سايكس ـ بيكو مناقضاً لتلك العهود، يجب ان يعتبر لاغيا باطلا.

٢ ـ وعندما لفت والدي النظر الى هذه المعاهدة السرية التي اطلع عليها بواسطة جمال باشا ـ الذي اطلع عليها من الارمن ـ اجابه المفوض السامي بهذا الكتاب :

« لقد اطلع البلاشفة في وزارة الخارجية في بتروغراد على سير المفاوضات والمحادثات

الاحتياطية « لا المعاهدة » بين انكلترا وفرنسا وروسيا التي جرت في خلال الحرب ، لتجنب المصاعب بين الدول التي تحارب تركيا .

وقد شوه جمال الغرض الاساسي من هذه المفاوضات والمحادثات - اما عن جهل واما عن خبث - فلم يذكر الشروط المتعلقة بالموافقة على تأسيس الحكومات الوطنية المستقلة والمحافظة على مصالحها ، وجهل ان نجاح الثورة العربية وانسحاب روسيا قد احدثا موقفاً مختلفاً »

وعندما تلقى والدي هذا التصريح الواضح طلب ان لايكون في معاهدة سايكس بيكو مايقف معارضاً للعهود المقطوعة للعرب .

لقد زرت اوربا مرتين من قبل ولكني لم اسأل قط عما تم في فلسطين والعراق فقد كنت اعمل مع والدي حسب مانعتقد انه حسن تجاه انكلترا .

لقد اطلعت الجنرال حداد (١) الذي تركته في انكلترا - على الخطيئات التي ارتكبت للفت نظركم اليها .

وقد كان من نتيجة هذه الاخطاء اننا اخرجنا من سورية والعراق ، وهما بين السنة اللهيب .

أما مايتعلق بفلسطين ، فقد تركت التعليمات مع مندوبي للاطلاع على وجهة نظر الحكومة البريطانية بهذا الشأن التي اعتقد انها ستكون موافقة على جميع الاعمال .

وانا آت الان للمرة الثالثة للحكومة البريطانية باسم والدي وانا على ثقة بان تلك التعهدات ستكون موضع نظر وعناية واهتمام الحكومة .

فالعرب يعتقدون أن «الانكليزي» يحافظ على تنفيذ كلمته ، ويعلقون أملهم على « كلمة الانكليزي » ، ويعتقدون انه ليس في التقاليد الانكليزية ما يعتبر المعاهدات كأوراق مهملة لا قيمة لها .

وأنا لا أطلب من الحكومة الانكليزية شيئاً ليست مستعدة للقيام به . فقد قال مستر لويد جورج في اجتماع حضرته في دوننج ستريت « ولقد قامت القوى العربية بالعهود التي قطعتها لبريطانية ، ويجب علينا نحن ان نقوم بعهودنا »

---

(١) الجنرال حداد باشا كان معتمد جلالة الملك فيصل الخاص في لندن يومئذ .

وأخيراً فاني اسأل الحكومة الانكليزية اذا كان من العدل ان يعامل رجل حالف انكلترة وعمل تحت لوائها، وقاد الثورة نحو النجاح، وكان رأيه الوحيد ان يظل مخلصاً لبريطانيا وحليفتها ان يعامل بمثل هذه المعاملة لانه كان مخلصا نحو بلده، امينا لانكلترة

وانتقل الملك بعد ذلك الى الكلام عن احتلال فرنسة للساحل وعما صحبه من اضطرابات في جبل لبنان ومرجعيون وتل كلخ واللاذقية واسكندرونة وحارم وجسر الشغور فوصفه وصفا مناسبا ثم قال:

ولم يكد نبأ هذه الاضطرابات يصل الى مسامعي، حتى ارسلت على الفوز رسلا الى تلك الانحاء لتهدئة الشعب، واقناعه بان يكون صديق الفرنسويين. وقد حدث اذ ذاك ان الترك والاكراد افلحوا في اقناع احد زعماء العشائر البدوية بمشاركتهم في العمل في اخراج الفرنسويين من اورفة. فجاء هذا الزعيم يستشيرني فنصحته بان لا يفعل، فسار على نصيحتي.

وقد عرضت نفسي بهذا العمل لانتقاد شعبي نفسه، الذي بدأ يعتقد اني اخونه مع الفرنسويين.

وقد عرف الفرنسويون انفسهم الغاية من سياستي فارسل اذ ذاك رئيس دائرة الجنرال غورو السياسية، مذكرة الى الجنرال قال له فيها: ان لجنة الدفاع الوطني التي كانت قبل وصول الامير فيصل تدير شؤون الحكومة، وما زالت حتى الان تنشر في البلاد افكار الاستقلال التام قدقررت هذه اللجنة محاربة الامير فيصل اذا كان هذا قد وقع معاهدة مع فرنسة.

وقد كانت الاستقبالات في دمشق هذه المرة، أقل حماسة مما كانت عليه في أي وقت آخر وذلك لان الجمهور يتنبأ او يشعر بان الامير فيصلا قد باع سورية الى فرنسة.

وهذه اللجنة لا تزال مستمرة في المعارضة ويظهر انها لا ترغب في مشاركة الامير في غاياته ومراميه — الزائدة والناقصة فى الاخلاص للتقرب منا.

هذا واعتقد ان كل من يعرف طبيعة المنطقة الشرقية وصعوبة المواصلات وطبيعة العشائر المشاغبة، يدرك صعوبة العمل في تهدئة الخواطر الثائرة، والحيلولة دون رغبة هؤلاء في مهاجمة الفرنسويين في المنطقة الغربية.

ومما يجب ذكره هنا انه عندما كانت حامية الفرنسويين في اقصى مراتب الضعف وكان عدد رجالها لا يزيد عن الالف ، في ذلك الحين ، زرت حلب زيارة شخصية لاوقف العصابات الذاهبة لمشاركة الترك الوطنيين في محاربة الفرنسويين في كيليكية.

وازداد استياء الشعب في كل مكان ، ورأى الناس انه انقضى ثمانية عشر شهرا على اعلان الهدنة . ولم يظهر شيء يدل على ان هناك رغبة في العمل على اجابة رغائبهم ، وكان الشعب من ناحية اخرى يرى الفرنسويين يطبقون سياسة استعمارية محضة ، كما كان الترك يرسلون دعاتهم الى المدن ، ويحرضون الرأي العام ضد الحلفاء الذين يقومون بهاته الاعمال ، ويطبقون مثل هذه السياسة بالرغم من محاربتهم الى جانبهم ، ويقولون ان سورية والعراق ستقسمان الى قسمين ، وانه من الافضل لهم ولمصلحتهم ان يسيروا الى جانب الترك لمعارضة انانية السياسة الاوربية بقوة السلاح .

وكل ما كنت استطيع عمله في هذه الظروف هو ان اقنع كل واحد بانهم اذا صبروا وانتظروا فانهم واصلون الى ما يرضيهم .

وفي ٨ آذار عام ١٩٢٠ اعلن شعبي بواسطة مندوبيه الذين اجتمعوا في دمشق استقلال سورية وانتخابي ملكا عليها .

وقد رأى هؤلاء المندوبون في انفسهم انه اذا كان الحلفاء مخلصين في اعمالهم ووعودهم ، فانهم يعترفون بهذا القرار الناشيء عن رغبة الشعب العامة والذي يضع وعود الحلفاء موضع التنفيذ ، ويبرهنون بذلك على كذب الترك في ادعاءاتهم .

اما اذا كان الامر على النقيض من هذا ولم يؤيد الحلفاء عمل الشعب السوري وقرار مندوبيه ، يظهر صدق الترك في كل ادعاءاتهم واقوالهم وتحذيراتهم .

لقد قيل عن المؤتمر السوري ، الذي مثل الشعب السوري حق التمثيل انه مؤتمر غير قانوني . مع ان هذا المؤتمر قد انتخب بافضل الوسائل المشروعة ، وكان - حسب اوامري وطلبي - يمثل الشعب السوري بكامله كل التمثيل .

فقد جرت الانتخابات على لدرجة الثانية وحسب القوانين التركية القديمة فانتخب (٨٥) مندوبا من مختلف الجهات . اضفنا اليهم (٣٥) مندوبا عن زعماء القبائل ورؤساء الاديان .

وقد جاء الاعضاء من المنطقتين الشرقية والغربية ، وكان هؤلاء يمثلون مختلف

المذاهب والديانات . وارسل لبنان ثلاثة مندوبين ، كان انتخبهم لاطلاع اللجنة الاميركية على رغائب اللبنانيين وامانيهم .

وبعدان نزلت عند قرار المؤتمر ، وقبلت العرش ، اعلنت السياسة التي يجب ان تسير عليها الحكومة الجديدة ، وعنيت عناية خاصة ان لا العب بعواطف الشعب الوطنية وان لا اخدعه ، مع انه كان في وسعي اذ ذاك - اذا اردت - ان اكون محبوبا من الشعب الى اقصى حد .

وقد اسرعت بعد هذا الى الشروع في تنظيم الادارة والحكم بشكل يتفق وطبيعة البلاد فألفت حكومة كان للمسيحيين من يمثلهم فيها و كان موقف الوزارة في العمل موقفاً صعباً الى حد كبير .

وذلك لان الفرنسويين كانوا مسيطرين على السواحل ، وكانوا يتقاضون الرسوم الجمركية التي كانت المورد الاساسي في الخزينة ، ولا يدفعون حصتنا الا بصورة متقطعة ، كما انهم لا يدفعون الينا سوى قسم ضئيل من هذه الحصة وهذا ما جعل حكومتي تواجه صعوبات جمة منذ تأليفها ، وتقع في حيرة شديدة لشدة حاجتها للمال .

ثم ازداد سوء الحال بعد ذلك ، واخذ الفرنسويون يطبقون سياسة جائرة في الشؤون الجمركية ، فاضروا التجار واوقعوا اضراراً لا حد لها باسواق دمشق وهذا ما كانوا يرمون اليه من وراء سياستهم هذه .

وهكذا بدأت المملكة الجديدة حياتها تحت هذا الكابوس ، فاخبرت وزارة الخارجيه الانكليزية بواسطة الجنرال حداد باشا ، عن الاسباب التي ادت للقيام بهذا العمل واعلان الاستقلال والملكية ، فاجابتني الوزارة المذكورة بعد مقررات « سان ريمو » ان انكلترا تعترف باستقلال حكومة سورية ، وتعترف بي ملكا عليها .

اما فرنسة فقد رفضت ان تتخذ مثل هذا القرار ، وتعترف بالاستقلال وبي وذهب الجنرال غورو فوق هذا الى لبنان ، واخذ يخطب خطباً ضد حكومتي ، مثيراً اللبنانيين للاحتجاج على مقررات المؤتمر السوري .

وعندما عدت للمرة الثانية لتصفية البقاع ، وطلبت الى الجنرال غورو ان يجلو عن البقاع ، اجابني جوابا غريباً قال فيه : « كيف تريد ان انسحب من البقاع وانا لا استطيع ان امنع الضباط الذين يصرون على التقدم » .

فأجبته : اذا كان الجنرال غورو يجد انه من الصعوبة منع ضباطه - وهم الذين يسيرون على نظام الجندرمة - فكيف استطيع انا ان امنع رجال القبائل الذين لا يعرفون شيئاً عن النظام ؟ !..

وكان موقف فرنسة نزداد غموضا يوما بعد يوم ، وقد استطاعت بعد عقد الهدنة مع مصطفى كمال باشا ان ترسل قسما كبيراً من جيوشها الى هذه البلاد ، واخذت تحشد الجند والمصفحات والطيارات الخ ...

لقد كنت دوما افكر في السفر الى باريس لبحث هذه المشكلة مع الحكومة الفرنسوية بيد ان ازدياد خطورة الموقف يوماً بعد يوم . جعلني اعتقد ان وجودي في سورية ضروري للغاية .

فقد كان وجودي في سورية اكثر ضرورة في ذات الحين من وجودي في اوربة وقد اعترف الجنرال غورو بذلك في كتاب بعث به الى حكومته ، كما اعترف اللورد كرزون بمثل هذا في الخطاب الذي ألقاه في مجلس اللوردات رغم انه صرح برغبته في ان تراني في المستقبل القريب في لندن .

واذ ذاك سرت حسب الاراء التي ابرق الي بها الجنرال حداد من لندن ، وقررت ان اذهب الى اوربا حالا - كما تريد وزارة الخارجية الانكليزية - و كان موقف الجنرال غورو يتضح شيئاً فشيئا ، ويقوي عزمي على السفر باسرع ما استطيع .

فقد فكرت انه قد يكون من الممكن اذا سافرت لاوربا ان اصل الى حل للقضية كلها . و كتبت الى الجنرال غورو في ٩ تموز اطلب اليه ان يهيىء لي اسباب سفري فاجابني بان لديه بضعة شروط يريد ان يعرضها علي قبل مغادرة سورية ، والا فان الحكومة الفرنسوية لن تدخل معي في اية مفاوضة .

ومنذ تلك اللحظة اخذت الحوادث تمر بسرعة ...

فقد اصبح لدى الجنرال غورو قوى كافية لسحق كل معارضة نحاول ان نبديها واعتقد ان ذهابي الى اوربة قد ينهي القضية فحال دون سفري . وتحركت الجيوش الفرنسية في ١١ - ١٢ تموز واخذت تتقدم من جرابلس نحونا فاحتلت جسر الشغور ثم دخلت رياق مزودة بالاسلحة والمدافع لتقوية الحامية المعسكرة فيها .

وقد حدث كل هذا فجأة وبطرفة عين دون اخطاري بشيء . و كان من الواضح ان الجنرال غورو يعد العدة للقيام بحملة عامة على منطقتي .

وفي ١٤ تموز تلقيت من الجنرال غورو انذاره المعروف .

وانه لمن المستغرب ان يدعي الجنرال غورو في هذا الانذار اني وضعت له العراقيل في محاربة العدو المشترك مصطفى كمال ورفضت السماح بنقل الذخائر الى جيشه .

فالذخائر لم يعترض احد على نقلها ، ولم يوقفها احد ، اما الجيوش فكل مافعلته في هذا الصدد هو اني طلبت اليه ان يعترف بما اعترفت به انكلترة - فيما يتعلق بالحكومة العربية - وان يقوم بالتعهدات التي قطعتها حكومته لنا قبل ان ينقل جيوشه على الخطوط الحديدية . واوضحت له بصراحة انه يستحيل علي تهدئة الشعب اذا لم يجب هذه المطالب .

وقد طلبت الى الجنرال غورو ان يعترف بالحكومة وبي لاني كنت اعرف عن ثقة ان حكومته تركت له هذا الامر يقرره حسب مايراه .

ويجب ان اضيف الى هذا ان الجنرال غورو كان يرسل الذخائر الى جيوشه في القطارات ، وقد ادركت الان ان ماقالته الصحف المحلية عن غايات الجنرال غورو في ارسال هذه الذخائر كان صحيحاً لاريب فيه .

فالجنرال غورو لم يكن يرغب في نقل الجند والذخائر لمحاربة العدو المشترك مصطفى كمال بل لمهاجمة منطقتي .

اما انا فقد اظهرت شعوري نحو مصطفى كمال بصراحة وجلاء قبل ان تجلو الجيوش الفرنسوية عن جرابلس .

فقد ارسلت الى الجنرال غورو اذ ذاك كتابا اشرت فيه الى النتائج الخطيرة التي يؤدي اليها فتح الباب للترك لاثارة القلاقل والاضطرابات في سورية والعراق واقترحت عليه ان ارسل اليه جيوشي لتتعاون مع الجيوش الفرنسوية في سبيل احتلال المناطق التي قرر مؤتمر الصلح ان تكون من منطقتي .

غير ان الجنرال غورو لم يوافق على هذا الاقتراح . واعتقد ان رجلا يقترح محاربة الترك لايمكن ان يتهم في « وضع العراقيل » امام الجيش الفرنسوي المحالف لمحاربة العدو المشترك .

وقد ذكر الجنرال غورو ـ استناداً الى القلاقل التي اتهمني باثارتها ـ ست حوادث قال انها وقعت بمعرفتي ، ولم يذكر قط ان ثلاثاً منها قد وقعت خلال غيابي في اوربة ، وكانت المخابرات ـ حين وقوعها ـ مقطوعة بيني وبين سورية .

والحقيقه ان هذه الحوادث الثلاث وسواها قد وقعت على اثر الاعمال التي كنت لفت اليها نظر الجنرال مراراً عدة ، وارسلت اليه كتابين بشأنها .

اما الكتاب الاول فيبرهن على شدة اخلاصي ورغبتي في العمل مع الفرنسويين بروح المودة ، ويدل على انني عندما الفت الحكومة الجديدة ، كنت واضعاً هذه الرغبة نصب عيني .

واعتقد ان التهمة التي الصقت بحكومتي ، بانها تشجع العصابات وتحثها على دخول المنطقة الغربية . تثير استغراب كل رجل كان في سورية خلال تلك الشهور .

ومما يجدر ذكره ان الفرنسويين انفسهم سلحوا العصابات المسيحية في مختلف الجهات لاثارة القلاقل في منطقتي .

وقد تبودل كثير من الرسائل بين الضباط السياسيين الفرنسويين وبين بعض الاهلين ، بشأن استخدام بعض متطوعة الاكراد ـ بالراتب الذي يريدونه ـ لتأليف العصابات واثارة القلاقل في سورية ، وعلى الحدود الكردية في العراق تملأ صحائف صفراء من تاريخ سورية الحديثة .

اذن ... فقد كان من الطبيعي ـ في بلاد هذه حالتها ـ ان ترتكب بعض الجرائم الشخصية ضد بعض الجند الفرنسوي .

وعندما كان يقع مثل هذه الجرائم في احدى النواحي لم تكن نرى جهداً من الجانب الفرنسوي للبحث عن المجرمين ، بل كان كل مافي الامر ان يحرق الفرنسويون اقرب قرية وان يحجزوا اغلالها ، ويسوقوا ماشيتها ، ويتركوا سكانها في شقاء وتعاسة لاحد لها وانه لمن سوء حظ سورية انها بعيدة وان شعبها يجهل كيف يلفت نظر العالم المتمدن ويطلعه على جلية الامر . ولو لم يكن الحال كذلك ولو استطاع السوريون ان يسمعوا صوتهم للعالم المتمدن لاثارت هذه الاعمال والاضطهادات عاصفة شديدة في العالم الاوربي « تنسف » فرنسا من سورية الى الابد .

على ان هذه الاخبار اذا لم تصل الى اسماع اوربا واميركا ، فقد انتشرت في كثير من الانحاء العربية ، و كان كره الفرنسويين يزداد يوما بعد يوم .

اما التهمة الثالثة التي وجهها الجنرال غورو الى حكومتي ، فهي رفض هذه الحكومة ادخال العملة الجديدة على اساس الفرنك واني لاجيب على هذه التهمة ان الجنرال غورو ليس لديه قوة شرعية لابدال العملة في البلاد ، بعملة سواها ، وهو اذا فعل هذا فانما يكون مستعملا سلطة « الحاكم » المطلق ... الامر الذي لاحق له فيه .

ثم ان رفض العملة الجديدة لم يكن من حكومتي ، بل من الشعب اجمع .

ويدعي الجنرال غورو في انذاره ان حكومتي قد عاملت انصار فرنسا معاملة سيئة و كرمت ـ من ناحية اخرى ـ اعداء فرنسا .

وعلى ذلك اجيب ان هؤلاء الانصار الذي قيل انهم عوملوا معاملة سيئة ، كانوا من المتآمرين على الامن ، الساعين لاثارة النعرات الدينية بين مختلف المذاهب لقاء الاموال التي دفعها لهم الفرنسويون .

اما هؤلاء الذين يدعوهم الجنرال غورو « اعداء فرنسا » فانهم من الرجال الوطنيين المخلصين ، الذين يحاربون مقاصد فرنسا وانه من المضحك ان يدعى هؤلاء « اعداء فرنسا » وان يعاملوا معاملة سيئة بالنسبة لهذا العداء .

فقد كان هؤلاء يرغبون ان يعيشوا تحت الحكم العربي ، و كان قسم كبير منهم يقيم في المنطقة العربية ، وهي المنطقة التي لاسلطة لي عليها .

ولم يكن في وسعي في اي حال من الاحوال ان اخنق الشعور الذي تولد في النفوس وشجعته تصريحات الحلفاء المختلفة في كثير من الظروف وهنالك تهمة مضحكة اخرى في انذار الجنرال غورو — وهي تهمة لا ظل لها من الحقيقة — وهي ادعاؤه اننا رشونا المجلس اللبناني بمبلغ ٤٢ الف ليرة انكليزية ليطلب الاستقلال بدون مساعدة فرنسا واتهام اعضاء المجلس بالخيانة لانهم طالبوا بهذا الاستقلال .

وهذه التهمة مضحكة لاسباب عديدة .

١ — لم يكن لدى الحكومة السورية مال تتمكن معه من دفع شيء .

٢ — ان المادة الخاصة بلبنان الكبير ، قد كانت دوما خارجة عن السياسة التي

كنت اتبعها . ولم اكن اعتقد ان امراً كهذا يقابل بالارتياح بين سكان الاراضي المقترح الحاقها بلبنان وقد ارسلت لكم طيه ترجمة قرار المجلس وهو القرار الذي نفي من اجله كثير من اعضائه .

واني اعرف السبب الذي حدا بالجنرال غورو للوم الحكومة السورية في هذا الشأن وهو محاولة هؤلاء المنفيين السفر الى فرنسا وعرض شكواهم عن طريق المنطقة الشرقية بعد ان حالت فرنسا دون سفرهم من المنطقة الغربية .

واتهم الجنرال غورو الصحف الدمشقية بانها تهاجم السياسة الفرنسوية ونسي ان الصحف التي تساعدها فرنسا لم تترك فرصة تمر ان تهاجمني وتهاجم القضية العربية مهاجمة شديدة وتحمل على السياسة الانكليزية في الشرق الادنى تحاول الانتقاص من قيمتها .

وقد طلبت مرارا عديدة الى السلطات الفرنسية ان توقف صحفها عن التهجمات فلم تصغ الى طلبي ، ولهذا لم يكن في وسعي ان امنع صحف دمشق عن الجواب .

ثم بالرغم من لهجة الجنرال غورو القاسية في انذاره غير المشروع فقد بذلت كل جهد لاقنع حكومتي بالموافقة عليه .

فقد اعرف ان رفضه سيؤدي حتما الى مصيبة

وتلقيت في تلك الظروف الحرجة — والضغط يشتد حولي — برقية من اللورد كرزون فاعلمت الكولونيل كوس بموافقتي على شروط الجنرال غورو وطلبت اليه في نفس الوقت ان يمدد مهلة الانذار حتى اتمكن من تنفيذ الشروط فمددها ٢٤ ساعة بناء على طلبي .

وفي ١٩ تموز طلبت مهلة اخرى لأتمكن — هذه المرة في ابدال الموظفين الذين يترددون في قبول الشروط .

وفي اليوم الذي اجيب فيه طلبي ، أعلمت الجنرال غورو ان الجيوش العربية التي كانت تحتل مراكز مجدل عنجر القوية ، والفرق التي كانت ترابط على الحدود ، قد انسحبت بناء على أوامري الى دمشق ، وبدأت منذ ذلك اليوم اسرح الجيوش في العاصمة بناء على تأكيد الفرنسويين بان الجيوش الفرنسوية لن تتقدم . وقد كان القناصل في شهودا على هذا التأكيد .

اريد ان اؤكد هنا ان موافقتي على شروط الجنرال غورو ، انما كانت مؤسسة على اعتمادي الذهاب الى اوربا ، لاعرض القضية امامكم ليأخذ العدل مجراه ، بناء على عهودكم المقطوعة .

وفي ٢٠ تموز اغلقت المؤتمر ، وكنت مضطرا لاتخاذ هذا التدبير ، بعد ان رأيت اعضاءه يرغبون في معارضة مطالب الفرنسويين بقوة السلاح .

وفي الساعة الخامسة والخمسين دقيقة من هذا اليوم نفسه ، اعطيت الكولونيل كوس جوابي المفصل ، وموافقتي على شروط الجنرال غورو باجمعها فوصله الجواب قبل ست ساعات ونصف على نهاية مهلة الانذار .

ولكن الجنرال غورو يدعي ان برقية الموافقة لم تصله الا في صباح اليوم التالي اي في ٢١ تموز .

ويجب ان اذكر هنا ان موافقتي على شروط الجنرال غورو قد جعلت موقفي في دمشق صعباً الى اقصى حد .

فقد ادى تسريح الجيوش العربية ، الى قيام حركة في دمشق ضد الحكومة . وكان الشعب يؤثر ان يحارب على ان يوافق على مثل هذه الشروط .

ولم تنته الحركة الا بعد سقوط مئة وعشرين من القتلى ، وثلاثمائة جريح

وفي صباح ٢١ تموز نقل الي ان الجيوش الفرنسوية تتقدم نحو دمشق وانها اسرت فرقة صغيرة من الجيش العربي التي تركت في البقاع لتجمع الاسلحة والذخائر من السكان ، وتعود بها الى دمشق .

وقد كانت هذه الفرقة الاسيرة ، تحمل اوامر بان تعامل الفرنسويين كحلفاء فكانت النتيجة ان وقعت اسيرة في ايدي هؤلاء الحلفاء دون ان تبدي اقل مقاومة .

ولم اكد اطلع على هذه الانباء حتى ارسلت الكولونيل طولا الى الجنرال غورو ، اطلب اليه ان يقوم بوعده ، ويأمر بانسحاب الجيوش الفرنسوية .

وفي اليوم التالي ارسل الي الجنرال غورو كتابا يطالب فيه ان اوقع على شروط اخرى وقد ارسلت اليكم طيه هذا الكتاب وتلك الشروط لتطلعوا عليها .

وقد اجيب الجنرال على هذا الكتاب بان هذه الشروط الجديدة ، لم تكن موجودة

في الانذار ، واني قد نفذت القسم الاكبر من الشروط الاولى ، وانا مستعد لتنفيذ القسم الاخير اذا انسحبت الجيوش الفرنسوية .

ولو قبلنا الشروط الجديدة ، لما بقيت لي ولا لوزرائي اية سلطة في البلاد



الجنرال غورو

وفوق هذا لم اكن اثق بان الجنرال غورو لن يبعث بشروط جديدة اذا قبلت هذه وبينما كنت اسعى لتسوية هذه المشاكل بروح المسالمة والود وصلتني اخبار جديدة عن تقدم الجيش الفرنسوي ، فخرجت الجموع من دمشق ، دون نظام ودون اسلحة ، للمدافعة عن المدينة.

ولم يزد عدد هؤلاء الذين تجمعوا في خان ميسلون عن الالفي رجل .

وقد اشترك مع هؤلاء مئتا رجل من رجال القبائل المسلحين ، وهم بقايا الجيوش المسرحة — فعهد اليهم بالمحافظة على الاسلحة ، والذخائر وكان من الطبيعي ان يذهبوا ضحية المصفحات والطيارات الفرنسوية .

وقد كان بين هؤلاء الذين سقطوا صرعى في ميسلون بعض رفاقي في معارك فلسطين واني لأحني رأسي احتراما لجميع هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الاحتجاج على عتداء لم يعرف له التاريخ مثيلا .

لقد وثقت بكلمة الجنرال غورو واعتمدت على وعده بانه لا يسمح للجيوش الفرنسوية بالتقدم فاخليت المراكز من الجند ، وسرحت قسما كبيراً من الجيش ... وأجبت — أنا الرجل الاعزل — بأني أرفض الحرب .

وقد كنت اعرف ان موافقتي على الشروط الجديدة لابد ان تثير حربا اهلية في دمشق فاعطيت الجنرال غورو عهداً صريحاً بان انفذ شروط تموز بكاملها . وطلبت اليه

قاء ذلك ان يوقف ويقدم الجيوش نحو دمشق ، فكان جوابه لي اطـلاق النـار على النظاميين والمتطوعين .

وبالرغم من هذا كله فقد أمرت النظاميين الذين نجوا من القبائل ان يتركوا السلاح وقد فنيت فرقة من الجنود الشجعان ـ تحت قيادة البطل يوسف العظمة ـ وهي في مكانها.

ثم تـكلم عن ماجرى بعد حوادث ميسلون ، وناشد انـكلـترة بان تفي بعهودهـا للعرب .

معاهدة جوفنيل مع ملاحظاته عليها [1]

اولا ـ الاعتراف باستقلال سورية

ملاحظة العميد ـ بنفس الشرائط التي يتمتع بها العراق

ثانياً ـ ان فرنسا ، بالنظر للصداقة والتحالف اللذين يربطانها بسورية ، تتعهد باقتراح قبولها عضواً في عصبة الامم .

ملاحظة العميد ـ يكون تعهد فرنسا من نوع تعهد بريطانيا للعراق

ثالثاً ـ ان دول سورية ، يجب ان تشكل متهادولة واحدة ، وبعبارة اخرى ينبغي اعادة تأليف وحدة الاراضي السورية بما فيها بلاد العلويين .

ملاحظة العميد ـ اذا كانت هناك موافقة من سكان العلويين ، وبطريق المفاوضة .

رابعاً ـ يجري استفتاء في الاراضي الملحقة بلبنان ، ويكون لسكان تلك المناطق الحق في اختيار الدولة التي يتبعون لها اختياراً حراً .

ملاحظة العميد ـ تكون فرنسا حكما في هذا الموضوع ويستأنف الحكم لجمعية الامم .

خامساً ـ تنتخب جمعية تأسيسية ، انتخابا حرا لسن دستور البلاد ووضع القوانين .

ملاحظة العميد ـ ولكن بعد انتهاء الاضطرابات .

سادساً ـ ينسحب الجيش الفرنسي من الاراضي السورية تدريجيا عندما تشكل

---

(١) وصل جوفنيل الى دمشق في شهر كانون الاول عام ١٩٢٥ و كانت الثورة ماتزال مضطرمة فاخذ يتصل بالزعماء الوطنيين ومديري الثورة لحل القضية السورية ، وتألفت عام ١٩٢٦ حكومة الداماد احمد نامي ، واشترك فيها ثلاثة من الوطنيين ، ووضعت الحكومة برنامجاً لحل القضية السورية ، وقيل ان دي جوفنيل اتفق على وضع المعاهدة التالية مع ملاحظاته عليها ، ولكن وزارة فرنسة لم توافق على ذلك .

نواة الجيش الوطني ، بمساعدة مدربين افرنسيين تطلبهم الحكومة الجديدة لهذه الغاية ويكون للجيش الافرنسي الخيار باقامة حامية في لبنان .

سابعاً — تتفضل فرنسا بتخصيص مبلغ من المال في سبيل اعادة بناء المناطق التي خربتها القنابل .

ثامناً — تعلن الحكومة الجديدة، عفواً عاما بلا قيد ولا شرط ولا يكون للحكومة الفرنسية اي اعتراض او طلب في هذا الموضوع .

ملاحظة العميد — بعد انتهاء الاضطرابات .

تاسعاً — يحق لسورية تعيين ممثلين ديبلوماسيين لها في الخارج . على انه في البلاد التي لايكون فيها ممثلون ، يقوم الممثلون الديبلوماسيون الفرنسيون ، بتمثيلها .

ملاحظة العميد — في باريس وفي الخارج بعد قبولها عضواً في عصبة الامم .

عاشراً — تقبل سورية في حكومتها وفي دوائرها مستشارين فنيين افرنسيين تابعين للحكومة السورية بموجب عقود تعقد معهم بملء الحرية .

المادة الحادية عشرة — يكون للصناعة ورؤوس الاموال الفرنسية حق الرجحان في جميع المشاريع التجارية والصناعية وفي استخراج الثروات الطبيعية في البلاد ، هذا في حالة عدم استطاعة رؤوس الاموال الوطنية القيام بتلك المشاريع .

المادة الثانية عشرة — تعقد القروض عامة في فرنسا او بواسطة الحكومة الفرنسية .

المادة الثالثة عشرة — تعقد محالفة بين فرنسا وسورية تتعهد فيها فرنسا بالدفاع عن سورية ازاء كل اعتداء خارجي ومقابل ذلك تتعهد سورية في حالة نشوب حرب ضد فرنسة بوضع قسم من جيشها تحت تصرف فرنسة ، ويعين هذا المقدار فيما بعد ، على ان تتولى الحكومة الفرنسية تجهيزه وتسليحه .

بيان الحكومة السورية الموقتة

الى الشعب السوري الكريم

غير خاف على احد مابلغته الكارثة الحاضرة من ايقاع الدمار والبلاء في هذا الوطن السوري المحبوب فقد تواترت عليه المصائب المفجعة في الاشهر العشرة الماضية حتى كادت تقوض مابناه لنفسه من آثار الحياة والعمران . وبات الحذر شديداً من الاتيان على ثمرات جهود الاجيال السالفة والجيل الحاضر .

قد اصبح الموقف رهيباً وكاد يقضي على شعاع الامل بالخروج من هذه المآزق الضيقة ولم يعد منصب الحكم ولاية يستهوي احداً في هذه الايام العصيبة .

عندما دعينا لتسلم ازمة الادارة في سورية وقفنا برهة موقف التردد والحيرة متهيبين اقتحام هذه الغمرة وقبول مافيها من التبعة ونحن عالمون ان انهاض هذا الوطن من كبوته واقالته من عثاره يحتاج الى مفاداة ابنائه ومغامرتهم باشخاصهم . نحن نعلم ان للامة السورية حقوقاً مشروعة تريد احتيازها وتعتمد في نيلها على قوة الحق التي لاتغالب . وبحسب هذه العقيدة مازلنا من القائلين بوجوب العمل بالطرق الدستورية والوسائل القانونية ومهما كانت نتيجة الثورة الحاضرة لاتتبدل امانينا الوطنية ولا تضعف عزائمنا عن متابعة قضيتنا والمطالبة بحقوقنا بالطرق السلمية المشروعة تلك الاماني التي كانت الامة تسعى وراء تحقيقها منذ عهد قديم .

جاء المسيو دي جوفنيل المفوض السامي واعلن انه قادم لانالة الشعب السوري حقوقه وقد سرت بضعة اشهر والمفاوضات تجري بينه وبين السوريين لايجاد اسلوب ملائم تحل به المشكلة الحاضرة بانالة السوريين حقوقهم وازالة اسباب شكاويهم وهو معدود من نوابغ الافرنسيين ومشبع بروح الحرية والانصاف . وله في جمعية الامم مواقف كثيرة تؤيد له مزايا بارزة في نصرة الحق وتأييد العدل .

قبل ان وافقنا على تلبية الدعوة بتأليف حكومتنا الحاضرة وضعنا امامنا في ساحة التأمل والاعتبار اموراً كثيرة تتناول قوة الحق في جانب قضيتنا الوطنية والوعود المكتوبة والشفهية التي تلقيناها من فخامة المفوض السامي وشخصية هذا العميد البارزة في العالم الاوربي مع الثقة المتبادلة بينه وبين حكومتنا السورية ولزوم الاعتماد المتقابل والتعاون الحقيقي بيننا وبين الافرنسيين لنتمكن من الاستفادة بعلمهم وخبرتهم ولتعود الى البلاد سكينتها وسلامتها وما ادى اليه فقدان الثقة ومساوىء الادارة الماضية من خراب بلادنا وتدميرها وخطأ الموقف السلبي حيال موارث البلاد الحيوية والاقتصادية وحيال الامن والاموال المنذرة والدماء المسفوحة.

بعد ان تأملنا كثيراً في هذه الامور وقابلناها مع معكوستها في الكفة الاخرى قضى علينا العقل والغيرة الوطنية ان نستخير الله ونعالج هذا الامر ونحن معتمدون في نيل النجاح على مؤازرة الشعب السوري الكريم وتأييده في هده المهمة الشاقة. وقد عاهدنا انفسنا ان لانجازف بشيء من حقوق الامة المشروعة.

ان حكومتنا قد اتخذت قاعدة لاعمالها البرنامج الآتي تسعى لتحقيقه:

١ — دعوة الجمعية التأسيسية لتتولى سن دستور البلاد على قاعدة السيادة القومية.

٢ — تحويل الانتداب الى معاهدة تعقد بين فرنسا وسوريا لمدة ثلاثين سنة تعين فيها الحقوق والواجبات والعلائق المتقابلة بين الامتين مماثلة للمعاهدة المعقودة بين بريطانيا والعراق ولا تكون هذه المعاهدة نافذة الابعد تصديقها من البرلمان السوري ويحتفظ فيها لفرنسا بالنفوذ السياسي والرجحان الاقتصادي فقط على شرط عدم الاخلال بالسيادة القومية.

٣ — تحقيق الوحدة السورية بالوسائل التي باشرنا باجرائها منذ الان وستظهر للامة نتائجها المثمرة في القريب العاجل ان شاء الله.

٤ — توحيد النظام القضائي على قاعدة السيادة القومية بصورة تصون حقوق الوطنيين والاجانب معاً.

٥ — تأليف جيش وطني بحيث تتمكن القوات الافرنسية من الجلاء التدريجي عن البلاد.

٦ ـ طلب ادخال سوريا في عصبة الامم واعطائها حق التمثيل الخارجي اسوة بالعراق

٧ ـ درس اصلاح النظام النقدي الحالي واعادة الاساس الذهبي في عملة البلاد الرسمية بصورة تدريجية .

٨ ـ استحصال العفو العام عن جميع اصحاب الجرائم السياسية مع الاحتفاظ بالحقوق الشخصية .

٩ ـ استحصال قرار بالغاء الغرامات الحربية عن دمشق وغيرها .

١٠ ـ ايجاد طريقة للتعويض عن منكوبي الثورة .

هذا هو الهدف الاصلي من برنامج حكومتنا الموقتة لاعادة السلام وتحقيق اماني البلاد بالسرعة الممكنة ولما كان هذا البرنامج يحقق قسما كبيراً من الاماني الوطنية وحقوق البلاد فاننا نرجو من الامة السورية الكريمة مؤازرتنا لنتمكن من تنفيذه باقرب وقت مستطاع والله من وراء القصد .

رئيس الحكومة

الداماد احمد نامي

المعاهدة المرفوضة عام ١٩٣٣

ان حكومة الجمهورية الافرنسية والحكومة السورية بالنظر للتقدم الناتج من تطبيق المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم في سبيل انشاء سورية كدولة مستقلة وبناء على الرغبة التي ابدتها الحكومة الافرنسية امام عصبة الامم في عقد معاهدة مع الحكومة السورية مقدرة التطور الذي تم حتى الآن .

وبناء على موافقة الحكومتين على تحقيق جميع الشروط المؤيدة باتباع طرق صريحة ، لقبول سورية في جمعية الامم .

فقد اتفقتا توصلا الى هذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف تبنى على أساس الحرية التامة والسيادة والاستقلال لتحديد العلاقات التي تبقى بين الدولتين بعد انتهاء الانتداب ويعين في الاتفاقات الملحقة بها والتي توضع موضع التنفيذ في ذات التاريخ الذي تنفذ فيه المعاهدة شروط و كيفية تطبيق بعض بنودها .

وللوصول الى هذه الغاية بصورة اكثر ملائمة فقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ايضا على ان يحددا بجلاء برنامج تطور المؤسسات الحاضرة في جميع النواحي التي يكون واجبا فيها تعاون الحكومتين تعاوناً حقيقيا صادقا لتحقيق الشروط التي وضعتها جمعية الامم في الناحيتين الداخلية والدولية وفاقاً المبادىء العامة . التي فرضتها تلك الجامعةليسوغ انتهاء الانتداب .

ولهذه الغاية فقد افرغ الطرفان الساميان المتعاقدان اتفاقها في ثلاثة صكوك هي :

اولا : معاهدة صداقة وتحالف

ثانيا : بروتو كول (آ)

بشأن الاتفاقية الملحقة بالمعاهدة التي توضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند قبول سورية في جامعة الامم .

ثالثاً : بروتو كول (ب)

بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في غضون المدة اللازمة لتطور المؤسسات الحاضرة بطريق التعاقد وضمنه نطاق القانون الاساسي بناء على انتقال المسؤوليات الى الحكومة السورية تدريجياً .



محمد علي العابد رئيس الجمهورية السورية

لهذه الغاية فقد انتدب كل من فخامة رئيس الجمهورية الافرنسية وفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنهما .

عن فخـامة رئيس الجمهورية الافرنسية الكونت دومارتيل سفير فرنسا المفوض السامي للجمهورية الافرنسيـة الحائز على وسام جوقة الشرف من رتبة قوماندور الخ .

وعن فخامة رئيس الجمهورية السورية حقي بك العظم رئيس مجلس الوزراء الحائز على وسـام جـوقة الشـرف من رتبـة قوماندور الخ...

وهما بعد ان تبادلا اوراق اعتمادهما ووجداها موافقة للاصول عقدا ما يلي :

المادة الاولى ـ يقوم بين فرنسة وسورية سلم وصداقة دائمان الشيء تحالف بين الدولتين المستقلتين ذات السيادة تثبيتا لصداقتهما وللروابط التي تربطهم دفاعاً عن السلم ومحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية ـ اتفقت الحكومتان على التشاور تماما وبدون قيد في كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس بمصالحهما المشتركة ، كما انهما تعهدتا بان تتخذا ازاء الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وان تتجنبا ما من شأنه ان يسيء الى علاقتهما مع الدول الاخرى . تعين كل حكومة منهما لدى الاخرى ممثلا سياسيا تؤمن الحـكومـة الفرنسية بواسطة عمالها حماية الرعايا السوريين ومصالحهم في كل مكان لا تكون الحكومة السورية ممثلة فيه مباشرة وفاقاً للتعامل الدولي المرعي بهذا الشأن .

المادة الثالثة — سيتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير اللازمة ليمكن منذ يوم انتهاء الانتداب ان ينقل الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقيات وسائر العقود الدولية التي ابرمتها الحكومة الافرنسية مع سورية او المتعلقة بها .

تساعد الحكومة الافرنسية الحكومة السورية كل المساعدة وتسهل لها تعديل الاتفاقات والتعهدات الدولية التي قد تستمر لغاية هذا التاريخ والتي قد لا تكون موافقة الوضع الدولي الجديد في سورية .

يستفيد الرعايا الافرنسيون وذووا البعثة الافرنسية من الحقوق التي قد تمنح عند حصول التعديل المذكور الى رعايا وذوي التبعة الاجنبية .

المادة الرابعة — اذا نشبت بين سورية ودولة اخرى خلاف ادى الى وضع من شأنه خطر قطع العلائق مع هذه الدولة فان الحكومتين تتشاوران لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية وفقا لاحكام ميثاق جمعية الامم او لاي اتفاق دولي آخر يمكن تطبيقه في مثل تلك الحالة .

واذا وجدت الحكومتان رغم جهودهما المشتركة انهما مهددتان بخلاف مسلح فانهما يتشاوران حالا بشأن التدابير اللازمة للدفاع .

المادة الخامسة — ان مسؤولية المحافظة على النظام والدفاع عن سورية تقع على الحكومة السورية على انه في سبيل تسهيل انفاذ الواجبات التي تترتب عليها بمقتضى احكام هذه المعاهدة فان الحكومة الافرنسية تقبل بان تؤازر الحكومة السورية عسكريا مدة هذه المعاهدة وفاقا لمضمون الاتفاقية الملحقة .

من المقرر ان بقاء القوات العسكرية الافرنسية الجوية او البحرية لا يعتبر احتلالا ، ولا يمس بحق السيادة لسورية .

تظل هذه القوى والمؤسسات المربوطة بها خاضعة لنظام خارج اراضي الدولة وتبقى متمتعة بالحصانة والمميزات التي تكون لها عند وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ

ستساعد الحكومة الافرنسية على التنظيم والتعليم والتسليح وتجهيز القوى العسكرية السورية وقوى الدرك وفاقا لمضمون الاتفاق الملحق وستضع تحت تصرف الحكومة

السورية البعثات والضباط الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيدا لذلك وفقـا للاتفاقية الملحقة بهذا الشأن .

المادة السادسة ــ تضع الحكومة الافرنسية تحت تصرف الحكومة السورية المستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الذين يرى الطرفان المتعاقدان وجودهم مفيداً لاعمال بعض المصالح العامة وفاقا لمحتويات وتحديدات الاتفاق الملحق .

المادة السابعة ــ تتعهد الحكومة السورية المحتفظة على ضمانات الحق العام الدائمة المنصوص عليها في دستور دولة سورية لصالح الافراد والجماعات وان تعطى هذه الضمانات كامل مفعولها وتتعهد فيما يتعلق بحقوق الاقليات الجنسية والمذهبية وباحوالها الشخصية ان تؤمن معاملة تتفق مع المباديء العـامة التي قبلت بها جامعـة الامم فيما يختص بهـذه الشؤون .

المادة الثامنة ــ الطرفان الساميان المتعاقدان يتفقـان كل منهما فيما يخصه على انهما يريان من المناسب بقاء حالة الاشتراك القائمة في المصالح الاقتصادية في جميع اراضيها الوارد ذكرها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

المادة التاسعة ــ عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة

سيكون للاتفاقيات والعقود التي ستطبق نفس المدة المحددة للمعاهدة ما لم ينص في متنها على مدة اقصر أو أن يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تمديدهـا مراعاة لاوضاع جديدة يمكن بعد مرور عشرين عـاما على تنفيذ هذه المعـاهدة ان تفتح مفـاوضات لتجديدها أو تعديلها اذا طلبت ذلك احدى الحـكومتين .

المادة العاشرة ــ ستصدق هذه المعاهدة ويجري تبادل صكوك المصادقة في أقصر وقت ممكن وتبلغ الى عصبة الامم .

توضع العقود الملحقة المنصوص عليها في بروتوكول (ب) والمتعلقة بالبرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية موضع التنفيذ فوراً عند الانتهـاء من تبادل صـكوك المصادقة على المعاهدة .

المادة الحادية عشرة ــ اعتباراً من دخول سورية جمعية الامم تسقط عن الحكومة الافرنسية التبعات الملقاة عليها بموجب عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩١٢

المادة الثانية عشرة — حررت هذه المعاهدة باللغتين الافرنسية والعربية وكلا النصين رسميان والمعول على النص الافرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة او تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائياً عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يلجأآ الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق جامعة الامم .

حرر في دمشق اربع صور في ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣٣

حقي العظم   دومارتيل

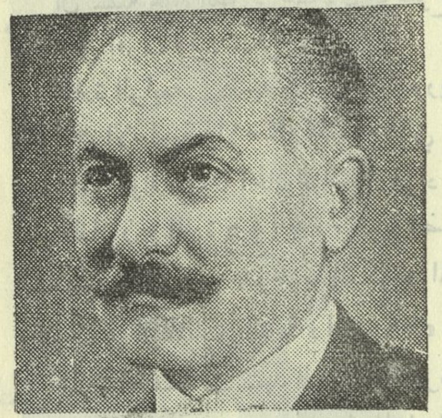
ملاحق المعاهدة والكتب المتبادلة

بروتو كول « آ » بشأن الاتفاقات والعقود التي ستوضع موضع التنفيذ في ذات الوقت الذي تنفذ فيه المعاهدة عند دخول سورية جمعية الامم .

المادة الاولى — الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يتفاوضا ويعقدا باسرع وقت .

١ — الاتفاقات العسكرية المدون مبدؤها في المادة الخامسة من المعاهدة .

٢ — الاتفاق المتعلق بالموظفين المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة .



المسيو لبران رئيس الجمهورية الافرنسية

٣ — الاتفاق القضائي واتفاقات المالية التي من شأنها تنفيذ احكام عهدة لندن المتعلقة بمختلف هذه الشؤون .

المادة الثانية — ستبلغ هذه الاتفاقات كلها وهي جزء متمم للمعاهدة الى جمعية الامم وتكون نافذة منذ يوم دخول سورية جامعة الامم ، الا اذا نص على ذلك .

بروتو كول « ب » بشأن البرنامج المطلوب تحقيقه في خلال المدة التمهيدية لكي يؤمن

بطريقة التعاقد وضمن نطاق القانون الاساسي تطور المؤسسات الحالية لاجل نقل التبعات الى الحكومة السورية نقلا تدريجيا .

المادة الاولى — الطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يعطى مفعول باقرب وقت للمباحث الجارية المتعلقة بعقد عدة اتفاقات بشأن :

١ — المسائل العسكرية وتنظيم الجيش الوطني .

٢ — المسائل المالية المنوه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ٩٢٢

٣ — حالة الموظفين الفرنسويين الداخلين في خدمة الدولة

المادة الثانية — تشترك الحكومة الفرنسوية والحكومة السورية في ادارة الشؤون الخارجية بطريقة تدريجية . وفضلا عن ذلك فهي تساعد على اجراء التهيئة الديبلوماسية لنقل التبعات المنصوص عليها في المادة الثالثة من المعاهدة .

المادة الثالثة — لقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ضرورة وجود دوائر للمصالح المشتركة بين الاراضي المنوه عنها في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ان تمشية هذه الدوائر ستكون موضوع اتفاق خاص يعتبر جزءاً متمما للمعاهدة ويعقد في اقرب وقت ممكن .

المادة الرابعة — تتعهد الحكومة السورية ان تضع بالاتفاق مع الحكومة الفرنسوية القوانين الاساسية والاحكام التشريعية التي قد تكون ضرورية لتنفيذ الضمانات المدونة في دستور دولة سورية الحالي لصالح الافراد والجماعات وعلى الاخص فيما يتعلق بالمساواة امام القانون « المادة ٦ و ٢٦ » وحرية الضمير واحترام المصالح الدينية والاحوال الشخصية « المادة ١٥ » وحرية الفكر « المادة ١٥ » وحرية التعليم « المادة ١٩ و٢٨ والقبول في الوظائف العامة « المادة ٢٦ » وتمثيل الاقليات المذهبية « المادة ٣٧ »

المادة الخامسة — تتعهد الحكومة الفرنسية بان تساعد على ادخال سورية جمعية الامم بعد تحقيق البرنامج المحدد في المواد السابقة وحالما يسمح بذلك الرقي الحاصل . يوضع برنامج هذا التطور على اساس انتظار تحقيقه بمدة تقدر تقريباً باربع سنوات

الكتب المتبادلة بين الفريقين

الى المفوض السامي

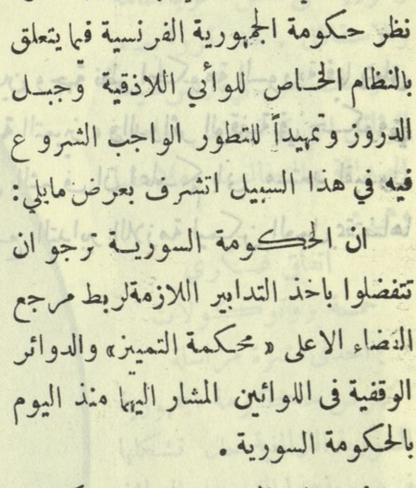
عطفاً على محادثاتنا الاخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية ،

وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة أرى من اللازم بيان وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق بالنظام الاداري للوائي « سنجقي » اللاذقية وجبل الدروز « اوتونوم »

تعتبر الحكومة السورية ان لوائي اللاذقية وجبل الدروز هما جزء من سورية .
انما تعترف الحكومة السورية ان الوضع الحاضر لهاتين المنطقتين سيستدعي منحهما نظاما خاصا ، وانه يجب ان يراعي هذا النظام اماني سكان هاتين المنطقتين

٢ ـ عطفاً على توقيع معاهدة الصداقة والتحالف بين فرنسا وسورية وعلى الرسائل التي تبودلت في بيان وجهة نظر حكومة الجمهورية السورية المتفقة مع وجهة نظر حكومة الجمهورية الفرنسية فيما يتعلق بالنظام الخاص للوائي اللاذقية وجبل الدروز وتمهيداً للتطور الواجب الشروع فيه في هذا السبيل اتشرف بعرض مايلي:

ان الحكومة السورية ترجو ان تتفضلوا باخذ التدابير اللازمة لربط مرجع القضاء الاعلى « محكمة التمييز » والدوائر الوقفية فى اللوائين المشار اليهما منذ اليوم بالحكومة السورية .



حقي العظم رئيس الحكومة السورية آنئذ

فرد عليه المفوض السامي بالكتابين الآتيين :

الى رئيس الجمهورية

٣ ـ عطفاً على محادثتنا الاخيرة بشأن معاهدة صداقة وتحالف بين فرانسة وسورية وبمناسبة توقيع هذه المعاهدة قد تفضلتم بكتاب بتاريخ اليوم يبين وجهة نظر الحكومة السورية بما يختص بنظام حكومتي اللاذقية وجبل الدروز المستقلتين اداريا « اوتونوم »

وبعد تدوين هذه المراسلة اللطيفة لي الشرف ان أحيطكم علماً بان موقف الحكومة

الفرنسوية تجاه هذه الامور مع اخذ التطورات المتقلبة في نظر الاعتبار لايخرج عما جاء في عهدة لندن المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ملخصاً بما يلي :

ان الحكومة الفرنسوية مستعدة ان تبحث قبيل تقديم طلب دخول سورية جمعية الامم التعديلات التي يمكن ان تطرأ على الوضع الحالي للحكومتين المستقلتين اداريا « اوتونوم » وان هذا البحث سيشمل ليس فقط نظام هاتين الحكومتين بل بل بالشروط التي يمكن بموجبها ايضا ابقاء ضمان الاستقلال الاداري والمالي اللذين تتمتعان بهما الان وسيشترك بهذا البحث ممثلون مفوضون عن السكان اصحاب الشأن ولا يعمل بنتيجة هذا البحث الا بموافقتهم .

المادة الرابعة — جوابا على كتابكم المبين وجهة نظر الحكومة السورية فيما يتعلق في طلب ربط مرجع القضاء الاعلى « محكمة التمييز » والدوائر الوقفية في حكومتي اللاذقية وجبل الدروز بالحكومة السورية لي الشرف ان اعلمكم بانى مستعد لقبول هذا الطلب واجابة له فاني اتخذ منذ الان جميع التدابير اللازمة ليمكن العمل بمقتضاها منذ يوم تصديق المعاهدة .

المعاهدة السورية - الافرنسية وملاحقها

٩ ايلول سنة ١٩٣٦

ان الوفد الفرنسي والوفد السوري بعد ان درسا معاً طبقاً للاتفاق الذي عقد في اول آذار ١٩٣٦ مختلف المسائل المتعلقة بوضع معاهدة صداقة وتحالف بين فرنسا وسورية على اسس الحرية التامة والاستقلال . قد قررا بعد مفاوضات جرت في باريس صيغ الوثائق التي تؤلف نص معاهدة الصداقة والتحالف وملاحقها وهي :

اتفاق عسكري

خمسة بروتوكولات

احدى عشرة مراسلة

تعرض حكومة الجمهورية السورية البرلمانية حال تشكلها في سورية هذا النص على البرلمان السوري لاجل ابرامه .

كتب في باريس نسختين في ١٩ ايلول ١٩٣٦

التواقيع : ب . فينو

خاتم الوفد السوري ١٩٣٦

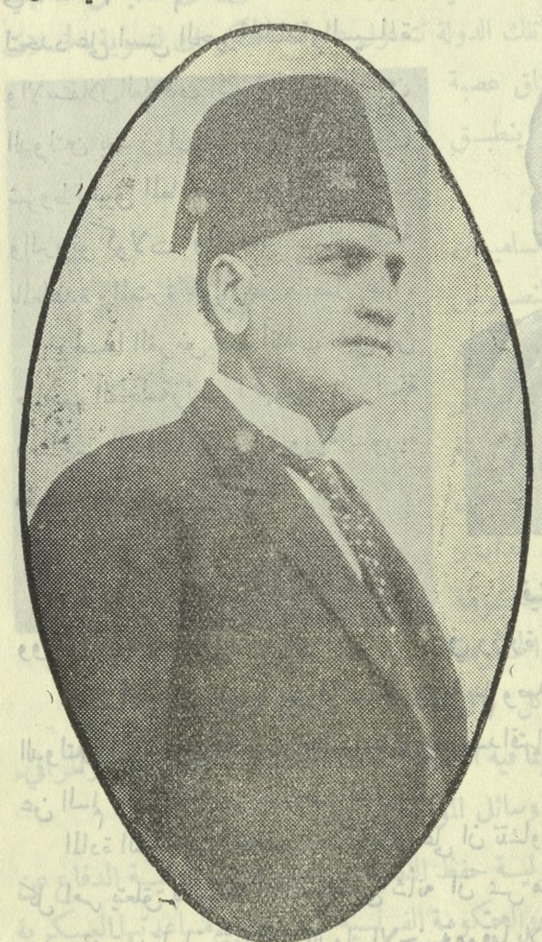
الرئيس هـ . أ

ب . ف ده مارتل

هاشم الاتاسي ، فارس الخوري

جميل مردم بك ، سعد الله الجابري

مصطفى الشهابي ، ادمون حمصي



هاشم الاتاسي رئيس الوفد المفاوض

ان حكومة الجمهورية الفرنسوية وحكومة الجمهورية السورية .

بناء على تصريح الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة السورية معتبرة ما تم من التطور في سورية ونظراً للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت سورية امة مستقلة وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول سورية في عصبة الامم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسيم ابرام المعاهدة متبعتين في ذلك منهاجا تام الصراحة قد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحدد على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب ،وعلى تعيين شروط تطبيق المعاهدة واساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها .

ولهذا الغرض قد انتدب كل من صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية مفوضين عنها .

...

فينو مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية والذي تولى المفاوضات

وهم بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا على مايلي :

المادة الاولى ـ يسود بين فرنسا وسورية سلم وصداقة دائمان ويقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين المتمتعتين بالسيادة توثيقاً لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .

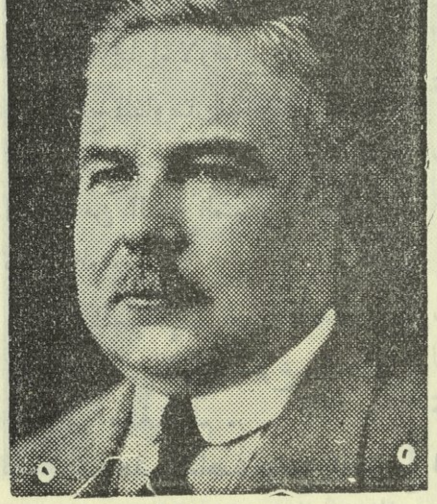
المادة الثانية ـ اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة .

وقد تعهدتا بان تقفا ازاء الدول الاجنبية موقفاً يلائم تحالفهما وبان تجتنبا كل عمل من شأنه ان يسيء الى علاقاتهما مع الدول الاخرى .

وتقيم كل منها لدى الاخرى ممثلا سياسياً .

المادة الثالثة — يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنقل يوم زوال الانتداب الى الحكومة السورية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص سورية او باسمها .

المادة الرابعة — اذا أدى خلاف بين سورية ودولة اخرى الى حالة من شأنها احداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومات لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم او لاي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال .



فارس الخوري

عضو الوفد المفاوض

واذا وجد احد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابقة مشتبكا في نزاع يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الاخر فوراً الى نجدته بصفته حليفاً ، وفي حالة خطر حرب محدق يتداول الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة السورية تنحصر في ان تقدم الى الحكومة الفرنسية في الاراضي السورية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيه استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافيء والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة — ان مسؤولية حفظ النظام في سورية ومسؤولية الدفاع عن أراضيها على الحكومة السورية ، والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية الى سورية مدة المعاهدة وفقا لنصوص الاتفاق الملحق ، وتسهيلا لقيام الحكومة الفرنسية

بالواجبات المترتبة عليها عملا بالمادة السابقة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة السورية بان استمرار بقاء مسالك العبور «الترانزيت» الجوية للحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي السورية وصيانتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف



جميل مردم بك
عضو الوفد المفاوض

المادة السادسة — عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية الملحقة ما لم ينص في متنها على مدة اقصر او يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر فيها مجاراة لاوضاع جديدة

وتفتح المفاوضات لتجديد المعاهدة او تعديلها اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين اعتبارا من السنة العشرين بعد وضعها موضع العمل.

المادة السابعة — تبرم المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام باسرع ما يمكن وتبلغ الى عصبة الامم.

توضع هذه المعاهدة موضع العمل مع الاتفاقات والعقود الملحقة بها يوم قبول سورية في عصبة الامم.

المادة الثامنة — حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بسورية سواء من جراء مقررات دولية أو من أعمال عصبة الامم.

فما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه الى الحكومة السورية

المادة التاسعة — كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية وكلا النصين رسمي ويعول على النص الفرنسي.

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة او تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائيا عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يلجأ آ الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم.

الاتفاق العسكري

المادة ١ – ان الحكومة السورية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة مع تكاليفها وواجباتها

المادة ٢ – الحد الادنى الذي يجب ان تحويه القوى العسكرية السورية هو فرقة مشاة ولواء خيالة والمصالح التابعة لها

المادة ٣ – تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية السورية بناء على طلبها التسهيلات الاتية على ان تعود نفقاتها على الحكومة السورية

(آ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة السورية لجيشها ودركها وبحريتها وطيرانها العسكري، تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل ولما كان من المرغوب فيه ان يكون التدريب والتعليم واحداً في جيشي الطرفين الساميين المتعاقدين فان الحكومة السورية تتعهد بان لا تستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين



المفوض السامي الافرنسي دي مارتيل
رئيس الوفد الافرنسي المفاوض

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع امرهم في الادارة والانضباط العام الى رئيس البعثة العسكرية

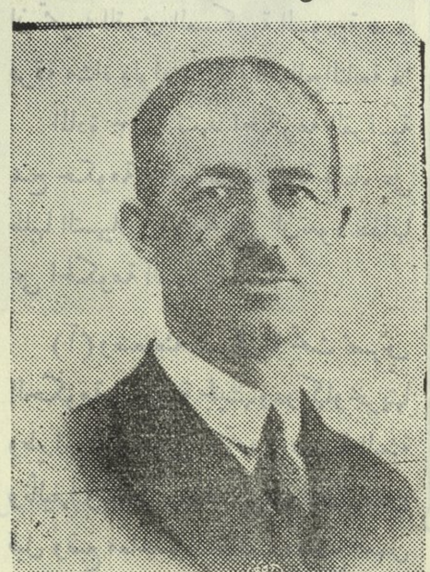
يجوز ان يعهد الى ضباط من البعثة العسكرية الفرنسية القيام بقيادة فعلية موقتة في

القوى العسكرية السورية بناء على طلب موجه الى ممثل الحكومة الفرنسية وموافق عليه منه وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها اليهم

ب) ارسال كل من ترى الحكومة السورية ضرورة لارساله للتعلم خارج سورية من رجال القوى المسلحة السورية الى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية الا انه من المفهوم ان الحكومة السورية تظل محتفظة بحريتها بان ترسل الى اي بلد اخر من لا يكون باستطاعة المدارس ومراكز التعليم الفرنسية قبولهم من هؤلاء الاشخاص

المادة ٤ — تسهيلا لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة السورية لقواها المسلحة سلاحاً وعددا من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الافرنسية وتجهزها بقدر الضرورة تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الافرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة السورية لتمكينها من ان تؤمن في فرنسة احتياجات القوى المسلحة السورية من اسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم وتجهيزات من أحدث طراز .



سعد الله الجابري
عضو الوفد المفاوض

المادة ٥ — عملا باحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة السورية بان تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية لمدة التحالف مواقع لقاعدتين جويتين .

تختار الحكومة الفرنسية هذه المواقع في نقاط لا يقل ابتعادها عن المدن الكبرى الاربع عن اربعين كيلو متراً على وجه التقريب .

وبصورة وقتية يسمح للحكومة الفرنسية باستعمال مطاري النيراب والمزة كقاعدتين ويتم النقل الى الموقعين الجديدين حالما يتم تهيئة القاعدتين الجديدتين بنفس شروط الانشاء والتجهيز الكائنة في القاعدتين القديمتين اللتين تصبحان ملكا للحكومة السورية على ان تتحمل نفقات هذه العملية .

وفي ما عدا هاتين القاعدتين وريثما يصبح باستطاعة القوى الجوية السورية القيام بتعهد شؤون اراضي النزول المجهزة حاليا تقبل الحكومة الفرنسية بان تقدم مساعدتها لتعهد هذه الاراضي ومن المفهوم ان هذه المساعدة لا تخل بحقوق ملكية الحكومة السورية لهذه الاراضي .

والحكومة السورية تتعهد بان تقدم بناء على طلب الحكومة الفرنسية وعلى نفقة هذه الحكومة وبالشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من جنودها للتعاون مع القوى الفرنسية الموكول اليها تأمين سلامة القاعدتين الجويتين وتجهيزهما مع الاختصاصيين في القوى الجوية الفرنسية المخصصين وقتياً لتجهيز اراضي النزول الآنفة الذكر والاعتناء بها .

دلبوس

وزير خارجية فرنسة ابان عقد المعاهدة

والحكومة الفرنسية تقبل بان تستبقي لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ انفاذ المعاهدة جنوداً في جبل الدروز والعلويين وتحدد نقاط اقامة هذه الجنود باتفاق الحكومتين .

والحكومة السورية تضع تحت تصرف القيادة الفرنسية الوحدات القائمة في هاتين المنطقتين فتقوم هذه القيادة بتعهد شؤونها وتعليمها . والحكومة السورية تسهل استخدام مايقتضي من الاشخاص المحليين لتأمين المحافظة على موجود تلك الوحدات .

ومن الواضح ان استبقاء الجنود الفرنسية في مختلف هذه النقاط لايفيد احتلالا ولا يمس بحقوق السيادة السورية .

المادة ٦ — تمنح الحكومة السورية كل مايمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ولتعليمها ولتنقلاتها ومواصلاتها سواء اكان ذلك حول النقاط المقيمة فيها او في المرور من احدى تلك النقاط الى غيرها و كذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج اليها هذه القوى وخزنها. وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافيء والارصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الاراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي ، ولا يجوز في حال من الاحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية . وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه السورية والرسو فيها وزيارة المرافئ السورية على انه من المفهوم ان الحكومة السورية تتلقى بلاغاً مقدماً عن زيارة المرافيء السورية . والحكومة السورية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .



مصطفى الشهابي
عضو الوفد المفاوض

توضع اتفاقات خاصة باساليب تطبيق هذا النص و كذلك مختلف المسائل المعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية او بالممتلكات التي لها عليها حق انتفاع . ولا يجوز ان ينتج تنفيذ هذه الاتفاقات زيادة في اعباء الحكومة الفرنسية المترتبة عليها حالياً .

المادة ٧ — تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل تتعهد الحكومة السورية بان تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين

وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في الاراضي السورية بمقتضى التحالف الميزات والمناعات التي كان يتمتع بها في سورية هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .

المادة ٨ — تتعهد الحكومة السورية بان تتسلم اراضي الطيران المحدثة من جانب السلطة الفرنسية في سورية في تاريخ وضع معاهدة التحالف موضع التنفيذ او الاراضي التي يرى الطرفان الساميان المتعاقدان احداثها ضروري للدفاع الجوي (وهي غير المؤسسات والاراضي المذكورة في المادة ٥) وتأخذ على عاتقها تلك الاراضي جميعها والمحافظة عليها وتعين شروط اخذ تلك الاراضي باتفاقات خاصة .

ادمون حمصي
عضو الوفد المفاوض

والطيارات القوى الفرنسية بصورة عامة حق الطيران فوق الاراضي السورية تحت قيد مراعاة قواعد السير ذاتها المرعية في فرنسا وخاصة فيما يتعلق بالطيران فوق المدن والقرى واماكن الاجتماع المرتادة . ولهذه الطيارات الانتفاع من اراضي الطيران وسطوح الاراضي السورية ويحق للحكومة الفرنسية ان تستبقي في هذه الاراضي او ان تحدث ترتيبات تكون عليها نفقة انشائها وتعهدها

ويجوز للحكومة الفرنسية ان تقيم على المخازن والمعامل التي تحتفظ بها او تحدثها اختصاصيين من القوى الجوية تفرزهم لهذه الغاية

والحكومة السورية تمنح جميع التسهيلات لتعهد هذه المؤسسات والقائمين عليها

الملاحق والكتب المتبادلة بين الطرفين

مراسلة رقم «١»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري اتشرف باحاطة فخامتكم علما بان الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها.



نعيم الانطاكي
امين سر الوفد المفاوض

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة السورية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها.

فاتشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

بروتوكول رقم «١»

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان

على ان يحددا قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمناعات المذكورة في تلك المادة وفاقا للاساليب المتبعة في الحالات المشابهة .

مراسلة رقم «٢»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية .

عطفا على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة السورية نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين البلدين ستأتي من فرنسا بالمستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الاجانب الذين ترى لزوما لوجودهم في سورية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية في امر استخدام موظفين اجانب في سورية فلي الشرف بأخذ العلم في هذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم «٣»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي في الجمهورية الفرنسية

عطفا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم نتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة السورية تطلب الى الحكومة الفرنسية ان تتكرم فتؤمن وفاقا للتعامل الدولي المتبع في هذه الامور حماية التبعة والمصالح السورية في كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلا مباشراً .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

جوابا على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلامكم ان الحكومة الفرنسية نزولا عند الرغبة التي ابدتها الحكومة السورية ووفاقا للتعامل الدولي المتبع في هذه الامور تستقبل بارتياح ان تؤمن حماية التبعة والمصالح السورية في كل مكان لا تكون فيه الحكومة السورية ممثلة تمثيلا مباشراً .

مراسلة رقم «٤»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

عطفاً على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة دولتكم علماً بان الممثل السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في سورية ستكون له صفة سفير .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

جوابا على كتابكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة السورية رغبة منها في اعلان ارتياحها على اثر تعيين ممثل الجمهورية الفرنسية بصفة اول سفير في سورية قررت ان يظل تقدمه بالنسبة لممثلي سائر الدول الذين يخلفونه

والحكومة السورية تود بهذه المناسبة احاطة فخامتكم علماً بان ممثل سورية السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة المعاهدة بدرجة وزير مفوض

مراسلة رقم «٥»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لي الشرف بان اثبت لفخامتكم ان الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للافراد والجماعات وتعطى هذه الضمانات كامل مفعولها

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم بكتاب بتاريخ اليوم فاثبتم لي ان الحكومة السورية تؤمن بقاء ضمانات الحقوق العامة المنصوص عنها في الدستور السوري للافراد والجماعات وتعطى هذه الضمانات كامل مفعولها .

فلي الشرف باعلامكم باستلامي هذا البلاغ الكريم وبتقديم الشكر لدولتكم على التأكيدات التي يحتويها .

مراسلة رقم «٦»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

لي الشرف بان اقدم الى دولتكم طيا نص القرارين رقم . . . و . . . . بتاريخ . . . المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على اراضي اللاذقية وجبل الدروز الى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين .

وهذان النصان هما نتيجة الاتفاق الذي تم في باريس في ما يتعلق بضم هاتين المنطقتين الى دولة سورية بالنظام الاداري والمالي الذي استنسب الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفاقا للمبادىء التي حددتها عصبة الامم .

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي

وبناء على مرسوم ...

ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان عهد اليه وضع اسس معاهدة تعقد بين فرانسة وسورية .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظا المفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ ايار سنة ١٩٣٠ الى الحكومة السورية ويستلزم ايضاً تحديد اساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة اللاذقية وفاقا للمبادىء التي حددتها عصبة الامم .

قرر ما يأتي :

مادة اولى — ان اراضي اللاذقية هي جزء من الدولة السورية

مادة ثانية — تستفيد هذه الاراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي حددت أساليبه فى النظام الملحق

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على أراضي اللاذقية دستور الجمهورية السورية وقوانينها وانظمتها العامة .

مادة رابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التى كانت تسري على هذه الامور

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي .

وبناء على مرسوم ....

ولما كان قد حصل اتفاق بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان عهد اليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠ الى الحكومة السورية ويستلزم ايضا تحديد أساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفاقا للمبادىء التي حددتها عصبة الامم.

قرر مايأتي

مادة اولى — ان اراضي جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية.

مادة ثانية — تستفيد هذه الاراضي ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي حددت اساليبه في النظام الملحق .

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على اراضي جبل الدروز دستور الجمهورية السورية وقوانينها وانظمتها العامة .

مادة رابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التى كانت تسري على هذه الامور .

ملاحظة

من المفهوم ان النظام الخاص الاداري والمالي المشار اليه في المادة الثانية من المشروعين اعلاه سيكون النظام الذي يستفيد منه حاليا لواء الاسكندرون .

الا انه وجد ان نص المادة الثامنة من النظام الاساسي للواء الاسكندرون قد وضع على اساس اسلوب ادارة سيجري تعديله وان المادة المذكورة يجب توفيقها مع

المقتضيات لاظهار اختصاصات الحكومة السورية فيما يتعلق بالواردات والنفقات التي تشير اليها هذه المادة .

ورغم كون النظام الذي تستفيد منه حاليا حكومتا اللاذقية وجبل الدروز مماثلا لما حددته المادة الثامنة اعلاه الا انه وجد ان النظام الاساسي لكل من هاتين الحكومتين لايحوي احكاما مقابلة للمادة المذكورة ولذلك فانه من المفهوم ، حفظاً للمستقبل ، ان النظام الذي سيلحق بالقرار اعلاه لن يتضمن مادة مقابلة للمادة الثامنة من نظام اللواء ومن جهة اخرى يستوحى في وضع النص المقابل للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من نظام لواء الاسكندرون من النص الآتي :

٢ ـ المبالغ المخصصة بصفة توزيع فيض الواردات المدونة حالياً في حساب الادارة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد تكرمتم فخامتكم بكتاب بتاريخ اليوم فبعثتم الي بنص القرارين رقم ٠٠٠و٠٠ الصادرين بتاريخ ٠٠٠ المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على منطقتي اللاذقية وجبل الدروز الى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين فلي الشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة السورية بعد اطلاعها على هذين النصين تعتبرهما منطبقين على الاتفاق الذي تم في باريس بشأن هذه الامور .

بروتوكول رقم «٢»

ان الطرفين الساميين المتعاقدين يثبتان اتفاقهما على النقاط التالية :

بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرانسة لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية الى الحكومة السورية تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات فور ابرام المعاهدة الفرنسية ـ السورية لتسوية المسائل المعلقة بين سورية ولبنان .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتامين النقل المذكور وفاقاً لاية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات وفي حال عدم افضاء التسوية الى وجود هيئة مشتركة بين

سورية ولبنان ولا الى اساليب للتعاون بين الادارات السورية واللبنانية فالحكومة السورية بشرط المقابلة لن تقرر ضد لبنان نظاما متفاوتاً بالنسبة الى سائر الدول المنسلخة عن السلطنة العثمانية القديمة.

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة الى الحكومة السورية سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حاليا ممثل فرنسا لحساب سورية في الشؤون الاقتصادية والمالية.

مراسلة رقم «٧»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة السورية مستعدة لان تبقي لمؤسسات الاسعاف والخير الاجنبية ولبعثات التنقيب الأثرية الانتفاع من النظام الحالي للمؤسسات والعاديات.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة السورية بشأن نظام المؤسسات والعادية في سورية

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

بروتو كول رقم «٣»

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور ابرام المعاهدة الفرنسية السورية لعقد اتفاق بشأن الجامعات.

مراسلة رقم «٨»

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة لي الشرف باحاطة فخامتكم علماً بانه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين

المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة او الجماعات العامة مجاراة للاحوال الاقتصادية والمالية في سورية تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة باسم سورية ولحسابها لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم انه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة او الجماعات العامة مجاراة للاحوال الاقتصادية والمالية في سورية تتعهد الحكومة السورية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم سورية ولحسابها لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم « ٩ »

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين فرنسا وسورية بمعاهدة صداقة وتحالف لي الشرف ان أؤكد لفخامتكم ان الحكومة السورية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

لقد تكرمتم دولتكم فاكدتم لي بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة السورية تحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة السورية والعملة الفرنسية .

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم « ١٠ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

بغية تحديد وضع التبعة الفرنسيين في سورية وبالمقابلة وضع التبعة السوريين في

فرنسا اتشرف باحاطة دولتكم علما بان الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة السورية لعقد اتفاق اقامة وسيتضمن هذا الاتفاق تأييد الوضع الوقتي المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥

ويزاد توضيحا على ذلك

١) ان تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الاخر سواء للمطالبة بحقوقهم للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانونا

٢) ان فيما يتعلق بالدخول والاقامة يستفيد التبعة السوريون في المستعمرات الفرنسية من السلطة الممنوحة لتبعة الدولة الاكثر رعاية

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة السوريين اشخاصا طبيعيين اوشركات ممن هم مقبولون للاقامة في المستعمرات الفرنسية او الذين يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام او بالامن او بالتشريع المحلي

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بان لا توجد بحق التبعة السوريين تفاوتاً فيما يتعلق بالدخول والاقامة في تونس وبان تمنح ايضاً التبعة السوريين اشخاصاً طبيعيين او شركات مقيمة في الاراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالامن وبالتشريع المحلي .

وكذلك يستفيد في سورية تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدولة الاكثر رعاية .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

لقد تكرمتم فخامتكم فاطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي اظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على اساسها مع الحكومة السورية لعقد اتفاق اقامة .

فلي الشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة السورية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم « ٤ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضة بعد ابرام المعاهدة ليحددا ضمن المهلة المعينة لقبول سورية في عصبة الامم نظاماً قضائياً مستوحى من اتفاق اول آذار ١٩٣٦ من شأنه التوفيق بين الاهتمام بحماية المصالح الاجنبية والتقدم الذي احرزته الحكومة السورية في تنظيم القضاء .

والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة السورية تأييداً تاماً ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها .

والى ان تنتهي تلك المفاوضة يوضع فور ابرام المعاهدة منهاج اصلاحات تشمل :

١ ـ تطبيق مبدأ وحدة القضاء بجمع المحاكم .

٢ ـ تقليل عدد القضاة الفرنسيين .

٣ ـ تحديد المصلحة الاجنبية بصورة تعالج بها بعض وسائل سوء الاستعمال كالمصلحة الوهمية وتحويل القضايا عن مجراها الطبيعي الى محكمة اخرى بايجاد مصلحة اجنبية احتيالا على القانون .

٤ ـ الغاء اشتراط نقل الصلاحية بين التبعة السوريين .

مراسلة رقم « ١١ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

كان من حق الحكومة الفرنسية عملا بمقررات عصبة الامم ان تطالب من الحكومة السورية المساهمة بنفقات تعهد قواها العسكرية و كان حقها ايضاً التفاهم معها لاجل تسديد جميع النفقات التى تكبدتها لتنظيم الادارة وتنمية الموارد المحلية واجراء الاشغال العامة في سورية .

فاتشرف بان اخبر دولتكم بان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

من رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

تفضلتم فخامتكم وابلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسة في سورية

وذلك ان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ سورية مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب بدفع هذه النفقات وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة السورية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة.

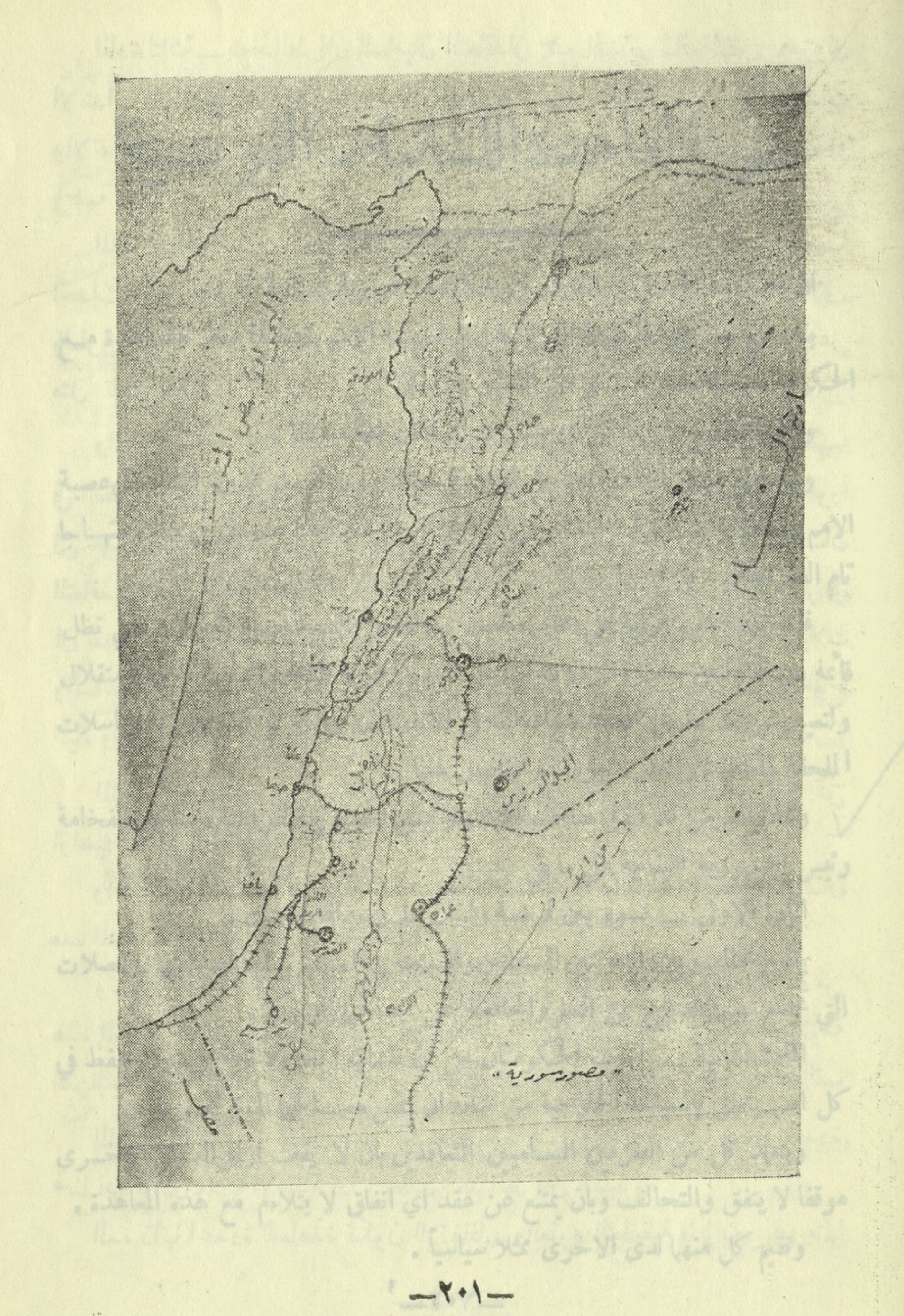
فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم.

بروتوكول رقم «٥»

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان انهما ينويان تخصيص السنتين الاوليين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور لاقامة جميع المؤسسات السورية المعدة لتأمين تسلم الحكومة السورية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً ممثل فرانسة لحساب سورية على ان تخصص السنة الثالثة من المهلة الآنفة الذكر لتكييف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات.

ومن جهة اخرى عطفاً على البروتوكول رقم ٢ يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان ان المفاوضات الوارد ذكرها في الفقرة الثانية منه يجب ان تقترن بنتيجة في مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات والطرفان الساميان المتعاقدان يبذلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في اقرب تاريخ ممكن من اول كانون الثاني ١٩٣٧

وفي حالة عدم افضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات الى وجود هيئة مشتركة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان تحدد بستة شهور المهلة الاضافية المخصصة لتنظيم الادارات السورية التي ستنتقل اليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب سورية.



"مصر وسورية"

نص المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية اللبنانية

بناء على تصريح الحكومة الفرنسية امام عصبة الامم بقصدها عقد معاهدة مع الحكومة اللبنانية معتبرة ما تم من التطور في لبنان .

ونظرا للتقدم الذي تحقق في سبيل تثبيت لبنان امة مستقلة .

وبناء على اتفاق الحكومتين على تهيئة جميع الشروط لقبول الدولة اللبنانية في عصبة الامم في مهلة ثلاث سنوات ابتداء من مراسم ابرام المعاهدة متبعتين في ذلك منهاجا تام الصراحة .

فقد اتفقتا لهذه الغاية على عقد معاهدة صداقة وتحالف لتحديد العلاقات التي تظل قائمة بين الدولتين بعد زوال الانتداب على اسس الحرية التامة والسيادة والاستقلال ولتعيين شروط تطبيق المعاهدة وأساليبه في الاتفاقات والبروتوكولات والمراسلات الملحقة بالمعاهدة والمعتبرة جزءاً غير منفصل عنها .

ولهذا الغرض قد اتفق صاحب الفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يلي :

المادة الاولى ـ يسود بين فرنسة ولبنان سلم وصداقة دائمان .

يقوم تحالف بين الدولتين المستقلتين والمتمتعتين بالسيادة توثيقا لصداقتهما وللصلات التي تجمع بينهما للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة .

المادة الثانية ـ اتفقت الحكومتان على ان تتشاورا بصورة تامة وبدون تحفظ في كل امر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه ان يمس مصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بان لا يقف ازاء الدول الاخرى موقفا لا يتفق والتحالف وبان يمتنع عن عقد اي اتفاق لا يتلاءم مع هذه المعاهدة .

وتقيم كل منهما لدى الاخرى ممثلا سياسياً .

المادة الثالثة — يتخذ الطرفان الساميان المتعاقدان جميع التدابير النافعة لتنتقل يوم زوال الانتداب الى الحكومة اللبنانية وحدها الحقوق والواجبات الناجمة عن جميع المعاهدات والاتفاقات وسائر العقود الدولية التي عقدتها الحكومة الفرنسية فيما يخص لبنان أو باسمه .

المادة الرابعة — اذا أدى خلاف بين لبنان ودولة اخرى الى حالة من شأنها احداث خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تتداول عندئذ الحكومتان لتسوية الخلاف بالطرق السلمية وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم او لاي اتفاق دولي آخر ينطبق على مثل تلك الحال .

واذا وجد احد الطرفين الساميين المتعاقدين نفسه رغم التدابير المنصوص عنها في الفقرة السابعة مشتبكا في نزاع يبادر حينئذ الطرف السامي المتعاقد الآخر فوراً الى نجدته بصفته حليفا . وفي حال خطر حرب محدق يبادر الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لاتخاذ تدابير الدفاع الضرورية . ومعونة الحكومة اللبنانية تنحصر في ان تقدم الى الحكومة الفرنسية في الاراضي اللبنانية كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدة بما فيها استعمال السكك الحديدية ومجاري المياه والمرافىء والمطارات وسطوح المياه وسائر وسائل المواصلات .

المادة الخامسة — ان مسؤولية حفظ النظام في لبنان ومسؤولية الدفاع عن اراضيه هما على الحكومة اللبنانية .

والحكومة الفرنسية تقبل بتقديم مساعدتها العسكرية والجوية والبحرية الى لبنان مدة المعاهدة وفقاً لنصوص الاتفاق الملحق .

وتسهيلا لقيام الحكومة الفرنسية بالواجبات المترتبة عليها عملا بالمادة السابعة من هذه المعاهدة تعترف الحكومة اللبنانية بان استمرار بقاء طرق مواصلات الحكومة الفرنسية التي تجتاز الاراضي اللبنانية وحمايتها في جميع الظروف هما من مصلحة التحالف

المادة السادسة — عقدت هذه المعاهدة لمدة خمس وعشرين سنة وتعتبر محددة ضمنا لمدة تعادل مدتها الاصلية اذا لم يطالب احد الطرفين نقضها .

المدة ذاتها المحددة للمعاهدة تكون للاتفاقات والعقود التطبيقية ما لم ينص في متنها

على مدة اقصر يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر فيها مجاراة لاوضاع جديدة .

وتفتح المفاوضات لتعديل المعاهدة عند الاقتضاء اذا طلبت ذلك احدى الحكومتين في خلال السنة الرابعة والعشرين بعد وضعها موضع العمل .

المادة السابعة — تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل صكوك الابرام باسرع ما يمكن وتبلغ الى عصبة الامم .

المادة الثامنة — حالما توضع هذه المعاهدة موضع العمل تسقط عن الحكومة الفرنسية المسؤوليات والواجبات المترتبة عليها فيما يتعلق بلبنان سواء من جراء مقررات دولية او من اعمال عصبة الامم .

وما يبقى من هذه المسؤوليات والواجبات ينتقل من تلقاء نفسه الى الحكومة اللبنانية

المادة التاسعة — كتبت هذه المعاهدة بالفرنسية والعربية . وكلا النصين رسمي . ويعول على النص الفرنسي .

اذا حصل اختلاف بشأن تفسير هذه المعاهدة او تطبيقها ولم يمكن حسمه نهائيا عن طريق المفاوضة مباشرة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان يلجأآ الى اصول المصالحة والتحكيم المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم .

وبيانا لذلك فقد وقع في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٣٦

عن لبنان	عن فرنسا
أميل اده	دي مارتيل

الاتفاق العسكري

المادة الاولى — ان الحكومة اللبنانية بحلولها محل السلطات الفرنسية تأخذ تحت مسؤوليتها القوى العسكرية المنظمة المؤلفة من عناصر لبنانية مع تكاليفها وواجباتها .

المادة الثانية — الحد الادنى الذي يجب ان تحويه القوى العسكرية اللبنانية هو لواء واحد مختلط والمصالح التابعة له .

المادة الثالثة — تتعهد الحكومة الفرنسية بمنح حكومة الجمهورية اللبنانية بناء على طلبها التسهيلات الاتية على ان تعود نفقاتها على الحكومة اللبنانية .

(آ) وضع بعثة عسكرية تحت تصرف الحكومة اللبنانية لجيشها او دركها او بحريتها او طيرانها العسكري .

تحدد مهمة البعثة وتأليفها ونظامها بالاتفاق بين الحكومتين قبل وضع معاهدة التحالف موضع العمل .

ولما كان من المرغوب فيه ان يكون التدريب والتعليم واحداً في جيش الطرفين الساميين المتعاقدين فان الحكومة اللبنانية تتعهد بان لاتستخدم سوى الفرنسيين بصفة معلمين واختصاصيين .

يطلب هؤلاء المعلمون والاختصاصيون من الحكومة الفرنسية ويرجع امرهم في الادارة والانضباط العام الى رئيس البعثة العسكرية .

يجوز ان يعهد الى ضباط البعثة العسكرية الفرنسية القيام بقيادة فعلية موقتة في القوى العسكرية اللبنانية بناء على طلب موجه الى ممثل الحكومة الفرنسية ووافق عليه هذا الممثل وفي هذه الحال يرتبط هؤلاء الضباط بقيادة القطعة التي يلحقون بها في كل ما يتعلق بممارسة القيادة المعهود بها اليهم

ب) ارسال كل من ترى الحكومة اللبنانية ضرورة لارساله للتعلم خارج لبنان من رجال القوى المسلحة اللبنانية الى المدارس ومراكز التعليم وقطعات الجيوش الفرنسية وعلى ظهر السفن البحرية الفرنسية .

المادة ٤ — تسهيلا لتنفيذ واجبات التحالف تتخذ الحكومة اللبنانية لقواها المسلحة سلاحاً وعددا من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية وتتخذ ايضاً على قدر ماتقتضي به الضرورة تجهيزات من الطراز المستعمل في القوى المسلحة الفرنسية .

والحكومة الفرنسية تمنح جميع التسهيلات للحكومة اللبنانية لتمكينها من ان تؤمن في فرنسا احتياجات القوى المسلحة اللبنانية من اسلحة وعتاد وسفن وطيارات ولوازم وتجهيزات من احدث طراز .

المادة ٥ — عملا باحكام الفقرة الثانية من المادة الخامسة من المعاهدة تتعهد الحكومة الفرنسية ان تستبقي في الاراضي اللبنانية الى ان يجري اتفاق جديد بين الطرفين

السامين المتعاقدين عناصر من القوى الافرنسية التابعة للجيش البري والهوائي والبحري المقيمة في الشرق .

ان الشروط الخاصة المتعلقة بهذه الاقامة وبالتعاون بين القوى الفرنسية واللبنانية توضع بشأنها اتفاقات دورية بين الحكومتين .

ومن الواضح ان اقامة القوى الفرنسية في الاراضي اللبنانية لا تفيد احتلالا ولا تضر بحقوق السيادة اللبنانية .

المادة السادسة — تمنح الحكومة اللبنانية كل ما يمكن من التسهيلات لتعهد القوى الفرنسية ولتعليمها ولتنقلاتها ولتقلياتها ومواصلاتها سواء أكان ذلك حول النقاط المقيمة فيها أو في المرور من احدى تلك النقاط الى غيرها وكذلك لنقل جميع المؤن والتجهيزات التي تحتاج اليها هذه القوى وخزنها . وهذه التسهيلات تشمل استعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الملاحة والمرافىء والارصفة والمطارات وسطوح المياه وحق الطيران فوق الاراضي واستعمال شبكات البرق والهاتف واللاسلكي .

ولا يجوز في اي حال من الاحوال وضع تعرفة متفاوتة ضد الحكومة الفرنسية .

وللسفن الحربية الفرنسية جواز عام في دخول المياه اللبنانية والرسو فيها وزيارة المرافىء اللبنانية على انه من المعلوم ان الحكومة اللبنانية تتلقى بلاغا مقدما عن زيارة المرافىء اللبنانية ،

والحكومة اللبنانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية جميع المواقع والامكنة اللازمة لاحتياجات القوى الفرنسية .

توضع اتفاقات خاصة باساليب تطبيق هذا النص وكذلك مختلف المسائل المتعلقة بالممتلكات العسكرية الفرنسية او بالممتلكات التي لها عليها حق انتفاع

المادة السابعة — تنفيذاً للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ومع التحفظ بالتعديلات التي قد يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على احداثها في المستقبل تتعهد الحكومة اللبنانية بان تؤمن للقوى الفرنسية وللعسكريين والبحريين الفرنسيين المنفردين وكذلك للمستخدمين المدنيين الفرنسيين وعائلاتهم المقيمين في الاراضي اللبنانية بمقتضى التحالف بالميزات والمناعات التي كان يتمتع بها في لبنان هؤلاء العسكريون والبحريون والمدنيون حين وضع هذا الاتفاق موضع العمل .

الملاحق والمراسلات المتبادلة بين الطرفين

مراسلة رقم «١»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري اتشرف باحاطة فخامتكم علما بان الحكومة اللبنانية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين اللبنانيين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها.

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم دولتكم فاعلمتموني عطفاً على المادة الاولى من الاتفاق العسكري بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية تعتبر الحقوق المكتسبة للضباط وصغار الضباط والعسكريين السوريين في الجيش الخاص من جملة التكاليف والواجبات المذكورة في المادة المشار اليها.

فاتشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

بروتوكول رقم «١»

عطفاً على المادة السابعة من الاتفاق العسكري اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ان يحددا قبل دخول المعاهدة في دور العمل الميزات والمناعات المذكورة في تلك المادة وفاقا للاساليب المتبعة في الحالات المشابهة.

مراسلة رقم «٢»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

عطفا على المعاهدة الموقعة بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة

اللبنانية نظراً للصداقة والتحالف الوثيق بين بلدينا ستأتي من فرنسا بالمستشارين الفنيين والقضاة والموظفين الاجانب الذين ترى لزوما لوجودهم في لبنان .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة اللبنانية في امر استخدام موظفين اجانب في لبنان فلي الشرف بأخذ العلم في هذا البلاغ الكريم.

مراسلة رقم «٣»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي في الجمهورية الفرنسية

عطفا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم نتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة اللبنانية تطلب الى الحكومة الفرنسية ان تتكرم فتؤمن وفاقا للتعامل الدولي المتبع في هذه الامور حماية التبعة والمصالح اللبنانية في كل مكان لا تكون فيه الحكومة اللبنانية ممثلة تمثيلا مباشراً .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

جوابا على كتاب فخامتكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلامكم ان الحكومة الفرنسية نزولا عند الرغبة التي ابدتها الحكومة اللبنانية ووفاقا للتعامل الدولي المتبع في هذه الامور تستقبل بارتياح ان تؤمن حماية التبعة والمصالح اللبنانية في كل مكان لا تكون فيه الحكومة اللبنانية ممثلة تمثيلا مباشراً .

مراسلة رقم «٤»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

ريثما توضع هذه المعاهدة موضع العمل اتشرف بان احيط فخامتكم علما بان الحكومة اللبنانية رغبة منها في توثيق الصلة بين المهاجرين اللبنانيين والوطن اللبناني وتطلب الى الحكومة الفرنسية ان توافق على احداث مناصب ملحقين لبنانيين لدى ممثلي الجمهورية

الفرنسية السياسيين والقنصليين في المدن الاجنبية التي فيها من المصالح اللبنانية ما يستوجب هذا العمل .

تطلب اليها ايضا ان تتكرم بتقديم مساعدتها التامة للدفاع عن مختلف مصالح المهاجرين

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
الى رئيس الجمهورية اللبنانية

جوابا على كتاب فخامتكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلامكم بان الحكومة الفرنسية نزولا على الرغبة التي اعربت عنها الحكومة اللبنانية توافق على احداث مناصب ملحقين لبنانيين لدى ممثلي فرنسا السياسيين والقنصليين في المدن الاجنبية التي فيها من المصالح اللبنانية ما يستوجب هذا العمل .

وبنوع عام ستقدم الحكومة الفرنسية مساعدتها التامة للدفاع عن مختلف مصالح المهاجرين .

مراسلة رقم «٥»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية
الى رئيس الجمهورية اللبنانية

عطفا على المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها بتاريخ اليوم اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الممثل السياسي لحكومة الجمهورية الفرنسية في لبنان ستكون له صفة سفير .

من رئيس الجمهورية اللبنانية
الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

جوابا على كتابكم بتاريخ اليوم اتشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة اللبنانية رغبة منها في اعلان ارتياحها على اثر تعيين ممثل الجمهورية الفرنسية بصفة اول سفير في لبنان قررت ان يظل تقدمه بالنسبة لممثلي سائر الدول شاملا للذين يخلفونه .

والحكومة اللبنانية تريد بهذه المناسبة احاطة فخامتكم علماً بان ممثل لبنان السياسي لدى حكومة الجمهورية الفرنسية يكون مدة هذه المعاهدة بدرجة وزير مفوض .

مراسلة رقم «٦»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

اتشرف ان اثبت لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية مستعدة ان تضمن لجميع تبعتها بدون تميز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية .

وهي مستعدة ايضاً ان تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في مجموع وظائف الدولة تمثيلا عادلا .

وستؤمن الحكومة اللبنانية في توزيع النفقات ذات الفائدة العمومية نسبة عادلة بين مختلف المناطق .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب تاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية مستعدة ان تضمن لجميع تبعتها بدون اي تميز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية وان تؤمن تمثيل مختلف عناصر البلاد في موضوع وظائف الدولة تمثيلا عادلا وان تؤمن نسبة عادلة بين مختلف المناطق في توزيع الانفقات ذات المنفعة العمومية .

فاتشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم ٦ مكرر

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

١ — اتشرف بان اثبت لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية تنفيذاً لمحتويات المراسلة رقم ٦ ستؤمن توحيد النظام المالي باسرع ما يمكن وعلى كل حال قبل وضع المعاهدة موضع العمل .

والحكومة اللبنانية مستعدة ايضا حسب هذه الروح ذاتها ان تطبق في مجموع اراضي الجمهورية برنامج اصلاحات ادارية يحتوي على :

١) اعطاء البلديات صلاحيات اوسع

٢) انشاء مجالس محافظات لها حق درس المسائل ذات الفائدة المحلية .

ويمكن هذه المجالس ابداء رأيها في المسائل او البت فيها نهائياً حسب اهمية المواضيع .

وتخضع قراراتها النهائية لموافقة الحكومة المركزية او لاتخضع حسب الاحوال التي سيجري تحديدها .

وتستشار هذه المجالس على الامر بشأن تخصيص نصيب محافظاتها من موازنة النفقات .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ هذا اليوم ان الحكومة اللبنانية تنفيذاً لمحتويات المراسلة رقم ٦ ستؤمن توحيد النظام المالي باسرع مايمكن وعلى كل حال قبل وضع المعاهدة موضع العمل وانها مستعدة حسب هذه الروح ذاتها ان تطبق في مجموع اراضي الجمهورية برنامج اصلاحات ادارية .

فانشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم «٢»

ان الطرفين الساميين المتعاقدين يثبتان اتفاقهما على النقاط الاتية :

بغية تهيئة نقل سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حالياً ممثل فرانسة لحساب لبنان في الشؤون الاقتصادية والمالية الى الحكومة اللبنانية تعلن هذه الحكومة استعدادها للدخول في المفاوضات فور ابرام المعاهدة الفرنسية — اللبنانية لتسوية المسائل المعلقة بين لبنان وسورية .

والحكومة الفرنسية من جهتها مستعدة لتأمين النقل المذكور وفاقاً لاية تسوية تنتج عن تلك المفاوضات .

وفي حال عدم افضاء التسوية الى وجود هيئة مشتركة بين لبنان وسورية ولا الى اساليب للتعاون بين الادارات اللبنانية والسورية فالحكومة اللبنانية بشرط المقابلة لن تقرر ضد سورية نظاماً متفاوتاً بالنسبة الى سائر الدول المنسلخة عن السلطنة العثمانية القديمة .

وفي حال عدم وجود هيئة مشتركة تنقل الحكومة الفرنسية مباشرة الى الحكومة

اللبنانية سلطات التشريع والادارة التي يمارسها حاليا ممثل فرنسا لحساب لبنان في الشؤون الاقتصادية والمالية .

مراسلة رقم «٧»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

اتشرف باحاطة فخامتكم علماً بان الحكومة اللبنانية مستعدة لان تبقي لمؤسسات التعليم والاسعاف والخير الاجنبية ولبعثات التنقيب الاثرية الانتفاع من النظام الحالي للمؤسسات والعاديات .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة اللبنانية بشأن نظام المؤسسات والعاديات في لبنان

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم

بروتوكول رقم « ٣ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالمفاوضة فور ابرام المعاهدة الفرنسية اللبنانية لعقد اتفاق بشأن الجامعات .

مراسلة رقم « ٨ »

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات مع فرنسا بمعاهدة صداقة لي الشرف باحاطة فخامتكم علماً بانه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة او الجماعات العامة مجاراة للاحوال الاقتصادية والمالية في لبنان تتعهد الحكومة اللبنانية باحترام الحقوق المكتسبة باسم لبنان ولحسابه لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاعلمتموني بكتاب بتاريخ اليوم انه مع الاحتفاظ بالتعديلات التي يمكن ان تدخل باتفاق الطرفين الساميين المتعاقدين على الامتيازات والاتفاقات التي تهم مالية الدولة او الجماعات العامة مجاراة للاحوال الاقتصادية والمالية في لبنان تتعهد الحكومة اللبنانية باحترام الحقوق المكتسبة المنشأة باسم لبنان ولحسابه لمنفعة الاشخاص الطبيعية والحكومة الفرنسية .

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم «٩»

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

في هذا الحين الذي تسوى فيه العلاقات بين فرنسا ولبنان بمعاهدة صداقة وتحالف لي الشرف ان اؤكد لفخامتكم ان الحكومة اللبنانية ستحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة اللبنانية والعملة الفرنسية .

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

لقد تكرمتم فخامتكم فاكدتم لي بكتاب بتاريخ اليوم ان الحكومة اللبنانية تحافظ على التعادل النقدي القائم بين العملة اللبنانية والعملة الفرنسية .

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

مراسلة رقم «١٠»

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

بغية تحديد وضع التبعة الفرنسيين في لبنان وبالمقابلة وضع التبعة اللبنانيين في فرنسا اتشرف باحاطة فخامتكم علما بان الحكومة الفرنسية مستعدة لمفاوضة الحكومة اللبنانية لعقد اتفاق اقامة . وسيتضمن هذا الاتفاق تأييد الوضع الوقتي المقرر بمرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٥

ويزاد توضيحا على ذلك

١) ان تبعة كل من الطرفين الساميين المتعاقدين يتمتعون بمعاملة الدولة الاكثر رعاية فيما يتعلق بمراجعة محاكم الطرف الاخر سواء للمطالبة بحقوقهم للدفاع عنها لدى جميع درجات المحاكم المقررة قانونا

٢) ان فيما يتعلق بالدخول والاقامة يستفيد التبعة اللبنانيون في المستعمرات الفرنسية من المعاملة الممنوحة لتبعة الدولة الاكثر رعاية

والحكومة الفرنسية تؤمن هذه المعاملة للتبعة اللبنانيين اشخاصا طبيعيين اوشركات ممن هم مقبولون للاقامة في المستعمرات الفرنسية او الذين يقبلون فيما بعد مع التحفظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام او بالامن او بالتشريع المحلي

والحكومة الفرنسية توصي الحكومة التونسية بان لا توجد بحق التبعة اللبنانيين تفاوتاً فيما يتعلق بالدخول والاقامة في تونس وبان تمنح ايضاً التبعة اللبنانيين اشخاصاً طبيعيين او شركات مقيمة في الاراضي التونسية حق الاستفادة من الحقوق الشاملة لرعايا مختلف الدول مع الاحتفاظ بمراعاة القوانين المتعلقة بالنظام العام وبالامن وبالتشريع المحلي .

وكذلك يستفيد في سورية تبعة المستعمرات والحمايات من المعاملة الممنوحة لرعايا الدولة الاكثر رعاية .

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية :

لقد تكرمتم فخامتكم فاطلعتموني بكتاب بتاريخ اليوم على الشروط التي اظهرت الحكومة الفرنسية استعدادها للمفاوضة على اساسها مع الحكومة اللبنانية لعقد اتفاق اقامة .

فلي الشرف باعلام فخامتكم ان الحكومة اللبنانية مع موافقتها الحكومة الفرنسية على مضمون هذا الكتاب تأخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتو كول رقم « ٤ »

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول في المفاوضات بعد ابرام المعاهدة ليحددا ضمن المهلة المعينة لقبول لبنان في عصبة الامم نظاماً قضائياً من شأنه التوفيق بين الاهتمام

بحماية المصالح الاجنبية والتقدم الذي احرزته الحكومة اللبنانية في تنظيم القضاء .

والحكومة الفرنسية تؤيد الحكومة اللبنانية تأييداً تاماً ليؤمن وضع هذا النظام موضع التطبيق ضمن المهلة ذاتها .

مراسلة رقم « ١١ »

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس الجمهورية اللبنانية

كان من حق الحكومة الفرنسية عملا بمقررات عصبة الامم ان تطالب من الحكومة اللبنانية المساهمة بنفقات تعهد قواها العسكرية و كان حقها ايضاً التفاهم معها لاجل تسديد جميع النفقات التى تكبدتها لتنظيم الادارة وتنمية الموارد المحلية واجراء الاشغال العامة في لبنان .

فاتشرف بان اخبر فخامتكم بان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ لبنان مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب بدفع هذه النفقات .

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات التي تسلم للحكومة اللبنانية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

تفضلتم فخامتكم وابلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تكبدتها فرنسة في لبنان

وذلك ان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ لبنان مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب بدفع هذه النفقات

وينحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة اللبنانية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم « ٥ »

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان

انهما ينويان تخصيص السنتين الاولين من مهلة السنوات الثلاث المشروطة في النص المذكور لاقامة جميع المؤسسات اللبنانية المعدة لتأمين تسلم الحكومة اللبنانية المسؤوليات التي يؤمنها حالياً ممثل فرانسة لحساب لبنان على ان تخصص السنة الثالثة من المهلة الانفة الذكر لتكييف تلك المؤسسات في ممارسة هذه المسؤوليات .

ومن جهة اخرى عطفاً على البروتوكول رقم ٢ يعتبر الطرفان الساميان المتعاقدان ان المفاوضات الوارد ذكرها في الفقرة الثانية منه يجب ان تقترن بنتيجة في مهلة سنة اعتباراً من تاريخ البدء بتلك المفاوضات والطرفان الساميان المتعاقدان يبذلان منتهى الاهتمام لفتح هذه المفاوضات في اقرب تاريخ ممكن من اول كانون الثاني ١٩٣٧

وفي حالة عدم افضاء التسوية الناتجة عن هذه المفاوضات الى وجود هيئة مشتركة فالطرفان الساميان المتعاقدان متفقان على ان تحدد بستة شهور المهلة الاضافية المخصصة لتنظيم الادارات اللبنانية التي ستنتقل اليها الاختصاصات الاقتصادية والمالية التي يمارسها حالياً ممثل فرنسا لحساب لبنان .

لبنان مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة [illegible]
بدفع هذه النفقات .

ويحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات التي تسلم للحكومة اللبنانية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

من رئيس الجمهورية اللبنانية

الى المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

تفضلتم فخامتكم وابلغتموني بكتاب بتاريخ اليوم نيات الحكومة الفرنسية بخصوص النفقات المدنية والعسكرية التي تتكبدها فرنسة في لبنان

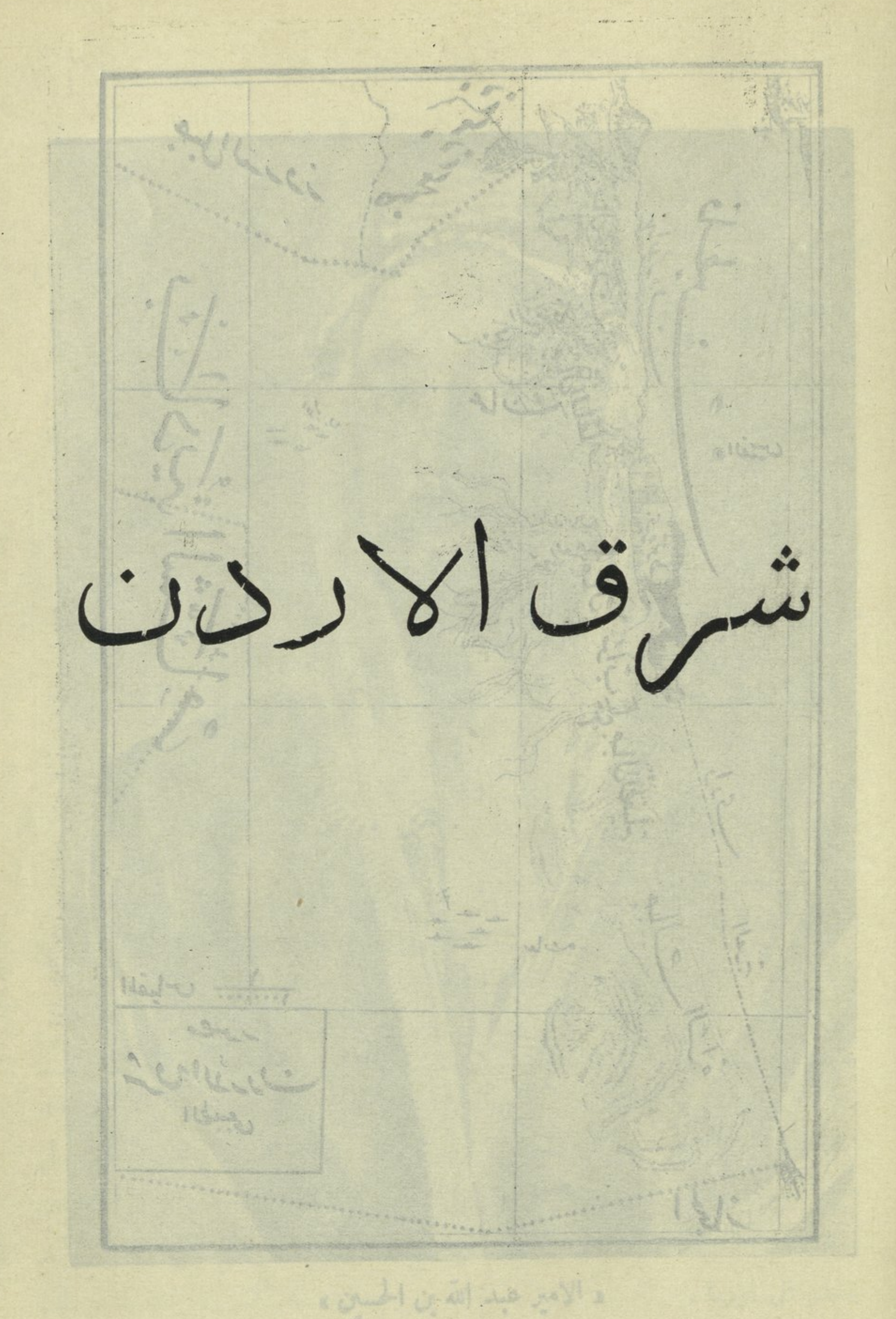
وذلك ان الحكومة الفرنسية اخذت بنظر الاعتبار قرب بلوغ لبنان مرتبة دولة تامة الاستقلال فقررت بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ان لا تطالب بدفع هذه النفقات

ويحصر الاستيفاء بمختلف العقارات والتجهيزات المتنوعة التي تسلم للحكومة اللبنانية وتقدر قيمتها عند التسليم بمعرفة لجنة خبراء تحكيمية مختلطة .

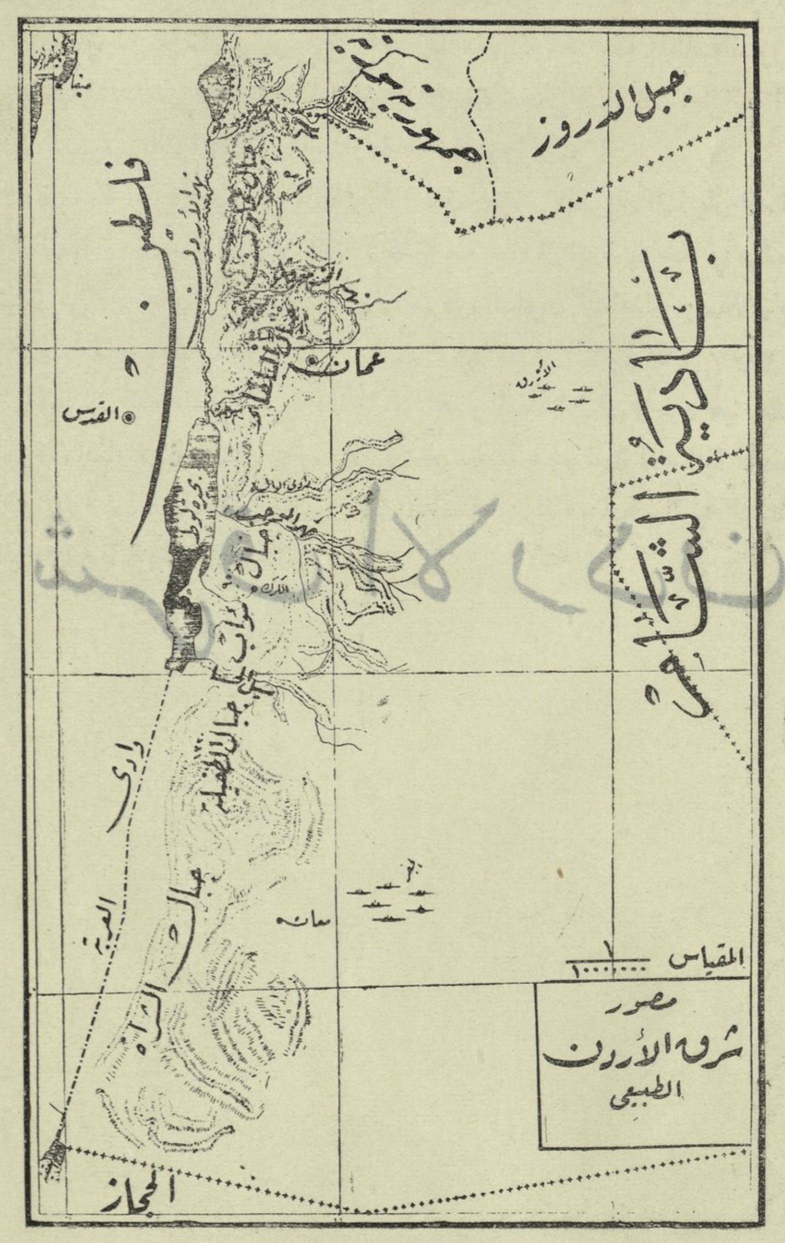
فلي الشرف باخذ العلم بهذا البلاغ الكريم .

بروتوكول رقم ٥ :

عطفاً على الفقرة الرابعة من مقدمة المعاهدة يوضح الطرفان الساميان المتعاقدان



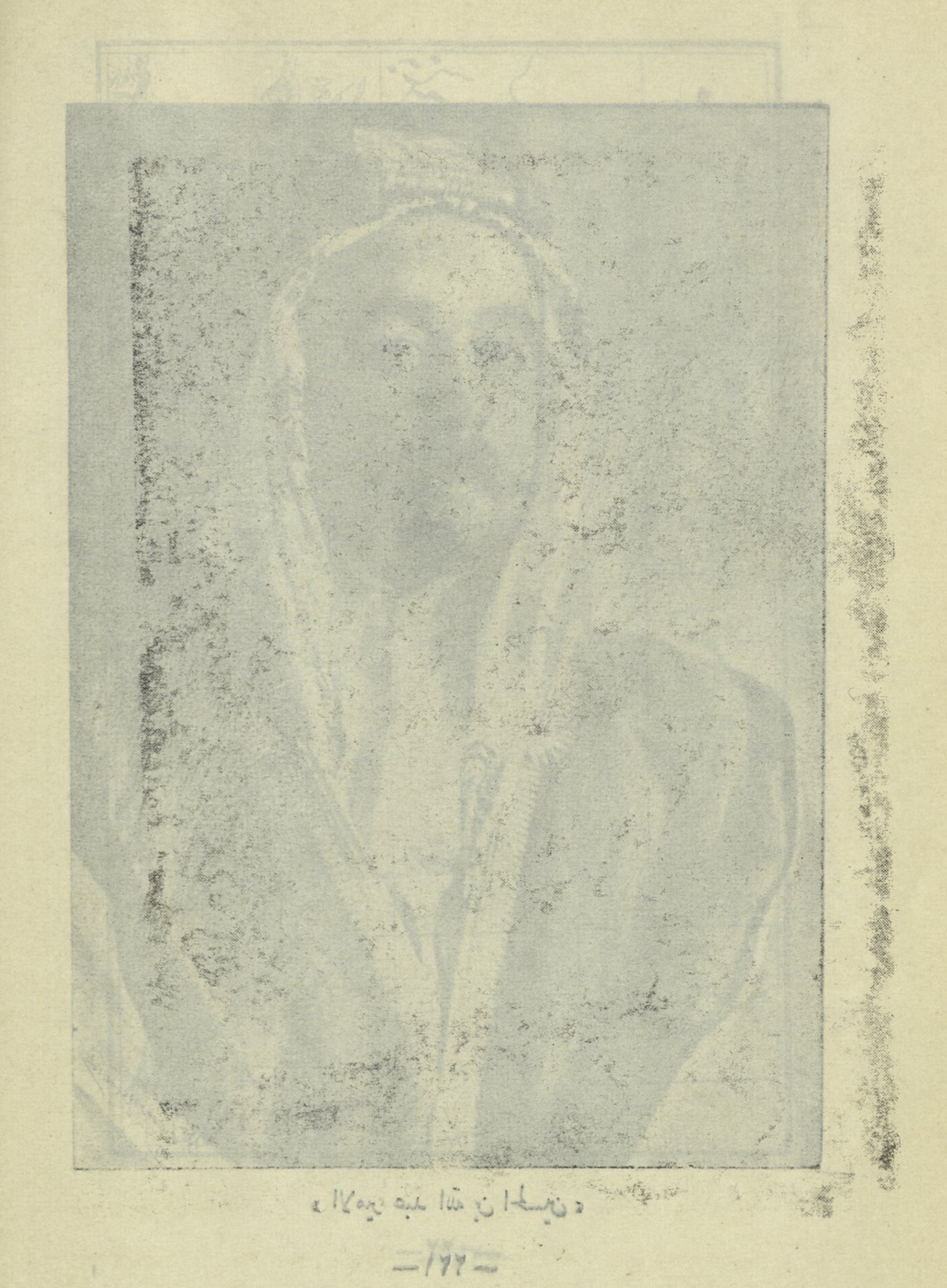
شرق الاردن



جبل الدروز
بادية الشام
فلسطين
القدس
عمان
الكرك
معان
الحجاز
المقياس ١/١٠٠٠٠٠٠
مصور
شرق الأردن
الطبيعي



« الامير عبد الله بن الحسين »



« [illegible] »

شرقي الاردن تحت سلطة الانكليز

كتاب سري من هربرت صموئيل الى الامير فيصل (1)

القدس ــ دار الحكومة في ١٦ اب سنة ١٩٢٠ ــ سري


« هربرت صموئيل »

صاحب السمو الملكي الامير فيصل

أريد ان ابلغكم انه بعد حوادث دمشق التي حدثت في الشهر الماضي زارني بعض مشايخ شرقي الاردن، وطلبوا انشاء ادارة بريطانية ، ووردتني رسائل من عندهم ومن بعض اعيان السلط بهذا المعنى .

ولما كان الاتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسوية يقضي بان البلاد الواقعة جنوبي خط سايكس ــ بيكو في منطقة النفوذ البريطاني، لا الفرنسوي فالحكومة البريطانية تميل في هذه الحالة الى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة اهل شرقي الاردن على تنظيم حكومتهم ،

---

(١) بعد ان ترك جلالة الملك فيصل سورية حين استيلاء الفرنسيين عليها رأى الانكليز فرصة سانحة لبسط نفوذهم على شرقي الاردن ، وكان أول عمل قاموا به في هذا السبيل ان ارسل السر هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين يوم ٦ آب سنة ١٩٢٠ الى جلالة الملك فيصل هذه البرقية ، وكان في حيفا يستعد للسفر الى اوربة .

ووسائل الدفاع عنها ، ولذلك دعوت زعماء البـلاد من عجلون شمالا الى الطفيلة جنوبا لمقابلتي في السلط يوم السبت القـادم للمشاورة في الامر. «١»

«١» وفي يوم ٢١ آب قصد هربرت صموئيل اريحا والسلط والقى خطابا على شيوخ البلاد شرح فيه المساعدة التي تقدمها بريطانية لاهل شرقي الاردن ، ثم عاد الى القدس وتفرق شيوخ القبائل ، ودخلت البلاد رسميا تحت الحماية البريطانية وألحقت بالمندوب السامي لحكومة فلسطين ، ثم تشكلت في شرقي الاردن ثلاث حكومات هي : حكومة عجلون ، حكومة السلط وعمان ، حكومة الكرك . ولكل منها مستشار بريطاني، وفي يوم ٢ ايلول سنة ١٩٢٠ عقد شيوخ عجلون بينهم وبين سمرست « اللورد رجلان بعد ذلك » المستشار البريطاني معاهدة أم قيس الاتية .

معاهدة «ام قيس»

بين شيوخ عجلون والميجر سمرست

١ — نوافق على انشاء حكومة عربية مستقلة تحت انتداب بريطانية ، واما بخصوص ضم حوران والقنيطرة ومرجعيون الى حكومتكم الجديدة ، فهو طلب لايستطاع منحه في الوقت الحاضر ، بل سيكون تقديمه والسعي فيه لدى مندوب ونائب جلالة ملك بريطانية العظمى بفلسطين .

٢ — طلبكم اميراً عربياً لهذه الحكومة ... فهذا الطلب ايضاً سيخابر به فخامة المندوب السامي ليسعى لتحقيقه لدى جمعية الامم .

٣ — بخصوص تأليف مجلس عام لهذه الحكومة ، فهذا الطلب سيقدم الى المندوب السامي ويصادق عليه بعد استشارة اهل الكرك والسلط .

٤ — لاعلاقة البتة بين حكومة هذه البلاد وحكومة فلسطين .

٥ — منع الهجرة الصهيونية ، ومنع بيع الاراضي لليهود عائد لحكومة البلاد .

٦ — توافق الحكومة البريطانية على تأليف جيش وطني لهذه البلاد ، وزيادته عند اللزوم اذا وافق عليه اهل السلط والكرك .

٧ — لاتوجد في الوقت الحاضر فكرة نزع السلاح ، اما اذا ارادت الحكومة الوطنية ذلك في المستقبل فالامر لها .

٨ — لايكون تسليم اي فرد كان من المجرمين السياسيين اللاجئين الى هذه المنطقة بتاتاً ، ولا يطالب أحد من الاهالي بجرم سياسي سابق او خلافه .

٩ — تكون التجارة حرة بين هذه المنطقة وفلسطين ، وتجري المخابرة بخصوص جعلها حرة مع باقي الحكومات المجاورة لها ، وستعطى حقها من ايرادات الجمارك ، وقد يمكن اخذ جانب منها لوفاء الدين العام .

١٠ ـــ سيكون الخط الحجازي بين درعا ـــ سمخ تابعاً لحكومة الشام ، أما بين درعا ـــ المدينة فقيد المذاكرة .

١١ ـــ للحكومة الوطنية الحق في اتخاذ اي شعار كان .

١٢ ـــ تقدم الحكومة البريطانية السلاح وغيره للحكومة المحلية بثمن حسب اللزوم

١٣ ـــ تراجع جمعية الامم بشأن انتداب بريطانية لسورية .

بين الامير عبد الله وبين المستر شرشل (١)

الشروط الشفهية التي تم الاتفاق عليها

١ — تؤسس حكومة عربية وطنية في شرقي الاردن برئاسة سمو الامير عبد الله

٢ — تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا اداريا تاما.

٣ — تساعدها بريطانية ماديا لتوطيد الامن.

٤ — تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان

٥ — يحافظ على حدود سورية وفلسطين من كل اعتداء

٦ — تنشيء بريطانية مركزين للطيران في عمان والجزيرة

٧ — تتوسط بريطانية لتحسين العلاقات بين الامير عبد الله والسلطة الفرنسوية في سورية ٢٨ آذار سنة ١٩٢١



« المستر تشرشل »

(١) رأى الانكليز ان معاهدة « أم قيس » لم تساعد على توطيد النظام، بل انتشرت الفوضى في البلاد واضطربت الحالة الداخلية وخاصة كان وجود سمو الامير عبد الله في معان على الحدود الجنوبية واتصاله برجالها وشيوخها مما أقاق بالهم فرأوا ان يبتكروا وسيلة تريحهم من مشكلة توشك ان تواجههم، فوافقت وزارة خارجيتهم على انشاء عرش في العراق لسمو الامير فيصل، وامارة في شرقي الاردن لسمو الامير عبد الله، وجاء وزير المستعمرات مستر تشرشل الى فلسطين لهذه الغاية، وكان سمو الامير عبد الله وصل الى شرقي الاردن واستقبل فيها بحفاوة ثم غادرها الى القدس فاستقبل رسمياً، ووصل بعدئذ مستر تشرشل فاجتمع به وتم الاتفاق على هذه الشروط.

مذكرة بريطانية الى سمو الامير عبد الله (١)

لندن في ٢٨ كانون الاول سنة ١٩٢٢

ياصاحب السعادة

لي الشرف ان ابين لكم انه يمكنني الان ان اخبركم عن النتائج التي توصلنا اليها على اثر المباحثات التي دارت مع سمو الامير عبد الله ومع سعادتكم .

فاما من خصوص التأمين الشفوي الذي اعطي لسمو الامير عبد الله بالاعتراف بحكومة مستقلة في شرقي الاردن ، فقد امرت بابلاغ سعادتكم بان اعلان هذا التامين يجب ان يؤخر حتى ختام مؤتمر لوزان .

وأما عقد المعاهدة الواردة في القسم الاخير من التأمين المذكور فوزير المستعمرات يقول بعدم امكان تخطي الحدود التي وصلنا اليها ، وقد امرت بان ابلغكم ان الحكومة غير مستعدة لاتخاذ قرار حاسم في هذا الشأن الان ، ولذا يظهر انه لا فائدة ترجى من اطالة اقامتكم في انكلترة .

ولقد كنت في خلال المباحثات التي دارت بيننا على اتصال دائم بقسم الشرق الادنى في وزارة المستعمرات ، وقد وضع ما اقترحته من اقتراحات امام وزير المستعمرات وهو على تمام الاهبة لعرض المسألة بحذافيرها على مجلس الوزراء الانكليزي عند حلول الوقت المناسب ، فأرجو ابلاغ ذلك لسمو الامير عبد الله عند عودتكم الى شرقي الاردن .

واقترحت ان تكون المعاهدة التي يراد عقدها طبقاً للتأمين الشفوي المعطى لسمو الامير قائمة على الاسس الاتية :

---

(١) زار سمو الامير عبد الله لندن عام ١٩٢٢ زيارة رسمية ، ودارت مفاوضات بين رئيس وزرائه رضا الركابي ، وبين السر جلبرت كلايتن مندوب وزارة المستعمرات لتحديد علاقات البلدين بمعاهدة ، لكنها لم تقترن بنتيجة فعاد الامير ووزيره يحملان المشروع البريطاني المعروض عليهما للبت فيه ، وهذا نص المذكرة التي قدمها السر كلايتن الى رئيس الوزراء على اثر ختام تلك المفاوضات .

مقدمة : تبنى على الرغبة في اتخاذ التدابير اللازمة لحسن ادارة المقاطعة المعلومة شرق الاردن ، وتدار في الوقت الحاضر بادارة مرضية من قبل الامير عبد الله بن الحسين وتشير الى نظر حكومة جلالته لمطالب الشعب العربي ، وتذكر قرار جمعية الامم في ١٦ ايلول سنة ١٩٢٢ ، واعتراف حكومة جلالته البريطانية بحكومة نيابية مستقلة في شرق الاردن تحت حكم الامير عبد الله بن الحسين .

مواد : تنص على تخويل الامير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذية المعطاة لحكومة جلالته البريطانية كمنتدبة على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم وهو شرق الاردن وستحدد حدوده في اول فرصة ، ويخول سموه ايضاً حق اعلان القوانين والاوامر والانظمة لضمان حسن ادارة شرقي الاردن ، ويبلغ ذلك الى حكومة جلالته ، وينص في الوقت نفسه بان القوانين والانظمة وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين التشريعي لا يمثل شرق الاردن الا فيما يراه سمو الامير نافعاً لشرق الاردن .

وينص ايضا على تعهد سموه بوضع قوانين وانظمة وأوامر طبقا لما تقضي به الحاجة للقيام بكل المسؤوليات والتبعات التي اخذها جلالته بالنسبة لشرق الاردن ، وبعدم اقتباس او وضع قوانين وانظمة تحول دون القيام بهذه التعهدات والمسؤوليات على الوجه المطلوب ، وينص ايضا على رغبة سموه بأن يعمل بمشورة حكومة جلالته البريطانية في جميع الشؤون الخطيرة المتعلقة بالتبعات الدولية ومصالح حكومة جلالته .
ويتعهد سموه ايضا باتباع خطة قويمة في الادارة المالية ، وبوضع ميزانية ثابتة للمالية .

وينص فيها ايضاً على الاعتراف بحق شرق الاردن بالرسوم الجمركية على الامتعة الداخلة لشرق الاردن من فلسطين ، ويجب ان يفهم بأنه سيكون هنالك تعرفة جمركية معينة يوافق عليها من جانب حكومة جلالته البريطانية في فلسطين وشرق الاردن ، ولا تقام حواجز جمركية بين البلادين ، وينص على ان يكون لتجارة شرق الاردن ما لتجارة فلسطين من التسهيلات في الموانيء ، وعلى تعهد حكومة جلالته بان لا تضع عقبة في طريق اشتراك شرق الاردن مع اي حكومة من الحكومات العربية المجاورة في اتفاقات جمركية وغيرها ، بشرط ان لا تؤثر هذه الاتفاقات في تعهدات جلالته الدولية .

ويتعهد سمو الامير بان يقبل ، ويراعي التدابير التي تراها حكومة جلالته ضرورية في الشؤون القضائية لصيانة مصالح الاجانب ، وينص في هذا التعهد على ان لا يحاكم اجنبي ما ، امام محكمة شرق الاردن بدون اخبار ، وأخذ رأي كبير المعتمدين البريطانيين وذلك ريثما يوضع اتفاق خاص ، وتعقد اتفاقات لتنظيم منح الامتيازات واستغلال المنابع الطبيعية وسكك الحديد ، وعقد القروض ، ومنح المساعدات المالية ، والشؤون الاخرى التي لها تأثير في تقدم شرق الاردن المالي والاقتصادي ، ومنح المساعدة العسكرية طبقاً للشروط التي يتفق عليها بين الحكومتين .

وكل اتفاق يعقد على هذه الاسس يقدم من جانب جلالته الى مجلس جمعية الامم ولا يوجد مانع يمنع الطرفين المتعاقدين من اعادة النظر في المعاهدة لتعديلها مراعاة للاحوال المحلية الحادثة بشرط ابلاغ كل تعديل لمجلس جمعية الامم .

ولا تظنوا ان نتائج المباحثات التي دارت بيننا غير مرضية ، ولو ألقيتم نظرة على التبدلات التي طرأت على الحالة العامة من تاريخ دعوة سمو الامير وسعادتكم الى لندن لادركتم اننا تقدمنا كثيراً ، ومهدنا السبيل لعمل نهائي في المستقبل عندما تجد الحكومة البريطانية من وقتها متسعا للنظر في هذه القضية .

رد رئيس حكومة شرق الاردن

لي الشرف بابلاغكم اني استلمت كتابكم المؤرخ في ١٨ منه مع المذكرة الملحقة به بشأن مشروع المعاهدة ، وأود ان اذكركم بان سمو الامير عنح قضية التمثيل الخارجي والسعي لادخال شرق الاردن في جمعية الامم — وهي مما نص عليه الاتفاق الشفوي — عناية خاصة ، وأرجو ان توضع امام مجلس الوزراء عند تقديم مشروع المعاهدة .

وسأعرض بعد وصولي الى عمان جميع الشؤون على سموه ، وسأعجل بابلاغكم الجواب .

وقد اخذت برقية من سموه يقول فيها : بان الاعتبارات المحلية ، واعتقاده بحسن نيات حكومة جلالته ، تجعله يأمل ان يصدر اعلان الاعتراف مع عقد المعاهدة في البرهة القريبة ، واتخذ هذه الفرصة وسيلة لبيان شكري ...

المفاوضات تجدد بعد انقطاعها (1)

من رئيس حكومة شرق الاردن الى السر جلبرت كلايتن

اطلعت على كتاب سعادتكم المرسل الى سلفي رضا باشا الركابي عندما كان في لندن بخصوص المذاكرات التي دارت بينكم وبينه ، ولي الشرف ان ابين لسعادتكم ملاحظاتي على الاسس الواردة في كتابكم تمهيداً للمباحثات التي ستدور لعقد المعاهدة ، وانه بالنيابة عن سمو مولاي الامير المعظم اشكر لكم مابذلتموه من المساعي الحسنة بخصوص اعتراف حكومة جلالته البريطانية باستقلال حكومة شرق الاردن ، واذكركم ان المعاهدة يجب ان توافق في بنودها روح الاستقلال المبنية عليه .

تقول المادة الاولى — يخول الامير عبد الله بن الحسين السلطة التنفيذية المعطاة لجلالة ملك بريطانية كمنتدب على فلسطين في ذاك الجزء المعلوم ، وهو شرق الاردن وستحدد في اول فرصة مناسبة .

فالفت نظركم الى ان التخويل لابد ان يكون بين التابع والمتبوع ، والآمر والمأمور ، وهذا لايتفق مع استقلال المنطقة التي اعترفت حكومة جلالته البريطانية به ، ولهذا ارى ان تبدل هذه المادة بما يأتي :

تترك او تتخلى بموجب هذه المعاهدة حكومة جلالته البريطانية ، لسمو الامير عبد الله عن الحقوق والسلطات المخولة لها من جمعية الامم بقرارها في ١٨ نيسان سنة ١٩٢٣ بموجب المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين ، في ذاك القسم المعلوم وهو شرق الاردن والذي ستحدد حدوده في اول فرصة ، وبما ان المادة الثانية صريحة بان من الواجب على حكومة شرق الاردن ابلاغ حكومة جلالته عن جميع القوانين والانظمة ، فهذا يكون كافياً للدلالة على سير الادارة والتبدلات التي تريد حكومة جلالته ابلاغها الى جمعية الامم .

---

(1) بعد ان رجع رضا الركابي الى شرق الاردن من لندن قدم استقالته ، فخلفه في رئاسة الوزارة مظهر رسلان الذي عاد الى المفاوضات مع بريطانية ، فأرسل عام ١٩٢٣ الى السر جلبرت كلايتن هذا الكتاب .

وجاء في المادة الثالثة ان القوانين والاوامر والارادات وغير ذلك مما يقرره مجلس فلسطين التشريعي لا تشمل شرق الاردن ، الا فيما يراه سمو الامير نافعاً لشرق الاردن ولا يخفى على سعادتكم ان الحكومات النيابية لا يمكنها قبول قانون الا اذا اقره مجلسها التشريعي ، وبما ان القوانين والاوامر التي يقررها مجلس فلسطين التشريعي لا يمكن ان تكون نافذة الا اذا وافق عليها مجلس شرق الاردن ، واصبحت كقانون صادر مصادق عليه من قبل سمو الامير وبهذه الحالة يكون القانون الصادر على هذا المنوال كانه لم يؤخذ من فلسطين لاكتسابه الصبغة القانونية بموجب انظمة شرق الاردن وان تفقت بالاصل .

ولهذا لا ارى محلا لذكر هذه المادة بعد ما جاء في المادة الثانية ان لسمو الامير الحق المطلق باعلان القوانين ، والاوامر والانظمة لحسن ادارة شرق الاردن .

وجاء في المادة السادسة ان حكومة جلالته تعترف بحق شرق الاردن في الرسوم الجمركية على الامتعة الداخلة لفلسطين من بلاد شرق الاردن ، وبالنتيجة تدخل شرق الاردن لاجل الاستهلاكات ، الخ ....

وجاء بالمادة السابعة ان حكومة جلالته لا تضع عثرة في طريق اشتراك شرق الاردن مع اي حكومة من الحكومات العربية المجاورة وغيرها ، بعقد اتفاقات جمركية بشرط ان لا يؤثر ذلك في التعهدات الدولية لحكومة جلالته ، فبعد ان جاء بالمادة السابعة ان لحكومة شرق الاردن الحق التام لعمل اتفاقات جمركية مع الحكومات المجاورة لا أرى حاجة لابقاء المادة السادسة ، لان الاطلاق المنصوص عليه في المادة السابعة ، والتقييد المنصوص عليه في المادة السابعة ، والتقييد المنصوص عليه في المادة السادسة لا يتفقان خصوصاً والمباحثات لا تزال دائرة بين فلسطين وشرق الاردن بشأن الجمارك ، وسيعقد اتفاق بينهما .

وأما المادة الثامنة الخاصة بالمحاكم ، فقد تعهد سموه بان لا ينفذ حكم ما بحق اجنبي في شرق الاردن الا بعد الحصول على موافقته مقدما ، وهذا التعهد يضمن المحافظة على حقوق الاجانب ، ولهذا لا أرى حاجة لمنح ضمانات اخرى .

هذا ما أردت ابداءه من الملاحظات بشأن بعض الاسس الواردة في الكتاب ،

راجيا التكرم ببيان المقصود من كلمة « المشوهة » الواردة في المادة الرابعة ومن « التعهد المالي » في المادة الخامسة ، وجلائها بما يزيل الغامض .

وأذكر سعادتكم ايضا بما جاء في كتاب الركابي باشا يوم ١٩ كانون الاول سنة ١٩٢٢ عن التمثيل الخارجي ، والسعي لادخال شرق الاردن في جمعية الامم .

وعلى كل حال فان هذه الشؤون يبحث فيها عندما تكونون على استعداد للبحث في نصوص المعاهدة ، وتفضلوا ....

بريطانية تعترف بامارة شرق الاردن

خطاب هربرت صموئيل في عمان عام ١٩٢٣ (١)

أرغب بالنيابة عن جلالة الملك جورج الخامس وحكومته . ان اقدم اصدق التهاني لسمو الامير عبد الله ، واهالي شرق الاردن ، وبالاصح الى جميع العرب بمناسبة هذا هذا اليوم المبارك السعيد «٢»

اننا ندخل اليوم في دور عظيم الشأن ، في تاريخ الامم العربية الكبير ، فبعد أن كان العرب عنصراً مجيداً ، اشتهر بالادارة والآداب والفنون والعلوم ، تقهقروا تحت اضطهاد دولة دخيلة غير راقية ، وقد منحتهم الحرب الكبرى فرصة لتحرير انفسهم ، فقد اشتركت جيوش بريطانية العظمى ، تسندها الجيوش العربية بقيادة انجال شريف مكة مع القوات العثمانية في حرب طال أمدها وتكللت الثورة العربية ضد تركية بالتعاون مع حملة الحلفاء بنجاح تام . وقد مهدت السبل الآن لنهضة عربية يتوقف انتشارها ونجاحها على العرب انفسهم .

ان فصل هذه البلاد عن المملكة العثمانية وضع على عاتق بريطانية العظمى تبعة ازاء جمعية الامم ، الجمعية الجليلة القدر التي تمثل رأي القسم الاكبر من العالم المتمدن، وستنجز الوعود التي أعطيت لجلالة الملك حسين في اثناء الحرب ، وفقا لهذه الخطط

---

(١) انقطعت المفاوضات بين شرق الاردن وبريطانية لعقد المعاهدة ، حتى يوم ٢٤ حزيران عام ١٩٢٣ اذ زار هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين وألقى هذا الخطاب الذي يعد وثيقة اعترفت به بريطانية بشرق الاردن ، ودامت المفاوضات بعد ذلك جارية حتى يوم ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨ فوقعت المعاهدة الآتية بين الطرفين .

(٢) كان ذلك يوم عيد الفطر لسنة ١٣٤١ هـ

اعترف بشريف مكة ملـكا مستقلا ، ونودي بجلالة الملك فيصل ، ملـكا على العراق ، واعطي سلطات فعلية ، وعقدت معاهدة مع الملك حسين حديثـاً ، وستعلن نصوصها قريبا ، وهي تدل على ان النهضة العربية دخلت في طور جديد .

وها نحن الآن بالاتفاق مع سمو الامير في اثناء زيارته لجلالة الملك جورج والحكومة البريطانية ، ، ولا يخفى كم ان الاتفاق ينص على ما يلي :

تعترف حكومة جلالة الملك جورج بوجود حـكومة مستقـلة في شرق الاردن ، برئاسة صاحب السمو الامير عبد الله بن الحسين ، بشرط ان توافق جمعية الامم على ذلك ، وان تكون حكومة شرق الاردن دستورية تمكن حـكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية ، فيما يتعلق بتلك البلاد ، وذلك باتفاق يعقد بين الحكومتين .

لم تنقض سنتان على تسلم سمو الامير زمام ادارة شرق الاردن حتى خرجت من دور الاضطراب والفوضى الى دور سلام مستمر ، وتقدم متزايد ؛ فاستفاد من هذا التحسين جميع الاهالي على اختلاف طبقاتهم سواء في المدن او القرى أو بين الفلاحين والبدو ؛ والامل وطيد بان التقدم سيستمر باضطراد ، والفضل في ذلك ايضاً يعود الى المستشارين الذين اختارهم سموه ، وأذكر منهم مظهر باشا رسلان الذي أرغب ان اقـدم له التهـاني الخاصة بنواله هذه الرتبة الجديدة .

والحكومة البريطانية تفخر بانها استطاعت الاشتراك في هذا التقدم ، باذلة لحكومة الامير مساعدة فعلية وأدبية ، وقد تمتعت هذه الحكومة بمساعدة مالية ايضاً مما سهل لها ايجاد قوة سيارة منظمة ، وطدت اركان الامن العـام في هـذه البلاد ، وقد وضعت طيارات وسيارات مصفحة تحت تصرفها ، لاستخدامها عند الحاجة وقدم لها مستشارون سياسيون وعسكريون حسب حاجاتها ، وحرصت حكومة جلالة الملك في الوقت نفسه على عدم التدخل مطلقا في ادارة الامير فأصبح استقلال ادارته حقيقياً .

واسمحوا لي ان اذكر في هذا المقام عظم تقديري للصداقة التي استحكمت حلقاتهـا بيني وبين سمو الامير ، ويسرني اني تمكنت فعلا من الاشتراك في التطورات الـتي جرت مؤخراً ، وساعدت عليها ، سواء فيما يتعلق باستقلال شرق الاردن ، أو بالتقدم الناشيء عن عقد المعاهدة مع الحجاز .

واني آمل من صميم الفؤاد ان الحزم السياسي ، وروح التساهل ، وحسن تدبير الامور الادارية — وقد امتازت بها حكومة الامير — تستمر طويلا بعناية الله تعكس ضياء جديداً على سموه ، وتؤدي الى دوام خير ونجاح الذين هم تحت سلطته .

انكلترة تعتدي على استقلال شرق الاردن (١)

١ — بسط المراقبة البريطانية على المالية دون قيد ولا شرط

٢ — اخراج المتهمين بالتحريض في حوادث الحدود

٣ — الغاء نيابة العشائر على ان تكون القوات المحلية خاضعة لتفتيش قائد القوات الامبراطورية وعلى ان تستخدم طبق مشورة حكومة جلالته .

٤ — قبول اتفاق تسليم المجرمين المعقود مع سورية

٥ — ان يعد سمو الامير محترما ، وغير مسؤول عن ادارة الحكومة ، باعتبار أن الحكم يجب ان يكون دستوريا على كل حال .

---

(١) في عام ١٣٤٢ هجري أدى سمو الامير فريضة الحج ، فحدثت في غيابه حوادث اساءت الانكليز ، ولم يكد يصل الى عمان حتى تلقى انذاراً من حكومة بريطانية يتضمن هذه المطالب ، فقبلها سمو الامير مكرهاً .

معاهدة جدة بين الملك علي والامير عبد الله

على ضم العقبة ومعان الى شرق الاردن

جدة في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٣٤٣ (٥ حزيران سنة ١٩٢٥)

تقرر بين جلالة الملك علي وسمو الامير عبد الله ما يأتي :

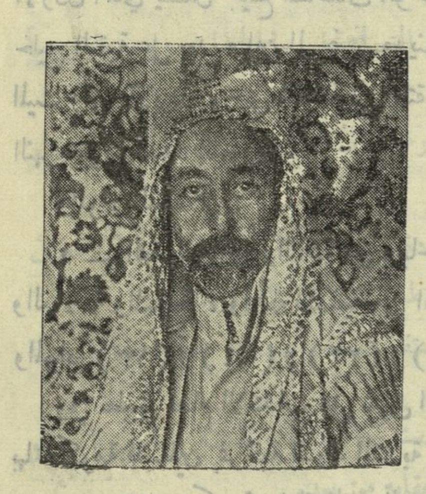
أ ــ التصريح بسلامة الشرق العربي

ب ــ عدم ازعاج جلالة الخليفة الاعظم «١» نظراً لمقامه في العالم العربي والاسلامي أي انه لا يجري التسليم ، الا بعد تشريف جلالاته لجدة .

ج ــ لا يجري التسليم ، الا بعد صدور الامر منه لموظفي ولاية معان

د ــ عدم التعرض لمنافلات الحجاز الحربية مطلقاً .

هـ ــ السماح للحكومة الحجازية بنقل جندها ومعداتها الى اي محل تريد قبل التسليم وبعده .



« جلالة الملك علي »

---

(١) جلالة الملك حسين ، وكان ينزل العقبة وقتئذ بعد مغادرة الحجاز وتنازله عن المملكة لولده الملك علي .

الانتداب البريطاني على شرق الاردن (١)

مذكرة الحكومة البريطانية الى جمعية الامم

١٦ ايلول سنة ١٩٢٢

تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس جمعية الامم وفقاً لشروط المادة ٢٥ من صك الانتداب لفلسطين ان يقرر ما يأتي :

لا تطبق المواد الآتية من نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرق الاردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة الى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين الى غرب مدينة العقبة ، ماراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن ، حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك ، فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية .

والمواد الملغاة هي :

١ — الفقرة الثانية والثالثة من ديباجة صك الانتداب ، والمواد الثانية والرابعة والسادسة والسابعة ، والجملة الثانية من الفقرتين الاولى والثانية من المادة (١١) والمواد (١٣) و (١٤) و (٢٢) و (٢٣)

وفي تطبيق نظام الانتداب على شرق الاردن تقوم حكومته بالاعمال التي تقوم بها حكومة فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة

٢ — تقبل حكومة جلالة الملك التبعة التي تقع على عاتقها في تطبيق نظام الانتداب على شرقي الاردن ، وتتكفل بان الشروط التي توضع لادارة ذلك القطر وفقا للمادة (٢٥) لا تكون باي وسيلة غير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التي لم يشر الى عدم تطبيقها هذا القرار .

---

(١) لما كان صك الانتداب على فلسطين وشرق الاردن ، ما عدا بعض مواد ألغيت من صك الانتداب على شرق الاردن ، فاننا ننشر هنا المواد الملغاة الخاصة بشرق الاردن ، وننشر صك الانتداب الكامل في البحث المتعلق بفلسطين .

الميثاق الوطني لزعماء شرق الاردن (1)

عمان في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٨

بالاستناد الى العهود المقطوعة للعرب عامة من جانب حليفتهم بريطانيـة العظمى في اثناء الحرب العامة ..

والى العهود الرسمية المقطوعة من قبلها لشرق الاردن خاصة .. والى المـادة «٢٢» من عهد جمعية الامم ..

والى مبادىء الرئيس ولسن الاربعة عشر التي اعترف بها الحلفاء ، ووعدوا رسمياً بتحرير الشعوب المظلومة على اساسها ..

والى الوعد الرسمي الصادر عن وزارتي خارجية انكلترة وفرنسة سنة ١٩١٨ للبلاد العربية المحررة ..

قد اجتمعنا نحن ممثلي الامارة العربية الاردنية في مؤتمرنا الوطني المنعقد في عمـان بتاريخ ٢٥ تموز سنة ١٩٢٨ ، وقررنا ميثاقاً وطنياً لبلادنا ـ البنود التالية :

١ ـــ امارة شرق الاردن دولة عربية مستقلة ، ذات سيـادة بحدودها الطبيعيـة المعروفة .

٢ ـــ تدار بلاد شرق الاردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمـو الملكي الامير عبد الله بن الحسين المعظم ، واعقابه من بعده .

٣ ـــ لا تعترف بلاد شرق الاردن بمبدأ الانتداب الا كمساعدة فنية نزيهة لصالح البلاد ، وهذه المساعدة تحدد بموجب اتفاق او معاهدة تعقد بين شرق الاردن وحليفة العرب بريطانية العظمى على اساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبـادلة ، دون ان يمس ذلك بالسيادة القومية .

---

(١) لم ترق المعاهدة لزعماء شرق الارن ، ولم يجدوا فيها ما يحقق اماني البلاد فعقدوا مؤتمراً في عمان يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٨ ووضعوا هذا الميثاق ودعوا البلاد الى التمسك به ، والسعي لتنفيذه .

٤ ــ تعتبر شرق الاردن وعد بلفور القاضي بانشاء وطن قومي لليهود بفلسطين مخالفاً لعهود بريطانية ووعودها الرسمية للعرب ، وتصرفاً مضاداً للشرائع الدينية والمدنية في العالم .

٥ ــ كل انتخاب للنيابة العامة يقع في شرق الاردن على غير قواعد التمثيل الصحيح ، وعلى اساس عدم مسؤولية الحكومة امام المجلس النيابي لا يعتبر انتخابا ممثلا لارادة الامة وسيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية ، بل يعتبر انتخابا مصطنعاً لاقيمة تمثيلية صحيحة له ، والاعضاء الذين ينتخبون على اساسه اذا فصلوا بحق سياسي ، او مالي او تشريعي ضار بحقوق شرق الاردن الاساسية لايكون لفصلهم قوة الحق المعترف به من قبل الشعب ، بل يكون فصلهم جزء من اجزاء تصرف السلطة الانتدابية ، وعلى مسؤولياتها .

٦ ــ ترفض شرق الاردن كل تجنيد لايكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة ، باعتبار ان التجنيد جزء لايتجزأ من السيادة الوطنية .

٧ ــ ترفض شرق الاردن تحمل نفقات أية قوة احتلالية اجنبية ، وتعتبر كل مال يفرض عليها من هذا القبيل مالا مغتصباً من عرق عاملها المسكين ، وفلاحها البائس .

٨ ــ ترى شرق الاردن مواردها ــ اذا منحت حق الخيار بتنظيم حكومتها المدنية ــ كافية لقيام ادارة دستورية صالحة فيها برئاسة سمو الامير المعظم صاحب الامارة الشرعي ، اما الاعانة المالية التي تدفعها الحكومة البريطانية ، فان بلاد شرق الاردن تعتبرها نفقات ضرورية لخطوط المواصلات الامبراطورية ، وللقوى العسكرية المعدة لخدمة المصالح البريطانية ليس الا ... لذلك فان هذه الاعانة التي يضاف اليها قسم من واردات البلاد لتحقيق غاية لامصلحة لشرق الاردن فيها ــ كما هو الواقع ــ لاتخول بريطانية العظمى حق الاشراف على مالية شرق الاردن ، هذا الاشراف المركزي الضار الواقع اليوم !..

ولهذا فاننا نعتبر الوضع المالي الحاضر ، المبني على سياسة تخفيف الاعانة المالية عن عاتق المكلف البريطاني ــ على حساب المكلف الاردني عبارة عن وضع ضمان غير مشروع لاتتحمله موارد البلاد ، ومن الواجب ابطاله واستبداله بنظام يؤيد استقلال

حكومة شرق الاردن المالي مقرون ان التصرف المالي الحاضر لايجوز صدوره عن حليفة غنية كبريطانيا بالنسبة لبلاد فقيرة كشرق الاردن .

٩ ــ تعتبر بلاد شرق الاردن كل تشريع استثنائي لايقوم على اساس العدل والمنفعة العامة ، وحاجيات الشعب الصحيحة ــ تشريعاً باطلا .

١٠ ــ لاتعترف شرق الاردن بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي .

١٠ ــ لايجوز التصرف بالاراضي الاميرية قبل عرضها على المجلس النيابي وتصديقه عليها ، وكل بيع وقع قبل انعقاد المجلس يعتبر باطلا .

المعتمد البريطاني يرد على مذكرة المؤتمر (١)

١ ــ لي الشرف ياصاحب السمو ان اعيد مع هذا كتاب حسين الطراونة الذي تناولته من يد سموكم .

٢ ــ اعترف بانه مما يوجب خيبة الامل وجود بعض اشخاص لايحبذون شكل الحكومة الحاضرة التي اقمتموها سموكم بالاتفاق مع الدولة المنتدبة .

٣ ــ العمل الشاق الذي بذل ، والصعوبات الجمة التي ذللت لجعل الادارة في هذا المستوى من الكفاءة والجدارة ، والحكومة في هذه الحالة ، لو فهمت جيداً لقدرها الجميع قدرها ، ولادركوا ايضاً ان انشاء مجلس خال من موظفي الحكومة للاشتراك في العمل ، في مثل هذه الآونة من تطور البلاد يكون مجلبة للكوارث .

٤ ــ وعندي انه من الخطل انشاء مجلس تنفيذي في الوقت الحاضر ، والى مدة اخرى لايتألف من كبار موظفي الحكومة ، وفضلا عن ذلك فان البلاد لاتقدر الان ان تتحمل رواتب اعضاء مجلس تنفيذي لايتقلدون مناصب رؤساء مصالح .

---

(١) شكل المؤتمر لجنة تنفيذية رئيسها حسين الطراونة اناط بها رفع قرارات المؤتمر الى سمو الامير عبد الله ، وقد رفعها سمو الامير الى المعتمد البريطاني فاجاب هذا عليها يوم ١٢ آب سنة ١٩٢٨ بهذا الكتاب ، وظل الوطنيون يعقدون الاجتماعات ويقدمون الاحتجاجات الى بريطانية حتى سافر سمو الامير عبد الله الى انكلترة في حزيران سنة ١٩٣٤ وسعى لتعديل بعض نصوص المعاهدة .

فاذا كان الذين قدموا هذا الكتاب الموقع من حسين الطراونة - الى سموكم يطلبون حقيقة خير بلادهم ونجاحها ، فانا واثق كل الثقة بان احسن وسيلة لذلك ان يؤيدوا التدابير التي اعددتموها لحكومة هذه البلاد .

٥ — ثم ان التقدم نحو الحكم النيابي لايتم الا بعد ان يبرهن الشعب على قدرته لتحمل مسؤوليات اكبر .

بين امارة شرق الاردن وبريطانية

نص المعاهدة الاردنية - الانكليزية

لما كان لصاحب الجلالة البريطانية بموجب انتداب اتفق عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب .

ولما كان صاحب السمو امير شرق الاردن قد انشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن.

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعداً للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو امير شرق الاردن (عن طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو) على ان تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية في موقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك اعتزم الان صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن ان يعقدا اتفاقاً لهذه المقاصد وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند

عن بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية صاحب المقام الجليل الفيلد مرشال اللورد بلومر (ج . س . ب) و (ج . س م . ج) و (ج . س . ف . و) و (ج . ب . ا)

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن حسن خالد باشا ابو الهدى

اللذين بعد ان تبادلا تفويضها التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي :

المادة ١ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن

وعلى ان تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب السمو الامير على ان النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها باسرها شرق الاردن ويهيىء صاحب السمو الامير محلا لاقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني .

المادة ٢ — ان سلطتي التشريع والادارة المؤتمن عليها صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدبا على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الاردن من الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستورية التي يحميها بحدودها قانون شرق الاردن الاساسي وأي تعديل يطرأ عليها بموافقة صاحب الجلالة البريطانية .

ان كلمة « فلسطين » في سائر مواد هذا الاتفاق — ما لم ترد معرفة على وجه آخر تعني ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع الى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعودا في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية .

المادة ٣ — يوافق سمو الامير على انه لا يعين في شرق الاردن — مدة الاتفاق الحاضر — موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية ويضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرق الاردن وشروط استخدامهم باتفاق على حدة .

المادة ٤ — يوافق صاحب السمو الامير على اتخاذ وسن اية قوانين او أوامر أو انظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الاردن وعلى ان لا تقبل او تسن في شرق الاردن اية قوانين أو اوامر او أنظمة يمكن ان تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية .

المادة ٥ ـ يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى اليه عن طريق المندوب السامي لشرق الاردن في جميع الامور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية و كذلك في جميع الامور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن .

ويتعهد سمو الامير ان يتبع في شرق الاردن في الادارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها ان تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وامورها المالية .

ويوافق على ان يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ويوافق فوق ذلك انه لايغير طريقة مراقبة الاحوال المالية في شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٦ ـ يوافق صاحب السمو الامير على ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي وفي اي قانون من الانواع التالية وهي :

١ ـ اي قانون يمس نقد شرق الاردن او له صلة باصدار اوراق نقدية (بنكنوت).

٢ ـ اي قانون يفرض رسوما متفاوتة .

٣ ـ اي قانون يمكن ان يجعل الاشخاص المنتمين الى جنسية اية دولة من عصبة الامم او الى اية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضواً في العصبة المذكورة ـ خاضعين و مستهدفين لاي فقد اهلية لم يخضع ولم يستهدف له الاشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين او الذين ينتمون الى جنسية اية دولة اجنبية .

٤ ـ اي قانون خاص ينص على وراثة عرش الامير او على انشاء مجلس وصاية .

٥ ـ اي قانون يمنح نفسه فيه اي ارض او مال او هبة اخرى او عطية .

٦ ـ اي قانون يمكن ان يتولى الامير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الاردن .

٧ ـ اي قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الاجانب .

٨ ـ اي قانون مغير او معدل او مضيف لتفاصيل احكام القانون الاساسي .

المادة ٧ ـ لايكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جمركي مالم يقع اتفاق بين البلدين والتعريفة الجمركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية ،

تدفع حكومة فلسطين الى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة الى فلسطين من اقليم غير شرق الاردن ثم تدخل لشرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلي ولكن يحق لحكومة فلسطين ان تحجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الاردن من اقليم غير بلاد فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلي .

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الاردن في الموانيء الفلسطينية من التسهيلات ماتلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

المادة ٨ ــ لاتوضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الاردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة في الجمارك او لمقاصد اخرى مادام ذلك يتفق مع الالتزامات الدولية لصاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٩ ــ يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يجده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب وستدمج هذه الشروط في اتفاق على حدة يبلغ الى مجلس عصبة الامم وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يوافق ان يؤتى بأجنبي امام محكمة اردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يجده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشان المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة .

المادة ١٠ ــ يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ويمكن ان ينشيء وينظم ويراقب في شرق الاردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الامير في صيانة السلام والنظام .

يوافق صاحب السمو الامير على انه لا ينشيء ولا يحتفظ في شرق الاردن أو يسمح بان ينشأ او يحتفظ باية قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ١١ ـ يعترف صاحب السمو الامير بالمبدأ الذى يعتبر ان تكاليف القوات اللازمة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات تلك البلاد ـ تستمر شرق الاردن

عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الاردن وتتحمل كذلك - حالما تسمح موارد البلاد المالية - فرق الزيادة ما بين تكاليف القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن وتكاليف هذه القوات فيما لو كانت مرابطة في بريطانية العظمى بالدرجة التي تعتبر هذه القوات - في نظر صاحب الجلالة البريطانية - مستخدمة في شؤون شرق الاردن وكذلك تدفع جميع تكاليف أية قوة تنشأ لشرق الاردن وحدها .

المادة ١٢ - ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للادارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها اي اتفاق على قوات محلية - تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ - فيؤخذ بتدبير اعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض تعضيداً لواردات شرق الاردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة في نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن والمعتبرة عند صاحب الجلالة البريطانية انها مستخدمة من اجل شرق الاردن الى الحد والاوان اللذين تظل فيهما واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه .

المادة ١٣ - يوافق صاحب السمو الامير على ان تتخذ وتسن جميع القوانين أو الاوامر التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر للقيام بمرامي المادة العاشرة وان لا تقبل ولا تسن في شرق الاردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة قد تصطدم في رأي صاحب الجلالة البريطانية بمرامي تلك المادة .

المادة ١٤ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن اعلان الحكم العرفي في جميع شرق الاردن او في اي جزء منها وأن يعهد بادارة ذلك الجزء او تلك الاجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفي في شرق الاردن الى ذلك الضابط الذي قد يرشحه أو اولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية ويوافق صاحب السمو الامير كذلك على اتخاذ قانون خاص - عند اعادة الحكومة المدنية - يبريء فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة اي تصرف أو اهمال أو تقصير وقع خلال الحكم العرفي .

المادة ١٥ - يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يتولى حق القضاء على جميع أعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها أو يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة فلفظة (قوات مسلحة) تعتبر انها شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة أو المستخدمين فيها .

المادة ١٦ - يتعهد صاحب السمو الامير بان يقدم في كل حين كل تسهيل لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما فيها استعمال اللاسلكي والخطوط البرية لمصلحتي البرق والهاتف وحق مد خطوط برية - والنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرق الاردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانيها .

المادة ١٧ - يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بمنح الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وانشاء وادارة سكك الحديد وعقد القروض .

المادة ١٨ — ما من أرض في شرق الاردن يتنازل عنها او تؤجر او توضع باية طريقة تحت مراقبة اية سلطة اجنبية وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير لاقامة ممثلين اجانب ولتنفيذ احكام المواد السالفة.

المادة ١٩ - يوافق صاحب السمو الامير على انه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية تتناول شرق الاردن .

المادة ٢٠ - ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية وتعتبر الحكومة الدستورية موقتة الى ان يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر حينا بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد اي تنقيح قد يلوح انه مرغوب فيه في الاحوال التي توجد عند ذلك .

المادة ٢١ — لقد صيغ الاتفاق الحاضر في اللغتين الانكليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انكليزيتين وأخرتين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير

مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم .

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس في هذا اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨ .

(بلومر) (حسن خالد ابو الهدى)

تعديل المعاهدة الاردنية ـ الانكليزية

اتفاق ملحق لمعاهدة ٢٠ شباط سنة ١٩٢٨

لما كان صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

وصاحب السمو امير شرق الاردن .

راغبين في تعديل الاتفاق الموقع عليه بالنيابة عنهما في القدس بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٢٨ - من بعض الوجوه .

فقد اعتزما على عقد اتفاق ملحق لذلك الغرض وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين .

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية .

صاحب الفخامة اللفتننت جنرال السير آرثوغرانفل واكوب (ج . س . م . ج) (ك . س . ب) (س . آي . ي) (د . س . و) .

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن .

صاحب الفخامة ابراهيم باشا هاشم .

اللذين بعد ان تبادلا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى ــ تلغى المادة الاولى من الاتفاق الموقع عليه في ٢٠ شباط ١٩٢٨ ويستعاض عنها بالنصوص الاتية .

« يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن وعلى ان تجري

المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .

ويوافق صاحب الجلالة البريطانية على ان لصاحب السمو الامير ان يعين موظفين قنصليين لدى اية دولة عربية مجاورة بحسب ماقد يعتبر ذلك لازما .

ويوافق صاحب السمو الامير على ان النفقات العادية للحكومة المدنية والادارة تتحملها بادرها شرق الاردن .

المادة الثانية — تلغى الفقرة الاولى من المادة السابعة من الاتفاق الموقع عليه في ٢٠ شباط ١٩١٨ ويستعاض عنها بالنصوص الاتية .

« لايكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جمركي مالم يقع اتفاق بين البلدين »

المادة الثالثة — يبرم هذا الاتفاق ويجري تبادل ابرامه حالما يستطاع ذلك ويصبح نافذ المفعول فور ابرامه .

المادة الرابعة — لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين - الانجليزية والعربية وقد وقع المندوبان المفوضان للفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انجليزيتين ونسختين عربيتين ويكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار واما عند الاختلاف بينها في تفسير مادة من مواد هذا الاتفاق يكون للصيغة الانجليزية التقدم .

وثقة بما تقدم قد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في هذا اليوم السبت الموافق ٢ حزيران سنة ١٩٣٤ .

ابراهيم هاشم	ارثروا كوب
المندوب المفوض	المندوب المفوض
عن صاحب السمو امير شرق الاردن	عن صاحب الجلالة البريطانية

تعديل المعاهدة الاردنية – الانكليزية

اتفاق [illegible]

لما كان صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده [illegible]

[illegible]

وصاحب السمو امير شرق الاردن [illegible]

[illegible]

١٩٢٨ – من بعض الوجوه .

[illegible]

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات [illegible]

[illegible]

صاحب الفخامة ابراهيم باشا هاشم .

اللذين بعد [illegible] تفويضيهما التامين ووجداها بالشكل [illegible] اللائق . اتفقا على

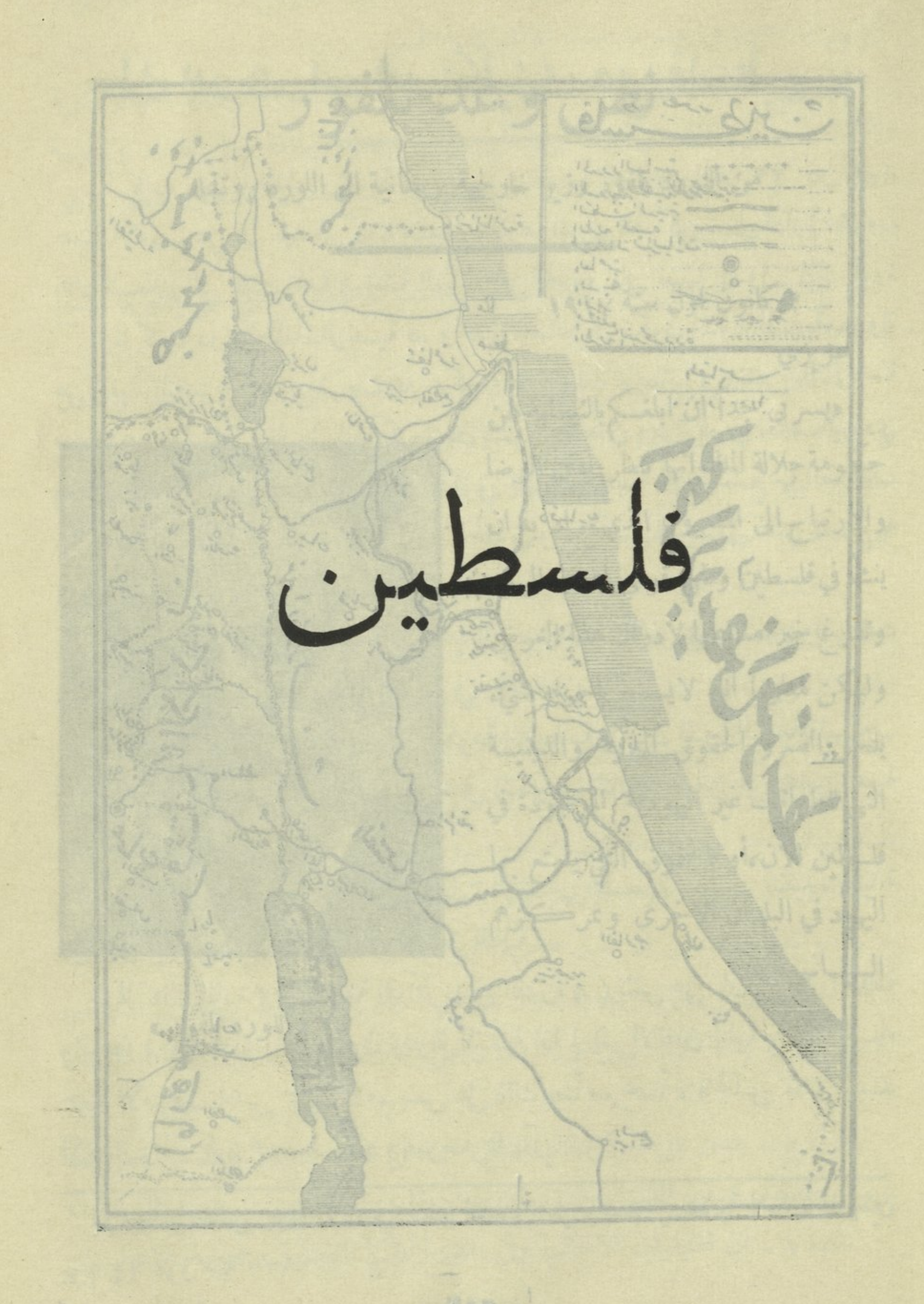
ما يأتي :

المادة الاولى – تلغى المادة الاولى من الاتفاق الموقع [illegible] في ٢٠ شباط ١٩٢٨

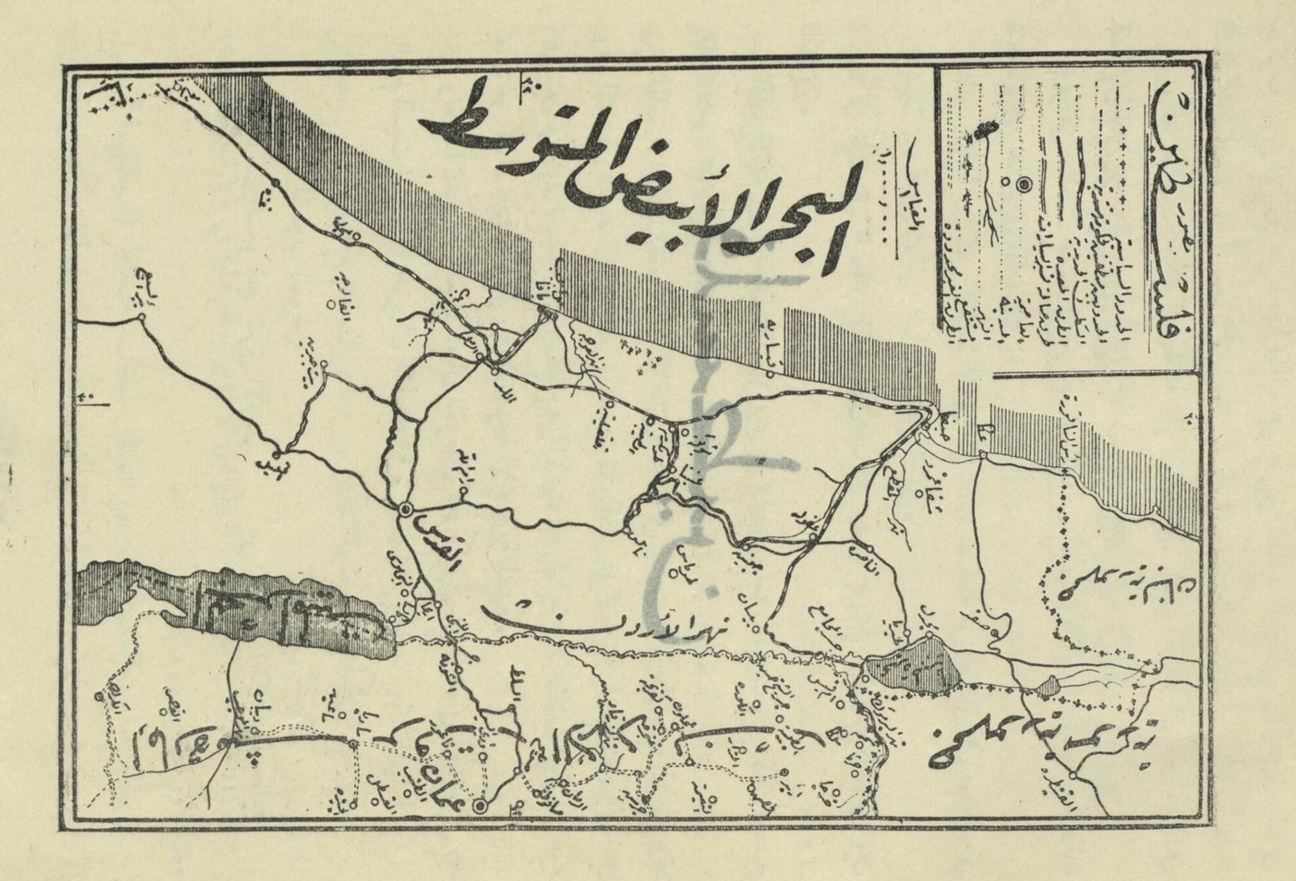
ويستعاض عنها بالنصوص الاتية .

« يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق

الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن وعلى ان تجري



فلسطين



فلسطين
البحر الأبيض المتوسط
المقياس
القدس
نهر الأردن

نص وعد بلفور

من اللورد بلفور وزير خارجية بريطانية الى اللورد روتشلد

٢ كانون اول سنة ١٩١٧

عزيزي

«يسرني جداً ان ابلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك انها تنظر بعين الرضا والارتياح الى المشروع الذي يراد به ان ينشأ في فلسطين وطن قومي لشعب اليهود وتفرغ خير مساعيها لادراك هذا الغرض وليكن معلوما انه لايسمح باجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين الان، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الاخرى وبمركزهم السياسي».



« اللورد بلفور »

صك الانتداب الانكليزي على فلسطين (١)

لما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد اتفقت ـ تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم ـ على ان تعهد الى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة في ادارة شؤون بلاد فلسطين التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التى تعينها الدول المذكورة

ولما كانت دول الحلفاء الرئيسية قد وافقت ايضاً على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وصادقت عليه الدول المذكورة بان ينشأ في فلسطين وطن قومي للشعب اليهودي مع البيان الجلي بان لا يفعل شيء يضير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان ولا الحقوق والمركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

ولما كان ذلك اعترافا بالصلحة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على اعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد

ولما كانت دول الحلفاء اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين.

ولما كان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس جمعية الامم لموافقته عليه

ولما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الانتداب لفلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن جمعية الامم طبقاً للنصوص والشروط التالية .

ولما كانت المادة ٢٢ المتقدمة الذكر (في الفقرة ٨) تنص على ان درجة السلطة والسيطرة او الادارة التي تكون للدولة المنتدبة اذا لم يتم الاتفاق عليها بين اعضاء جمعية الامم فان مجلس جمعية الامم ينص على ذلك نصاً صريحاً ، فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يأتي :

---

(١) أقر مجلس جمعية الامم في لندن الصك الذي وضعته بريطانية لادارة فلسطين يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ .

المادة ١ — تكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة الا حيث اقيمت لها حدود في نصوص صك الانتداب هذا .

المادة ٢ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي كما جاء في ديباجه هذا الصك وترقية انظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان .

المادة ٣ — يجب على الدولة المنتدبة ان تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الاحوال .

المادة ٤ — يعترف « بهيئة » يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما .

وتعترف بأن الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها في ما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

المادة ٥ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن عدم التنازل عن شيء من أراضي فلسطين او تأجيره أو وضعه تحت حكومة دولة اجنبية .

المادة ٦ — على حكومة فلسطين مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي ان تسهل هجرة اليهود (الى فلسطين) في احوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع الهيئة اليهودية المشار اليها في المادة ٤ استقرار اليهود في الاراضي الزراعية وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور « الموات » غير المطلوبة للاعمال العمومية .

المادة ٧ — يتعين على حكومة فلسطين ان تسن قانونا للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الرعوية الفلسطينية .

المادة ٨ — ان امتيازات الاجانب وفي جملتها المحاكم القنصلية وحماية القنصليات

ورعاياها وهي التي كان الاجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات او العرف في السلطنة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين ولكن متى انتهى اجل الانتداب فان هذه الامتيازات تعاد برمتها او مع التعديل الذي يكون قد تم عليه الاتفاق بين الدول صاحبة الشأن الا اذا كانت الدول التي ظل رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في اول اغستوس سنة ١٩١٤ قدسبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات او وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمى .

المادة ٩ — الدولة المنتدبة مسؤولة عن ان يكفل النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق القضائية للاجانب والوطنيين ويضمن تمام الضمان احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف ولا سيما ادارة الاوقاف طبقاً للشريعة الدينية وشروط الواقفين .

المادة ١٠ — تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية عن تسليم الرعايا الاجانب المطلوبين من فلسطين مرعية الى ان تعقد اتفاقات خاصة بذلك على فلسطين .

المادة ١١ — تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ماله علاقة بترقية البلاد ويكون لها السلطة التامة لتدبير مايلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على مورد مامن موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد في مابعد فيها بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . وعليها ايضاً ان توجد نظاماً للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة اجور اخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال اعظم مايستطاع من الارض .

ويجوز لادارة البلاد ان تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على ان تجري او تستثمر بشروط الانصاف والعدل الاعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها . وانما يشترط في هذه الاتفاقات ان الارباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة او غير مباشرة فائدة معتدلة لرأس المال . وكل مازيد على هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها .

المادة ١٢ — يعهد الى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحق اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية وللدولة المنتدبة الحق ايضاً في ان تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها .

المادة١٣— تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى المواضع المقدسة والاماكن والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الامن العام والاداب وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى جمعية الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ان لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازما لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ان لا يفسر شيء في هذا الانتداب تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض للاملاك الاسلامية أو التداخل في ادارة المشاهد الاسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات .

المادة ١٤ — تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلقة بالاماكن المقدسة والحقوق والدعاوي التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين . ويعرض الاسلوب الذي يتبع في تعيين هذه اللجنة وتأليفها ووظائفها على مجلس جمعية الامم ليوافق عليها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس

المادة ١٥ — يجب على الدولة المنتدبة ان تتحقق ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والاداب فقط . ويجب ان لا يكون هناك تمييز من أي نوع كان بين سكان فلسطين بسبب الجنس او الدين او اللغة وان لا يحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الديني فقط .

يجب ان لا تحرم اي طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم ابنائها بلغتهم اذا كان ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة (الحكومة)

المادة ١٦ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الاشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين . فاذا روعي هذا الشرط لا يجوز ان تتخذ تدابير في فلسطين لاعاقة اعمال

مثل هذه الهيئات او التعرض لها او الاجحاف باي ممثل لها او عضو فيها بسبب دينه او جنسيته .

المادة ١٧ — يجوز لادارة (حكومة) فلسطين ان تنظم على قاعدة اختيارية القوات اللازمة المحافظة على السلم والنظام وللدفاع عن البلاد ايضا بشرط ان تكون تحت اشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لادارة فلسطين استخدام هذه القوات لاغراض اخرى غير الاغراض المعينة في ما تقدم الا بموافقة الدولة المنتدبة وفي ماعدا هذه الاغراض لا يجوز لادارة فلسطين ان تجمع قوات عسكرية او بحرية او جوية ولا ان تبقيها عندها .

وليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين . ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت ان تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

المادة ١٨ — يجب على الدولة المنتدبة ان تكفل عدم التحيز في فلسطين على رعايا اية دولة تكون عضوا في جمعية الامم (وفي جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) اذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة او اية دولة اجنبية كانت في الامور المتعلقة بالضرائب او التجارة او الملاحة او تعاطي الصنائع أو المهن او في معاملة السفن التجارية او الطيارات الاهلية و كذلك يجب ان لا يكون هناك تحيز في فلسطين ضد عروض يكون منشأها في بلاد من بلدان الدول المذكورة او تكون مرسلة اليها . وتطلق حرية مرور المتاجر (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة

ومع مراعاة ما تقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا لا يجوز لادارة فلسطين ان تفرض باشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمركية ما تراه ضروريا وتتخذ من التدابير ما تظنه صالحاً لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكان . ويجوز لها ان تعقد باشارة الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع اي دولة كانت اهلاكها كلها داخلة في تركيا الاسيوية او شبه جزيرة العرب سنة ١٩١٤ .

المادة ١٩ — تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الادارة (ادارة فلسطين) على كل

اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الان او التي قد تعقد بموافقة جمعية الامم في ما بعد من جهة الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة والاتجار بالمخدرات أو تتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية او بالممتلكات الادبية والفنية والصناعية .

المادة ٢٠ — تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها جمعية الامم لمنع انتشار الامراض وفي جملتها امراض النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية وسواها من الاحوال .

المادة ٢١ — تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الاولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانوناً خاصاً بالاثار والعاديات ينطبق على الاحكام الاتية ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا كل الدول الداخلة في جمعية الامم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الاثرية .

— ١ —

يجب ان يفهم من لفظة « العاديات » كل ما نتج عن عمل البشر او وضعهم قبل سنة ١٧٠٠

— ٢ —

ان التشريع لحماية العاديات يجب ان يكون اجدر بالتشجيع منه بالتهديد ويجب على كل شخص يكتشف اثرا بدون حصول على الاذن المذكور في الفقرة الخامسة ان يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه

— ٣ —

لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحوازه .

ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد الا باذن تلك السلطة

— ٤ —

كل شخص يتلف او يثلم قطعة من العاديات تعمداً أو اهمالا يجب ان يجازى جزاء معينا

— ٥ —

ممنوع كل حفر او تنقيب لايجاد العاديات الا باذن من السلطة ذات الشأن والا غرم المخالف غرامة مالية

— ٦ —

توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية مؤقتاً او دائماً في الاراضي التي تحتوي فائدة تاريخية أو أثرية

— ٧ —

لا تعطى الرخصة باجراء الحفريات الا لاشخاص يقدمون ادلة كافية على اختبارهم الاثري ، وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص ان لا تستثني علماء أمة ما.

— ٨ —

يمكن اقتسام محصول التنقيب بين الاشخاص الذين اجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي . فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة ٢٢ — تكون الانكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين فكل عبارة او كتابة بالعربية على طوابع أو عملة في فلسطين تكرر بالعبرانية وكل عبارة او كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية .

المادة ٢٣ — تعترف ادارة فلسطين بالايام المقدسة (الاعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين ايام راحة مشروعة لافراد تلك الطائفة .

المادة ٢٤ — تقدم الدولة المنتدبة لمجلس جمعية الامم تقريراً سنويا يرتاح اليه المجلس عن التدابير التي اتخذت في اثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب وترسل نسخ من جميع الانظمة والقوانين التي تسن او تصدر في اثناء السنة مع التقرير.

المادة ٢٥ — يحق للدولة المنتدبة بسماح مجلس جمعية الامم ان تؤجل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة في الاملاك الواقعة بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في آخر الامر وان تضع من التدابير لادارة هذه الاملاك ما تراه ملائماً لتلك الاحوال بشرط ان لا يعمل عمل يكون مخالفا لشروط المواد ١٥ و ١٦ و ١٨

المادة ٢٦ — توافق الدولة المنتدبة على انه اذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضو آخر في جمعية الامم يتعلق بتفسير شروط صك الانتداب او تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد جمعية الامم اذا لم يمكن حله بالمفاوضات .

المادة ٢٧ — يلزم موافقة مجلس جمعية الامم على كل تعديل في شروط صك الانتداب هذا .

المادة ٢٨ — يتخذ مجلس جمعية الامم من التدابير في حالة انتهاء الانتداب المخول بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة ما يراه ضروريا لصون استمرار الحقوق المكتسبة في المادتين ١٣ و ١٤ على الدوام بضمان الجمعية ويستخدم نفوذه لان يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين الاحترام التام للعهود المالية التي اتخذتها ادارة فلسطين على عاتقها في عهد الانتداب وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في المعاش والمكافأة .

تودع الصورة الاصلية من هذا الصك في محفوظات جمعية الامم وترسل صور مصدق عليها بواسطة السكرتير العام لجمعية الامم الى جميع اعضاء الجمعية .

انكلترة تنشئ حكومة في فلسطين

بلاغ هربرت صموئيل رئيس الحكومة (١)

الى اهالي فلسطين

اني مأمور من جلالة الملك جورج الخامس ان ابلغكم الرسالة الآتية :

ان الدول المتحالفة التي نالت الفوز الباهر في هذه الحرب قد أودعت الى بلادي امر الوصاية على فلسطين لكي تسهر على مصالحها ، وتكفل لبلادكم العمران السلمي الذي طالما كنتم تنشدونه .

اني اذكر بافتخار العمل المجيد الذي قامت به جنودي تحت قيادة الفيلد مارشال اللورد اللنبي لتحرير بلادكم من النير التركي ، وسأسر حقيقة اذا وفقت انا وشعبي ايضا ان نكون وسيلة لتنالوا السعادة بوجود ادارة حازمة وصادقة .

اني أرغب ان أؤكد لكم ان الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا ، وحكومتي عازمة على احترام حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها في المدة التي تنقضي ، ريثما يصادق مجلس جمعية الامم نهائياً على الانتداب . وفي المستقبل عندما تكون الوصاية امراً واقعاً .

ولا يخفاكم ان الدول المتحالفة قررت اتخاذ التدابير لتضمن انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج ، وهذه التدابير لن تؤثر قطعيا على حقوق الاهالي المدنية أو الدينية ، ولن تنقص من الرقي المعنوي لجميع طبقات الشعب الفلسطيني .

---

(١) بدأت انكلترة بعد نيلها الانتداب على فلسطين بانشاء حكومة مدنية فعينت السر هربرت صموئيل من زعماء الصهيونيين مندوبا ساميا لهذه الحكومة ، وفي يوم اول تموز سنة ١٩٢٠ اعلنت الحكومة الجديدة برئاسة هربرت صموئيل ، وأذاع هذا البلاغ .

واني واثق ان المندوب السامي الذي انتدبته لتنفيذ هذه المبادىء سيفعل ذلك بعزم ثابت ، ونية صادقة ، وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التي تؤول لخير الشعب على اختلاف مذاهبه وطبقاته .

انه مدرك جداً خطورة المهمة الملقاة على حكومة بلاد يقدسها المسيحي والمسلم واليهودي على السواء ، وسأحافظ بكل اهتمام وعناية على رقي البلاد التي ينظر العالم الى تاريخها باهتمام عظيم .

بيان عن الخطة في انشاء الحكومة

تفضل جلالة الملك فمنحني منصب مندوب سام لرئاسة الحكومة المدنية التي تأسست الان ، والمنشور الذي تلوته يتضمن المبادىء التي سنسير عليها في ادارة البلاد .

ان حدود البلاد شمالا وشرقا لم تقرر بعد، واني واثق اننا سنحصل على حل مرض بدون أدنى تأخير .

وستكون لفلسطين حكومة منفردة تتصل بوزراء جلالة الملك في لندن مباشرة ؛ وعندما يتقرر الانتداب نهائياً تقوم الادارة المدنية على أساس ثابت مع ضمان امر الاستخدام المبني على الكفاءة وحسن السلوك ، وتخصص رواتب تقاعد لبعض الضباط، وستكون اكثر الوظائف العليا بيد موظفين بريطانيين ريثما يأن الاوان لزيادة عدد الموظفين الوطنيين الحائزين على الصفات التي تؤهلهم للمناصب الرفيعة ، وللقيام بما تتطلبه ادارة البلاد . اما بقية الوظائف فهي مباحة للفلسطينيين على اختلاف مذاهبهم .

ان استقامة الموظفين هي اول شروط لانشاء حكومة صالحة ، وستنفذ الحكومة القوانين الصارمة في كل شخص يعطي او يقدم رشوة الى أي موظف من موظفيها ، أو الى اي عضو أو موظف كان في مجلس بلدياتها ، وستنفذ القوانين نفسها في كل موظف يرتشي بقطع النظر عن درجة وظيفته .

وسأعين مجلساً للشورى قليل العدد ، تكون اكثريته من موظفي الحكومة، ويضم عشرة اعضاء غير رسميين ، يختارون من الطوائف المختلفة ، ويجتمع هذا المجلس برئاستي

في فترات متعددة ، وتعرض عليه مشروعات القوانين الهامة ، مع الميزانية السنوية ليبدي رأيه فيها ، وتعطى الحرية للاعضاء غير الرسميين لطرح الاسئلة التي يودون سؤال الحكومة عنها ، وتعلن مناقشاته ،

وهكذا تكون الخطوة الأولى لترقية الحكم الذاتي في جهات عديدة من البلاد الفلسطينية، واعتقد انه مع تعاقب الايام يحدث الارتقاء المنشود .

وادمج في معاهدة الصلح مع تركيا شرط ينص على انشاء لجنة تختارها بريطانية لدرس الشؤون الخاصة بالاديان المختلفة في فلسطين وتسويتها . وحينما تؤلف هذه اللجنة تختار جمعية الامم رئيسها . لقد حان الزمان الذي يمكن به تقدم البلاد الاقتصادي الذي تأخر بسبب الحرب وستساعد التدابير التي ستتخذ لتأسيس الوطن القومي مساعدة كبيرة في تحقيق العمران المنشود .

ان بيع الاراضي وكل ما يختص بمعاملاته سيعود الى ما كان عليه ويكون خاضعا لبعض قيود يراد بها منع المتاجرة بالاراضي وسيوضع قانون خاص .

واني عازم على تأليف لجنة للاملاك من موظف بريطاني وعضوين اخرين تكون موضع ثقة اليهود والمسلمين والمسيحيين ، ومن واجبات هذه اللجنة ان تحقق عن الاملاك التي تسويتها قريبة الحل وان تسعى لترويج عمران البلاد وتضمن الانصاف والعدالة لكل المزارعين وأصحاب المراعي والملاكين . وتخطط الاملاك وتمسح عما قريب ، وتنشأ محكمة خاصة لحل كل الخلافات الناشئة عن الاملاك . والغاية من ذلك تقرير الحدود وحسم المنازعات التي كانت سبب اقلاق راحة الاهالي . وستؤسس مصارف لاقراض الفلاحين ما يلزمهم لآجال طويلة ولترويج الصناعات المدنية .

وستتسلم الحكومة المدنية سكك الحديد عن قريب وتشرع في الاصلاحات اللازمة لها قبل حلول فصل الشتاء كي لا يتكرر التعطيل الذي سبب خسائر ومتاعب جمة كما حدث في الشتاء الماضي . وسيتم اصلاح السكة بين يافا واللد بتوسيعها وتصليح سكك اخرى .

ولقد وضعت على بساط البحث قائمة كبيرة تشتمل على المشروعات العمرانية

التي يراد القيام بها وهي تنطوي على أصلاح الطرق وشقها وترقية المواصلات التليفونية والتلغرافية وتعميم الكهرباء في البلاد وانشاء مرفأ حيفا وتجفيف المستنقعات وغرس الغابات في الاراضي الصالحة وسيؤجل بعضها وهو يحتاج الى نفقات عظيمة ريثما يتم اعداد الاموال الكافية . وأرجو ان اوفق الى عقد قرض مالي حينما يقرر مصير الانتداب نهائياً ليساعد على القيام بالاعمال التمهيدية لجانب من هذه المشروعات .

الحكومة تضع دستوراً لفلسطين (١)

يعين رجل صالح لادارة حكومة فلسطين يعرف بالمندوب السامي والقائد العام ويخول السلطة اللازمة لتنفيذ جميع الواجبات المقترنة بوظيفته ، وتطبيق شروط الانتداب الذي منحته دول الحلفاء الى بريطانية العظمى وتأسيس وطن قومي لليهود منح المندوب السامي السلطة لتقسيم البلاد بموافقة الوزير الى مقاطعات او أجزاء ادارية على اسلوب ملائم لاعمال الادارة ، وخول جميع الحقوق للتصرف في الاراضي العامة او فيما له علاقة فيها ، وفي جميع الحقوق لاستثمار المناجم والمعادن على اختلاف انواعها واعطاء امتيازات شرعية لاي كان لاستخراجها ، وله الحق ان يهب الاراضي العامة والمعادن والمناجم ويؤجرها او يسمح باستثمارها موقتاً بالشروط التي يرتئيها، وله الحق في تعيين موظفي الحكومة بعد مراعاة أوامر الوزير بالاحوال التي يراها مناسبة وان يعين واجباتهم ويبقى هؤلاء الموظفون في مراكزهم ما دام المندوب السامي راضياً عن اعمالهم.

ويؤلف مجلس تنفيذي لمساعدة المندوب السامي على الطريقة التي تشير بها حكومة جلالة الملك .

ويؤلف اعتباراً من التاريخ الذي يعينه المندوب السامي مجلساً تشريعيا لفلسطين يستعاض به عن المجلس الاستشاري وتكون له السلطة التامة لسن القوانين الضرورية للمحافظة على الامن والسلام وانتظام الحكومة بشرط ان لا يخالف التعليمات المعطاة من حكومة جلالة الملك ، وان لا يسن قانونا يمس الحرية الشخصية او يقيد الحرية الدينية او يميز بين سكان فلسطين بسبب الجنسية او الديانة او اللغة او يخالف نظام الانتداب الموضوع لفلسطين .

«١» بعد فرض الانتداب ، نشرت حكومة فلسطين الجديدة دستورها مبنياً على صك الانتداب ووعد بلفور ، وذلك في شهر آب سنة ١٩٢٥ ، وهذه خلاصته .

لا تنفذ القوانين التي يسنها هذا المجلس قبل أن يصادق عليها المندوب السامي وتقرها حكومة جلالة الملك .

يحتفظ المندوب السامي بالقوانين التي أجازها المجلس التشريعي لموافقة جلالته عليها ويحتفظ ايضاً بالامور التي لها مساس بنظام الانتداب .

ويحتفظ جلالة الملك لنفسه بحق رفض اي قانون قد يكون المندوب السامي وافق عليه في خلال سنة واحدة من تاريخ الموافقة عليه ويعلن رفضه اياه بواسطة كاتم السر العام .

ويؤلف المجلس التشريعي من ٢٢ عضواً عدا المندوب السامي منهم عشرة أعضاء من الموظفين واثنا عشر من غير الموظفين ، وينتخب غير الموظفين بموجب الاوامر التي تصدر من مجلس الملك الخاص ، أو بموجب ما يوضع من القوانين والانظمة من حين الى آخر بشأن هذه الانتخابات ، ويكون الاعضاء الموظفون الاشخاص الذين يشغلون وظائف كاتم السر العام والنائب العام ومدير المالية ومفتش الشرطة والسجون ومدير الصحة ومدير الاشغال العامة ومدير المعارف ومدير الزراعة ومدير الجمارك ومدير التجارة والصناعة .

تنشأ محاكم صلح في كل قضاء وناحية ويكون لها السلطة الخاصة بقانون حكام الصلح العثماني كما هو معدل بموجب القوانين والانظمة السارية بالفعل الآن .

وتنشأ محاكم مركزية في الاقضية التي يعينها المندوب السامي ولها الحق في رؤية جميع القضايا الحقوقية الخارجة عن اختصاص محاكم الصلح في ذلك القضاء والحق في رؤية جميع القضايا الجنائية الخارجة عن وظيفة محكمة الجنايات .

وتنشأ محكمة جنايات لها السلطة التامة في رؤية جميع الجرائم المعاقب عليها بالقتل والجرائم الاخرى التي ينص عليها القانون الخاص .

وللمندوب السامي ان يؤلف بامر منه محاكم اراض كلما دعت الحاجة الى ذلك للنظر في المسائل المعلقة بملكية الاموال غير المنقولة .

وتؤسس محكمة تعرف بالمحكمة العليا وتعين صورة تاليفها بقانون خاص ويكون لها صفة المحاكم الاستئنائية .

وللمحاكم الشرعية الاسلامية وحدها الحق في رؤية الدعاوي المتعلقة بالاموال الشخصية الخاصة بالمسلمين كالزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية الخ . وللمحاكم الطائفة اليهودية الدينية وحدها ان تنظر في استماع الدعاوي المتعلقة بالاموال الشخصية وللمحاكم الطوائف المسيحية المختلفة وحدها ان ترى مسائل الزواج والطلاق والنفقة وتصديق الوصاية وتنظر فيما يتعلق بالاوقاف الخ.

اذا شملت قضية تتعلق بالاحوال الشخصية اشخاصاً من طوائف دينية مختلفة يجوز لاي خصم ان يقدم طلباً الى قاضي القضاة وهذا يعين بمساعدة مستشارين من الطوائف المختلفة المحكمة التي لها السلطة في استماع تلك القضية .

واذا قامت شبهة حول قضية من القضايا الشخصية الداخلة في اختصاص محكمة دينية تحال القضية الى محكمة خاصة يعين شكلها بقانون خاص .

ويجب ان تنشر باللغة الانكليزية والعربية والعبرانية جميع القوانين والاعلانات الرسمية والنماذج التي تصدرها الحكومة وجميع الاعلانات الرسمية التي تعلنها السلطات المحلية والبلديات في المناطق التي يعينها المندوب السامي بأمر منه . ويجوز استعمال اللغات الثلاث في المباحثات والمناقشات التي تدور في المجلس التشريعي وفي دوائر الحكومة ومحاكمها مع مراعاة الانظمة التي تسن من وقت الى آخر .

يحق لجميع سكان فلسطين ان يتمتعوا بالحرية الشخصية التامة والحرية الدينية المطلقة مع مراعاة حفظ النظام العام والآداب العامة ويحق لكل طائفة دينية معترف بها من الحكومة ان تتمتع بالاستقلال الذاتي لادارة شؤونها الداخلية بعد مراعاة نصوص كل قانون وأمر يصدره المندوب السامي .

اذا رأت طائفة دينية او فريق كبير من اهالي فلسطين ان شروط الانتداب لا تنفذها حكومة فلسطين كما يجب فلها الحق في رفع مذكرة بواسطة عضو في المجلس التشريعي الى المندوب السامي فينظر في هذه المذكرة على الطريقة التي يعينها جلالة الملك وفقاً للاصول التي وضعها مجلس جمعية الامم .

تصريح تشرشل وزير المستعمرات (١)

تموز سنة ١٩٢٢

نظر وزير المستعمرات من جديد في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين برؤية صادقة للوصول الى حل المسائل المختلفة التي تنشأ عنها ريب وقلق بين بعض اقسام من الاهالي . وقد وضع التصريح الآتي بعد استشارة المندوب السامي لفلسطين وفيه خلاصة الاجزاء المهمة من المخابرات التي دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الاسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده في انكلترة بعض الوقت وذكر النتائج التي صار الوصول اليها .

ان التوتر الذي ساد فلسطين من وقت الى آخر يعزى معظمه الى مخاوف تجول في خواطر بعض فرق من الاهالي العرب وبعض فرق من الاهالي اليهود . اما هذه المخاوف من جهة العرب فبعضها يبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي نطق به بالنيابة عن حكومة جلالة الملك في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وفيه استحسان انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وقد ظهرت تصاريح غير رسمية بان الغاية من ذلك جعل فلسطين يهودية بجملتها واستعملت جمل جاء فيها ان فلسطين ستصبح « يهودية كما ان انكلترة انكليزية » غير ان حكومة جلالة الملك تنظر الى هذه الآمال كغير قابلة التطبيق ولا ترمي الى مثل هذه الغاية وانها لم تفكر في وقت من الاوقات باخضاع أو محو السكان العرب أو قتل لغتهم وآدابهم في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي . وهي النظر الى الواقع بان عبارات التصريح المذكور لا تشير الى تحويل فلسطين بجملتها الى وطن قومي لليهود وانما تعني بان وطنا كهذا يجب تأسيسه في فلسطين . ومما يلاحظ

---

(١) اذاع مستر تشرشل هذا البيان في أواسط شهر تموز سنة ١٩٢٢ فسر فيه سياسة حكومته في فلسطين ، وشرح معنى الوطن القومي ، وتمسك بريطانية بوعد بلفور .

بسرور في هذه المناسبة ان المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في ايلول عام ١٩٢١ — وهو المجلس الاعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية — أتخذ قراراً أعرب فيه رسميا عن الغايات الصهيونية ومما جاء فيه « ان الشعب اليهودي عقد النية على ان يعيش مع الشعب العربي باتحاد واحترام متبادلين وان يسعيا معا لجعل هذا الوطن المشترك زاهراً حتى يضمن تجديده لكل شعوبه ورقيه القومي بسلام »

ولا بد من لفت النظر الى ان اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لم ترغب قط في ان يكون لها — وليس لها نصيب — ما في ادارة البلاد العامة ولا يخولها المركز الخاص الذي تشغله الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب صلاحية تولي وظيفة كهذه . فان مركزها الخاص ينحصر في التدابير التي تتخذ في فلسطين وتتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها عموما ولكن لا يخولها حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها . وعلاوة على ذلك فانه يفكر في جعل جنسية اهالي فلسطين في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقصد بتاتا بان يكون لهم أو لاي قسم منهم اي جنسية .

اما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر ان بعضهم خامرهم الشك بان حكومة الملك قد تنحاز عن سياستها التي تضمنها تصريح عام ١٩١٧ ولذلك كان من الضروري التأكيد مرة اخرى ان هذه المخاوف لا اساس لها وان التصريح الذى عاد الحلفاء فتمموه في مؤتمر سان ريمو وايضا في معاهدة سيفر لا يظن تغييره .

وقد اعد اليهود في اثناء الجيلين او الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة من فلسطين يبلغ عددها (٨٠٠٠٠) ربعهم مزارعون او عملة في الارض واصبح لهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة ومجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وجمعية لمراقبة مدارسها وحاخام باشي منتخب ومجلس حاخامين لادارة شؤونها الدينية . وتدار اشغال هذه الطائفة باللغة العبرانية كلغة وطنية ولها صحف عبرانية تقوم بحاجاتها وحياة عقلية تميزها عن سواها وقد ابدت حركة اقتصادية كبيرة فهذه الطائفة اذن بسكان المدن والمستعمرات منها وجمعياتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية وعند ما يسأل عن تقوية الوطن

القومي اليهودي في فلسطين يمكن الجواب بان ليس معنى ذلك ارغام جميع اهالي فلسطين على قبول الجنسية اليهودية بل زيادة في الطائفة اليهودية الموجودة فيها بمساعدة اليهود الموجودين في جميع انحاء العالم حتى تصبح فلسطين موضوع اهتمام وفخر لجميع اليهود من الوجهتين الدينية والقومية ولكن حتى يكون لهذه الطائفة أمل وطيد في تقدمها الحر وحتى يتسنى للشعب اليهودي فرصة تامة ليظهر مقدراته .

كان من الضروري ان تعلم بان وجودها في فلسطين جار بمقتضى حق وليس لمنة . وهذا هو السبب الذي لاجله كان من الضروري ايجاد الوطن القومي اليهودي في فلسطين بضمانات دولية وان يعترف رسمياً بانه مبني على علاقات تاريخية قديمة.

هذا اذن هو ما تعنيه حكومة جلالة الملك في تفسير تصريح سنة ١٩١٧ وبناء عليه يرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح لا يتضمن شيئاً من شأنه ان يثير رعب عرب فلسطين أو يسبب استياء اليهود .

ولاجل تطبيق هذه السياسة كان من الضروري تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ولكن هذه المهاجرة لا يمكن ان تكون كبيرة الى حد يزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين جدد . ومن الضروري التأكيد بان المهاجرين لا يكونون عالة على اهل فلسطين وان لا يحرم بقدومهم اي قسم من السكان الحاليين من اعماله وقد جرت المهاجرة حتى الان على هذه الشروط فكان عدد القادمين الى فلسطين منذ الاحتلال البريطاني ٢٥ الف مهاجر

ومن الضروري ايضا التأكيد ان الاشخاص غير المرغوب فيهم لا يسمح بدخولهم الى فلسطين وان الادارة اتخذت وتتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية

وفي العزم انشاء لجنة خاصة في فلسطين مؤلفة من اعضاء المجلس التشريعي الجديد المنتخبين للبحث مع الادارة في الطرق التي تتعلق في تنظيم المهاجرة فاذا حدث خلاف في الرأي بين هذه اللجنة والادارة يرفع الامر الى حكومة جلالة الملك وهي تعيره اهتماما خاصا وزد على ذلك فانه بمقتضى المادة ١٨ من قرار مجلس جلالة الملك اعطي لاي طائفة مذهبية او اي قسم كبير من اهالي فلسطين الحق بان يرفعوا بواسطة المندوب السامي او وزير المستعمرات والى جمعية الامم اي مسألة يرون ان حكومة فلسطين لا تجري فيها على نصوص الانتداب .

اما الدستور المنوي تطبيقه في فلسطين والذي نشر مشروعه من قبل فيستحسن ايضاح بعض النقاط بشأنه . ففي الدرجة الاولى ليس الامر كما يدعي الوفد العربي بأن حكومة جلالة الملك في اثناء الحرب وعدت بانشاء حكومة وطنية حالا في فلسطين . وهذا الادعاء يستند معظمه الى كتاب مؤرخ في ٢٤ تشرين اول سنة ١٩١٥ من السر هنري مكماهون المندوب السامي اذ ذاك في مصر الى شريف مكة (ملك الحجاز اليوم) وغاية ما في هذا الكتاب انه يتضمن وعداً لشريف مكة بالاعتراف وتلبية استقلال العرب ضمن الحدود التي اقترحها الشريف ولكن هذا الوعد اعطي معلقا على احتياط كما جاء في الكتاب نفسه وهو يستثني خطة ما يستنتجه من الاراضي قطعاً من سورية تقع الى الغرب من مقاطعة دمشق . وهذا الاحتياط كانت تنظر اليه حكومة جلالة الملك دائماً كشامل لولاية بيروت ولواء القدس المستقل وبناء عليه تكون فلسطين كلها من غربي الاردن خارجة عن وعد السر مكماهون . ومع ذلك ففي عزم حكومة جلالة الملك تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين ولكنها ترتئي في الظروف الحاضرة ان يكون ذلك تدريجاً لا طفرة . وقد خطت الخطوة الاولى منذ تأسيس الادارة الملكية فعينت المجلس الاستشاري الحالي وذكر المندوب السامي وقتئذ انهذه هي الخطوة الاولى في سبيل ترقية الحكم الذاتي وفي النية اليوم اتخاذ خطوة ثانية وذلك بتأسيس مجلس تشريعي تكون اكثرية اعضائه منتخبة .

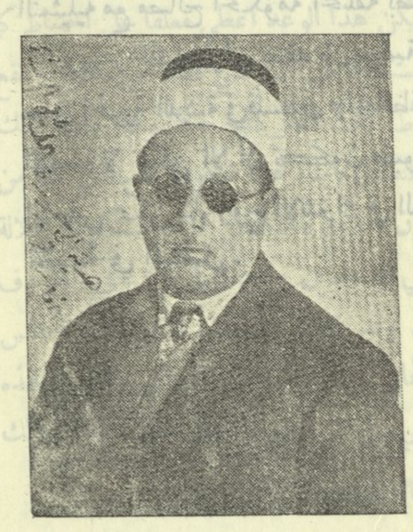
وقد اقترح في مشروع الدستور ان يكون ثلث اعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامي . ولكن بما انه قدمت على هذا النص اعتراضات مبنية على اسباب مانعة فوزير المستعمرات مستعد ان يحذفه من المشروع . اما هذا المجلس فيكون رئيسه المندوب السامي ويؤلف من اثني عشر عضوا منتخباً وعشرة اعضاء موظفين رسميين ومن رأي وزير المستعمرات انه يجب ان يمر وقت قبل ان يعطى لفلسطين الحكم الذاتي التام وقبل ان تكون للمجلس صلاحية المراقبة على القوة التنفيذية لكي يتاح في اثناء ذلك لادارات البلادان ترتقي ولامورها العالية ان تبقى على اساسات ثابتة . ولموظفي الحكومة ان يتدربوا على طرق الحكم ويكتسبوا الاختبار اللازم وبعد سنوات قليلة يعاد النظر في الحالة فاذا اسفرت التجربة عن نجاح يعطى اذ ذاك قسم اعظم من السلطة

لنواب الشعب المنتخبين . ويريد وزير المستعمرات ان يلفت الانظار هنا الى ان الادارة الحالية لفلسطين قد خولت لمجلس عال انتخبته الملة الاسلامية حق مراقبة الاوقاف الاسلامية مراقبة تامة ومراقبة المحاكم الشرعية وانها منحت هذا المجلس باختيارها مداخيل كبيرة لاوقاف كانت الحكومة التركية ضبطتها وان للمعارف ايضاً لجنة استشارية تمثل اقسام الاهالي . وان مصلحة التجارة والصناعة تشرك في الاعمال معها غرف التجارة التي تأسست في المراكز المهمة . وفي النية اشراك امثال هذه اللجان التمثيلية مع مصالح الحكومة المختلفة بصورة أوسع .

ووزير المستعمرات يعتقد بان سياسة مبنية على مثل هذه الخطط وفي تأييد أوسع معاني الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق كل طائفة فيما يتعلق باماكنها المقدسة لا يمكن الا ان تكون مقبولة لدى فرق السكان المختلفة ، وان على هذا الاساس يمكن بناء روح الاشتراك في العمل الذي يتوقف عليه رقي ونجاح الاراضي المقدسة في المستقبل .

تصريح اعري وزير المستعمرات (١)

اني لمغتبط لتمكني من زيارة فلسطين ، ومشاهدة شيء من البلاد والاهالي بعيني ، واني اشكر موسى كاظم باشا لترحيبه بي بالنيابة عن هذا الوفد ، كما اشكر الشيخ سليمان التاجي الفاروقي لما أشار اليه من التعاون بين الامة العربية والبريطانية سواء ايام الحرب ، أو في سبيل المدنية في المستقبل .



سليمان التاجي الفاروقي

ان الحكومة البريطانية قررت ان تستمر بحسن نية على هذا التعاون مع الامة العربية — الامة التي كان لها ماض عظيم ، والتي أؤمل ان يكون لها مستقبل عظيم ايضاً ، وقد شاهدت بعيني شيئاً من دلائل هذا التعاون السعيد في العراق.

ان الحكومة البريطانية ترى انه لا يوجد تناقض بين هذا التعاون مع الامة العربية لتقدمها في فلسطين كما في العراق ، او في غير بلاد — وبين تصريح بلفور .

(١) دعت الحكومة الفلسطينية الى انتخاب اعضاء المجلس التشريعي عملا بنصوص الدستور الذي وضعته الحكومة فقاطع العرب الانتخابات ثم عرض عليهم المندوب السامي مشروع الوكالة العربية فرفضوه ، وفي اواسط شهر نيسان سنة ١٩٢٥ زار المستر ايمري وزير المستعمرات البريطانية فلسطين لدرس الحالة فيها ، فاستقبل وفد اللجنة التنفيذية ووفد الحزب العربي الفلسطيني ، فبحث معه ثم تكلم الشيخ سليمان الفاروقي عن الحالة العامة في فلسطين ومطالب البلاد . فرد المستر ايمري بهذا التصريح .

فمصالح الاهالي العرب في فلسطين نظر فيها بامعان تام قبل ان عزمت الحكومة البريطانية على اصدار هذا التصريح باشهر عديدة ، وذلك القسم في التصريح الذي يشير الى مصالح الاهالي الحاليين له من الاهمية ما للقسم الآخر منه ، وقد نظرت في هذا الامر اولا الحكومة التي اصدرت التصريح ، ومن ثم أعيد فيه النظر ايضاً من قبل حكومة المحافظين التي انعمت النظر في مطالب الوفود التي ارسلت من هذه البلاد ومن ذلك الحين أيدت هذا التصريح حكومة تنتمي الى حزب آخر يختلف بالكلية عن الاحزاب السابقة ، وكذلك محصته ونظرت فيه جمعية الامم . ولذلك فاني على يقين من ان الذوات الموجودين هنا لا ينتظرون حقيقة من الحكومة البريطانية ان تغير سياستها هذه .

الا انني أخشى ان يوجد سوء تفاهم ، وحباً في اجتنابه اصدر مستر تشرشل في سنة ١٩٢٢ بياناً أوضح فيه ما عنته الحكومة البريطانية بتصريح بلفور ، ولا ريب في ان بيان مستر تشرشل هذا أصبح مغلقاً ، ولا يسعني الآن ان أبحث فيه مفصلا ، ولكنه اوضح بصراحة تامة ان تأسيس وطن قومي في فلسطين لا يقصد فرض جنسية يهودية بالمعنى السياسي على أهالي فلسطين ، وليس في النية قط الحط من شأن اللغة العربية ، والمدنية العربية ، أو الاهالي العرب ، أو جعلهم باي صورة ما أدنى رتبة ومكانة من أي فئة اخرى من السكان .

وقد ذكر الشيخ سليمان الفاروقي بان الاهالي العرب يعاملون معاملة الاجانب وليس كوطنيين في بلادهم ، اني أستطيع ان أؤكد غاية الحكومة البريطانية ان تجعل فلسطين الوطن القومي للعرب - بكل معنى الكلمة - مع اعطاء الشعب اليهودي فرصة ليؤسس له فيها وطنا قومياً .

وكما بين مستر تشرشل : لا تعني عبارة « وطن قومي لليهود » أي شيء آخر خلاف ان الطوائف اليهودية الحالية في هذه البلاد تتمكن من تحقيق رغائبها في ان تعيش بحسب تقاليدها الخاصة ، وان يعترف بها كحق ، وليس كمنة ، وان السماح للطوائف اليهودية بتحقيق رغائبها ، يجب ان يعتني بان لا تكون الهجرة الى فلسطين الى حد تتضرر منه أحوال البلاد الاقتصادية بوجه عام والسكان العرب بوجه خاص . واني اطلب اليكم ان لا تصغوا لما قد يكون فاه به الدكتور (ايدر) أو اي فرد آخر اذ

لا علاقة لذلك بسياسة الحكومة البريطانية التى تنظر اولا ، وقبل كل شيء آخر الى سعادة ورفاهية أهالي البلاد التي اكثرية سكانها من العرب ، ويهمها فيما يختص بمسألة اسكان اليهود ان ترى ان اسكانهم يكون في ظروف ملائمة .

اما الان فان الشيء الحقيقي الذي يجب عمله هو اغفال المخاوف المبنية عن سوء الفهم والنظر فيما قامت به الحكومة بالعقل ، اني قد تتبعت هذه المسألة في انكلترة ومنذ ان وصلت الى هذه البلاد وقد اتضح لي ان الحكومة هنا كرست نفسها وعملت باخلاص لمصالح اهالي البلاد بوجه عام ، وليس من الصحة ان يقال — كما ذكر الشيخ سليمان الفاروقي ، بان سياسة الحكومة ترمي الى غرض واحد هو ترقية وزيادة المهاجرة اليهودية وبقدر ما اعلم لم ترم الحكومة مباشرة الى تأسيس اي مستعمرة يهودية ، أو الى استخدام اموال دافعي الضرائب لهذا الغرض ، وبينما كنت ماراً منذ بضعة ايام في الغور رأيت الحكومة مهتمة بنقل الاراضي الاميرية الى المزارعين العرب ورأيت أولئك المزارعين يشتغلون ببناء اقنية لتجفيف اراضيهم

وقد تكون افضل تجربة لمعرفة ما اذا كان سكان البلاد في بحبوحة وتقدم هي النظر الى زيادة سكانها ، فلو كان ما يقال عن ان الاهالي المسلمين او المسيحيين بجار عليهم ، او اليهود يأتون بافواج كبيرة الى البلاد لقل عدد سكان العرب وازداد عدد اليهود على حسابهم .

ولكن قد اهتممت باجراء التحقيقات عن نمو الاهالي الحقيقي في بضع السنوات الاخيرة ، ووضع لي احصاء باعتناء تام و بمقتضاه كان سكان هذه البلاد في سنة ١٩٢٠ نحو ٦٧٣٠٠٠ منهم ٥٥٠٠٠ يهود ويقدر عدد السكان في الوقت الحاضر بنحو ٨٠٠٦٠٠ منهم ١٠٠٨٠٠ يهود فمن ذلك يظهر ان عدد اليهود زاد في الخمس السنوات الاخيرة نحو ٥٣٠٠٠ وزاد عدد السكان العرب ٨٠٠٠٠ ، ولذلك يمكنكم ان تحكموا بأنه بموجب هذه الاحوال لا يوجد خوف من ان يفوق عدد المهاجرين اليهود السكان الوطنيين .

اني اظن ان هذه الارقام تبين بان الحكومة البريطانية قد عملت ما في استطاعتها لمساعدة الاهالي الوطنيين ولكني لا اظن الفضل في ذلك كله يعود الى الحكومة ، فان قسما من هذه الزيادة في رقي الاهالي العرب ، وزيادة عددهم يرجع بلا شك الى رؤوس

الاموال التي جلبها اليهود الى البلاد ، وبصفتي وزير المستعمرات فانني اعالج امورا بتعيين حكومة في بلدان اكثرها غير راق والشيء الوحيد الذي تطلبه هذه البلدان دائما هو زيادة رؤوس الاموال والسكان ، وعليه فالهاجرة اليهودية تجلب لكم هذه الاشياء التي يحتاج اليها كثيرا ، وقد قات ذلك لاحباً في الجدل والمناقشة ، ولكني ارغب في ان تعتبروا بان مخاوفكم من الغاية التي ترمي اليها الحكومة البريطانية ، والخطر الذي يحدق بهذه البلاد من سياسة السماح لليهود بالمهاجرة لهذه البلاد هي مبالغ فيها .

ان الحكومة البريطانية تنظر اولا وقبل كل شيء آخر الى الواجبات المفروضة عليها نحو اهالي البلاد عموما وتعتقد بان السياسة التى تتبعها هي السياسة الوحيدة التي تجلب اكبر سعادة لمستقبل اهالي البلاد العرب الذين تعني بشؤونهم في الدرجة الاولى .

أنا أوافقكم بان افضل طريقة للحصول على آراء الاهالي ليس بتقديم قضايا من اشخاص منفردين الى المندوب السامي بل بطريقة دستورية نظامية يمكن بواسطتها الاعراب عن اراء الاهالي . واعترف مع ذلك بأني مستغرب من شكوى الشيخ سليمان الفاروقي وامين بك التميمي وقولها ان اهالي هذه البلاد ليس لهم الان نصيب في سن القوانين ، وهنا يجب ان اذكركم انه كان في البلاد مجلس استشاري قام باعمال حسنة وكان واسطة لابلاغ آراء جميع طبقات الاهالي الى الحكومة ، وكانت الحكومة مستعدة لاعطاء سلطات استشارية وتمثيلية أوسع من هذه للاهالي ، ولكن مع الاسف اصغى الاهالي لنصائح سيئة اسديت لهم ، ولم يغتنموا الفرصة التي سنحت ، ثم اعطيت للاهالي فرصة اخرى وهي الاستمرار على المجلس الاستشاري اذا كانوا لا يرغبون في تشكيل مجلس تشريعي ، ولما لم يقبلوا ذلك ايضا عرضت عليهم فكرة الوكالة العربية التي يمكن بواسطتها ان تمثل مصالح الاهالي العرب .

ولذلك اوضحت الحكومة البريطانية بانها كانت دائما ترغب في الحصول على تعاون العناصر العربية التمثيلية ، وان تعمل بنصحهم وهي مستعدة دائما لذلك ، ولكننا لا ننظر الى هذه المسألة بعد ان رفض ممثلو الاهالي قبول ما عرضناه عليهم من الامتيازات باننا نطلب منهم معروفا وقد اشار المتكلمون الى عدم تمثيل الاهالي في الادارة والبلديات وان المندوب السامي قد اشار الى رغبته في اعطاء هذا الحق للاهالي واني مستعد لان آخذ هذا الامر بعين الاعتبار وسأدققه بكل عناية .

ان الحكومة البريطانية ترغب وتريد في كل حال ان تتعاون مع ممثلي الاهالي العرب في فلسطين ولكننا لا نطلب تعاونهم كمعروف منهم بالنظر لما عرضناه عليهم في الماضي والموقف المخطيء الذي وقفوه ، والذي أؤمل بان ينظر اليه كخطأ ويجب علي ان اوضح ذلك ايضاحا تاما .

والان ايها السادة قد تكلمت معكم بكل صراحة لاني اظن ان من الاصول والافضل ان اتكلم معكم بصراحة تامة واستطيع ان اؤكد لكم ان الحكومة البريطانية في جميع الاحوال تستمر على اعتبار نجاح ورقي جميع اهالي فلسطين كواجبها الاول بالطبع فان اكثرية السكان تنال نصيبها الكامل من عنايتها و اهتمامها ، وستسترشد في جميع ذلك برغبتها الصادقة بما فيه تقدم الاهالي العرب تقدماً اقتصاديا وعمرانيا وسياسياً واظن ان نتيجة اعمالنا في الخمس السنوات الاخيرة قد اثبتت بالاختبار ما عملناه للاهالي ، واعتقد من الجهة الاخرى باننا سنقوم باكثر من ذلك في السنوات القليلة المقبلة ، كما اني اعتقد ايضا بان الذوات الذين اجتمعت معهم اليوم سيرون بانفسهم ان ما فعلناه حتى الان قد فعلناه برغبة صادقة هي ترقية ونجاح البلاد .

انتم تنتمون الى امة كانت امة عظيمة في الماضي وسنحت لها فرصة الان لان تكون امة عظيمة مرة اخرى ، واني ارى ان مستقبلكم يتوقف لا على توحيد قواكم لمقاومة ما اظنه مخاوف ليست صحيحة وما يحوق بكم من الاخطار من سياسة الحكومة ، بل بتوحيد قواكم لترقية شعبكم في علومه ومعارفه وتقدمه وترغيبه في تاريخه الخاص ، واني لمسرور ان ارى مثلا المجلس الاسلامي الاعلى يعاني المشقات في ترميم مناظر الحرم الشريف الجميلة وفي اعادة غيرها من الاثار الى سابق عهدها ، وفي هذا السبيل يجب ان تسعوا لترقية شعبكم وتأمين مستقبلكم وليس في توحيد قواكم لمقاومة ما اعتقده مخاوف باطلة .

تقرير لجنة توماس هايكرت[1]

عن اضطرابات يافا الاولى يوم اول ايار سنة ١٩٢١

وجدنا في البحث عن اسباب هذه المشاغبات سببا اوليا مهما لكنه ليس كافياً لاثارة شغب عام بل قد يثير شغباً وقتياً خاصاً لايتعدى اكثر من شارع واحد وعدد مجهول من الاشخاص ، وكان بامكان شرطة يافا ان تمنعه فوراً ، وهو الاصطدام الذي حصل اثناء المظاهرة التي قام بهاحزب العمال الاشتراكيين مع موكب حزب العمال اليهودي البولشفيك

اما الشغب الحقيقي الذي نبحث عنه فليس شغباً اعتياديا لانه دام عدة ايام وهو يقع كلما تقابلت جماعات من المسلمين مع جماعات من اليهود ، وقد ازداد يوما بعد يوم الى ان عم قضاء يافا باجمعه ، وهوجمت المستعمرات اليهودية القريبة من يافا بشدة زائدة ولم يكن لسكان هذه المستعمرات سابق علاقة بالعمال الاشتراكيين البولشفيك ولاصلة لهم بهم غير ان مظاهرة البولشفيك كانت بالحقيقة الشرارة التي اضرمت نيران الثورة بين العرب واليهود فقاموا بعدها يطلبون الاخذ بالثأر بعضهم من بعض

وروى لنا بعض اليهود الذين شاهدوا تلك الثورة عن كثب انه لاتوجد مسألة عداوة بين اليهود والعرب بل جل ماهنالك ان هذه الحركة العدائية لليهود دبرت من قبل اشخاص يريدون ان يكيدوا المكائد للبريطانيين وان يخلوا بالنظام والامن لشيء في النفس ، وسعوا ان يقنعونا بان منشأ كل اختلال يقع في البلاد يعود الى الدعاية

---

(١) قامت في فلسطين اضطرابات كثيرة منها اضطرابات القدس ، وحادث بيسان واهمها اضطرابات يافا الاولى حيث تصادم اليهود مع العرب واسفر القتال عن ٣٠ قتيلا و١٤٣ جريحاً من اليهود و١٠ قتلى و٢٧ جريحاً من العرب ، فالفت الحكومة على الاثر لجنة للتحقيق برياسة السر توماس هايكرت قاضي القضاة ، فقامت بتحقيق دقيق ووضعت هذا التقرير .

العدائية التى يبثها هؤلاء الاشخاص الذين يأسفون كثيرا لزوال الحكم التركي ، لان الادارة البريطانية الحالية قد قضت على منافعهم الشخصية العديدة وعلى امتيازاتهم الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها في العهد التركي القديم ، وقد اشترك معهم في العمل بعض الغرباء وخصوصا سماسرة فرنسويون قدموا فلسطين لكي يثيروا الفتن لمقاصد سياسية ، واكد لنا هؤلاء الشهود بصورة رسمية انه لاعلاقة للصهيونيين بالمشاغبات التي حصلت في يافا ، وصرحوا لنا ان العرب يتظاهرون بالعداء للصهيونيين ولليهود ويضمرون العداء للبريطانيين وقد اتخذوا اظهار هذا العداء آلة للقضاء على الانتداب البريطاني .

وثبت لنا بعد البحث الدقيق عدم صحة هذه الاقوال الا اننا لاننكر انه قام بذهن بعض الاشخاص لاسباب عديدة انه بامكانهم ان يستفيدوا من الوجهة السياسية من اثارة الفتن ، ولا شك ان العداء لليهود كان متأصلا في نفوس جميع الوطنيين بصورة لاتقبل الجدل ، وقد ظهر لنا ان الوطنيين ينفرون من الحكومة لاتباعها سياسة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وقد اساء العرب فهم كنه السياسة المتبعة هنالك كما اساء المدافعون عن هذه السياسة في دفاعهم عنها وفي تفسيرهم اياها ، وانتشر الاعتقاد في البلاد من اولها الى اخرها بان الحكومة عرضة لضغط الصهيونيين عليها وهي لذلك تتحزب لليهود وتساعدهم في جميع اعمالهم ومقاصدهم بالرغم من كونهم اقلية قليلة . وقد اكد لنا الكثيرون وتحققنا بانفسنا انه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة اقل صعوبة في ادارة الشؤون المحلية ، ونعتقد ان كره العرب للبريطانيين نشأ عن مساعدة الحكومة للسياسة الصهيونية

ولو اكتفى العرب بالاعتداء على المتظاهرين من اليهود دون سواهم لقلنا ان هذا التعرض بسيط ويحصل دائماً في جميع البلاد ، ولكننا تحققنا انهم حولوه عمداً الى نزاع قومي وسلكوا مع خصومهم مسلكا لايمكن الاغضاء عنه . وقد اتبعوا سفك الدماء البريئة بنهب المحلات الامينة ليلا ، وهذا مما يوجب الانتقاد في نظر الامم المتمدنة . ولا ننكر ان اليهود اخذوا بثأرهم سالكين ايضاً الطريقة التي سلكها خصومهم .

ولو ظل اليهود اقلية كما كانوا ايام الترك وحافظوا على ادبهم واعتدالهم لما عكر صفو عيشهم احد ، ولكن العرب لما رأو ان اليهود اصبحوا اصحاب الكلمة النافذة عند

الحكومة نقموا عليهم واضمروا لهم الشر ، وباتوا ينتظرون اول حركة تبدر منهم ليهيجوا الرأي العام عليهم ، وقد ابدوا هذا الشعور مراراً عديدة بانتهاك حرمة كثير من اعيان اليهود واهانتهم اياهم شر اهانة.

وليس من شأننا هنا ان نبحث في المبادىء الصهيونية عامة الا اننا سنذكر بعض الامور التي لها مساس بالمشاغبات التي نحن بصددها.

ان المظالم التي يشكو منها العرب والتي كان لها دخل عظيم في المشاغبات هي كما يلي :

(١) لان بريطانية العظمى أسست الحكومة الفلسطينية بحسب رغائب الصهيونيين واتبعت سياسة انشاء الوطن القومي ولم ترع منافع سكان فلسطين الاصليين.

(٢) لان الحكومة الفلسطينية استعانت بصورة رسمية تأييداً لهذه السياسة بلجنة صهيونية تساعدها في اعمالها ، فما كان من هذه اللجنة الا انها الفت حكومة ثانية في قلب الحكومة الفلسطينية واخذت تعنى بمصالح اليهود وتهمل مصالح الوطنيين.

(٣) لان عدد الموظفين اليهود كثير بالنسبة الى عدد نفوسهم.

(٤) لان برنامج الصهيونيين يقول بلزوم افعام فلسطين بأناس اقدر وأمهر من العرب في تعاطي التجارة والصناعة قصد الاستيلاء على موارد البلاد ونزعها من ايدي ابنائها.

(٥) لان قدوم المهاجرين خطر على أهالي البلاد وعلى اقتصادياتها لان المهاجرين يزاحمون الوطنيين في جميع اعمالهم.

(٦) لان المهاجرين اليهود اساءوا الى السكان العرب بكبريائهم وحملوهم على بغضهم والتحزب عليهم.

(٧) لان نفراً من المهاجرين البولشفيك دخلوا فلسطين وأخذوا يزرعون بذور الشقاق ويبثون الروح البولشفيكية في طول البلاد وعرضها وذلك لعدم اتخاذ الحكومة الاحتياطات اللازمة.

فقد العرب ثقتهم بالحكومة رغم اخلاصها وذلك لوجود هذه الشكاوي والمظالم ، وصاروا ينظرون نظر الارتياب لجميع التدابير التي تتخذها كقانون الاراضي الذي سن في سنة ١٩٢٠ وخلاصته انه يجب طلب موافقة الحكومة على اجراء جميع المعاملات

الخاصة بالاشياء غير المنقولة فراغها الاناس لا يقطنون فلسطين وادعوا ان هذا القانون وضع بهذا الشكل لكي تهبط أثمان الاراضي وتصبح تحت رحمة اليهود ، وقد رأوا ايضا قانون منع تصدير الحبوب انه وضع لتهبط اثمانها فينتفع من هذا الهبوط مهاجرو اليهود .

ويزعم العرب ان السر في وجود الموظفين اليهود عموما والصهيونيين خصوصاً ، ويستشهدون لاثبات ذلك بادارة النافعة التي اصبحت مستعمرة خاصة باليهود ، ويدعون ان اليهود يقاطعون العرب ، فالتاجر اليهودي لا يشتري شيئاً من العربي اذا كان بامكانه شراء ذلك الشيء من يهودي ويتهمون الموظفين اليهود بانهم لا يمكنون غير اليهود من اخذ الامتيازات او عقد المقاولات العائدة للحكومة .

يوجد بموجب هذه الارقام ٢٦٨ موظفا بريطانيا منهم ٢٧ يهوديا بريطانياً، ويوجد ٥٨٩ يهوديا فلسطينيا و ١٦٣٣ موظفا فلسطينياً من غير اليهود ، فتكون نسبة الموظفين الفلسطينيين اليهود للموظفين الفلسطينيين غير اليهود كنسبة واحدة الى اثنين وثلاثة ارباع ، بينما نسبة نفوس اليهود لنفوس غير اليهود كنسبة واحد الى سبعة ، فيتضح لنا من هذا الجدول ان اليهود يشغلون وظائف تربو على ضعفي حقهم هذا اذا اعتبرنا عدد السكان مقياساً لتوزيع الوظائف ، اما اذا اعتبرنا التعليم مقياسا لتوزيعها فلا نجد ان اليهود يشغلون وظائف اكثر مما يستحقون ، فمن المحال ان تحل هذه المسألة على سبيل الاحصاءات .

وقدم المندوب السامي الجدول التالي مبيناً عدد الموظفين في ادارة النافعة في اب سنة ١٩٢١

ويقولون ان ادارة النافعة وادارة السكك الحديدية توظفان مهاجري اليهود بنسبة لا تتفق مع عدد نفوسهم وتنحيان ابناء البلاد عن العمل ، وبهذه الوسيلة صار المال الذي يجبى من اهل فلسطين يصرف في سبيل ايجاد عمل لمهاجري اليهود أي يصرف في سبيل تأسيس الوطن القومي اليهودي .

ولاقت الهجرة اليهودية اعتراضات اقتصادية شتى من قبل العمال واصحاب الصنائع والحق يقال أنه لو كان المهاجرون يوزعون حين وصولهم على المستعمرات اليهودية الزراعية لما أثر مجيئهم على طبقة العمال في يافا وسائر فلسطين ، ولا يخفى ان مجيء

المهاجرين بكثرة الى اي بلاد كانت واشتغالهم بالاشغال العامة ومزاحمتهم لاهالي المدن تثير شعور القلق في صدور السكان الوطنيين ، ولا سبيل الى افهام العرب ان اليهود ليسوا غرباء عن البلاد وانهم يعودون الى وطنهم القديم « لان العرب يعتقدون ان هذه النظرية هي نظرية الصهيونيين » ويقولون عن الصهيونيين انهم أناس من الروس والبولونيين والبولشفيك جاءوا ليزاحموا سكان هذه البلاد وينتزعوا اللقمة من افواههم ويدعون ان الحكومة والجمعيات الخاصة تطعم هؤلاء المهاجرين مجانا الى ان تجد لهم عملا بخلاف العمال الوطنيين اذا لم يجدوا عملا لانفسهم يتضررون من الجوع ولا نصير لهم الا الله.

ويؤيد جميع العرب نظرية العمال ويضيفون اليها القول ان المهاجرين اليهود يزاحمون اهل البلاد لا في الاشغال والاعمال اليدوية فقط ، بل في الوظائف والامور الكتابية ايضاً ، خصوصاً بعد ان اعترف باللغة العبرية لغة رسمية .

وتنحصر اهم انتقادات العرب في الهجرة اليهودية من الوجهة السياسية ، واول من قام بنشر الدعايات اليها هم رجالات الطبقة المتعلمة ولم يلبثوا ان تمكنوا من تعميم افكارهم ومبادئهم بين جميع طبقات الامة فصارت هذه الافكار حديث القوم في المقاهي والحانات والحوانيت والقرى والشوارع والازقة الخ وخلاصة هذه الدعاية هي انه بسبب السماح لليهود بالهجرة الى فلسطين بكثرة ستصبح مملكة يهودية ولم تجد الكتابات التي كتبها الصهيونيون في كتابهم المدعو « قرن حسود » لتسكين رعب الاهلين من الهجرة الصهيونية نفعاً ، وقد قالوا فيه ان مهمة اليهود الذين ارسلوا الى فلسطين تنحصر في تمهيد السبيل واعداد الاشغال للالوف والملايين من اليهود الذين سوف يتبعونهم .

وتوجد اسباب عديدة حملت سكان يافا على الاعتراض على الهجرة اليهودية وعلى اظهار العداوة واضرام الفتنة على اليهود ، منها ان اليهود نساء ورجالا بدأوا بعد وصولهم الى فلسطين ينظرون الى السكان الوطنيين بعين الازدراء ، وصاروا يخالفون العادات القومية التي الفها العرب منذ نعومة اظفارهم بسيرهم في الشوارع والطرقات متأبطين بعضهم بعضاً بمعاصم وسواعد ، ومرتلين التراتيل العبرية وناشدين الاناشيد القومية ، وبديهي ان انتقال اليهود من المعيشة الذليلة المزدحمة التى كانوا يعيشونها خارج فلسطين الى المعيشة الحرة التي ابتدأوا يتمتعون بها في فلسطين اهاجت عواطفهم الى

درجة قصوى ، باتوا معها يملين بخمرة الوطن القومي الذي طالما حنوا لرؤيته وحلموا بالعودة اليه ، فليس من الغريب ان نرى العرب يتكدرون من مجيء هؤلاء الناس ومن تحقيق احلامهم ، وليس غرضنا في هذا البحث ان نسيء الظنون بالناس بل ان ندرس الامور التي سببت المشاغبات . وقد اردنا من ذكر هذه الامور ان تنير اذهان الموظفين الموكول اليهم امر المهاجرين لكي يجبروهم على دخول الدور من ابوابها وعلى عدم التظاهر بالتظاهرات الحماسية التي من شأنها ان تمس شعور غيرهم .

وأكد لنا كثير من العرب المتعلمين انهم يقبلون على الرحب والسعة مجيء بعض اليهود الاغنياء من اصحاب الاعمال الذين يستطيعون ان ينهضوا البلاد الى مستوى الامم الراقية بشرط ان لا يفرقوا بين ابنائها . وقال الصهيونيون ان تحقيق سياسة الوطن القومي ستفيد العرب واليهود على السواء وتبين لنا من درسنا الخاص ان اللجنة الصهيونية التي تمثل الرأي الصهيوني العام في فلسطين قصرت كل القصور في تفهيم العرب صحة هذه النظرية ولذلك وجدناهم يتخوفون من الصهيونية والصهيونيين

وليس هذا التخوف حديث عهد بل يرجع في تاريخه الى ايام الادارة العسكرية لما كان اليهود يتمتعون بتسهيلات خاصة حرمها الوطنيون كالحصول على جوازات السفر ونقل البضائع التجارية في السكك الحديدية العسكرية الخ ، وهذه المساعدات كانت تمنحها السلطة العسكرية لليهود بواسطة اللجنة الصهيونية التي اعتبرتها وكيلة عنهم ، ولم يكن للعرب لدى السلطة لجنة مثلها ، ومع ان تبعة عدم المساواة بالمعاملة بين الفريقين لا تقع على عاتق اللجنة الصهيونية تولدت عند العرب عداوة نحوها واضمروا لها الكره في الباطن ونحن نعتقد ان عدم المساواة بين الفريقين هي من الاسباب الرئيسية التي ادت الى الثورة في يافا ، وقد اتضح لنا ان اللجنة الصهيونية كان بامكانها ان تستميل العرب اليها وان تصبغ لهم وعد بلفور بصورة مقبولة لديهم اكثر من كل هيئة رسمية غيرها ، ولكن القيام بهذا العمل يتطلب مهارة وكياسة بالقول والعمل . وكان من الجدير بهذه اللجنة ان تصرف مساعيها في تذليل هذه العقبات ولكنها لم تفعل ذلك وقد وجدنا العرب يتذمرون منها ويقولون انها لم تعترف بهم ولا اعتبرتهم عضواً عاملا في البلاد وضحت بمنافعهم في سبيل اليهود

وحصل استياء عام من تدخلها في امور موظفي الشرطة اليهود وغيرهم من صغار الموظفين ودفعها لهم مساعدات مالية علاوة على رواتبهم التي يتناولونها من الحكومة، وقد منع هذا التدخل في سنة ١٩٢٠ وتأكدنا بصورة خاصة انها ضغطت على احد اصحاب الاراضي المعروف باسم « ريشون لوسيون » اليهودي لانه كان يستخدم عمالا وزراعا وطنيين في اراضيه منذ حداثته ، واكرهته على ابدالهم بعمال وزراع من اليهود ، وقيل لنا ان هذا الزارع لم يلب امرها الا مكرهاً لسببين (اولا) عز عليه استبدال العرب بيهود لانه ترعرع بين العرب وعرفهم والفهم منذ طفولته (ثانياً) لان الاجور التي يطلبها اليهود فاحشة بالنسبة الى الاجور التي يتقاضاها العرب وساعات العمل التى يشتغل فيها اليهود يومياً أقل من ساعات العمل التى يعمل فيها العرب ، لذلك صار هذا المزارع يخسر في زراعته عوضاً من ان يربح بعد ذلك التبديل

وكان لتدخل اللجنة الصهيونية في سن القوانين وتعيين الموظفين واعادة المأمورين المعزولين الى وظائفهم وقع سيء في نفوس العرب ، وليس من شأننا ان نقول ان اللجنة الصهيونية كانت محقة او غير محقة في اعمالها ، لكننا تيقنا انها سلكت مسلكا مهيجاً لخواطر العرب وبهذه الصورة ساعدت في ايجاد العوامل والاسباب التى ادت الى الاضطرابات والاختلافات العامة التي هي مدار بحثنا هذا

ومما يلفت النظر ان جميع مايكتبه الصهيونيون ومحبوهم في موضوع الصهيونية في اوروبا يصل في حينه الى فلسطين ويقرأ لاهاليها في المدن والقرى على السواء ، وقد روى لنا احد الشهود من سكان طولكرم بينما كان يوضح لنا بعض الامور عن حوادث الخضيرة حديثاً للكاتب « ج . صيدبوتام » جاء في كتابه « انكلترة وفلسطين » صفحة ٢٣٥ : من الامور المرغوب فيها تشجيع الهجرة اليهودية بكل وسيلة ممكنة ومنع الهجرة العربية .

وهذا الكتاب الذي نقل عنه هذا الحديث طبع في سنة ١٩١٨ اي قبل مشاغبات يافا وقد ذكر الوطنيون لنا مرارا عبارات عديدة مهيجة لا تقل خطورة عن هذا الحديث نشرها جماعة الصهيونية اثناء اجتماعنا اي بعد اضطرابات يافا ونخص منها بالذكر العبارة الآتية التي نشرتها جريدة « الجويش كرونيكل » بصدر عددها رقم ٢٧٢٠ الصادر في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢١ وهي :

ان التفسير الحقيقي للقضية الفلسطينية هو اعطاء اليهود السلطة التامة لجعل فلسطين يهودية والاعتراف بها انها يهودية كما ان انكلترة انكليزية و كندا كندية. هذا هو التفسير الصحيح للوطن القومي ويستحيل على اليهود تأسيسه ان لم يمنحوا مركزاً يهوديا وطنياً خاصاً.

لم تعر لجنتنا اذنا صاغية، ولا اهتمت لمثل هذه الاقوال، ولا علمت مقدارها عند الصهيونيين قبلما تقابلت وتباحثت مع الدكتور « ايدر » الرئيس العامل للجنة الصهيونية الذي كان معتدلا بالنسبة الى غيره، والذي لا يرغب في نشر افكار تهييج العرب، وقد أنارت شهادته وايضاحه الطريق امام لجنتنا، واوضحت لها بعض المسائل التي كانت غامضة عليها.

ولما سأل الدكتور « ايدر » عن بعض الامور المهمة أجاب عليها بحرية زائدة، وأظهر اماني الصهيونيين بجرأة نادرة، ولم يقم وزنا للتفسير الذي فسر به المندوب السامي، وأمين سر الحكومة معنى الوطن القومي وقال انه لا يمكن الا ايجاد وطن قومي واحد في فلسطين، وهو الوطن القومي اليهودي، ولا يمكن المساواة بالحقوق بين العرب واليهود، بل يجب ان يتغلب اليهود على العرب متى تكاثر عددهم، وابى أن يعترف او يقبل بعبارة ان يكون لليهود سلطة او سلطان قومي، ووضع عوضا عنها عبارة ان يكون لليهود حق التسلط والتغلب.

ولا يخفى ان الدكتور « ايدر » ــ وهو رئيس عامل اللجنة الصهيونية ــ يحيط بافكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوهها، لذلك تعتبر تصريحاته ذات شأن عظيم، لانه لا توجد فيها محاورات او مغالطات يقصد منها التمويه، وقد قال ايضا بصريح العبارة « يجب ان يسمح لليهود ــ لا للعرب ــ بحمل السلاح »، وأكد ان تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب» وقال ايضا « يجب ان يسمح للهيئة الصهيونية ان تعترض على تعيينات الحكومة، وان تقدم اليها اسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتنتخب الحكومة منهم واحدا ».

نحن لا نفسر افكاره، لان ذلك ليس من شأننا، ولكن يهمنا من هذا التقرير ان نبين للملأ اجمع ان الرئيس العامل للجنة الصهيونية يطلب باسم اليهود بعض المطالب والحقوق التي هي في الحقيقة اساس الاضطرابات الحاضرة، ويخالف روح السياسة التي

صرح بها المندوب السامي في فلسطين . وصرح بها ايضا امين سر الحكومة ، ويتضح من هذه التفصيلات سوء التفاهم الحاصل بين العرب واليهود ، كما يتضح سبب اتهام العرب لحكومة فلسطين انها حكومة صهيونية ، وسبب اتهام الدكتور « ايدر » لها انها حكومة عربية .

اننا نشعر انه في الامكان اخماد نار العداوة المتقدة بين الشعوب القاطنة في فلسطين وذلك بان ينتخب من تلك الشعوب اناس ذوو صفة رسمية يدعون للاجتماع معاً والبحث في المسائل المختلف عليها بحثاً مشبعا بروح العدل والانصاف ، ويشترط قبل الدخول في هذا البحث على العرب ان يقبلوا التصريح السياسي الذي صرحت به الحكومة بخصوص الوطن القومي اليهودي ، ويشترط على زعماء اليهود ان يطرحوا خلف ظهرهم جميع المطالب التي تخالف ذلك التصريح ، وان يفهموا المهاجرين انه مهما كانت علاقاتهم التاريخية والدينية في فلسطين عظيمة يجب ان يدركوا انهم قدموا هذه البلاد سعيا وراء ايجاد وطن لهم، وهي ملأى في الوقت الحاضر بالعرب ، فينبغي عليهم ان يسيروا سيراً حسنا ، وان يسلكوا مسلكا مرضيا مع العرب ، وان يظهروا لهم روح الصداقة والمسالمة ، ويجب على وجوه العرب واشرافهم ان يوضحوا للعرب بصريح العبارة انهم اذا اعتدوا على أحد من اليهود بحال من الاحوال كسرقته أو نهبه أو قتله فيعرضون انفسهم للجزاء الشديد .

تقرير لجنة شو (١)

اتفق اعضاء اللجنة على القول انهم استنتجوا من تحقيقهم ان الاضطراب بدأ بهجوم العرب على اليهود بغير مسوغ وهجم اليهود على العرب بضع هجمات كانت في الغالب من باب أخذ الثأر ومقابلة الشيء بمثله .

ولم تقم بينة ما على ان المفتي او اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين تعمدت هذه الاضطرابات أو نظمتها قبل وقوعها كما زعم البعض وما كان الاضطراب ضد السلطة البريطانية ولا قصد به ان يكون كذلك .

وليس عند اللجنة انتقاد خطير توجهه الى سلوك حكومة فلسطين وما اتخذت من التدابير سواء قبل وقوع الحوادث او بعد وقوعها بل ترى اللجنة ان حكومة فلسطين ادت مهمتها الشاقة في خلال الحوادث كلها باقصى ما يمكن من الكفاءة وحافظت على النزاهة وعدم التحيز الى شعب من الشعبين في حين ان زعماء الفريقين لم يظهروا ميلا يذكر الى تسوية الخلاف وفض النزاع .

وترى اللجنة ان نشاط اليهود وهجرتهم — وهما لا يتجاوزان مقدرة البلاد على تحمل القادمين اليها من الخارج — درا على فلسطين منافع مادية أصاب العرب قسما منها . اما فيما يتعلق بالهجرة فاعضاء اللجنة يرون ان ولاة الامور اليهود حادوا عن التعليمات والمبادىء التي وضعت في سنة ١٩٢٢ والتي تعلمها الجمعية الصهيونية وان مزاعم الصهيونيين ودعايتهم انشأت في نفوس العرب خوفا من ضياع اسباب معيشتهم واستعبادهم استعباداً سياسياً .

ولفتت اللجنة النظر الى نفر من الزراع العرب اخرجوا قسراً وعنوة من الاراضي التي كانوا يزرعونها بعد ما بيعت تلك الاراضي ولم تدبر لهم ارض سواها لزرعها ولم

---

(١) صلت لجنة شو الى القدس يوم ٢٣ ايلول سنة ١٩٢٩ للبحث عن اسباب الاضطرابات ووضعت هذا التقرير الذي نشر يوم اول نيسان سنة ١٩٣٠

تشك اللجنة من شركات الاراضي اليهودية فانها في بعض الحالات تدفع تعويضاً نقديا وكانت تعمل ما تعمله بعلم الحكومة واطلاعها ولكن مع ذلك نشأت مشكلة دقيقة حادة وصارت في فلسطين طائفة مستاءة متبرمة افرادها من الذين لا يملكون ارضاً لزرعها ووجود هذه الحال قد يصير منشأ خطر فاللجنة تحض على تدبير علاج لها

وقد استنتجت اللجنة ان فلسطين لا تستطيع ان تطعم عدداً من السكان الزراعين يزيد على عدد من فيها الآن من دون احداث تغيير جوهري في اساليب الزراعة والانتاج . وعندها ان الصعوبات التي تعانيها حكومة فلسطين تتفاقم بما يشعر به العرب من النفور لعدم تمتعهم بشيء من الحكم الذاتي وليس لهم وسيلة مباشرة للاتصال بالحكومة بخلاف اليهود . وترى اللجنة ان الحكومة البريطانية أفرطت في تخفيض الحامية في فلسطين وشرقي الاردن وعندها ان العلة الاساسية في حوادث الاضطرابات عداوة العرب لليهود بسبب خيبة أمل العرب وعدم تحقيق امانيهم السياسية والقومية وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي .

وأما الاسباب المباشرة في حدوث ما حدث فتكرر وقوع حوادث بصدد البراق . ونشر مقالات مهيجة في صحف الجانبين وبث الدعوة بين غير المتعلمين من العرب وضعف القوة العسكرية وقوة البوليس وعدم وفائها بالحاجة واعتقاد العرب ان حكومة فلسطين تتأثر بالاعتبارات السياسية .

وفي رأس ما أشارت به اللجنة ان تصدر الحكومة في الحال بيانا سياسيا في فلسطين وتجاهر بعزمها على تطبيق هذه السياسة وتنفيذها بكل ما عندها من القوى والوسائل ويزيد في قدر تصريح كهذا وقيمته اذا حوى تفسيراً جليا من جانب الحكومة البريطانية لفقرات في صك الانتداب تكفل بها حقوق الطوائف غير اليهودية واذا نص على تعليمات واضحة لارشاد حكومة فلسطين في سياستها في المسائل الجوهرية كمسألة الهجرة ومسألة الاراضي . وهذا الذي تشير به اللجنة يقوم اكثره على فرض ان تحديد السياسة المقترح ينص على ان حقوق غير اليهود تحمى حماية وافية .

وتشير اللجنة باذاعة تصريح جلي بشأن السياسة التي تتبع في المستقبل في امر هجرة اليهود الى فلسطين واعادة النظر في الادارة الادارية واصلاحها لمنع الافراط في الهجرة كما افرط فيها في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦

ويجب ايجاد وسيلة او اداة لاستشارة المصالح غير اليهودية في امور الهجرة .

وتقترح اللجنة اجراء تحقيق علمي للبحث في تحقيق وسائل الزرع في فلسطين وحينئذ يمكن وضع السياسة الخاصة بالاراضي في ضوء هذا التحقيق .

والى ان يتم هذا يجب اتخاذ تدابير لمنع ما هو واقع من طراد الفلاحين والزراع من الاراضي التي اعتادوا زرعها وفلاحتها وعلى الحكومة ان تبحث عن وسائل التسليف فتزود المزارعين بما يلزم لهم من المال .

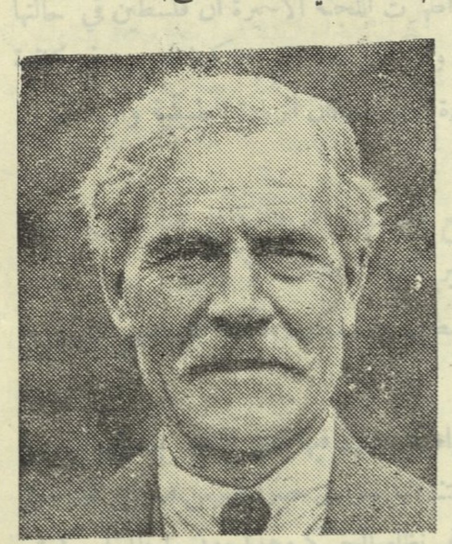
ولم تشر اللجنة بشيء صريح في ما يختص بالمسألة الدستورية ولكنها لفتت النظر الى رأيها الذي أثبتته في تقريرها وهو نفور العرب واستيائهم من عدم نيلهم قسطاً من الحكم الذاتي وان هذا النفور يضاعف الصعوبات والمشكلات .

واقترحت اللجنة تأليف لجنة مهمتها تعيين الحقوق والدعاوي في صدد البراق وان ينظر في امر زيادة الرقابة على بث الدعوة بواسطة الصحف وان تجاهر الحكومة البريطانية مرة اخرى بان المقام الخاص المسموح به للجمعية الصهيونية لا يخولها الحق في ان يكون لها نصيب من حكم فلسطين .

بيان مستر مكدونلد (١)

ان الحكومة البريطانية ستستمر على ادارة شؤون فلسطين بمقتضى صك الانتداب كما وافق عليه مجلس جمعية الامم . وهذا التزام دولي لا يمكن الرجوع عنه .

وتقضي شروط الانتداب على الحكومة البريطانية بالمساعدة على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مع عدم اتيان شيء من شأنه الاضرار بما للطوائف غير اليهودية الموجودة فيها من الحقوق المدنية والدينية او بحالة اليهود السياسية في البلدان الاخرى فهنالك وعد مزدوج لليهود من جهة ولغير اليهود في فلسطين من الجهة الاخرى والحكومة البريطانية حازمة عزما أكيدا على ان تنفذ التصريح بالمساواة نحو كل من الفريقين وتعامل بالعدالة على السواء كل طوائف السكان في فلسطين .



المستر مكدونالد

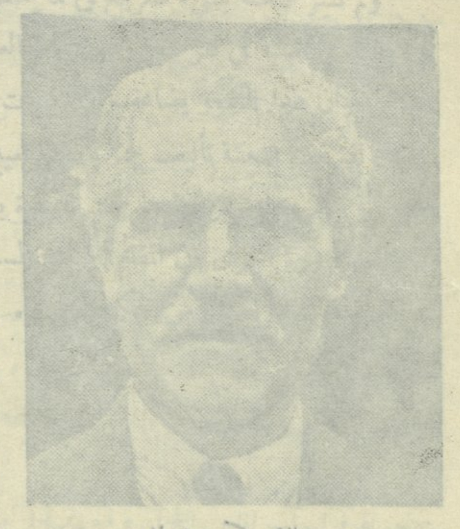
وهذا هو الواجب الذي تحجم عنه والذي ستستخدم كل ما عندها من الوسائل للقيام به .

وتقرير لجنة التحقيق يتناول نطاقا واسعاً وقد عينت هذه اللجنة للبحث فى الاسباب المباشرة للحوادث الموجبة للاسف والتى وقعت في شهر آب الماضي واقتراح وسائط لمنع تكرارها ولا بد ان اللجنة في محاولتها اداء مهمتها بامانة وجدت صعوبة في تعيين خط

---

(١) القى المستر مكدونالد في يوم ٣ نيسان سنة ١٩٣٠ هذا البيان في مجلس النواب الانكليزي شرح فيه سياسة حكومته في فلسطين .

فاصل بالتدقيق والحكومة تدرس الآن الاقتراحات المختلفة التي اشارت اليها اللجنة لمعالجة الاسباب المباشرة للحوادث ومنع تكرارها وتنداول المصالح ذات الشأن . واني اريد ان يفهم ان هذا البيان يشمل اعداد القوة اللازمة من البوليس لحفظ النظام في الاحوال الحاضرة



برقية الوفد الفلسطيني من لندن (١)

عينت الحكومة البريطانية في الاثنتي عشرة سنة الاخيرة ثلاث لجان تحقيق لتبحث في احوال فلسطين وتضع تقريرا عنها وقد ابانت هذه اللجان جميعاً ان السياسة الصهيونية كانت السبب في جميع المتاعب واظهرت اللجنة الاخيرة ان فلسطين في حالتها الحاضرة لاتدع للمزيد من المهاجرين اليها وان الاراضي التي يمتلكها العرب غير كافية لاعالتهم فضلا عن ضرورة الاستعداد لزيادة عدد السكان الزيادة الطبيعية وان العرب مجمعون على طلب الحكومة الديموقراطية .

وقد انتدبنا كوفد للبحث في المسألة مع الحكومة البريطانية على ضوء تقرير اللجنة وحقوقنا الثابتة المبنية على مبدأ تقرير المصير فقدمنا الطلبات الآتية :

١ — وجوب وقف المهاجرة الى فلسطين وان تكون ملكية الاراضي التي في يد العرب غير قابلة للنقل

٢ — وجوب تأليف حكومة ديموقراطية يشترك فيها اهل البلاد بنسبتهم العددية فرفضت الحكومة طلباتنا العادلة وابلغتنا انها سترسل خبيراً لدرس مسألتي الاراضي والهجرة وانها ستدخل تغييرات دستورية في نظام الحكم وهذا دون ما طلبنا بكثير

«١» كان الوفد الفلسطيني الذي ارسلته اللجنة التنفيذية وعلى رأسه امين سرها جمال الحسيني في لندن يلاحق قضية فلسطين ويبث الدعاية لها ثم اتمت اللجنة تأليف الوفد بارسال موسى كاظم الحسيني رئيسا والحاج امين الحسيني وراغب النشاشيبي والفريد روك اعضاء على ان ينضم اليهم جمال الحسيني بصفة عضو ويكون عوني عبد الهادي أميناً للسر فقابل الوفد مكدونلد رئيس الوزارة البريطانية واللورد باسفيلد وزير المستعمرات فعرض قضية فلسطين وقدم مذكرة مكتوبة فيها طلبات فلسطين فرد على ذلك مكدونالد بالبيان السابق وتوقفت المفاوضات على اثر ما ظهر للوفد من ان بريطانية لا تود انصاف العرب فارسل الوفد هذه البرقية الى مصر وفلسطين .

ونحن نعتقد ان اعادة البحث في مسألتي الاراضي و المهاجرة بعد ما قتلتها اللاجنة فحصاً وتمحيصاً معناها الشك في صحة حقوقنا

وبالنظر الى هذه العقيدة ختمت المباحثات وسيعود الوفد الى وطنه وهو معتقد ان الحكومة البريطانية لا ينتظر ان تحل قضية عرب فلسطين بالعدل والانصاف لتغلب نفوذ الصهيونيين عليها.

ولما كنا مقتنعين بان الاستمرار في هضم حقوقنا اكراما للسياسة الصهيونية يؤدي الى ابادتنا كافة واخيرا ملاشاتنا واجلائنا عن بلادنا وان المسألة عندنا هي مسألة حياة او موت فنعتقد ان شعبنا يكافح هذه السياسة بجميع الوسائل السلمية.

ونحن واثقون ان كل عربي فلسطيني يؤثر الموت دفاعا عن حقوقه الطبيعية وعن كيانه على الخنوع للضيم.

ولما كان اهل البلاد العربية والاسلامية شركاء في فلسطين بات واجبا علينا ان نخطرهم بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة واخوانهم الساكنين فيها وعندنا من الاسباب ما يحملنا على الاعتقاد بان الجمهور البريطاني يعطف على قضيتنا رغم موقف الحكومة.

وفي يوم ١٣ منه اذاعت الحكومة البريطانية في لندن البلاغ الآتي:

بسط الوفد الفلسطيني وجهات نظره في عدة موضوعات وخصوصا في مسألتي الاراضي والمهاجرة ومنح دستور فأخذت حكومة جلالة الملك علما بذلك وقد افهم الوفد ان التغييرات الدستورية الشاملة التي يتطلبها لا يمكن قبول طلبها لانها تعرقل عمل حكومة جلالته في القيام بالتزاماتها بمقتضى الانتداب وقد افهم انه لا سبيل للنظر في اي اقتراح كان لا ينطبق على مقتضيات الانتداب.

تصريح مكدونالد وبلاغ حكومة فلسطين (١)

« ان حقوق العرب لا يمكن صرف النظر عنها ولا بد من المحافظة عليها وطلب من الوفد ان يخبر العرب ان الحكومة البريطانية اصغت بانتباه ودونت كل آرائهم وسيساعد ذلك على اجراء العدل . ومثل هذه المناقشة تؤثر في الحكومة البريطانية أكثر من كل شيء آخر وطلب من الوفد ان يتعاون والحكومة في ادارة شؤون فلسطين . »

بلاغ حكومة فلسطين

ان المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالة الملك والوفد الفلسطيني العربي انتهت الان . وقد اعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل ولا سيما مسائل الاراضي والمهاجرة ومنح دستور للبلاد واخذت حكومة جلالته علماً بآرائه في هذه المسائل وأوضحت له ان التغييرات الدستورية الواسعة النطاق غير مقبولة برمتها اذ انها تجعل من المستحيل على حكومة جلالته القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين. وبما ان الوفد لم ير سبيلا لتغيير موقفه رغم الايضاحات والتأكيدات التي ابداها له وزراء جلالته فقد ظهر جليا انه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع ادوارها صريحة وودية الا انه قيل للوفد ان حكومة جلالته بعد ان اخذت علماً بوجهة نظر العرب ستلجأ في دور المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات الى حل مسألة صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين حلا يتناسب من كل الوجوه مع التزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها ان تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر ولهذا السبب

(١) زار الوفد الفلسطيني المستر مكدونالد مودعاً في يوم ٢٠ نيسان فادلى اليه بهذا الحديث واصدرت حكومة فلسطين بلاغها يوم ٢٠ ايار سنة ١٩٣٠

ونظراً لمشورة لجنة شو اوفد السر جون هوب سمبسن للتحقيق في مسألتي الاراضي والمهاجرة ورفع تقرير عنها . ورغبة في عدم الحاق اي حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل ان يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم في نور تقرير السرجون هوب سمبسن ،ينعم النظر الان في اتخاذ تدابير خصوصية لاجل اتخاذ الاجراءات السريعة لحماية مصالح الطبقة الزراعية من الاهالي كما انه اتخذت التدابير الموقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد الاقتصادي للخطر .

اما المخاوف التي اعرب عنها بعض الدوائر من ان سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربي في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الاهمية بمكان ان تذاع — لمصلحة اهل فلسطين عموما — ان كل محاولة يقوم بها اشخاص مخدوعون لاذاعة اخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالته مما يخل بالقانون والنظام في فلسطين عموما سيعاقب عليها أشد العقاب وان في نية حكومة جلالته كما أعلن رئيس وزارة بريطانية العظمى في مجلس النواب يوم ٣ نيسان ان تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب .

تقرير سمبسن مندوب وزارة المستعمرات (١)

١ ـ اثبت ان الاراضي التي بيد العرب (لغاية تاريخ وضع تقريره في شهر حزيران سنة ١٩٣٠) لا تكفي لسد حاجاتهم وخاصة اذا ظلت الاساليب الزراعية عندهم تسير على النمط الحالي

٢ ـ اثبت انه ليس عند الحكومة الفلسطينية اراض اميرية لتعطى لليهود

٣ ـ اثبت ان الاراضي التى بيد اليهود تزيد عن حاجتهم زيادة كبيرة وقال انهم يحتاجون الى مدة طويلة لاستثمار الاراضي التي بايديهم

٤ ـ اثبت ان طريقة الاستعمار اليهودي مخالفة باساليبها و كيفيتها لمبادىء العدل وقال ان الاراضي التي تنتقل من عربي الى يهودي لا تعود الى العرب بحال من الاحوال

٥ ـ اثبت فساد الاساليب التي تسير عليها الحكومة والوكالة اليهودية في فتح ابواب المهاجرة لليهود.

وقال انه فضلا عن المهاجرين من ذوي الاصناف المصرح بها لمن يرومون الاستيطان من اليهود في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بصفة سياح ولا تنتبه الحكومة الا للقليل منهم . ويدخل ايضاً عدد ليس بالقليل بطريق التهريب والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود فمن الواضح اذن ان الوكالة اليهودية هي المسؤولة عن جميع هذه الحوادث المخالفة للقانون

٦ ـ واوصى الحكومة في ختام تقريره بان تنهض بمشروع عمراني كبير تكون الغاية منه تحسين الاساليب الزراعية وتحويلها الى شكل تتحسن به الزراعة

---

(١) عينت وزارة المستعمرات السر جون هوب سمبسن للسفر الى فلسطين ومفاوضة المندوب السامي ووضع تقرير عن المسائل المتعلقة بتعمير الاراضي وتوسيع نطاق الهجرة فاجتمع الى كثيرين من العرب واليهود والموظفين ورجال الاعمال ووضع تقريراً مفصلا رفعه الى وزارة المستعمرات هذه خلاصتها

منشور المندوب السامي البريطاني [1]

بعد فتنة فلسطين الكبرى

عدت فوجدت البلاد في حالة اضطراب ، وفريسة لاعمال عنف غير مشروعة ، وهو امر أحزنني جدا وقد استفظعت ماعلمت به من اعمال القسوة التي اقترفها جماعات من السفاحين الظمآنين الى الدم ، والاشرار الذين ارتكبوا جنايات قتل وحشية ضد اشخاص آمنين من السكان اليهود على اختلاف اعمارهم ، وقد اقترنت تلك الجنايات — كما في الخليل — باعمال همجية ، كحرق المزارع والمنازل في المدن والريف . مع سلب الممتلكات وتخريبها . وهذه الجنايات جلبت على مقترفيها سخط جميع الشعوب المتمدنة في العالم .

ان اول واجباتي هي اعادة النظام الى البلاد ، وانزال العقاب بالذين تثبت عليهم تهمة ارتكاب اعمال العنف ، وستتخذ جميع التدابير اللازمة للوصول الى هذه الغاية ، واني اطلب الى جميع سكان فلسطين مساعدتي على تأدية هذه الواجبات .

وعملا بوعدي الذي قطعته مع اللجنة الفرعية التنفيذية قبل مغادرتي لفلسطين في حزيران الماضي شرعت في مفاوضة وزير الخارجية البريطانية حينما كنت في انكلترة

---

(١) نشبت في شهر آب عام ١٩٢٩ فتنة عظيمة عمت معظم مدن فلسطين وقراها بسبب تظاهرات اليهود التي قاموا بها طالبين امتلاك البراق واعتدائهم على العرب ، وقد اسفرت هذه الفتنة عن سبعة وثمانين قتيلا من المسلمين واربعة من المسيحيين ، ومئة وتسعة عشر قتيلا من اليهود ، وعن خمسمائة وخمسة وسبعين جريحاً من ابناء الطوائف الثلاث ، وكان المندوب السامي البريطاني لفلسطين آنئذ السر « جون تشانسلور » غائبا في لندن ولما حضر اذاع بالطيارات هذا المنشور قبل ان يدرس الحالة ، فحمل فيه على العرب مما دعا اللجنة التنفيذية الى الرد عليه .

بشأن احداث تغييرات دستورية في فلسطين ، ولكن نظرا الى الحوادث الاخيرة أوقفت الان هذه المفاوضة مع الحكومة البريطانية حتى يثبت السلام .

وفي ما يتعلق بالاقوال التي اذيعت في العهد الاخير بشأن جدار المبكى « البراق » أروم الان — بموافقة الحكومة البريطانية — ان اعلن اني أنوي تنفيذ المبادىء المبينة في الكتاب الابيض بعد تقرير الاجراءات الخاصة بتطبيقها .

اللجنة التنفيذية ترد على المنشور

اطلع عرب فلسطين — بدهشة عظيمة على منشوركم المؤرخ في اول ايلول سنة ١٩٢٩ ، ولم يكن احد منهم يتوقع اغفال الحقائق التي عرفها القاصي والداني والتي اعترفت بها الحكومة ، وهي :

١ — ان اكثر اليهود كانوا مسلحين

٢ — ان الحكومة سلحت عدداً منهم

٣ — انه لم يوجد في قتلى اليهود تمثيل او تشويه ، حتى في الخليل ، كما يؤيد هذا تصريح ادارة الصحة العامة البريطانية في فلسطين

٤ — وان بعض قتلى العرب قد مثل بهم

٥ — وان جموع اليهود قد قتلت نساء وأطفالا من العرب

٦ — وان اليهود هم الذين بدؤوا بقتل النساء والاطفال من العرب

٧ — وان الجنود النظامية قتلت النساء والاطفال والرجال من العرب في بيوتهم وعلى فرشهم في قرية « صور باهر » وغيرها

٨ — وان اضطرابات فلسطين السابقة والحالية انما هي ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية الصهيونية التي ترمي الى افناء القومية العربية في وطنها الطبيعي لكي تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها

كل هذه الحقائق لم يكن احد من العرب يتوقع اغفالها في منشور صادر على عجل وسابق لأوانه ، وتعلمون ان عرب فلسطين خسروا كل شيء من جراء هذه السياسة الصهيونية ، فلا يهمهم اي زيادة في الخسارة، وستجدهم الجنود البريطانية عزلا من السلاح لتلقى اي ضربة تنزل بهم

فاذا كان لم يزل ثمة عدالة يحق للعرب ان يطلبوا نصيبهم منها ، فهم يلحون بطلب اجراء تحقيق نزيه من قبل اشخاص من خارج فلسطين لا يتأثرون اثناء قيامهم بواجبهم نحو العدالة بالنفوذ الصهيوني

وان التحقيقين اللذين اجريا في فلسطين في ظروف مماثلة سابقة من قبل لجان بريطانية قد أظهرا الملأ مطالب العرب الحقة ، ومقاصدهم القومية النبيلة ، كما أظهرا مصائبهم السياسية .

ان العرب يعتقدون كل الاعتقاد ان تحقيقات نزيهة كتلك ستروي للعالم حكاية حالهم في هذه الاضطرابات الحاضرة رواية اصح مما صورتموه للعالم في منشوركم الصادر قبل اعطاء العرب فرصة لاسماع صوتهم وعندئذ يرى العالم ان اليهود الذين تجاوزوا التحرش السياسي الى الديني ، والذين كانت اعمالهم الفظيعة في هذه الاضطرابات ينطبق عليها كلامكم في منشوركم بحق العرب — هم المسؤولون اولا عن الاضطرابات الحالية والسياسية التي تؤيدهم ثانياً .

وان مثل هذا المنشور كان ينبغي اصداره بعد اجراء التحقيقات التي ينشدها العرب — لا قبل اجرائها — فلذلك نحن نتأكد انكم لو أعدتم النظر في الحالة الحاضرة لتوصلتم الى حكم عادل .

مذكرة الامير عبد الله عن الفتنة

قد شاع في شرق الاردن ان جماعات كبيرة من سكان تل ابيب ركبوا السيارات في ٢٩ تشرين ثاني سنة ١٩٢٩ في الساعة السابعة والنصف مساء آمين القدس وان عددهم يزيد على الفي شخص مسلحين بقصد الاعتداء على العرب اعتداء جديداً لذلك ولأهمية هذه الشائعة ولما فيها مما يثير هياج الشعب ويجعله متأثر الاعصاب صعب القياد تخشى العاقبة على سكان فلسطين لم اجد بداً من تعجيل بيان افكاري لفخامتكم في هذا الصدد درءً لما يسفر عن امثال هذه الاشاعات التي تذاع بصيغة واسلوب محكمين غريبين لا يخلوان من التأثير .

لا مشاحة في ان صبر العرب في فلسطين واقامتهم طيلة السنين التي عقبت وعد بلفور

واعتدالهم في غضون الحوادث الاخيرة التي أخذ فيها عاقاهم بشكيمة جاهلهم على قدر الطاقة فتحاشوا مع الاحوال الطارئة مدافعين عن انفسهم غير معتدين — الدليل الناصع على مجانبة الشعب في حوادث من شأنها التخريب والتقتيل بصورة لا تشا كل ما جبلوا عليه من الرعاية للنزلاء في بلادهم على الرغم مما يبدو من أولئك النزلاء من تحرش لم يغرب عن احد كنهه في كل فرصة عنت وسانحة اتيحت . ولعلي لا اخرج عن الصدد وا كون من الحقيقة على طرف التمام اذا صرحت بعقم الامنية اليهودية في فلسطين بعد الوقائع الاخيرة التي تقضي على كل أمل في امكان مجاورة هؤلاء الدخلاء للعرب في ذلك الوطن العامر بالعرب منذ ١٣ قرنا متطاولة .

لقد ساورني القلق على الامن في فلسطين وخشيت اندلاع لهيب الفتنة الى ما يجاورها من الاقطار العربية الاسلامية منذ استطارت اخبار مؤتمر زوريخ الصهيوني وما نجم فيه من التطرف والجشع وعدم رعاية الحالة النفسية لعرب فلسطين واخوانهم وفي جوارهم وتجاهل الحقوق العربية البحتة وقد اشتد ذلك القلق عندما وقع التشبث الاخير في التعدي على المبكى لاستحازته من جانب اليهود فارسلت للتو والساعة خبراً الى سعادة وكيل المعتمد البريطاني في عمان معربا عن تخوفي في استعجال الازمة ومقدما ايضاً — ابقاء القديم على قدمه — وان اي تغيير يعتور الموقف التليد (ستاتو كو) سيؤدي حتما الى فتنة عنيفة وهياج عنيف ولم تك الا عشية او ضحاها حتى وقع ما وقع واضطرت الحكومة لحشد القوة المسلحة من برية وبحرية وهوائية في فلسطين . واني لاخشى اذا ظلت تلك الازمة اليهودية قائمة على اساس العنف ومجاوزة المعقول في الطلب والمظاهرات المطوية على التحدي ان يفضي ذلك كله الى اتخاذ تدابير عسكرية دائمة تجعل مديري الفتنة يخشون عاقبة اعمالهم .

واني اذ استعرضت الاشاعات المتطايرة في البلاد ووصول خبرها الي بين فترة واخرى وتأملت فيما تحمل بين طياتها من الاستفزاز الديني والضرب على الوتر الحساس لم استغرب ما تجشمت من العناء في حمل الامة على الاخلاد للسكينة مع تسللهم من هنا وهناك ناقمين هائجين ، ولقد لقيت في سبيل ذلك من الصعاب فوق ما اعترضتني من مثلها في خلال الثورة السورية ولقد كانت هذه حركة قومية سياسية أسست حول نطاقها وان طال امرها . وان المشكلة الفلسطينية اشد خطراً لارتباطها فوق ذلك أجمع

بالشعور الديني الذي يحمل المتحمسين و كثير ماهم على نسيان كل اعتبار فارفع الصوت بشدة ان لا مندوحة لشرق الاردن من قوة احتيـاطية للجيش العربي ليقوم بواجب المسؤولية في حماية الامن والقبض على ناصية الحـال فيما اذا تكررت الحوادث في فلسطين لمنع غوائلها المخوفة حيال مفاجأة لا نعلم من ندهم من البلاد.

اما قوة الحدود فقد ثبت انها اخذت الى فلسطين وعدا هذا فتأثير القوى المحليـة على نفسية الشعب لا تخفى على رجال الادارة

ان اليهود فيما يظن ويقال غير مقصرين في تحديهم وقد يعقب هذه القلاقل من حب الاخذ بالثأر وايغار الصدور ما يعود على مشكلة الوطن القومي بحشف وسوء كيل ان اخماد الفتنة بقوة السلاح غير واف بالمرام فيما يخيـل الي اذا لم يعزز ذلك بحل ينزع من النفوس ما اكتنفها من الاحقاد.وان الحكمة المأثورة عن حكومة بريطانية العظمى لجديرة بذلك ان شاء الله . ولقد كتبت لفخامتكم بدافع التفاهم النزيه وقياما بما يقتضيه الجوار المرتبط بالمصلحة المشتركة من مصارحة . ــ اهـ

العراق

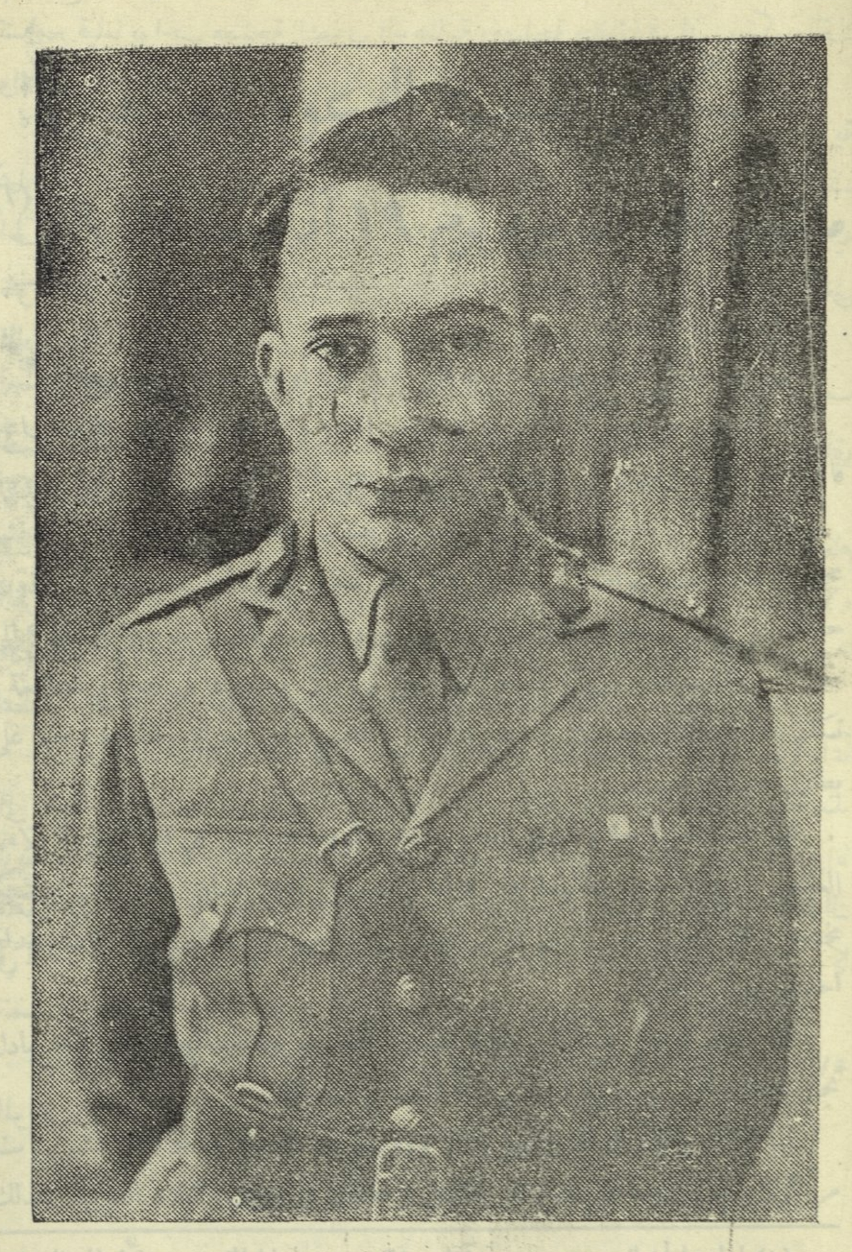
جلالة الملك غازي الاول

بالشعور العربي الذي يحمل التحمسين و كثير ما هم على لسان كل اعتبار فارفع الصوت
بشدة ان لا مندوحة لشرق الاردن من قوة احتياطية للجيش العربي ليقوم بواجب
المسؤولية في حماية الامن والقبض على ناصية الحبل فيما اذا تكررت الحوادث في
فلسطين لتعرض عواقبها المحرقة حيال مفاجأة لا نعلم من تدهم من البلاد.

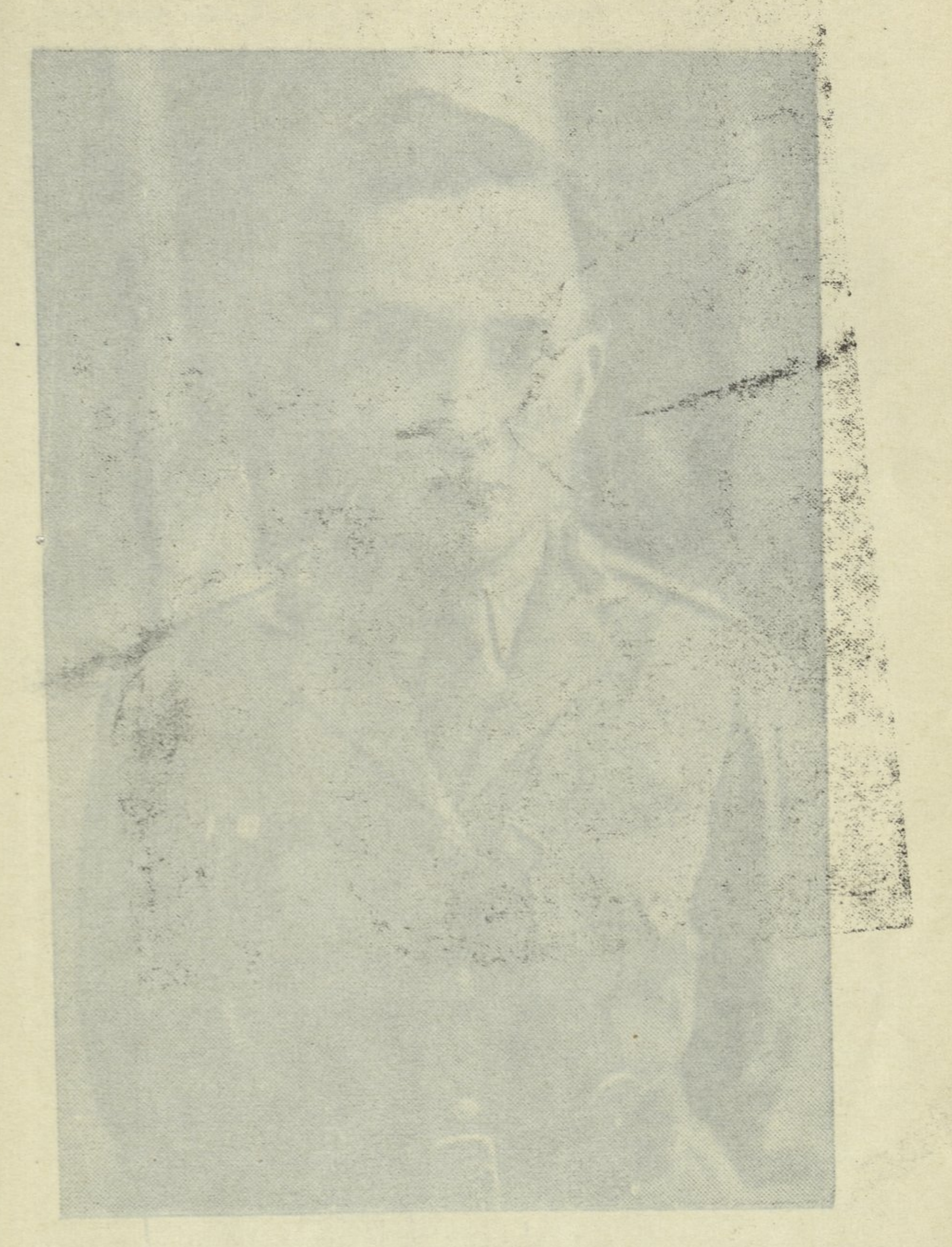
اما قوة الحدود فقد ثبت انها اخلدت الى فلسطين وعدا عدا تأثير القوى المحلية
على نفسية الشعب لا تخفى على رجال الادارة

ان اليهود فيما يظهر ويقال غير مقصرين في تحديهم وقد يعقب هذه القلاقل من حب
الاخذ بالثأر وايثار العدوان ما يعود على مشكلة الوطن القومي بحذف وسوء عكسي

ان اخماد الفتنة بقوة السلاح غير وافق بالمرام فيما يخيل الي انها لم يعوز ذلك بحل
ينزع من النفوس ما [illegible] كتمها من الاحقاد دون الحكمة [illegible] عن حكومة بريطانية
العظمى الجديرة بذلك ان شاء الله [illegible] كتب [illegible] التفاهم النزيه وقياما
بما يقتضيه الجوار المرتبط بالمصلحة المشتركة من مصارحة . اه



جلالة الملك غازي الاول



انكلترا تقطع الوعود للعراقيين

منشور الجنرال مود يوم ١٩ آذار سنة ١٩١٧ (١)

يا أهالي ولاية بغداد

انني باسم مليكي المعظم واسم شعوبه التي يحكم عليها أوجه اليكم الخطاب الآتي :

ان الغرض من معاركنا الحربية هو دحر العدو واخراجه من هذه الاصقاع. فاتماما لهذه المهمة وجهت الي السلطة المطلقة على جميع الاطراف التي تقاتل فيها جنودنا

ان جيوشنا لم تدخل مدنكم واراضيكم بصفتهم قاهرين او اعداء بل بصفتهم محررين فقد اخضع مواطنوكم منذ ايام هلاكو لمظالم الغرباء فخربت قصوركم وذوت حدائقكم وفني اشخاصكم وأسلافكم من جور الاسترقاق. لقد سيق ابناؤكم الى حروب لم ينشدوها وجردكم القوم الظالمة من ثروتكم وبددوها في اصقاع شاسعة. تكلم الترك من ايام مدحت باشا عن الاصلاح افليس دثور العراق واقفاره برهانا على بطلان هذه المواعيد؟..

انها ليست امنية جلالة مليكي المعظم وامنية شعوبه فقط، بل هي ايضاً امنية الامم العظمى المتحالفة معها حكومة جلالته ان تعودوا كما في السابق وقد كانت اراضيكم مخصبة وكان العالم يتغذى بالبان آداب اجدادكم وعلومهم وصناعاتهم وقد كانت بغداد احدى غرائب الدنيا.

لقد انيط قومكم بممتلكات جلالة مليكي المعظم بعروة المصالح الوثقي فقد تبادل تجار بغداد وتجار بريطانية من مئتي سنة المنفعة والصداقة.

اما الالمان والاتراك الذين نهبوكم انتم وذويكم فقد اتخذوا بغداد مدة عشرين سنة مركزا يهجمون منه على نفوذ البريطانيين وحلفائهم في ايران والبلاد العربية ولذلك

---

(١) اذاع الجنرال مود يوم ١٩ آذار سنة ١٩١٧ هذا المنشور على اهالي العراق.

لم تستطع الحكومة البريطانية السكوت عما يحدث في وطنكم حاضراً او مستقبلا ، ولا تسامح قياما بواجب مصلحة الشعوب البريطانية ومصلحة حلفائها في ان يرتكب الترك والالمان ما ارتكبوه مرة ثانية في بغداد .

ويجب عليكم يا اهل بغداد ، يامن جئنا نحميكم من الظلم والغزو ونضمن حرية تجارتكم ويا من ستنالون ما يستوجب ادق اهتمام الحكومة البريطانية ان تعلموا هذه الحكومة لن تفرض عليكم انظمة اجنبية عنكم فأمنيتها الوحيدة ان تحقق ما تطمح اليه نفوس فلاسفتكم وكتابكم مرة اخرى ولسوف يسعد اهالي بغداد ويتمتعون بالغنى المادي والادبي بفضل نظامات توافق قوانينهم المقدسة واطماعهم القومية

لقد طرد العرب في الحجاز الترك والالمان الذين بغوا عليهم ونادوا بعظمة الشريف حسين ملكا عليهم وعظمته يحكم مستقلا حراً وهو متحالف مع الامم التي تحارب دولتي تركيا والمانيا ، وهذا شأن اشراف العرب وامراء نجد والكويت وعسير

لقد ذهب كثيرون من اشراف العرب ضحية في سبيل الحرية على ايدي أولئك الحكام الغرباء الذين ظلموهم . وانكلترا وحلفاؤها مصممون على ان لا يذهب دماء هؤلاء الابطال هدراً وامنية انكلترة وحلفاؤها ان تسمو الامة العربية مرة اخرى وتستعيد عظمتها ومجدها وان تعمل لادراك هذه الامنية متحدة متفقة .

يا أهل بغداد تذكروا انكم تألمتم ٢٦ جيلا ، آذاكم الظلمة والغرباء الذين سعوا دائماً الى الايقاع بين البيت ورب البيت كي يستفيدوا من شقاقكم فهذه السياسة مكروهة عند بريطانية وحلفائها لانها اغراء بالعداوة ولا يستقيم معها حال ولا يستقر معها سلام ، وأنا مأمور بأن ادعوكم بواسطة اشرافكم وشيوخكم الطاعنين في السن وممثليكم الى الاشتراك في ادارة مصالحكم الملكية لمعاضدة ممثلي بريطانية السياسيين المرافقين للجيش كما تنضمون الى ذوي رحمكم شمالا وشرقاً وجنوبا وغربا في تحقيق اطماعكم القومية .

صدر من مركز رئاسة الجيش البريطاني ببغداد في ٢٤ جمادى الاولى سنة ١٣٣٥هـ الموافق ١٩ مارس سنة ١٩١٧ .

بيان القائد العام للجيش البريطاني في العراق (١)

حينما دخل بغداد المرحوم ستانلي مود على رأس جنوده المنصورة قبل ثمانية عشر شهراً كان اول عمل قام به هو اصداره منشوراً الى اهالي بغداد بواسطتهم الى سائر سكان العراق وكان ماحواه تأميناً في الحاضر ورجاء في المستقبل ولا بد ان كثيراً من الحاضرين يذكرون كلمات الجنرال مود وعندهم ايضا صور من منشوره فقد قال لكم ان الجيش البريطاني جاءكم منقذاً لا فاتحاً وانه لا يوجد تحت الحكم البريطاني تعرض لديانة اي رجل كان ولا لأعماله الخاصة ولكن عدالته شاملة يتساوى فيها كل احد ويكون فيها مجال لسعي الجميع. وقد وعدكم ايضا ان نبذل قصارى جهدنا في تنشيط التجارة وزيادة التقدم وان نسخر انفسنا لرفع منار الحرية ولانقاذ منافعكم المادية ولكن الجنرال مود كما تعلمون ايها السادة لم يجد سعة في عمره لانجاز هذا الوعد فقد وضع الاساس وبقي علي اتمام البناء وفي هذا اليوم الذي يقع فيه على حسب التقريب ذكرى مرور سنة على وفاته، تلك الوفاة التي جاءت في غير أوانها اتيت لاذيع بينكم نبأ انتهاء القتال مع الجيوش التركية بصورة ظافرة. ففي خلال بضعة الاشهر الاخيرة تبدل شكل الحرب بعد قتال شديد، تبدلا فجائيا فبلغاريا امضت بدون قيد شروط الهدنة والنمسا سلمت تسليما كاملا والجيوش الالمانية تنسحب انسحابا تاماً كما ان تركيا طلبت الصلح وقد علمتم ان الجيوش البريطانية تقدمت في ايام قلائل من الناصرة الى دمشق ومنها الى حمص وحماه ولم يكن التقدم في سورية وحدها بل نلنا نصيبنا على دجلة بعد ان مزقنا الجيش التركي واسرناه باجمعه فأصبحنا الان في موقف يجعل مقادير الموصل بيدنا وبذلك تكون الحرب قد انتهت في هذه البلاد ويمكننا اليوم ان نبين ان الوعود التي

«١» بعد ان عقدت الهدنة بين المانيا ودول الحلفاء يوم ١١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ وحل السير وليم مارشال القائد العام للجيش البريطاني في العراق مكان الجنرال مود بعد وفاته — دعا السير وليم اعيان بغداد وقرأ عليهم هذا البيان

اعطيت مراراً يجب ان تنجز في اول فرصة ممكنة وبمثابة عربون في الوقت الحاضر يدل على نياتنا الحسنة أبلغكم ما يأتي :

١ ـ يسمح لاسرى الحرب المعتقلين في الهند بالرجوع الى اوطانهم ما عدا الذين من الجيش التركي

٢ ـ تطلق الحرية التامة للتجارة وتخفف تضييقات الحصار في داخل الاراضي المحتلة

٣ ـ يخفف التضييق ايضاً على العمل الشخصي

٤ ـ يسمح بنقل الجثث التي تدفن في كربلاو النجف بشروط مناسبة

٥ ـ تفتح الطريق من جديد للزيارات المنظمة للاماكن المقدسة

٦ ـ يعطى راتب شهر مكافأة للموظفين الدائمين من الاهالي في دوائر الحكومة الملكية من الذين لا يخدمون فعلا في صفوف الجيش وقد قاموا بوظيفتهم حق القيام

٧ ـ يختار بعض المسجونين في السجون الملكية ويطلق سراحهم

٨ ـ يوزع طعام والبسة على فقراء بغداد والمدن الاخرى وتخفف القوانين الحالية بعض تخفيف

ولا اجد ايها السادة ما أقوله غير ما قلته وأطلب اليكم ان تعتقدوا ان التضييقات والازعاجات التي لا بد من وقوعها بسبب وجود الجيش بين ظهرانيكم لم تنشأ عن رغبتنا فيها وانما اقتضتها الضرورة العسكرية وأعدكم باسم جلالة الملك الامبراطور ان أقوم بازالة ما يدعو الى الشكوى بالسرعة الممكنة .

القائد العام يرد على علماء النجف (١)

يود القائد العام منكم ان تذكروا علماء النجف واعيانها وتجارها بما هو معروف عند كل أحد وهو ان بريطانية العظمى تحارب المانيا لاجل صيانة العهود التي لا يحل نقضها وتأمين حرية الشعوب الصغيرة التي تتوقف سعادتها على رعاية العهود ، والنتيجة الحاضرة للفوز الذي احرزته جنود الحلفاء في الشرق الادنى هي تحرير الشعوب التي قاست العذاب من جور الدول الوسطى وحلفائها ، وقد أذعنت بلغاريا للصلح بعد ما هزمت فأجليت جنودها عن البانيا وصربيا والجبل الاسود ، وعلى حسب ما تقتضيه حقوق الشعوب فالمناطق التي يسكنها اليونانيون تعطى لليونان والتي يسكنها الصربيون تعطى لصربيا ، ويتخذ الحلفاء هذا المنهج الذي يسيرون عليه في معاملة الشعوب الاخرى قاعدة لهم في سياستهم نحو العرب وكما ان الصربيين اشتركوا في استرداد بلادهم فالعرب ايضا حاربوا جنباً الى جنب مع الحلفاء لتحرير قطر عربي .

---

(١) زار وفد من علماء النجف الحاكم السياسي يوم ٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وطلبوا اليه رفع تهانيهم الى القائد العام بظفر الحلفاء وذكروه بالوعود المقطوعة للعرب فرد عليهم باسم القائد العام بهذا الجواب .

منشور الكولونيل ولسن حاكم العراق السياسي (١)

أذيع على اهل العراق من وقت الى آخر ان سياسة الحكومة البريطانية تسعى دائماً الى تنشيط روح الوطنية والاستقلال في جميع البلاد التي يمتد اليها النفوذ البريطاني والنفع الذي يعود على اهالي البلاد من انفاس هذا الروح هو عظيم جداً ولكنه لا يمكن للذين لم يحصلوا على اختبار عملي في الامور احراز كل ذلك مرة واحدة بل يرقون اليه تدريجاً. ولا ريب ان الطريق المثلى التى يخطو بها الاهالي اول خطوة هي اشتراكهم فعلا فى ادارة امورهم المحلية الخاصة ثم يرتقون مع الزمان الى امور أوسع نطاقاً، وطبقاً لهذه الخطة تقرر ان ينشأ في بغداد من اول شهر كانون الثاني سنة ١٩١٩ المقبل «مجلس بلدي» للنظر في امور البلدية. ويتألف هذا المجلس من رئيس ونائبين ثانيين ومن كاتم اسرار ومعاون كاتم اسرار وكل من هؤلاء يكون موظفا لدى الحكومة ويكون ايضا في المجلس عشرة اعضاء غير رسميين آخرون ينتخبون على طريقة تشرح فيما بعد. ويرتاى ان ينظر هذا المجلس عند تأليفه في رسوم البلدية وايرادات بلدية بغداد تحت رعاية الادارة الملكية ونظارتها ويزود بسلطة مالية ثانية يمكنه معها ان يصادق على صرف مبلغ نهايته ٥٠٠ روبية في السنة ويمكنه ايضاً التصديق على مبالغ ١٥٠ روبية في الشهر لكل شأن من الشؤون وتكون هذه السلطة ثابتة على كل حال لما خصص في الميزانية لهذا الشأن. وعلى المجلس الذي اعطى هذا المقدار من السلطة المالية ان يعني في الامور الآتية: النظافة والصحة العامة والمستشفيات واسعاف الفقراء والطرق والمتنزهات والاسواق والحرف وتخطيط الدور والابنية والتجارة الهندسية والامور الاخرى المتعلقة بالبلدية. وقد وضعت قوانين العمل وصودق عليها وحدد فيها عدد الجلسات التي يعقدها المجلس في كل شهر والطريقة التي تتبع في المناقشات

---

(١) اذاع الكولونيل ولسن الحاكم السياسي العام للعراق يوم ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ هذا المنشور على اهالي العراق، في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه ان تبر انكلترة بوعودهم، وقد كان هذا المنشور مخيباً لآمالهم.

ويكتب محضر المجلس باللغتين الانكليزية والعربية وينشر من وقت الى اخر ليطلع عليه العموم وينشأ مثل هذا المجلس في جميع المدن العراقية الكبيرة ويكون عرضة للتغيير حسبما تقتضيه الحالة المحلية وهذا العمل يكون عربوناً يدل على نيات الحكومة البريطانية الحسنة نحو اهالي العراق الذين يؤمل منهم ان ينتهزوا هذه الفرصة السانحة ويبادروا بروح الاخلاص لخدمة الوطن المشترك .

المؤتمر العراقي يقرر استقلال العراق

كتاب رئيس المؤتمر العراقي الى المؤتمر السوري (١)

الى حضرة رئيس المؤتمر السوري الاكرم

لما كانت الثورة العربية لا ترمي الى تحرير قطر دون سواه من الاقطار العربية ولما كان العراقيون عضوا عاملا فيها فقد قاموا بما يجب عليهم من الخدمة للقضية العربية في الحرب الماضية حتى وصلوا مع اخوانهم السوريين الى سورية التي تربطها بقطرهم العراقي روابط اقتصادية وجنسية وسياسية وبما ان المؤتمر السوري لم يهمل مقررات المؤتمر العراقي المرتبطة بسورية في قراراته السابقة لذلك قرر المؤتمر العراقي المنعقد فى دمشق في جلسة ٤ آذار سنة ١٩٢٠ ان يرجو من المؤتمر السوري الاشتراك معه في تقرير مصير البلاد المحررة وفقا لرغائب الامة وبيانات الحلفاء ومبادىء الرئيس ولسن فلي الشرف ان ابلغكم الكيفية .



رئيس المؤتمر العراقي
توفيق السويدي

---

(١) عقد رجال العراق مؤتمرا في دمشق يوم ٨ آذار عام ١٩٢٠ و١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨هـ أي حين كانت عصابات العراق تهاجم معاقل الانكليز، وارسلوا هذا الكتاب الى رئيس المؤتمر السورى .

قرار المؤتمر العراقي باستقلال العراق

باسم الشعب العربي العراقي

خاضت الامة العربية غمار الحرب الماضية في جانب الحلفاء لرفع نير الاجانب عن عاتقها واسترجاع سالف مجدها واستئناف مهمتها الطبيعية في تمدين الشرق وتحقيق آمال القومية بالوحدة والاستقلال التام اسوة بغيرها من الشعوب التي نالت استقلالها وهي دونها حضارة ورقياً . وكان الحلفاء الكرام قد قطعوا لها العهود على الاخذ بنصرتها في هذا السبيل واعلنوا بلسان رؤساء حكوماتهم ومجالس نوابهم ان لا غاية لهم من الحرب الا استقلال الشعوب وترك الخيار لها في بت مصيرها وتعيين شكل حكوماتها فأبرمت بريطانيا العظمى مع جلالة الملك حسين تلك المعاهدة المعروفة التي اعترفت فيها باستقلال العرب من جبال طوروس وشمالي ولاية الموصل الى خليج فارس والاوقيانوس الهندي والبحر الاحمر ، وأيد الرئيس ولسن ذلك بما اعلنه من المباديء السامية التي وافق عليها الحلفاء قاطبة واتخذوها أساساً للصلح الدائم كما جاء في بيان اللوردغراي وزير خارجية انكلترا أمام لجنة الامور الخارجية في ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩١٦ وتصريح المسيو بريان رئيس الوزارة الفرنسوية في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٦ وردود الحلفاء على مذكرة الدول الوسطى التي ارسلت على يد السفير الاميركي في باريس وجوابهم على مذكرة الرئيس ولسن في ٢٢ حزيران سنة ١٩١٧ وبيان مجلس النواب الفرنسي في ٥ حزيران سنة ١٩١٨ وبيان مجلس الشيوخ في ٦ منه وتصريح المستر لويد جورج في غلاسكو يوم ٩ حزيران سنة ١٩١٧ وما شاكل ذلك من البيانات القائلة بتحرير الشعوب الكبيرة والصغيرة واستقلالها وترك الخيار لها في بت مصيرها والغاء المعاهدات السرية المجحفة بحقوقها .

وقد كان لجلالة الملك حسين الاول وانجاله اصحاب السمو الامراء العظام الفضل الاكبر في تحرير الامة العربية وانقاذها من نير العبودية والذل واحراز النصر المشترك

على الاعداء في الشرق فأبلوا في الحرب احسن بلاء وقادوا الامـة من نصر الى نصر ثلاث سنوات متواصلة أراقوا فيها دماء زهرة ابناء العراق وسورية والحجاز وكانوا موضع اعجاب الحلفاء والاعداء على السواء ، وذلك فضلا عما تحملته الامة في الاقطار العربية المختلفة من المصائب والاهوال وما قامت به من جليل الاعمال تأييداً لقضيتها الحقة وانتصاراً لجلالة الملك وحلفائه الكرام .

وقد اسفر هذا الجهد المشترك المتواصل عن اندحار الاعداء وجلائهم عن العراق ودخول الجيوش البريطانية اليه بصفة حلفاء ومحررين فأعلنوا حينئذ انه لا مطمع لهم في البلاد ولا غاية الا استقلال الامة وترك الخيار لها في بت مصيرها وتقرير شكل حكومتها.

على ان الحرب العظمى قد وضعت اوزارها منذ نحو عام ونصف والبلاد لا تزال تئن تحت رزء الاحتلال الاجنبي الذي ألحق بها اضرارا جسيمة مادية وأدبية وأوقف سير اعمالها ومصالحها الاقتصادية والادارية بشكل كاد يزلزل موقفها السياسي فعيل صبر الشعب من هذه الحال وانتقض في اماكن مختلفة على الحكم العسكري الاجنبي مطالبا باستقلاله التام .

فنحن اعضاء هذا المؤتمر الذي يمثل الشعب العربي العراقي تمثيلا قانونياً صحيحاً رأينا الان ان نجهر بارادته ونخرج البلاد من هذا الموقف الحرج والحال المبهم المضطرب واستنادا الى حق الامة الطبيعي في الحياة الحرة والاستقلال التام والى المبادىء السامية التي أعلنها الحلفاء العظام اكثر من سبعين مرة في خلال الحرب الماضية والى الرغائب التي اعربت عنها الامة العربية العراقية في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣٧ بوثائق رسمية وقعها الامراء والرؤساء والزعماء والمفكرون وسائر طبقات الشعب والى ما شاهدناه ونشاهده كل يوم من عزم العرب العراقيين على نيل استقلالهم التام والتوسل بكل الوسائل الممكنة التي تؤدي اليه بصفتنا ممثلي الشعب المكلفين بالاعراب عن ارادته اعلنا الان باجماع الاراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة من شمالي ولاية الموصل الى خليج فارس استقلالا تاما لا شائبة فيه وايدنا استقلال سورية التام واعلنا اتحاد العراق بها اتحادا سياسياً واقتصاديا ونادينا بحضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الله ملكا دستوريا بلقب صاحب الجلالة ملك العراق وعهدنا في نيابة

الملك الى صاحب السمو الامير زيد المعظم واعلنا انتهاء حكم الاحتلال العسكري الحاضر على ان تقوم مقامه حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب .

واننا باسم الامة العربية العراقية التى انابتنا عنها وعهدت الينا تقرير مصيرها نعلن محافظتنا على صداقة الحلفاء الكرام وعزمنا على احترام مصالحهم ومصالح جميع الدول الاجنبية في بلادنا راجين منهم ان يعترفوا بهذا الاستقلال ويجلوا عن بلادنا العراقية ليحل محلهم فيها الجند الوطني والادارة الوطنية فتتمكن دولتنا حينئذ من ان تكون عاملا من عوامل الرقي في العالم المتمدن

هذا وان الحكومة العراقية التي تتشكل عاجلا مكلفة بتنفيذ قرارنا هذا .

تحريراً في ٨ اذار سنة ١٩٢٠ و ١٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٨ ه .

الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني على البترول

اتفاق «سان ريمو» في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠

قالت جريدة الطان الفرنسية في العدد الصادر يوم ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠ مايلي :

بني هذا الاتفاق على قاعدة مبدأ التعاون الودي في جميع البلدان التي يمكن التوفيق بين مصالح البترول لدولتين فيها ويتعلق هذا البيان بالبلدان الاتية :

رومانيا واسيا الصغرى والامبراطورية الروسية القديمة وغاليسيا والمستعمرات الفرنسوية ومستعمرات التاج البريطاني ويمكن نقل هذا الاتفاق الى البلدان الاخرى بشرط ان يكون هنالك رضى متبادل

رومانيا ـ تعقد الحكومتان البريطانية والافرنسية رعايا كل منهما في:

ا ـ الحصول على امتيازات البترول والاسهم او غير ذلك من المصالح الخاصة بالافراد والشركات التي كان محجوزاً بشركات ستيكارومانا و كنكورديا وفيجا الخ فقد كانت تؤلف في هذه البلاد شركات بترول الدتش بنك والدسكنتو جزنشافت وغير ذلك من المرافق التي يمكن الحصول عليها

ب ـ امتياز اراضي البترول الجارية على ملك الدولة الرومانية

وتقسم جميع الاسهم التي كانت لامتيازات الاعداء السابقين والتي يمكن الحصول عليها وعلى غير ذلك من المرافق المتسلسلة عن هذه المفاوضات بنسبة ٥٠ بالمائة لمصالح كل من بريطانيا وفرنسا

وتقرر انه في الجمعية او الجمعيات التي تتألف لادارة واستثمار الاسهم والامتيازات والمرافق الاخرى تصيب كل من البلادين ٥٠ بالمائة في كل رأس مال مكتتب به ويكون لها النسبة عينها في الممثلين بمجلس الادارة وعدد الاصوات

اراضي الامبراطورية الروسية القديمة ـ تعضد الحكومتان رعاياها في اراضي

الامبراطورية الروسية القديمة لبذل الجهد المشترك للحصول على امتيـازات البترول وتسهيل تصدير البترول وتسليمه

العراق — تعاهد الحكومة البريطانية على منح الحكومة الفرنسوية او من تعينهم حصة قدرها ٢٥ في المئة من السعر الجاري في السوق من صافي حاصلات الزيت الخام التي تصيبها حكومة جلالته البريطانية من آبار البترول في العراق حين تستغل هذه الابار بأسهم تصدرها الحكومة . ولكن اذا استثمرت شركة خاصة آبار البترول في العراق وضعت الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة الفرنسوية الاشتراك في ٢٥ في المئة من اسهم هذه الشركة .

ولا يكون السعر الذي تدفعه في هذا الاشتراك أعلى من السعر الذي يدفعه اي كان من المشتركين في شركة البترول المذكورة . وقد تقرر أن تكون هذه الشركة تحت المراقبة البريطانية الدائمة . وتقرر ايضاً انه اذا تألفت الشركة المشار اليها قبلت فيها الحكومة المحلية (الوطنية) او غيرها من اصحـاب المصالح الوطنيين اذا شاؤوا ذلك بحيث تبلغ الاسهم التى يبتاعونها ٢٠ في المئة على الكثير من رأس مال الشركة ويكون للفرنسويين نصف العشرة الاولى في المئة من هذا الاشتراك الوطني ويقدم الاشتراك الاضافي كل مشترك بنسبة ما يملكه .

وترضى الحكومة البريطـانية بأن تؤيد كل تسوية تستطيع الحكومة الفرنسوية بموجبها ان تحصل من الشركة الانكليزية الايرانية على البترول الذي يرسل اليهـا في الانابيب من بلاد ايران الى البحر الابيض الرومي وتكون هـذه الانابيب مارة في اراض مشمولة بالانتداب الفرنسوي بحيث تسهل فرنسا مدها ويكون لفرنسا مقدار من البترول لا يزيد على ٢٥ في المئة من المرسـل بالانابيب بشروط تقرر بين الحكومة الفرنسية والشركة الانكليزية البريطانية .

وبناء على الاتفاق المار بيانه ترضى الحكومة الفرنسوية اذا راقها ذلك حالما يقدم طلب بأن تمد خطين من الانابيب يتميز احدهما عن الاخر وخطوطاً حديدية لازمة لمد الانابيب والمحافظة عليها وأن تنقل بترول العراق وايران في منطقة نفوذها الى مرفأ او اكثر من مرافيء البحر الابيض الرومي الشرقي تتفق الحكومتان على تعيينه او تعيينها

وحين تمر الانابيب والخطوط الحديدية في اراض منطقة النفوذ الفرنسوية تعاهد على تمهيد العقبات لمرور البترول المنقول الا انه يدفع تعويض لصـاحب الارض عن المساحة المشغوله فيها . وتقوم فرنسا بجميع وسائل التسهيـلات في المرفأ المنتهية عنده الانابيب والخطوط الحديدية لامتـلاك الارض اللازمة لبناء المستودعات والخطوط الحديدية ومصانع التكرير ورصيف الشحن الخ .

ويكون البترول المرسل بالانابيب بعض من رسوم التصدير والنقل (ترانزيت) وتكون ايضاً المواد اللازمة لمد الانابيب والخطوط الحديديةومصانع التكرير وغيرذلك من المباني معفاة من رسوم الواردات ورسوم المروروإذا شاءت شركة البترول المذكورة مد الانابيب والخطوط الحديدية الى الخليج الفارسي بادرت الحكومة البريطانية الى منح التسهيلات المار ذكرها الى افريقيا الشمالية وبعض المستعمرات ـ تمنح الحكومة الفرنسية تسهيلات لكل شركة أو شركات فرنسوية بريطانية حسنة السمعة تقدم الضمان اللازم وفقاً للشرائع الفرنسوية لنيل امتيازات في المستعمرات الفرنسوية والبلاد المشمولة بحمايتها ومناطق نفوذها ومن جملتها الجزائر وتونس والمغرب الاقصى ، ومما لا بد من التنبيه اليه هو ان البرلمان الفرنسوي قرر بان تكون نسبة مصالح فرنسة ٦٧ بالمئة في كل شركة تتألف .

وتسهل الحكومة الفرنسوية منح الامتيازات في الجزائر بحيث يوضع ذلك على بساط البحث طالما يتم الطالبون مقتضيات الشرائع الفرنسوية .

مستعمرات التاج البريطاني ـ تمنح الحكومة البريطانية الوطنيين الفرنسويين الذين يريدون التنقيب عن البترول في اراضي التاج البريطاني واستثمارها امتيازات تماثل الامتيازات التي تمنحها فرانسة للرعايا البريطانيين في المستعمرات الفرنسوية وذلك بقدر ما تمكن منه الانظمة البريطانية الحالية .

ولا يشمل هذا الاتفاق الامتيازات المحتمل ان تكون موضوعا للمفاوضات وتدور على مصالح الافراد سواء أكانوا فرنسويين أو بريطانيين .

التوقيع

عن فرانسة : ميلران وبيرتلو

عن بريطانية العظمى : لويد جورج . وج . كادمان

نص صك الانتداب الانكليزي على العراق

الذي أقره مجلس جامعة الامم يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢

المادة الاولى — على الدولة المنتدبة ان تضع في اقرب وقت وعلى ان لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس جمعية الامم للمصادقة عليه وينشر سريعاً، وهذا القانون يسن بمشورة الحكومة الوطنية ويبين حقوق الاهالي الساكنين ضمن البلاد ومنافعهم ورغائبهم ويحتوي على مواد تسهل تدرج العراق وتقدمه كدولة مستقلة وتجري الادارة في العراق طبقاً لروح الانتداب قبل تنفيذ القانون الاساسي.

المادة الثانية — يحق للدولة المنتدبة ان تضع قوة عسكرية في البلاد الواقعة تحت الانتداب بقصد الدفاع عنها والى ان ينفذ القانون الاساسي ويوطد الامن العام، يحق لها ان تؤلف جيشاً محليا لتأييد الامن والدفاع عن البلاد بجند من الاهلين القاطنين في البلاد فقط، ويكون الجيش مسؤولا لدى الحكومة المحلية وخاضعاً للسلطة التي تتولاها الدولة المنتدبة، ولا يجوز للحكومة العراقية ان تستخدم هذا الجيش في سبيل آخر غير ما ذكر آنفاً الا بموافقة الدولة المنتدبة، وليس هنالك مانع يمنع الحكومة العراقية من الاشتراك في نفقات كل جيش تقيمه الدولة المنتدبة، ويحق لهذه استعمال الطرق والسكك الحديدية والمراسي العراقية لنقل القوات المسلحة والوقود والميرة

المادة الثالثة — تتولى الدولة المنتدبة ادارة علاقات العراق الخارجية ويكون لها حق اصدار التعويض للقناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية وكذلك يكون لها حق الحماية السياسية والقنصلية على الرعايا العراقيين في الخارج.

المادة الرابعة — الدولة المنتدبة مسؤولة عن المحافظة على الاراضي العراقية فلا تتنازل عنها ولا تؤجرها ولا تضعها تحت سلطة اية دولة اجنبية.

المادة الخامسة — تلغى الامتيازات الاجنبية في العراق اي تلغى الحماية التي كان الاجانب يتمتعون بها نظاما أو عرفا في ايام الحكومة العثمانية مدة دوام هذا الانتداب.

المادة السادسة — على الدولة المنتدبة ان تنشيء في العراق نظاما قضائيا يضمن :

١ — مصالح الاجانب

٢ — القانون

٣ — الاختصاص الشرعي المرعي الان — بقدر الامكان — وذلك فيما يتعلق بالعقائد الدينية عند بعض الطوائف كنظام الاوقاف وادارتها يجريان طبقاً للشريعة وادارة الواقفين .

المادة السابعة — تضمن الدولة المنتدبة للجميع حرية الاعتقادات وحرية العبادات في جميع هيئاتها واشكالها بشرط ان لا يخل ذلك بالامن العام والآداب ولا تميز فئة على اخرى بسبب جنسية او دين أو لغة . وتشجع الدولة المنتدبة التعليم بلغات العراق الوطنية وتساعد الطوائف على التعليم بلغاتها الخاصة على ان ينطبق ذلك على مقتضيات التعليم التي ترسمها الحكومة.

المادة الثامنة — لا يجوز ان يفسر شيء مما تقدم في هذا الصك بانه يمنح الدولة المنتدبة حق التدخل في مباني او ادارة المعاهد المقدسة التي تظل بعيدة عن كل تدخل.

المادة التاسعة — تراقب الدولة المنتدبة اعمال المبشرين في العراق حسبما تقتضي به الحاجة لتوطيد الامن العام وحسن ادارة الحكومة ، وما عدا ذلك فلا تتخذ وسيلة لمعارضة اعمال المبشرين او التدخل فيها ، ولا يميز بين ارسالية وغيرها من الارساليات بسبب مذهب أو جنسية .

المادة العاشرة — لا تميز الدولة المنتدبة بين رعايا دولة من الدول الداخلة في جامعة الامم (ويشمل ذلك الشركات المؤلفة طبقاً لانظمة تلك الدول) ولا تفرق بينها في كل ما يختص بالضرائب والتجارة والصناعات والفنون أو في معاملة البواخر التجارية والطائرات المدنية .

وكذلك فلا يميز في العراق بين البضائع الصادرة الى دولة أو البضائع الواردة من بلاد ودولة ما ، وتضمن حرية النقل في جميع الانحاء بشروط عادلة ، وفيما عدا ذلك فان لحكومة العراق الحق ، بعد استشارة الدولة المنتدبة ، بان تفرض الضرائب وتضع الرسوم الجمركية ، وان تتخذ أفضل الوسائل لاستغلال موارد البلاد الطبيعية وضمان

مصالح السكان ، ولا شيء هنالك يحول بين الحكومة العراقية ، بعد استشارة الدولة المنتدبة من عقد أي اتفاق جمركي مع اي دولة كانت قبل سنة ١٩١٤ في تركية آسيا ، أو جزيرة العرب .

المادة الحادية عشرة — توافق الدولة المنتدبة بالنيابة عن الحكومة العراقية مقدما على الاتفاقات الدولية المعقودة او التي ستعقد في المستقبل تحت رعاية جامعة الامم لمقاومة الرقيق أو تجارة الاسلحة أو المخدرات ، او للمساواة التجارية او حرية النقل والملاحة والملاحة الجوية ، والسكك الحديدية ، والبرق واللاسلكي ، والاختراعات ، وحقوق المؤلفين والفنيين .

المادة الثانية عشرة — تتعهد الدولة المنتدبة بان تساعد بقدر ما تسمح به الاحوال الدينية والاجتماعية في تنفيذ السياسة العامة التي تتخذها جامعة الامم لمنع الامراض ومحاربتها بما فيها امراض النبات والحيوان .

المادة الثالثة عشرة — تتعهد الدولة المنتدبة بان تسن في خلال « ١٢ » شهراً من تاريخ وضع هذا الصك موضع التطبيق نظاما للآثار القديمة ، وذلك طبقاً للمادة « ٤٢١ » من الفصل الثالث عشر من المعاهدة التركية ، بدلا من نظام الآثار القديمة التركي ، على ان يضمن النظام الجديد المساواة في كل ما له صلة بالتنقيب عن الاثار بين رعايا الدول الداخلة في جمعية الامم .

المادة الرابعة عشرة — ليس في هذا الصك ما يحول بين الدولة المنتدبة وبين انشاء حكومة ادارية مستقلة في المقاطعات الكردية طبقا لما يلوح لها .

المادة الخامسة عشرة — تضع الدولة المنتدبة في كل سنة تقريرا مفصلا عن سير الانتداب وعن الاعمال التي عملت في خلال السنة ويرفق بنسخ عن جميع الانظمة والتعليمات التي صدرت في خلال تلك السنة .

المادة السادسة عشرة — لابد من موافقة جامعة الامم على ادخال كل تعديل على هذا الصك ويشترط ان يتم ذلك باكثرية ثلثي آراء المجلس اذا اقترحت الدولة المنتدبة ذلك كتابة .

المادة السابعة عشرة — اذا وقع خلاف بين اعضاء جامعة الامم على تفسير أو تطبيق

مادة من مواد هذا الصك يرفع الى محكمة العدل الدائمة في الهاي وهي المحكمة المؤلفة طبقاً للمادة «١٤» من عهد الجامعة .

المادة الثامنة عشرة — يتخذ مجلس جامعة الامم عند انتهاء هذا الانتداب التدابير اللازمة لجعل الحكومة العراقية تحت كفالة جامعة الامم على ان تدفع للدولة المنتدبة جميع النفقات القانونية التي انفقتها مع حقوق الموظفين بالمكافأة والتقاعد .

تحفظ هذه النسخة في سجل جامعة الامم وترسل سكرتيرية الجامعة صورة رسمية عنها الى جميع الدول الموقعة على معاهدة الصلح مع تركيا .

حاكم العراق يرد على طلبات مندوبي الشعب (١)

ايها السادة

اجتمعنا اليوم لنصغى الى اقتراحاتكم وللمداولة معكم بخصوص مطالبكم ولي كلمة يتلوها عليكم حضرة حسين افندي افنان فاسمعوها :

ثم وقف هذا فالقى الخطبة الآتية :

اتصل بي ان بعضاً من حضراتكم يريد ان يقدم لي في هذا اليوم مطالبه بخصوص مستقبل العراق لعرضها على حكومة جلالة ملك بريطانية فلا حاجة لي ان أبين لكم سروري من هذه الفرصة التي يتاح لي فيها أن أرحب بحضراتكم وأشرح لكم بقدر ما لي من السلطة شرحا اجماليا ماهي سياسة حكومة جلالة الملك بازاء هذه المسألة .

لا بد انكم قرأتم تصريحات الحكومتين البريطانية والفرنسوية التي سبق نشرها في اليوم الثامن من شهر كانون اول سنة ١٩١٨ ولا بد انكم قرأتم المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الامم وقد وقع عليه معظم امم العالم من سنة . ومن باب التذكير أتلوها على مسامعكم مرة اخرى (ثم تلاها)

فهذه التصريحات تبين لكم سياسة حكومة جلالة الملك وتوضح مراميها . تلك السياسة لم تنحرف الحكومة البريطانيه عنها قيد شبر في وقت من الاوقات واصرح لكم أن حكومة جلالة الملك ترغب في تأسيس حكومة وطنية في العراق وقد أرادت تنفيذ ذلك في أسرع وقت ممكن على انه حصل تعطيل حال دون تحقيق ارادتها وكنت أشد الناس أسفاً على هذا التأخير الذي حدث بدواع وأسباب لم يكن في وسعنا تلافيها فان طول الحرب الحاضرة والصعوبات التي حالت دون عقد الصلح واختلال النظام في البلاد المجاورة للعراق سواء من جهة ايران أو من جهة تركيا أو سورية — كل هذه

---

(١) بعد اتفاق سان ريمو الذي يقضي بانتداب بريطانية على العراق قام العراقيون بحركات واجتماعات واتفقوا على اعلان الثورة اذا لزم الامر وطلب فريق من مندوبي الشعب مقابلة الحاكم وحين اجتمعوا به وقدموا طلباتهم ألقى عليهم الحاكم هذا الخطاب

الاضطرابات عاقتنا عن تأليف حكومة ملكيـة بالسرعة التى كنا نتمناهـا وأملي أن تعتقدوا انه لم يكن بوسعنا قط اجتناب هذا التأخير وأؤكد لحضراتكم ان الذين يسعون الى تأسيس حكومة ملكية بصورة مستعجلة بالحض على استعمال العنف وتهييج البسطاء من الامة يجنون على وطنهم مهما كانوا مدفوعين الى اعمالهم هذه بدافع الوطنية أو بعوامل اخرى . ولا أمل بتأسيس حكومة ملـكية كما تريدون قبل ان يستتب الامن العـام وتثبت أركان النظام في هذه الآونة التي تتطور فيها البلاد وليعلم اولئك الذين يحرضون على الاخلال بنظام البلاد الحالي ويثيرون خواطر الاهلين ويهيجونها على السلطة انهم انما يثيرون عوامل تستطيع الحكومة اتخاذ التدابير لمقاومتها ولا تتأخر عن اتخاذها اذا اقتضت الحال وقد تؤثر على وضعية ونظام الادارات الوطنية التي نقترح تأسيسها وبصفتي رئيساً موقتاً للحكومة الملكية الحاضرة أحذركم وأبلغكم ان كل تحريض على العنف أو الاخلال بالنظام سيقابل بالحزم والعزم من السلطتين العسكرية والملـكية واعلموا أن القوة هي في جانبنا واننا قد عزمنا على توطيد دعائم النظام في هذه البلاد الى ان تؤسس الحكومة الملكية التي تنشدونها ولن أتردد في الاستعانة بالسلطة العسكرية لاستخدام القوة الكافية لتوطيد النظام ولن تقصر السلطة المذكورة في امدادي بالقوى التي تكفل صون النظام وتمنع العبث به . وأملي ان لا أضطر الى اعادة هذه التحذيرات عليـكم وان لا تقضي الظروف المقبلة باستخـدام الجنود أو باتخاذ التدابير الخصوصيـة حفظـاً للنظـام العـام .

وأتكلم الان عن حكومة العراق المقبلة فأقول ان الحكـومة البريطـانية وطدت العزم على وضع نظام للحكومة العراقية المقبلة في أقرب وقت ممكـن بعد استشـارة الرأي العام في ذلك . وقد دارت مكاتبات كما يعلم اكثركم بيني وبين حكومة جلالة الملك وكبار رؤساء الحكومة الملكية هنا توصلا الى انشاء حكومة ملكية موقتة تقوم بعبء الادارة الى ان تتم مذكرات الحكومة مع الاهلين ويوضع نظام ثابت للحكومة الجديدة . وقد طبقت الادارة الملكية هنا دستور هذه الحكومة الموقتة وكانت رامقة الى حكومة جلالة الملك وكان في النية نشره غير ان حكومة جلالته لم يكن في وسعها التصريح لي بنشره كما تقدم قبل انتهاء مفاوضات الصلح مع تركيا أو على الاقل تقرير

شيء منها . ومع هذا فلا بأس من ان أقول لكم بوجه الاجمال ان ما ننويه هو تشكيل مجلس للامة برئاسة رئيس عربي الى ان يرفع دستور العراق الى المجلس التشريعي المنوي تشكيله ايضا ونعتقد بضرورة اعطاء البلاد متسعا من الوقت الى ان تستقر أمورها واعطاء الاهلين فرصة لتأسيس فكرة صحيحة تنشر بواسطة المجلس التشريعي بعد تشكيله وليس هنالك خير يرجى من الاسراع في أمور كهذه .

هذا وأذكركم بان العراق يختلف عن سائر الممالك بانه لم يتأثر بويلات الحرب مع ان رحاها دارت فيه وها هي الاخبار تأتيني عن الحالة في سورية والقفقاس وقسم من ايران وتركيا وحتى من فلسطين وكلها تدل على الغلاء وسوء الادارة وقد استحوذ الفقر على اهالي تركيا وسورية وبلغ استياء الاهالي هنالك ما بلغ .

اننا لننكث عهودنا اذا تراخينا في ادارة شؤون الحكومة قبل ان يحين الوقت لتسليم زمامها الى الحكومة الوطنية التي ننوي تشكيلها في المستقبل فلا تغرنكم الظواهر فقد كانت العراق تحت سيطرة حكومة اجنبية مدة مئتي عام ومهما سلمت النيات فلا يمكن تأسيس حكومة وطنية في لحظة واحدة بل لا بد من التدرج في هذا السبيل والا فالفشل مؤكد واعتقدوا بانني وجميع رجال الحكومة متشربون روح الرغبة في تنفيذ البيان الذي تلوته عليكم غير اننا لا نستطيع القيام بالامور المستحيلة واعلموا ان مصالحنا موحدة وما يهمكم يهمنا .

وأشكركم في الختام لاستماعكم اقوالي ويسرني معرفة اقتراحاتكم وسأرفعها الى حكومة جلالة الملك المهتمة بمصالح العراق .

الامير فيصل ملك العراق

نص قرار مجلس الوزراء بتنصيب الملك فيصل

قرر مجلس الوزراء باتفاق الآراء وبناء على اقتراح فخامة رئيس الوزراء المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق في جلسته المنعقدة في اليوم الرابع في شهر ذي القعدة سنة ١٣٣٩هـ الموافق ١١ تموز سنة ١٩٢١ على ان تكون حكومته حكومة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون وبصفتي مندوبا لجلالة ملك بريطانيا رأيت ان اقف على رضى الشعب العراقي البات قبل موافقتي على ذاك القرار فجرى التصويت العام برغبة مني واسفرت نتيجة التصويت عن اكثرية كلية (٩٧) في المئة من مجموع الناخبين المتفقين على المناداة بسمو الامير فيصل ملكا على العراق وعليه اعلن ان سمو الامير فيصل نجل جلالة الملك حسين قد انتخب ملكا على العراق وان حكومة جلالة ملك بريطانية قد اعترفت بجلالته ملكا على العراق فليحيي الملك .

«١» وصل فيصل الى العراق فاستقبل بحفاوة بالغة وذلك يوم ٢٣ حزيران سنة ١٩٢١ وكانت السلطة البريطانية أقالت طالب النقيب وزير الداخلية ونفته الى سيلان لعلمهـا انه يقـاوم السياسة الجديدة التي ستتبع في العراق ويطمح الى تولي رئاسة الحكومة وفي يوم ٥ تموز سنة ١٩٢١ اذاع المندوب السامي بياناً عن السيـاسة التي قررها انكلترا للعراق وفي يوم ١١ تموز قرر مجلس الوزراء ملكية الامير فيصل وهذا نص القرار الذي تلاه المندوب السامي .

خطاب الملك فيصل في حفلة التتويج

١٨ ذى الحجة ١٣٣٩ ، ٢٣ آب ١٩٢١

اتقدم الى الشعب العراقي بالشكر الخالص على مبايعته اياي مبايعة حرة دلت على محبته لي وثقته بي فأسأل الله عز وجل ان يوفقني لاعلاء شأن هذا الوطن العزيز وهذه الامة النجيبة لتستعيد مجدها الغابر وتنال منزلتها الرفيعة بين الامم الناهضة الراقية .

وانه ليجدر بي في مثل هذه الساعة التاريخية التي برهنت فيها الامة العراقية على خالص ودها نحو اسرتنا الهاشمية ان اذكر ما لجلالة والدي الملك حسين الاول من الايادي البيضاء فقد رفع لواء العرب منضما الى الحلفاء ، ونهض بالعرب لا غاية له سوى تحريرهم وتأييد استقلالهم القومي الذي كانوا ينشدونه منذ قرن ، كما اني ارى من الواجب المتحتم في مثل هذا اليوم ان اذكر محيياً تلك النفوس الطاهرة الابية ، نفوس ابناء النهضة العربية الذين استبسلوا مع ابطال الحلفاء وذهبوا ضحية اوطانهم العزيزة ، اولئك هم اصحاب الذكر الخالد فسلام عليهم والف تحية .

وهنا واجب آخر يدعوني الى ان ارتل آيات الشكر للامة البريطانية فقد أخذت بناصر العرب في اوقات الحرب الحرجة فجادت باموالها وضحت بابنائها في سبيل تحريرهم واستقلالهم وانني اعتمادا على صداقتها ومؤازرتها التي أظهرتها وتعهدت لنا بها أقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد شاكراً للحكومة الموقتة همتها ، ولفخامة المندوب السامي حميته ، وللحكومة البريطانية العظمى اعترافها بي ملكا للدولة العراقية المستقلة التي دعيت لملكيتها بارادة الشعب مباشرة .

ايها العراقيون الاعزاء لقد كانت هذه البلاد في القرون الخالية مهد المدنية والعمران ومركز العلم والعرفان فاصبحت بما نالها من الخطوب والحوادث خالية من اسباب الراحة والسعادة ففقد منها الامن وسادت الفوضى وقل العمل وغاضت مياه الرافدين في بطون البحار وأقفرت الارض بعد ان كانت يانعة نضرة وطغت القفار على العمران واضحت المدن التي قويت على مناوءة النائبات أشبه شيء بواحات واسعة فنحن الان تجاه هذه الحقائق المؤلمة ولا يجدر بشعب يريد النهوض الا ان يعترف بها . اننا لم ننهض

الا لمكافحة هذه العقبات ولم ندخل غمار الحرب الكبرى الا لاحياء هذه المعالم الدارسة.

واذا كان الناس على دين ملوكهم فديني انما هو تحقيق اماني هـذا الشعب وتشييد اركان دولته على المبادىء الدينية القويمة وتأسيس حضارته على أساس العلوم الصحيحة والاخلاق الشريفة متوكلا على الله ، ومستنداً على روحانية انبيائه العظـام ، ومعتمدا عليكم انتم ايها العراقيون .

لقد صرحت لـكم مراراً بان ما نحتاج اليه لترقية هذه البلاد يتوقف على معاونة امة تمدنا باموالها ورجالها ، وبما ان الامة البريطانية اقرب الامم الينا واكثرها غيرة على مصالحنا فاننا سنستمدمنها ونستعين بها وحدها في الوصول الى غايتنا المنشودة في اسرع وقت

ولا يغرب عن الاذهان بانه اذا كان الناس على دين ملوكهم ، فالملوك على دين شعوبهم ؛ فعلى قدر التضامن يكون النهوض ، ونحن الان أحوج الامم الى التضـامن والتعاضد ، والعمل بجد ونشاط ضمن دائرة السلام والنظام . واني لا آلو جهداً بان استعين برجال الامة على اختلاف مواهبهم ، وتباين طبقاتهم وتفاوت معتقداتهم . فالكل عندي سواء ، لا فرق بين حاضرهم وباديهم ، ولا ميزة لاحد على غيره الا بالعلم والمقدرة والامة بمجموعها هي حزبي لا حزب لي سواها ، ومصلحتها مصلحتي لا مصلحة لي غيرها .

الا وان اول عمل اقوم به مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي ، ولتعلم الامة ان مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشاورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات الدستورية السياسية الدمقراطية ، ويعين اسس حياتها السياسية والاجتماعية ، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا ، والحكومة البريطانية العظمى ويقرر حرية الاديان والعبادات بشرط ان لا تخل بالامن والاخلاق العمومية ، ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الاجانب ومصالحهم ، وتمنع كل تعرض للدين والجنس واللغة. وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الاجنبية .

واني لواثق تمام الثقة باننا بالاستشارة مع فخـامة المندوب السامي جنـاب السيد برسي كوكس الذي برهن على صداقته للعرب خلدت له الذكر الجميل سنصل الى غايتنا باسرع وقت ان شاء الله.

فالى الاتحاد والتعاضد ، الى الروية والتبصر ، الى العلم والعمل ادعو امتي ، والله الموفق المعين .

الاتفاق التركى البريطانى العراقى

ان فخامة رئيس الجمهورية التركية فريق اول

وجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندا وامبراطور الهند وعظمة ملك العراق فريق ثان.

حيث نظروا في النصوص المتعلقة بتصحيح حدود العراق على ما جاءت في المعاهدة الموقعة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣

وحيث كانوا راغبين في ازالة كل ما من شأنه ان يكدر صفاء العلاقات عند البلادين قرروا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينوا مندوبين مفوضين :

من لدن فخامة رئيس الجمهورية التركية

رشدي بك نائب ازمير ووزير الخارجية

ومن لندن جلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندا وامبراطور الهند

السر رونالد تشارلس لندساي سفيره لدى الجمهورية التركية .

ومن لدن عظمة ملك العراق

الكولونيل نوري السعيد وزير الدفاع الوطني

وبعد ما تبادلوا فحص أوراق اعتمادهم وبعد ما وجدوها قانونية قرروا النصوص الآتية :

الفصل الاول

الحدود التركية العراقية

المادة الاولى — يعين خط الحدود بين تركيا والعراق الخط الذي رسم في اجتماع مجلس جمعية الامم في ٢٩ تشرين اول سنة ١٩٢٤ (خط بروسل) على ان هذا الخط الممتد في قسم الطريق «الوصل أشو» يعلمون انه يبقى في ارض تركية وان يكون ماراً في أرض عراقية.

المادة الثانية — رسم على المصور خط الحدود المعين بموجب المادة المذكورة (مقياس المصور ۱۰۰۰۰٫۲۵۰۰۰۱) المضموم الى هذه المعاهدة بحسب نص الفقرة الاخيرة من المادة الاولى واذا كان اختلاف بين النص والمصور كان المعول على النص .

تصحيح الحدود

المادة الثالثة — يعهد الى لجنة تصحيح الحدود في رسم الحدود المبينة في المادة الاولى على الارض وستتألف هذه اللجنة من مندوبي تركيا وبريطانية العظمى والعراق بحيث يكون اثنان من لدن كل دولة ومن رئيس سويسري يعينه — اذا رضي بذلك — رئيس جمهورية سويسرا .

ويجب ان تجتمع اللجنة في القريب العاجل وفي اي حال كان في الاشهر الستة التي تتلو وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء . وتؤخذ قرارات اللجنة بأكثرية الاصوات وتكون اجبارية للفريقين ذوي الشأن وتعني لجنة تصحيح الحدود بان تتبع عن قرب الاشارات المبينة في هذه المعاهدة .

وتتعهد الدول بمساعدة لجنة تصحيح الحدود اما رأساً واما بواسطة الحكومات المحلية في كل ما يتعلق بالنقل والسكن والعملة والادوات (علامات الحدود والاوتاد) اللازمة للنهوض باعباء مهمتها .

وتتعهد الدول ذوات الشأن بان تحافظ على العلامات الهندسية والاشارات والاوتاد التي تضعها اللجنة عند الحدود ، وتوضع العلامات على مسافات يرى الواحد منها من الاخر وتوضع عليها اعداد ويرسم مصور توضع عليه الاعداد وموضعها . وينظم بيان نهائي بتصحيح الحدود وتعطى حكومة كل دولة من الدولتين المتجاورتين نسخة من هذا البيان وترفع الثالثة الى حكومة الجمهورية الفرنسوية وهذه ترسل نسخاً عنها حقيقية الى الدول موقعة معاهدة لوزان .

المادة الرابعة — تسوى مسألة سكان الاراضي المعطاة الى العراق وفقاً لنص المادة الاولى من هذه المعاهدة ووفقاً لحقوق اختيار الجنسية بحسب ما نصت عنه المواد ۳۱ و۳۲ و۳٤ من معاهدة لوزان وتكون هذه الشروط معمولا بها مدة اثني عشر شهراً

تاريخ من اليوم الذي اصبحت فيه هذه المعاهدة مرعية الاجراء . ويكون لتركيا الخيار في قبول أو رفض حق اختيار الجنسية لهؤلاء السكان الذين يطلبون البقاء تابعين لها .

المادة الخامسة — يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بقبول الحد النهائي من دون ان يعتدي على خط الحدود المبين في المادة الاولى ويحاذر ان يحاول تغييره .

الفصل الثاني

علاقات حسن الجوار

المادة السادسة — يتعهد الفريقان المتعاقدان بان يقاوما بكل ما لديهما من الوسائل اعمال الافراد والعصابات المسلحة التي تأتي اعمال الشقاوة واللصوصية عند منطقة الحدود وتمنعها عن اجتياز هذه الحدود .

المادة السابعة — ان الموظفين المفوضين المذكورين في المادة الثانية عشرة من هذه المعاهدة اذا علموا ان شخصاً أو اكثر مدججين بالسلاح اتوا اعمال الشقاوة والنهب في منطقة الحدود اخبروا بعضهم بعضاً عن ذلك بلا تأخر .

المادة الثامنة — ان الموظفين المفوضين المذكورين في المادة الثانية عشرة من هذه المعاهدة يشعر بعضهم البعض الاخر باعمال الشقاوة والنهب التي تقع في ارض احد الفريقين فيتوسل موظفو الفريق الذى يشعر بذلك بجميع الوسائل التي لديه لمنع الاشقياء عن اجتياز الحدود .

المادة التاسعة — اذا تمكن شخص مسلح أو أشخاص مسلحون من الوصول الى الحدود بعد ارتكاب جنحة أو جناية في منطقة الحدود وجب على موظفي المنطقة التي لجأ اليها الشقي او الاشقياء ان يلقوا القبض عليهم ويسلموهم مع سلاحهم وغنيمتهم الى موظفي الجهة الذين هم من تابعيها .

المادة العاشرة — يشمل نص هذا الفصل من المعاهدة مجموع الحدود بين تركيا والعراق ومنطقة تمتد من بلاد كل فريق من الفريقين مسافة ٧٦ كيلو متراً تبتديء من خط الحدود .

المادة الحادية عشرة — ان الموظفين المفوضين المعهود اليهم في وضع متفرق من هذا الفصل موضع الاجراء هم :

لوضع خطة التعاون العام وتحمل اعباء مسؤولية التدابير الواجب اتخاذها :

من جهة تركيا — القائد العسكري على الحدود

من جهة العراق — متصرف الموصل ومتصرف اربل

لتبادل الافادات المحلية والمواصلات المعجلة :

من جهة تركيا الموظفون الذين يعينون برضى الولاة وامرهم .

من جهة العراق قائمقام زايو وقائمقام أم ضيف وقائمقام زيار وقائمقام وافندوز

ولحكومتي تركيا والعراق ان تغيرا لاسباب ادارية موظفيهما المفوضين وان يشعر كل منهما بذلك الفريق الاخر اما بواسطة لجنة الحدود الدائمة المبينة في المادة الثالثة عشرة واما بواسطة المفاوضات السياسية .

المادة الثانية عشرة — يتحاشى الموظفون الترك والعراقيون تولي المراسلات الرسمية مع زعماء ومشايخ واعضاء القبائل التابعين للفريق الاخر المعاهد والمقيمين في ارض الفريق الاخر ويجب على الفريقين المتعاقدين ان لا يتساهلا بتأليف جمعيات في منطقة الحدود تعمل على الدعاية لمعاكسة احدى الدولتين صاحبتي الشأن .

المادة الثالثة عشرة — تتألف لجنة دائمة على الحدود لتسهيل وضع نص هذا الفصل من المعاهدة موضع الاجراء والمحافظة على علاقات حسن الجوار على الحدود بوجه عام وتتألف اللجنة من موظفين تعينهم تركيا والعراق ويكون عددهم متساويا من كلا الطرفين ويكون من مهمة هذه اللجنة التي تجتمع بالتناوب في تركيا والعراق العناية بحل المسائل المتعلقة بالحدود بطريقة حبية وذلك حين لا يتيسر الاتفاق عليها بين المفوضين ذوي الاختصاص . وتجتمع اللجنة في المرة الاولى في زايو بعد ما تصبح هذه المعاهدة مرعية الاجراء بشهرين .

الفصل الثالث

شروط عامة

المادة الرابعة عشرة — لاجل توسيع نطاق المصالح المشتركة بين البلادين ومن تاريخ

وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء تتنازل حكومة العراق للحكومة التركية عن عشرة في المئة من الدخل الذي تحصل عليه في مدة خمس وعشرين سنة وذلك :

آ — « من شركة البترول التركية » بموجب منطوق المادة الاولى من وثيقة الامتياز .

ب — من الشركات الخاصة التي تعمد الى استخراج البترول بموجب نص المادة التاسعة من الوثيقة المذكورة .

ج — من الشركات المساعدة التي تتألف وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الوثيقة المشار اليها .

المادة الخامسة عشرة — تقررت مباشرة المفاوضات باقرب ما يمكن في امر الامتيازات بالطرق القانونية لعقد معاهدة بتسليم المجرمين بين الدول الصديقة لتركيا والعراق

المادة السادسة عشرة — تتعد حكومة العراق على الامتناع عن ازعاج الاشخاص المقيمين في ارضها والمجاهرين بارائهم او أميالهم الى تركيا ومنحهم عفواً عاما شاملا وابقاء جميع الاحكام الصادرة في هذا القبيل وتوقيف التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة السابعة عشرة — تصير هذه المعاهدة مرعية الاجراء من تاريخ تبادل الاقرار عليها وتكون الشروط المبنية في الفصل الثاني من هذه المعاهدة مرعية عشر سنوات من تاريخ العمل بموجبها .

وبعد مرور سنتين من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة يحق لكل من المتعاقدين ان يلغى ما يتعلق به من النصوص المبينة في الفصل الثاني ويصبح اعلان ذلك قانونياً بعد انقضاء سنة من اذاعته .

المادة الثامنة عشرة — يقر المتعاقدون على هذه المعاهدة ويتم تبادل النسخ المصادق عليها باقرب ما يمكن في انقرة وتسلم النسخ الحقيقية الى الدول الموقعة معاهدة لوزان .

واشعارا بذلك وقع المفوضون المذكورون اعلاه هذه المعاهدة نظمت منها ثلاث نسخ في انقرة في ٥ حزيران ١٩٢٦

الذيل الثالث

الاتفاق على بترول الموصل

ان الاتفاق الانكليزي الفرنسوي المعقود في سنة ١٩١٦ والمدعو « الاتفاق السري »

نشرته صحيفة « البرافدا » عقب انكسار الروس في ٢١ شباط سنة ١٩١٦ .

وهذا نص الاتفاق الانكليزي الفرنسوي الروسي المعقود في ١٩ شباط ١٩١٦ كان من نتيجة المفاوضات التي دارت في ربيع سنة ١٩١٦ في لندن وبتروغراد ان حكومات بريطانية العظمى وفرنسة وروسيا المتحالفات اتفقت على تقسيم مناطق النفوذ والاستيلاء على الاراضي في تركية آسيا في المستقبل وانشاء دولة مستقلة عند حدود بلاد العرب أو تحالف دول عربية .

ويختصر الاتفاق في أهم اقسامه بما يلي :

تأخذ روسيا ولايات ارضروم وطرابزون ووان وبتليس وبلاد كردستان الجنوبية على الخط المار بموش فسعرت فجزيرة ابن عمر فالعمادية حتى حدود ايران . اما منتهى الارض التي تطلب روسيا الاستيلاء عليها على شواطيء البحر الاسود فيعين فيما بعد في مكان غربي طرابزون .

وتنال فرنسة سواحل سورية وولاية ادنة وأرضاً تحدها جنوبا خط عين ناب — خربوط وينتهي عند الحدود الروسية وشمالا خط يمتد من علاطاغ الى قيصرية فا ق اطاغ فيلدز طاغ فزارا فجحين فخربوط .

ونصيب بريطانية العظمى القسم الجنوبي من العراق وبغداد وتأخذ مرفأي حيفا وعكا في سورية .

واتفقت فرانسة وبريطانية العظمى على ان يتألف من الولايات التي بين الاقاليم الفرنسوية والاقاليم البريطانية تحالف عربي أو دولة عربية مستقلة تعين حدودها وتكون الاسكندرونة ميناء حرا .

ولاجل ضمان المصالح الدينية للدول المتحالفة في فلسطين والاراضي المقدسة يسلخ هذان الاقليمان عن الدولة التركية ويخضعان لشكل حكومة خاص باتفاق يعقد مع روسيا وفرنسة وبريطانية .

وتعاهد الدول المتعاقدة على الاعتراف بوجه الاجمال بالاتفاقات والامتيازات التي كانت لكل منها قبل الحرب في البلدان الدائر الاتفاق عليها وتأخذ كل منها قسما من الدين الذي كان على تركيا بالنسبة للاراضي التي أخذتها .

المعاهدة البريطانية العراقية عام ١٩٢٦

حيث كان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وارلندا والممتلكات البريطانية التي ما وراء البحار وامبراطور الهند فريق اول . وجلالة ملك العراق فريق ثاني. يرغبان في ان تكون الوثائق المبينة في قرار مجلس جمعية الامم المؤرخ في ١٦ كانون اول سنة ١٩٢٥ مرعية الاجراء وفيها تعيين الحدود بين تركيا والعراق بموجب المادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقتة في لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والقاضية بان تكون العلاقات بين الفريقين المتعاقدين المعينة في وثيقة المحالفة وتعهد حكومة جلالته البريطانية وقد وافق عليها مجلس جمعية الامم في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ محافظاً عليها ما دام العراق — وفقا للمادة الاولى من عهد جمعية الامم — لا يقبل عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء هذه المدة .

وحيث كان المتعاقدان الساميان قد أبدى كل منهما رغبته في الوثيقة المؤرخة في ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ في عقد اتفاق تنظم بموجبه علاقاتهما في المستقبل فقد قررا بان يضمنا بصورة قانونية اجراء الوثائق المذكورة بعقد معاهدة جديدة وقد عينا لهذه الغاية وكيلين مفوضين فان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وارلندا والممتلكات البريطانية التي ما وراء البحار وامبراطور الهند عين حضرته برنارد بوردبلون المحترم مفوضاً ساميا بالوكالة لينوب عن جلالته البريطانية في العراق .

وعين جلالة ملك العراق عبد المحسن بك السعدون رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير خارجيتها مندوبا من لدنه .

وبعد ما تبادلا التفويض التام الذي أصابه كل منهما من مليكه وتحقيق صحته وقانونيته اتفقا على النص الآتي بيانه .

المادة الاولى — ألغي نص المعاهدة الثامنة عشرة من المعاهدة المعقودة بين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في ١٠ تشرين اول من سنة ١٩٢٢ مسيحية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر من سنة ١٣٤٠ هجرية . وتنص الوثيقة المؤرخة في ٣٠ نيسان

من سنة ١٩٢٣ مسيحية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان سنة ١٣٤١ هجرية من حيث اعتبار هذا النص قانونيا من جهة مدة المعاهدة المذكورة وستظل هذه المعاهدة مرعية الاجراء مدة خمس وعشرين سنة من تاريخ ١٦ كانون اول سنة ١٩٢٥ ما لم ينتظم العراق في سلك جمعية الامم قبل انقضاء مدة المعاهدة المذكورة .

وان جميع الاتفاقات المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين بشكل مؤيد للمعاهدة المذكورة المؤرخة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ تظل مرعية الاجراء ايضاً في خلال المدة المعينة في هذه المعاهدة باعتبار مدة قانونيتها متعلقة بمدة قانونية هذه المعاهدة من دون ان يغير شيء من نصها .

المادة الثانية — يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعادة النظر — بعد مصادقة او موافقة مجلس جمعية الامم على هذه المعاهدة — في القضايا التي دار عليها الجدال بينهما فيما يتعلق بمراجعة الاتفاقات المتسلسلة عن المادتين السابعة والخامسة عشر من معاهدة ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ .

المادة الثالثة — انه من دون ان يمس نص المادة السادسة من معاهدة ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ المتعلق بقبول العراق في جمعية الامم او نص المادة الثانية عشرة من المعاهدة المذكورة وفحواها انه يجوز في أي وقت كان ان يعاد النظر برضى مجلس جمعية الامم في نص هذه المعاهدة او نص الاتفاقيات المؤيدة لها ـ يتعهد جلالته البريطانية بان يعيد النظر في القضيتين الاتيتين حين تصبح معاهدة ١٠ تشرين اول سنه ١٩٢٢ قديمة بالنسبة الى نص وثيقة ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ وفيما بعد الى مدد متوالية بعد اربع سنين فاربع سنين ريثما تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في المعاهدة الحالية أو ريثما ينتظم العراق في سلك جمعية الامم وهاتان هما القضيتان المذكورتان .

١ — اذا كان ممكناً ان يوصى بقبول العراق في جمعية الامم .

٢ — اذا لم يمكن ذلك ينظر في امكان تعديل الاتفاقات المذكورة في المادة الثامنة عشرة من معاهدة ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ وذلك مراعاة لتقدم مملكة العراق أو لعلة أخرى من العلل.

ان هذه المعاهدة المنظمة باللغتين الانجليزية والعربية ـ يعول على النص الانجليزي

عند وقوع خلاف - يصادق عليها ويتم تبادل المصادقة باسرع ما يمكن واشعاراً بذلك وقع المفوضان المذكوران آنفاً هذه المعاهدة وختماها بختمهما .

نظم في بغداد في اليوم الثالث من عشر من شهر كانون الثاني سنة الف وتسع مئة وست وعشرين مسيحية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرة سنة الف وثلاث مئة وأربع وأربعين هجرية في ثلاث نسخ تودع منها واحدة في خزائن أوراق جمعية الامم في جنيف ويعطى كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة .

التوقيع : ب . هـ . بوردبلوم

المندوب السامي بالوكالة الممثل لجلالته البريطانية في العراق

عبد المحسن السعدون

رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير الخارجية

المعاهدة العراقية ـ الانكليزية الاخيرة

نص المعاهدة بعد التعديل الاخير

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وادامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من جمادى الاخرة سنة اربع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية بان ينظر نظراً فعليا في استطاعته الالحاح على ادخال العراق في جمعية الامم .

ولما كانت حكومة جلالته في بريطانية العظمى وايرلندة الشمالية قد اعلمت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف انها مستعدة لعضد ترشيح العراق لدخول عصبة الامم سنة اثنين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف اعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع من شهر كانون الاول سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ان هذه هي نيتها .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان بان الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقنا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الامم وقد عينا عنها مندوبين مفوضين وهما: عن جلالة ملك العراق نوري باشا السعيد رئيس الوزراء ووزير الخارجية حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني ، سي، ام، جي، دي، اس، او .



نوري باشا السعيد

وعن جلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند :

وعن بريطانية العظمى وايرلندا الشمالية اللفتننت كرنل والسر فرنسيس هنري همفريز جي ، سي ، او ، كي ، سي ، ام ، جي ، كي ، بي ، اي ، سي ، آي ، اي :

المادة الاولى — يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويقر بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة وتجري بينهما مشاورة تامة وصريحة في شؤون السياسة الخارجية بما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لا يقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية — يمثل كلا الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الاخر ممثل « ديبلوماتيكي » يعتمد وفقاً للاحوال المرعية .

المادة الثالثة — اذا ادى أي نزاع بين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع

بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم ووفقاً لاي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة — اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة ادناه .

وفي حالة خطر حرب محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في خطر حرب محدق ينحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانيء والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة — من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق وايضاً بحكم احكام المادة الرابعة اعلاه ومسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

ومع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بان حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمة في جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن اجل ذلك وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة الرابعة اعلاه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعاً واحدا لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة في غرب نهر الفرات .

وكذلك بان يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات في الاراضي العراقية الانفة الذكر وفقاً لاحكام هذه المعاهدة على ان يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لا يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة السادسة — يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة السابعة ـــ تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية ، وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الاخرة لسنة أربع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تسمى ملغاة عند دخول هذه المادة في حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الاخير المعول عليه .

المادة الثامنة ـــ يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بانه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بالجلالة البريطانية وبانه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضا ان كل ما يبقى من المسئوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لاي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على صاحب الجلالة ملك العراق ، وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة ـــ ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال أو يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة أو التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه وفقاً لميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسع مائة بعد الالف الميلادية .

المادة العاشرة ـــ اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة وتفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقا لاحكام عصبة الامم .

Admitted 28 Jan 1932.

المادة الحادية عشرة ــ تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام باسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها. في اي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين ان يقوما بناء على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم.

واقرارا بما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بخاتمه.

كتبت في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع واربعين وثلاثمئة بعد الالف الهجرية.

التوقيع: نوري السعيد

التوقيع: ف. ه. همفريز

ملاحق المعاهدة العراقية - الانكليزية

الملحق الاول ــ يبين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقاً لاحكام المادة الخامسة على هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر.

ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهنيدي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات وعند انقضاء تلك المدة تكون قوة صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهنيدي ولصاحب الجلالة البريطانية ايضا ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الاعظم خمس سنوات تبتديء من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة، وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من المعاهدة.

ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن .

الملحق الثاني — يشترط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان بحل احداثها في المستقبل وتظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية (وفي ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار لها في الفقرة الاولى اعلاه ويشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي لم يحتمل وجودها في العراق تحملا باحكام هذه المعاهدة وملحقها أو وفقا لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين وايضا يواصل العمل باحكام اي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبت من كون الشروط المتبادلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات أقل ملاءمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

الملحق الثالث — يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لنقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق وتدريبها واعاشتها على منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

الملحق الرابع — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشمله قوات جلالته البريطانية وفقا لاحكام هذه المعاهدة وأن يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الآنفة الذكر .

الملحق الخامس — يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بان يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية ، وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :

١) تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة

٢) تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطيارات من أحسن طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

٤) تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

الملحق السادس — لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب في الجيش العراقي والبريطاني ، يتعهد جلالة ملك العراق بانه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين ويتعهد ايضا بان اي اشخاص من قواته من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالته البريطانية بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى أي قطر آخر كان .

ويتعهد ايضا بان التجهيزات الاساسية لقوات جلالته واسلحتها لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

الملحق السابع — يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم عند صاحب الجلالة البريطانية بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية العسكرية في العراق ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في اثناء مرورها في العراق . وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذنا عاما في زيارة شط العرب بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانيء العراقية

ن . س

ف . هـ . هـ .

المكاتبات التي دارت بين الطرفين

من المعتمد السامي رئيس الوزارة العراقية

دار الاعتماد بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ياصاحب الفخامة

اتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك العراق يكون بدرجة سفير .

التوقيع : ف . ه . همفريز

من رئيس الوزراء الى المعتمد

ديوان مجلس الوزراء بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ياصاحب الفخامة

جوابا على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم اتشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية شديدة الرغبة في الاعراب عن ارتياحها الباعث عليه تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية اول سفير في العراق — تنوي منح سفراء جلالته الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول .

وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان ممثل جلالة ملك العراق السياسي لدى بلاط سانت جيمس سيكون بدرجة وزير مفوض طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة .

التوقيع : نوري السعيد

كتاب آخر

يا صاحب الفخامة

عطفاً على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية وميناء البصرة والمسائل التي تقتضي تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها — ستكون موضوعا لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزء لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد بغداد : في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ياصاحب الفخامة

عطفاً على المعاهدة التي قد وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم

الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المعلقة وهي المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقضي تسويتها بنسبة تنفيذ المعاهدة وملحقها سيكون موضعاً لاتفاق آخر يعقد بأسرع ما يستطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءً لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : ف . هـ . همفريز

من رئيس الوزراء الى المعتمد السامي

ديوان مجلس الوزراء بغداد : في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عطفا على المعاهدة التي وقعت عليها هذا اليوم انشرف باعلام فخامتكم بانه نظراً الى الصداقة الوثيقة التي الفت بين بلادينا فان الحكومة العراقية تستخدم اعتياديا التابعيات البريطانية عند حاجتها الى خدمات موظفين أجانب .

وينتقي أولئك الموظفون بعد المشاورة بين حكومتينا ومن المفهوم ان هذا لا يخل بحرية الحكومة العراقية في استخدام موظفين أجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يوجدلها الرعايا البريطانيون الملائمون ، اتشرف باعلام فخامتكم ايضاً بانه ليس في المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم ما يمس صحة العقود المعقودة ، والقائمة بين الحكومة العراقية وبين الموظفين البريطانيين .

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد البريطاني السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد : بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ياصاحب الفخامة

اتشرف بان اشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم بتاريخ اليوم المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب وان أؤيد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه .

التوقيع : ف . هـ . همفريز

من رئيس الوزراء الى المعتمد البريطاني

ديوان مجلس الوزراء : بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ياصاحب الفخامة

أتشرف باعلام فخامتكم بانه في نية الحكومة العراقية بالنظر الى رغبتها في تحسين

كفاءة قوتها البرية والجوية ان تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددها قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ التي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الان ،

التوقيع : نوري السعيد

من المعتمد السامي الى رئيس الوزراء

دار الاعتماد : بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ياصاحب الفخامة

اتشرف بان اشعر فخامتكم بتسليم مذكرتكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها الى العراق ،

التوقيع : ف . ه . همفريز

اتفاقية السكك الحديدية

بين بريطانية وحكومة العراق

تم الاتفاق بين العراق وبريطانية العظمى على ان يمتلك العراق السكك الحديدية العراقية وذلك حسب احكام الاتفاقية التالية التي وقع عليها الفريقان . واليك نصها :

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند

نظرا الى رغبتها في حسم جميع المسائل المعلقة بينهما بشأن نظام السكك الحديدية في العراق .

قد قررا عقد اتفاقية لهذا الغرض وقد عينا مفوضيهما .

صاحب الجلالة ملك العراق

نوري باشا السعيد وزير الخارجية للمملكة العراقية حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري .

وصاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند

عن بريطانية العظمى وشمالي ايرلندة

السر أرشيبالد جون كاركلاك كار حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج الرفيع الشأن من طبقة فارس وقائد وسفير فوق العادة ومفوض في بغداد .

اللذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى — جميع الحقوق التي لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة — بريطانية العظمى وشمالي ايرلندة — في ملكية نظام السكك الحديدية في العراق (بما في ذلك جميع الاراضي التي تحت تصرف او مراقبة ادارة السكك الحديدية وأموال صندوقي الاحتياطي والتجديدات) تنقل الى الحكومة العراقية . ويجب ان يتم الانتقال حالما (١) تتسلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الحكومة العراقية المبلغ (٤٠٠) الف باون استرليني الواجب دفعه خلال عشرين يوما من تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع العمل و (٢) يتم على الاصول تشكيل مجلس الادارة المنصوص عليه في المادة الثانية.

المادة الثانية — يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان تناط ادارة السكك الحديدية بمجلس ادارة تؤلفه الحكومة العراقية وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك بمقتضى المادة الاولى . ويتألف المجلس من خمسة أشخاص وهم احد وزراء الدولة (وهو الذي يكون رئيس المجلس) والمدير العام وثلاثة اشخاص آخرين تعينهم حكومة العراق على ان يكون احدهم من رعايا بريطانية .

٢ — يشكل المجلس فورا بعد تنفيذ هذه الاتفاقية ويأخذ الادارة على عاتقه اعتباراً من تاريخ نقل السكك الحديدية .

المادة الثالثة — يشكل مجلس الادارة المشار اليه في المادة الثانية ويزود بتشريع بصلاحيات كافية تساعده على مراقبة السكك الحديدية وادارتها بصورة فعالة ويستمر لمدة العشرين سنة على التمتع بتلك الصلاحيات وكذلك يستمر لعين المدة على جعل ميزانية السكك الحديدية ميزانية ملحقة بالميزانية العامة

المادة الرابعة — تشغل المناصب التالية في السكك الحديدية من قبل رعايا بريطانيين بشروط خدمة ملائمة وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك بمقتضى المادة الاولى:

آ ــ المدير العام

ب ــ مفتش النقليات العام

ج ــ رئيس المهندسين

د ــ معاون رئيس المهندسين

هـ ــ رئيس المهندسين الميكانيكيين

و ــ معاون رئيس المهندسين الميكانيكيين

وتقوم حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة باسداء مساعيها في اختيار الاشخاص الملائمين لهذه المناصب اذا ما طلبت منها ذلك حكومة العراق

المادة الخامسة ــ اعتبارا من تاريخ انتقال السكك الحديدية فان احكام الفقرة ٤ من المذكرتين الموقع عليهما في اليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٠ نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والحكومة العراقية والمتضمين اتفاقا منفرداً حول المسائل الذي تم عنده فيما يتعلق بمعاهدة التحالف المنعقدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين والممضاة في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ يبطل مفعولها وتتحمل حكومة العراق المسؤولية عن التبعات المالية العائدة للسكك الحديدية التي نشأت في الماضي أو قد تنشأ في المستقبل على انه اذا لم تظهر اية تبعة من التبعات التي كان موضوعها في حيز الوجود قبل تاريخ الانتقال الا بعد ذلك التاريخ فان على حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بعد ان تقتنع على ثبوت التبعة بصورة مشروعة نهائية ان تعيد للحكومة العراقية مبلغاً معادلا لخمس النفقات الفعلية التي قد تكون الحكومة العراقية قد اضطرت الى دفعها تسديداً لتبعة ما من تلك التبعات لا يمكنها استردادها .

المادة السادسة ــ تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن وتنفذ من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

وتأييداً لما تقدم وقع المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها بختميهما .

كتب ببغداد في نسختين بالعربية والانكليزية (ويكون النص الانكليزي عند حصول اختلاف هو النص المعول عليه) في اليوم السابع من شهر محرم سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق لليوم الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣٦ ميلادية .

معاهدة الحلف العربي

نص المعاهدة السعودية - العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الرابطة الاسلامية والوحدة القومية التي تجمعهما وبغية المحافظة على سلامة بلادهما وبناء على ما تقتضيه الحاجة الماسة للتعاون فيما بينهما والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكتيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة اخوة عربية وتحالف وعينا عنهما لهذا الغرض مندوبين مفوضين .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة نوري باشا السعيد وزير خارجية المملكة العراقية حامل وسام الرافدين من الدرجة الاولى ومن النوع العسكري .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

صاحب السعادة الشيخ يوسف الياسين السكرتير الخاص لجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد ان تبادلا وثائق تفويضهما ووجداها مطابقة للاصول تحالفا وتعاهدا على المواد الاتية :

المادة الاولى (أ) — يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين الساميين تعهداً متقابلا بان لا يقوم باي تفاهم أو اتفاق مع فريق ثالث على اي امر يضر بمصلحة الفريق المتعاقد السامي الآخر او بمملكته أو مصالحها أو يكون من شأنه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للاخطار او الاضرار .

ب — يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان فيما بينهما كلما اقتضى الامر لتنفيذ الاغراض التي رمت اليها مقدمة هذه المعاهدة .

المادة الثانية — يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بان يحسما جميع الاختلافات التي تقع بينهما بطرق المفاوضة الودية وبان يلجأا في حالة تعسر حل الخلاف بالطرق المذكورة الى الطرق التي ينص عليها في بروتوكول يلحق بهذه المعاهدة ويتم الاتفاق عليه في اقرب وقت من تاريخ ابرامها .

المادة الثالثة — اذا ادى نزاع بين احد الفريقين المتعاقدين الساميين ودولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان حينئذ مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها في تلك الحالة .

المادة الرابعة — (أ) في حالة وقوع اعتداء على احد الفريقين المتعاقدين الساميين من جانب دولة ثانية بالرغم من المساعي المبذولة وفق احكام المادة الثالثة اعلاه وكذلك في حالة وقوع اعتداء مفاجيء لا يتسع معه الوقت لتطبيق احكام المادة الثالثة المذكورة على الفريقين المتعاقدين الساميين ان يتشاوروا في ماهية التدابير التي يراد القيام بها بقصد توحيد مساعيهما بالطرق المفيدة لرد الاعتداء المذكور .

ب — وتعتبر من اعمال التعدي .

١ — اعلان الحرب .

٢ — استيلاء دولة ثالثة على اراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين بقوة مسلحة ولو بدون اعلان حرب .

٣ — هجوم دولة ثالثة بقواتها البرية أو البحرية او الجوية على بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين أو بواخره أو طياراته ولو بدون اعلان حرب .

٤ — اعانة واسعاف المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة .

ج — ولا يعتبر من اعمال التعدي .

١ — الالتجاء الى حق الدفاع الشرعي في مقاومة عمل من اعمال التعدي حسبما جرى تعريفه اعلاه .

٢ — القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .

٣ — الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم أو مجلس عصبة الامم

أو تطبيقاً للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم على ان يكون العمل في هذه الحالة الاخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم .

٤ ــ قيام دولة ثالثة بمساعدة دولة اخرى هجم عليها أو خرقت حدودها من قبل احد الفريقين المتعاقدين الساميين خلافا لاحكام معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان .

المادة الخامسة ــ في حالة حدوث اضطراب او فتنة في بلاد احد الفريقين المتعاقدين الساميين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلا بما يلي :

١ ــ اتخاذ كل ما يمكن من التدابير .

أ ــ لعدم تمكين المتمردين من الاستفادة من أراضيه ضد مصلحة الفريق المتعاقد السامي الاخر .

ب ــ ولمنع رعاياه من الاشتراك في الاضطراب او الفتنة أو من مساعدة المتمردين أو تشجيعهم .

ج ــ ولمنع ايصال أي نوع من المساعدات الى المتمردين من بلاده مباشرة أو بالواسطة .

٢ ــ عند التجاء المتمردين لاراضي احد الفريقين المتعاقدين الساميين على الفريق المذكور ان يجردهم من السلاح ويبعدهم حالا لمنطقة لا يمكنهم ان يأتوا منها باي ضرر لبلاد الفريق الاخر حتى يبت في مصيرهم بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

٣ ــ اذا اقتضى الامر اتخاذ تدابير مشتركة لمنع الاضطراب أو الفتنة يتشاور الفريقان المتعاقدان الساميان في طريقة التعاون الواجب اتباعها لهذا الغرض .

المادة السادسة ــ نظراً للاخوة الاسلامية والوحدة العربية التي تربط المملكة اليمانية بالفريقين المتعاقدين الساميين فانهم يسعيان لطلب انضمام حكومة اليمن الى هذه المعاهدة ويجوز لاي دولة اخرى مستقلة ان تطلب الانضمام لهذه المعاهدة .

المادة السابعة ــ يتعاون الفريقان المتعاقدان الساميان على توحيد الثقافة الاسلامية العربية والاساليب العسكرية في بلادهما بتبادل بعثات علمية وعسكرية للاطلاع على الاساليب المتبعة في المملكتين وتوحيد ما يمكن منها والاستفادة من المعاهدة السلمية والعسكرية والتدريب فيها . اما عدد افراد كل بعثة فيحدد بالمذاكرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين من وقت لآخر .

المادة الثامنة — يجوز ان يقوم الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين المتعاقدين الساميين بتمثيل مصالح الفريق المتعاقد السامي الآخر عندما يطلب ذلك في البلاد الاجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق وليس في هذا ما يمس بأي صورة من الصور بحرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا أراد ذلك .

المادة التاسعة — من المتفق عليه لدى الفريقين المتعاقدين الساميين انه ليس في هذه المعاهدة ما يخل بحقوق وتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها في ميثاق عصبة الامم ومعاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ كما ان الفريقين المتعاقدين الساميين متفقان على مراعاة الاحكام الواردة في المادة السابعة عشرة من ميثاق عصبة الامم وملاحظة المبادىء التي انطوت عليها معاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ والتي انضم اليها الفريقان المتعاقدان الساميان

المادة العاشرة — اذا قام احد الفريقين المتعاقدين الساميين باعتداء على دولة اخرى فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء أحكام هذه المعاهدة بدون سبق انذار على ان هذا الانهاء لا يؤثر على الصداقة التي تربط المملكتين ولا يخل بالمعاهدات والاتفاقيات في المادة الحادية عشرة من هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة — يبقى نافذاً كل ما لا يتعارض مع احكام هذه المعاهدة من أحكام المعاهدات والاتفاقيات الاتية المنعقدة بين المملكتين الى ان تعدل أو تلغى بمعاهدة اخرى .

١ — معاهدة المحمرة المؤرخة في ٧ رمضان المبارك سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق ٥ مايس سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٢ — الشؤون الاقتصادية والمالية

٢ — بروتوكول العقير رقم ١ المورخ في ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٣ — بروتوكول العقير رقم ٢ المؤرخ في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٤١ هجرية الموافق ٢ كانون الاول ١٩٢٢ ميلادية .

٤ — اتفاقية بحرة المؤرخة في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ هجرية الموافق ١ كانون الثاني سنة ١٩٢٢ ميلادية .

٥ ــ معاهدة الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم المؤرخين في ٢٠ذي القعدة ٣٤٩ هجرية الموافق ٧ نيسان ٩٣١ ميلادية .

٦ ــ معاهدة تسليم المجرمين المؤرخة في ٢١ذى القعدةسنة ٣٤٩ هجرية الموافق ٨ نيسان سنة ٩٣١ ميلادية .

المادة الثانية عشرة ــ يتعهد الفريقان المتعاقدان الساميان بان يبدأ خلال سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بالمفاوضة لعقد اتفاقيات في المواضيع الآتية :

١ ــ الاقامة وجوازات السفر والمرور .

٢ ــ الشؤون الاقتصادية والمالية والجمركية

٣ ــ تنظيم طرق المواصلات والمراسلات .

المادة الثالثة عشرة ــ تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

المادة الرابعة عشرة ــ تبقى هذه المعاهدة مرعية لمدة عشر سنوات منذ تاريخ تنفيذها وتعتبر محددة لمدة عشر سنوات اخرى اذا لم يخبر احد الفريقين المتعاقدين الساميين الفريق المتعاقد السامي الاخر برغبته في انهائها قبل سنة من تاريخ انتهاء أجلها.

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر محرم الحرام العام الخامس والخمسين بعد الثلاثمائة والالف هجرية الموافق لليوم الثاني من شهر نيسان العام السادس والثلاثين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

كتاب الاتفاق ــ بتوفيقه تعالى تم التوقيع اليوم في بغداد على معاهدة اخوة عربية وصداقة اسلامية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية بنيت على مبدأ التعاون بين الدولتين العربيتين وعلى حل الاختلافات وفقاً للمباديء المقررة بين الامم ويضمن هذا التحالف انضمام الممالك العربية المستقلة الاخرى متى شاءت وستنشر نصوص التحالف نهار الاثنين الموافق ١٤ محرم الحرام سنة ١٣٥٥ هجرية و ٦ نيسان سنة ١٩٣٦ ميلادية .

يوسف الياسين　　　　نوري السعيد

معاهدة العراق والولايات المتحدة

في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠

(أ) لما كانت تركية قد تنازلت بمقتضى معاهدة الصلح المعقودة مع الدول المتحالفة الموقع فيها بلوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ بمقتضى المعاهدة المعقودة مع صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق عن جميع الحقوق اوالدعاوى في بلاد العراق.

(ب) ولما كان مجلس جمعية الامم قد وافق بقراره المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤ المثبت في الجدول الاول الملحق بهذا على ان احكام المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم في معاهدة فرساي قد تم تنفيذها فيما يخص العراق بالبلاغ الذي تلقاه المجلس من حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التاريخ المذكور.

(ج) ولما كانت معاهدة التحالف المشار اليها في قرار مجلس جمعية الامم المتقدم الذكر المثبتة في الجدول الثاني الملحق بهذا قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم التاسع عشر من كانون الاول سنة ١٩٢٤.

(د) ولما كان بغية تمديد اجل دوام معاهدة التحالف الآنفة الذكر قد وقع يغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ في معاهدة جديدة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق وهي المعاهدة المثبتة في الجدول الثالث الملحق بهذا والمشار اليها فيما يلي بمعاهدة سنة ١٩٢٦.

(ه) ولما كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد وجهت في اليوم الثاني من آذار سنة ١٩٢٦ الى جمعية الامم خطابا بالنص المثبت في الجدول الرابع الملحق بهذا.

(و) ولما كان مجلس جمعية الامم قد دون في اليوم الحادي عشر من شهر آذار سنة ١٩٢٦ قراراً مؤداه انه أحاط علماً بمعاهدة سنة ١٩٢٦.

(ز) ولما كانت معاهدة سنة ١٩٢٦ قد دخلت في حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٢٦ .

(ح) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية باشتراكها في الحرب ضد ألمانيا قد ساعدت على قهرها وقهر حلفائها وعلى التنازل عن حقوق ودعاوي هؤلاء الحلفاء في البلدان التي حولت من قبلهم الا انها لم تبرم عهد جمعية الامم المدمج في معاهدة فرساي

(ط) ولما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعترف بالعراق دولة مستقلة .

(ي) ولما كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق راغبين في التوصل الى تفاهم قطعي فيما يتعلق بحقوق الولايات المتحدة وحقوق رعاياها في العراق .

(ك) فان رئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الواحدة وصاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى قرروا عقد معاهدة على ذلك وعينوا مفوضين عنهم كما يلي :

رئيس الولايات المتحدة الاميركية

صاحب الفخامة الجنرال جارلس ج . داوس .

السفير فوق العادة والمفوض للحكومات المتحدة الاميركية في لندن .

صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية في ما وراء البحار وامبراطور الهند فيما يخص بريطانية العظمى وايرلندا الشمالية .

وافر الاحترام ارثر هندروسن

العضو في البرلمان وسكرتير الدولة للامور الخارجية لجلالته

صاحب الجلالة ملك العراق

جعفر باشا العسكري

المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالته الذين بعد ان بلغ كل منهم الآخر اوراق اعتماده فوجدت طبق الاصول الصحيحة المرعية اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى ــ توافق الولايات المتحدة مع مرعاة احكام هذه المعاهدة على نظام الحكم المؤسس بناء على قراري مجلس جمعية الامم الصادرين (احداهما) في اليوم

السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤ (والاخر) في اليوم الحادي عشر من آذار سنة ١٩٢٦ وعلى معاهدة التحالف (كما هي محددة في قرار السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٤ ومعاهدة سنة ١٩٢٦) وتعترف بالصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق كما هي محددة في تلك الوثائق .

المادة الثانية — يكون للولايات المتحدة ورعاياها جميع الحقوق والمنافع المؤمنة لاعضاء جمعية الامم ورعاياها بمقتضى نصوص القرارات والمعاهدات الانفة الذكر وتتمتع هي ورعاياها بالحقوق والمنافع المذكورة وذلك رغما عن انها ليست عضواً في جمعية الامم .

المادة الثالثة — يحترم ما في العراق من الحقوق الاميركية المثبتة في الاملاك ولا يجوز مسها بوجه ما .

المادة الرابعة — يسمح لرعايا الولايات المتحدة مع مراعاة احكام اية قوانين محلية لاجل حفظ النظام العام والاداب العامة ومع مراعاة مقتضيات التعليم العامة الموضوعة بقانون في العراق بان يؤسسوا في العراق بحرية معاهد تهذيبية وخيرية ودينية تقبل من يطلب الدخول فيها مختاراً وتدرس باللغة الانكليزية وبان يقوموا على تأمين سيرها .

المادة الخامسة — ينبغي الدخول باقرب ما يمكن من الوقت في مفاوضات بغية عقد معاهدة بشأن تبادل المجرمين بين الولايات المتحدة والعراق حسب العادات السائدة بين الدول المتحابة .

المادة السادسة — ان ما يحصل من تعديل في الصلات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق كما هي محددة في المادة الاولى (ما عدا اللهم انتهاء الصلات المذكورة على النحو المفكر به في المادة ٧ من هذه المعاهدة) لن يحدث اي تغيير في حقوق الولايات المتحدة كما هي محدودة في هذه المعاهدة ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التغيير .

المادة السابعة — تبرم المعاهدة الحاضرة بحسب الاساليب الدستورية لدى كل من الفرقاء الساميين المتعاقدين وتتبادل وثائق الابرام بلندن باقرب ما يمكن عملياً، تصبح هذه

المعاهدة معمولا بها من تاريخ تبادل وثائق الابرام ويبطل العمل بها عند انتهاء الصلات الخاصة الكائنة ما بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق بمقتضى معاهدة التحالف ومعاهدة سنة ١٩٢٦ .

عند انتهاء الصلات الخاصة المذكورة يجب الدخول في المفاوضات بين الولايات المتحدة والعراق لعقد معاهدة بشأن صلاتهما المستقبلة وحقوق رعايا كل من البلدين في البلد الاخر الى ان تعقد اتفاقية كهذه ـ ان رعايا وسفن وأموال وطيارات الولايات المتحدة وجميع الاموال التي تمر بالترانسيت عبر العراق سواء كانت صادرة من الولايات المتحدة أو مرسلة اليها يجب ان تعامل في العراق معاملة اكثر الامم حظوة على شرط انه لا يمكن ان يدعى لفائدة هذا البند فيما يتعلق باي مسألة لا تعامل فيها رعايا وسفن وأموال وطيارات العراق وجميع الاموال التي تمر عبر الولايات المتحدة بالترانسيت سواء كانت صادرة من العراق أو مرسلة اليه معاملة اكثر الامم حظوة في الولايات المتحدة على ان يكون من المفهوم انه لا يحق للعراق ان يطالب بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارة كوبا وفقا لاحكام المعاهدة التجارية المعقودة بين الولايات المتحدة وكوبا في ١١ كانون الاول سنة ١٩٠٢ أو اية معاهدة تجارية اخرى مما قد تعقد بعد الان بين الولايات المتحدة وكوبا أو بالمعاملة التي تعامل بها الولايات المتحدة تجارتها مع توابعها ومنطقة بناما وفقاً للقوانين الحالية أو المستقبلة .

كما انه لا يحق للولايات المتحدة ان تطالب باية معاملة خاصة مما قد يعامل بها العراق رعايا او تجارة الدول المجاورة وحدها دون غيرها .

وللبيان قد وقع الموقعون ادناه في هذه المعاهدة وأثبتوا اختامهم عليها .

كتب على ثلاث نسخ بالانكليزية والعربية وعند حصول اختلاف يعتبر النص الانكليزي في لندن في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

التواقيع

جعفر العسكري

جارلس . ج . داوس

ارثر هندرسن

ملحق معاهدة العراق مع الولايات المتحدة

لدى التوقيع هذا اليوم على المعاهدة بين كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة ورئيس الولايات المتحدة الاميركية من الجهة الاخرى تم الاتفاق على ما يلي بين المندوبين الموقعين في ادناه المفوضين بذلك حسب الاصول :

١ — من المفهوم لدى الفرقاء الساميين المتعاقدين ان تعبير « ممارسة الصنائع » على ما هو مستعمل في المادة الحادية عشرة من معاهدة التحالف الانكليزية - العراقية الممضاة في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ يشمل منح وتشغيل الامتيازات.

٢ — بالاشارة الى المادة الرابعة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم من المفهوم لدى الفرقاء الساميين المتعاقدين ان الحكومة العراقية لن تتدخل في الامور العائدة الى منهج التدريس كجدول أوقات الدروس والنظام والادارة الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها أو يقوم بنفقتها في العراق الرعايا الاميركيون.

٣ — من المفهوم انه عند دخول المعاهدة الممضاة هذا اليوم في حيز التنفيذ وفي اثناء مدة دوام العلاقات الخاصة الكائنة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق المحددة في المادة الاولى من المعاهدة المذكورة سيكون حكم نظام الامتيازات الاجنبية في العراق موقفاً في ما يخص حقوق الولايات المتحدة ورعاياها ويجري التمتع بالحقوق المذكورة وفقا لقرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ٢٧ ايلول سنة ١٩٢٤

٤ — من المفهوم ان المادة الثالثة من المعاهدة الموقع فيها هذا اليوم لا تحظر على حكومة العراق استملاك الاملاك الاميركية لاجل المقاصد العامة وفقاً لقوانين الاستملاك الاعتيادية الشاملة التطبيق على ان يدبر مقدما التعويض عنها تعويضا عادلا ومعقولا.

يعتبر هذا البروتوكول قسما متمماً للمعاهدة الموقع فيها هذا اليوم ويبرم في عين الوقت الذي تبرم فيه المعاهدة المذكورة.

وللبيان وقع المفوضون المختصون في هذا البروتوكول المذكور وأثبتوا فيه أختامهم.
كتب بلندن عن ثلاث نسخ في اليوم التاسع من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠

جعفر العسكري

جارلس . ج داوس

ارثر هندرسن

المفوضية العراقية

لندن ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠

ياصاحب المعالي

لي الشرف بان الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول أوقات الدروس والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها او يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق . ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لا تمنع من ان تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي أورد ترجمتها كما يلي :

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهاج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية .

لذلك اوعزت الى حكومتي بان اخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة ٢ من البروتوكول المذكور غير ماسة باحكام المادة ٢٨ من القانون المذكور اعلاه .

لي الشرف ان اكون ياسيدي خادمكم المطيع

جعفر العسكري المفوض العراقي

الى معالي مفوض الولايات المتحدة

سفارة الولايات المتحدة الاميركية لندن في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٣٠

يا صاحب المعالي

لي الشرف بان اعرفكم بوصول مذكرة معاليكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي تتضمن مايلي :

لي الشرف بان الفت نظركم الى نقطة تتعلق بالمادة الثانية من البروتوكول الملحق بالمعاهدة الثلاثية المعقودة بين الولايات المتحدة الاميركية والمملكة المتحدة والعراق. ان المادة الثانية من البروتوكول تنص على ان لا تتدخل الحكومة العراقية في الامور بمنهج التدريس كجدول اوقات الدروس والنظام والامور الادارية الداخلية الصرفة في المدارس التي يؤسسها أو يقوم بالانفاق عليها رعايا الولايات المتحدة الاميركية في العراق ان الحكومة العراقية تفسر هذه المادة بانها لا تمنع ان تنفذ بحق المدارس المذكورة المادة ٢٨ من قانون المعارف العامة لسنة ١٩٢٩ التي أورد ترجمتها كما يلي :

ان تدريس اللغة العربية وتاريخ العراق وجغرافيته وتاريخ العرب حسب منهاج وزارة المعارف اجباري في جميع المدارس الخصوصية العلمية من ابتدائية وثانوية ويجب ان لا تقل دروس اللغة العربية عن خمس ساعات في الاسبوع في الصفوف الابتدائية وثلاث ساعات في الاسبوع في الصفوف الثانوية.

لذلك اوعزت الى حكومتي بان أخبر معاليكم بان الحكومة العراقية تعتبر المادة (٢) من البروتوكول المذكور غير ماسة باحكام المادة (٢٨) من القانون المذكور في اعلاه.

لقد احطت علماً بمضمون هذه الرسالة واني أنتهز هذه الفرصة لان اجدد لمعاليكم تأكيد فائق احترامي.

لي الشرف ان اكون يا صاحب المعالي خادمكم المطيع

جارلس . ج . داوس

معالي جعفر باشا العسكري سي . ام . جي .

المفوضية العراقية . لندن .

الحكومة العراقية وحماية الاقليات

تعهد العراق في معاملة دول العصبة

الفصل الاول

المادة الاولى — تعتبر الاحكام المنصوص عليها في هذا الفصل كقوانين أساسية في العراق ولا يمكن لاي قانون او نظام أو أي عمل رسمي كان ان يعارض هذه الاحكام أو يناقضها كما انه لا يمكن لاي قانون او نظام او عمل رسمي كان ان يتغلب عليها في الحاضر أو في المستقبل .

المادة الثانية — يمنح جميع سكان العراق حماية تامة وكاملة لحياتهم وحريتهم بدون تفريق في النسب والجنسية واللغة والقومية والديانة .

٢ — يحق لجميع سكان العراق ان يمارسوا بحرية علنا أو بصورة خاصة كل مذهب أو ديانة او عقيدة لا تكون ممارستها معارضة للنظام العام والاخلاق العامة .

المادة الثالثة — يعتبر ذو التبعة العثمانية المقيمون في العراق بتاريخ ٦ آب ١٩٢٤ مكتسبين الجنسية العراقية في ذاك التاريخ دون الجنسية العثمانية على أساس المادة ٣٠ من معاهدة الصلح المعقودة في لوزان وضمن الشروط الوارد ذكرها في قانون الجنسية العراقي المؤرخ في ٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٤ .

المادة الرابعة — التبعة العراقيون متساوون جميعا تجاه القانون ويتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية بدون تمييز في اللغة والقومية والدين .

٢ — يؤمن النظام الانتخابي تمثيلا عادلا للاقليات القومية والدينية واللغوية في العراق

٣ — لا يمكن للاختلاف في القومية او اللغة اوالدين ان يجلب ضررا لاي عراقي كان فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية وسيما بالقبول في الوظائف العامة والمناصب والامتيازات التشريعية وبتعاطي جميع المهن والصناعات .

٤ — لا يمكن ان تتقيد حرية المتمتعين بالجنسية العراقية في استعمالهم اي لغة كانت

سواء بعلاقاتهم الخاصة أو التجارية أو فيما يتعلق بالدين والصحافة وجميع انواع النشرات او في الاجتماعات العامة .

٥ ــ رغماً عن تثبيت اللغة العربية من قبل الحكومة العراقية كلغة رسمية ورغماً عن الاحكام الخاصة التي ستتخذها الحكومة العراقية بخصوص استعمال اللغتين الكردية والتركية وهي الاحكام المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا البيان يمنح جميع التبعة العراقيين الناطقين بلغة غير اللغة الرسمية التسهيلات الموفقة لاستعمال لغتهم شفاهياً او خطياً أمام المحاكم .

المادة الخامسة ـــ يتمتع قانوناً وفعلا العراقيون المنتمون لاقليات قومية أو دينية او لغوية بالمعاملات وبالضمانات نفسها التي يتمتع بها سائر العراقيين ولهم بالخصوص ما لهؤلاء من حق في الاحتفاظ بالمؤسسات الخيرية او الدينية او الاجتماعية وبالمدارس وغيرها من معاهد التهذيب وفي ادارتها ومراقبتها على نفقتهم وفي تأسيس غيرها في المستقبل مع الحق باستعمال لغتهم وممارسة دينهم فيها بشكل حرية .

المادة السادسة - تقبل الحكومة العراقية ان تتخذ تجاه الاقليات غير المسلمة فيما يتعلق بالنظام العائلي او الشخصي جميع التدابير الصالحة لحل هذه القضايا بموجب عرف الطوائف المنتسبة اليها تلك الاقليات .

ترسل الحكومة العراقية الى مجلس جمعية الامم معلومات عن كيفية تنفيذ هذه الاحكام

المادة السابعة ـــ ١ـ تتعهد الحكومة العراقية ان تمنح كل حماية وجميع التسهيلات والاجازات للكنائس المسيحية والمعابد اليهودية والمقابر وغيرها من الابنية الدينية والمؤسسات الخيرية والاوقاف العائدة لطوائف الاقليات الموجودة في العراق.

٢ ـ يحق لجميع هذه الطوائف ان تؤلف في المناطق الادارية الهامة مجالس لها الصلاحية في ادارة الاوقاف والهيئات الخيرية ولهذه المجالس الصلاحية ايضاً في استيفاء واردات تلك الاموال لاستعمالها وفقاً لرغبات الراهب وللعادة المتبعة لدى الطائفة ويترتب على هذه الطوائف ان تسهر على حفظ أموال اليتامى وفقاً للقانون وتوضع المجالس المشار اليها اعلاه تحت مراقبة الحكومة .

٣ ـ فيما يتعلق باحداث مؤسسات دينية أو خيرية جديدة لا ترفض الحكومة العراقية التسهيلات اللازمة التي ستؤمن للمؤسسات الموجودة من هذا النوع .

المادة الثامنة ــ ١ ــ فيما يتعلق بالتعليم العام تمنح الحكومة العراقية في المدن والمقاطعات التي يقيم فيها بنسبة وافرة عراقيون ناطقون بلغة غير اللغة الرسمية التسهيلات الموافقة التي تضمن لابناء هؤلاء العراقيين التعليم في لغتهم في المدارس الابتدائية ولا يمنع هذا النص الحكومة العراقية من جعل تعليم اللغة العربية اجباريا في المدارس المذكورة .

٢ ــ في المدن والمقاطعات التي يقطن بها بنسبة وافرة عراقيون منتسون لاقليات جنسية او دينية أو لغوية يؤمن لهذه الاقليات قسط عادل من المبالغ التى يحتمل تخصيصها من الاموال العامة في موازنة الدولة وموازنات البلدية او غيرها لغاية تهذيبية او دينية او خيرية .

المادة التاسعة ــ ١ ــ يقبل العراق في الوية الموصل وعبيل وكركوك وسليمانية ان تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع العربية في الاقضية التى يغلب فيها السكان الكرديو الاصل .

الا انه في قضائي كفرى وكركوك من لواء كركوك حيث ينتسب قسم وافر من السكان الى القومية التركمانية تكون اللغة التركية او الكردية لغة رسمية مع العربية .

٢ ــ يقبل العراق ان يفرض على الموظفين في القضائين المذكورين معرفة اللغة الكردية أو عند الاقتضاء اللغة التركية الا في حالة استثنائية مشروعة .

٣ ــ فضلا عن ان المقياس في انتقاء الموظفين في القضائين المذكورين كما هو في سائر انحاء العراق هو الكفاءة ومعرفة اللغة القومية تقبل الحكومة ان ينتخب الموظفون كما جرى حتى الان وعلى قدر الاستطاعة بين العراقيين المنتسبين الى هذين القضائين .

المادة العاشرة ــ ان ما في احكام المواد السابقة من هذا البيان من نصوص تتعلق بالاشخاص المنتسبين لاقليات قومية أو دينية أو لغوية يعتبر عهوداً ذات صبغة دولية تضمنها جمعية الامم ولا يجوز تبديلها الا بموافقة اكثرية مجلس جمعية الامم .

يحق لكل عضو من جمعية الامم ممثل في المجلس ان يلفت نظر المجلس الى كل مخالفة لاحدى هاته الواجبات ويمكن للمجلس ان يتخذ التدابير ويعطي التعليمات التي يراها موافقة وناجعة في تلك الظروف .

وعند وقوع اختلاف في الرأي بين العراق واحد اعضاء جمعية الامم الممثل في

المجلس بخصوص قضايا حقوقية او واقعية يعتبر هذا الاختلاف كخلاف له صفة دولية كما جاء في أحكام المادة ١٤ من صك جمعية الامم .

كل خلاف من هذا النوع يعرض بناء على طلب احد الطرفين على محكمة العدل الدولي الدائمة ويكون قرار هذه المحكمة قطعيا وتكون له قوة وقيمة قرار صادر وفقاً للمادة ١٣ من صك جمعية الامم .

الفصل الثاني

المادة الحادية عشرة — يتعهد العراق ان يمنح بشرط المقابلة للدول الداخلة في جمعية الامم معاملة الدولة الاكثر رعاية لمدة عشر سنوات اعتباراً من تاريخ قبوله كعضو في جمعية الامم .

الا ان التدابير المتخذة من قبل احد اعضاء جمعية الامم سواء أكانت مرعية الاجراء في التاريخ المذكور اعلاه او متخذة خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ان كان من شأنها ان تلحق ضرراً بالعراق باخلالها توازن المبادلات بين العراق وعضو جمعية الامم المبحوث عنه وبتأثيرها بصورة محسوسة على اهم تصديرات العراق يحق للعراق اذ ذاك بالنظر لحالته الخاصة ان يطالب الى ذلك العضو المباشرة فوراً بمفاوضات لاعادة التوازن المختل .

ان لم تقترن تلك المفاوضات باتفاق خلال ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ طلب العراق يعلن العراق انه بامكانه اعتبار نفسه غير مقيد تجاه عضو جمعية الامم المبحوث عنه بالواجب المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة .

يستثنى من القيد المنصوص عليه في الفقرة الاولى من هذه المادة الامتيازات التي منحها العراق أو يمكن ان يمنحها فيما بعد لاحدى البلاد المجاورة تسهيلا للعلاقات الجارية منطقة الحدود

كما انه تستثنى ايضاً الامتيازات الناجمة عن اتحاد جمركي قد يعقده العراق كذلك فيما يتعلق بالامتيازات الخاصة التي يمكن للعراق ان يمنحها في المسائل الجمركية المحصولات الطبيعية أو المنتوجات الصادرة عن تركيا أو عن احدى البلاد التي كانت سنة ١٩١٤ تشكل بكاملها جزءاً من الامبراطورية العثمانية في آسيا .

المادة الثانية عشرة ــ يطبق نظام عدلي واحد على جميع التبعة العراقيين وعلى جميع الاجانب بالمساواة ويكون من شأن هذا النظام ان يؤمن فعلا للاجانب والوطنيين معاً حفظ حقوقهم وتمام التمتع بها .

يحافظ لمدة عشر سنوات اعتباراً من قبول العراق كعضو في جمعية الامم على النظام القضائي المعمول به والناتج عن تطبيق المواد الثانية والثالثة والرابعة من الاتفاق المعقود بين السلطة المنتدبة والعراق والموقع في ٤ آذار سنة ١٩٣١ توزع من قبل العراق الوظائف المخصصة للحقوقيين الاجانب بناء عن المادة الثانية من الاتفاق المذكور وينتخب اصحاب هذه الوظائف مع كونهم اجانب دون تفريق في الجنسية على ان يكونوا مستوفين الصفات اللازمة .

المادة الثالثة عشرة ــ يعتبر العراق نفسه مقيداً بجميع العقود والاتفاقيات الدولية العامة والخاصة التي أصبح فيها طرفا متعاقدا سواء اشترك فيها مباشرة او عقدتها الدولة المنتدبة عنه .

يحترم العراق تلك العقود والاتفاقيات طيلة المدة التي عقدت من اجلها مع الاحتفاظ بحق نقضها عندما يكون ذلك ملحوظاً فيها .

المادة الرابعة عشرة ــ ان العراق مع اطلاعه على قرار مجلس عصبة الامم المؤرخ في ١٥ ايلول سنة ١٩٢٦ .

١ ـ يعلن احترام جميع الحقوق على اختلاف انواعها المكتسبة قبل زوال نظام الانتداب من قبل الافراد او الشركات أو الاشخاص المعنويين .

٢ ــ يتعهد باحترام وتنفيذ الواجبات المالية من اي نوع كانت التي اعتنقتها عنه السلطة المنتدبة اثناء الانتداب .

المادة الخامسة عشرة ــ يتعهد العراق بان يؤمن ويضمن في جميع انحاء أراضيه حرية الضمير وممارسة الشعائر الدينية ومساعي البعثات التبشيرية على اختلاف عقائدها بما يتعلق بالدين والمدارس والاسعاف الطبي مهما كانت جنسية تلك البعثات أو جنسية اعضائها على ان يحتفظ بحقه في اتخاذ التدابير التي لا بد منها المحافظة على الآداب العامة والنظام العام .

المادة السادسة عشرة ــ تشكل الاحكام الداخلة في هذا الفصل واجبات ذات صبغة دولية .

ويمكن لكل عضو في جمعية الامم ان يلفت نظر المجلس الى الاعمال المخالفة لهذه الاحكام ولا يمكن تعديل هذه الاحكام الا باتفاق بين العراق ومجلس جمعية الامم المقرر بأكثرية الاصوات.

كل اختلاف في الرأي قد ينشأ بين العراق واحد اعضاء جمعية الامم الممثلين في المجلس بشأن تفسير الاحكام المبحوث عنها او تنفيذها يعرض بناء على طلب ذلك العضو على محكمة العدل الدولي الدائمة لاتخاذ القرار

جنيف في ٧ ايار سنة ١٩٣٢

الاتفاقات المالية بين انكلترة و العراق

لندن في ٩ آب سنة ١٩٣٠

سيدي

عطفا على محادثاتنا في لندن اتشرف بان اقترح اعتبار النصوص التالية شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

ومن المتفاهم عليه ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جواب فخامتكم عنها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام.

١ — تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندة الشمالية الى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف المضاة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ المطارات والمعسكرات التي في الهنيدي والموصل والتي تشغلها الان قوات صاحب الجلالة البريطانية وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات اليها (ما عدا سقيفتين فولاذيتين من نوع (١٠آ) ومعدات الثلج الموجودة في الهنيدي والموصل التي ستنقلها حكومة المملكة المتحدة) بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والانشاءات الدائمة الموجودة هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني

الطينية التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن ولا تتأخر الحكومة العراقيـة في دفع هذا المبلغ الى حكومة المملـكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المـدة القصوى المنصوص عليها في االفقرة الاولى من ملحق معـاهدة التحالف تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهنيدي والموصل والشعبية وفي استعمال اما كنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الاماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن.

٢ ــ عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطـانية من الهنيدي والموصل وفق احكام الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحبانية تتخذ الحـكومة العراقية حينئذ جميـع التدابير الممكنة بغير ان يترتب في ذلك نفقات على اي كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ ــ لا تستوفى بدلات ايجار عن مواقع القواعد الجوية التي تؤجر من حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق احكام المادة الخامسة من معاهدة التحـالف متى كانت تلك المواقع كاراض اميرية خاليـة اما اذا كانت تلك البقـاع في اراض غـير أميرية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد تلك الايجـارات بشروط معقولة على ان تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات بناء على طلب حكومة المملكـة المتحدة وعلى نفقة المملكة المتحدة وتعفى الاراضي المأجورة من جميـع الضرائب والرسوم وتظل الايجارات نافذة المفعول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق احكام معاهدة التحالف السابق ذكرها أو وفق احكام أي تمديد آخر لها وعند انقضاء اجل ايجار المواقع المذكورة أو اجل ايجار اي منها بصورة نهائية اما ان تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشـاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع بتثمين معقول مع اعتبار مقدار استعمالها واما ان تجري التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على افضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليهـا في الفقرة الاولى من ملحق معـاهدة التحالف وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافذة المفعول لا تطـالب حكومة

المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الاماكن الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري في العراق .

٤ ـ تنفذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وادارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الاقصى على كل حال سنة واحدة ابتداء من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ :

(أ) تنقل حكومة المملكة المتحدة ملكية السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تخول هيأة خاصة او نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو غيره وببدل ايجار اسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة على ان تؤلف هذه الهيأة او مجلس الادارة بقانون خاص تسنه الهيأة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه تلك الحكومتين .

(ب) تكون النقابة مسؤولة باجمعها عن ادارة السكك الحديدية العراقية وتدبير شؤونها ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأسمال جديد با كتتاب عام أو بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على ان تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

(ج) ـ يتألف رأسمال النقابة المذكورة مما يلي :

(اولاً) يخصص لحكومة المملكة المتحدة ماقيمته ٢٧٥ لك ربية من الاسهم الممتازة بفائدة ٦ في المائة ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ انتقال السكك الحديدية ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة ويحسب ٢٥ لك ربية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

(ثانياً) يخصص للحكومة العراقية ٤٥ لك و ٨٥ الف ربية من الاسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي اقترضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي اعفيت من الفائدة .

(ثالثاً) أيضاً يخصص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك ربية من الاسهم المتأخرة وللحكومة العراقية الخيار في ان تشتري متى شاءت الاسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الاصلية .

يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة اما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ويكون اول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي.

(هـ) تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد اي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالفائدة ام برأس المال .

(و) كل رأس مال تقترضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية أو لتوسيعها يقدم على الاسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة (ج) السابقة .

(ز) تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقابة للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة العراقية من الاسهم الممتازة ماتساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

(ح)توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط « المعاهدة » لموظفي السكك الحديدية البريطانية الذين قد يوصى بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة اما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدد أطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

٥ ــ ان الملك الكائن في ميناء البصرة الموجود الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية وتقوم بادارة الميناء هيأة تدعى مجلس امناء الميناء ولهذه الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف مجلس امناء ميناء له شخصية قانونية على ان لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة اي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف مجلس امناء الميناء ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال يمنح مجلس امناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الايجار او الامتياز أو بواسطة اخرى مناسبة على ان توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مدينا لحكومة المملكة المتحدة باي جزء كان من الدين .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام

ف . ه . همفريز

الى فخامة نوري باشا السعيد رئيس الوزارة ووزير خارجية العراق

(٢)

لندن في ٩ آب ١٩٣٠

سيدي

أتشرف بان اخبركم بتسليم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم والمبسوطة فيها النصوص المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وانني أؤكد لكم ان مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام

نوري السعيد

الى فخامة السر ف . ه . همفريز

جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي . أي . سي . آي . اي

المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق

[illegible]

[illegible]

(هـ) تكون [illegible]
الحديدية العراقية وتوسيعها ولا تتعهد اي [illegible]
أكان ذلك [illegible] ام رأس المال .

(و) كل [illegible]
يقدم على الاسهم المخصصة للحكومتين و[illegible] (ج) السابقة .

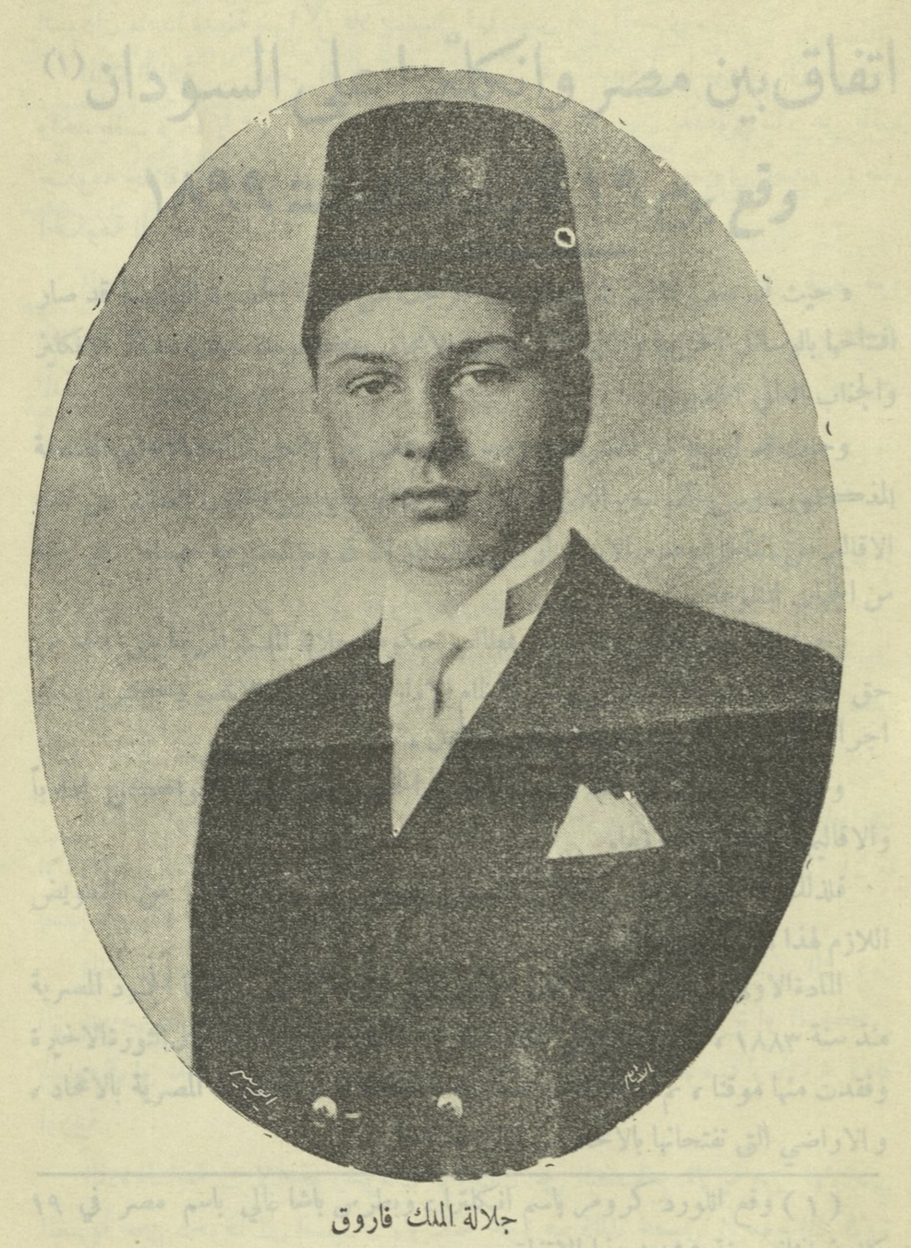
(ز) تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الر[illegible]
النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة و[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

(ح) توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر [illegible]
الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق [illegible]
البريطانية [illegible] مدير السكك الحديدية العراقية لذلك ولا تبطل هذه
العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة [illegible]
عقود [illegible]

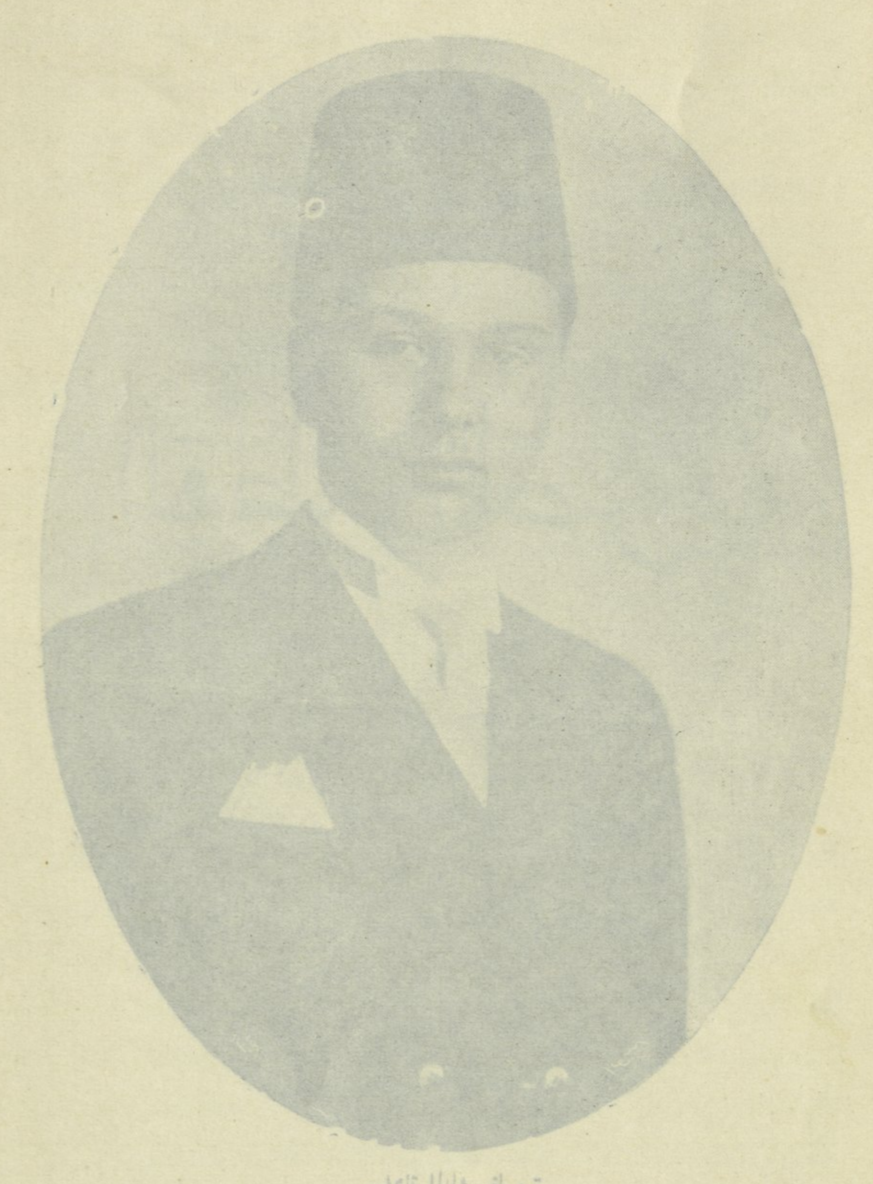
٥ ـ ان [illegible] حكومة المملكة
المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى مجلس امناء
الميناء ولهذه الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة
لتأليف مجلس امناء ميناء له شخصية قانونية على ان لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة
حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة اي جزء كان من
الدين المتعلق بالميناء .

القطر المصري

جلالة الملك فاروق



جلالة الملك فاروق



اتفاق بين مصر وانكلترا على السودان[1]

وقع يوم ١٩ كانون الثاني سنة ١٨٩٩

« حيث ان بعض اقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي .

وحيث قد اصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ماهو عليه من الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حياة كل جهة من الجهات المتنوعة .

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والقانون الانف ذكره ، وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث انه تراءى من جملة وجود أصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن ادارياً والاقاليم المفتتحة المجاورة لها .

فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بمالهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على مايأتي :

المادة الاولى — تطلق لفظة السودان على جميع الاراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ ، والاراضي التي كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها موقتا ، ثم فتحتها الان حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ، و الاراضي التي تفتحانها بالاتحاد من الان فصاعداً .

---

(١) وقع اللورد كرومر باسم انكلترا ، وبطرس باشا غالي باسم مصر في ١٩ كانون الثاني سنة ١٨٩٩ هذا الاتفاق .

المادة الثانية — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع انحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري .

المادة الثالثة — تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب « حاكم عموم السودان » ويكون تعيينه بامر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بامر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المادة الرابعة — كافة القوانين ، وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرر حقوق الملكية فيه بجميع انواعها ، وكيفية أيلوليتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها او نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام .

وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز ان يسري مفعولها على جميع انحاء السودان او على جزء معلوم منه ، ويجوز ان يترتب عليها صراحة او ضمناً تحوير او نسخ اي قانون او اية لائحة من القوانين او اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة ، والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

المادة الخامسة — لايسري على السودان او على جزء منه شيء ما من القوانين او الاوامر العالية او القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الان فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها .

المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للاوروبيين من اية جنسية كانت بحرية المتاجرة او السكن بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لايشمل امتيازات خصوصية لرعايا اية دولة اوروبية

المادة السابعة — لاتدفع رسومات الواردات على البضائع الاتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ، ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة

على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية ، الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن او اية ميناء آخر من موانيء ساحل البحر الاحمر لايجوز ان تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ، ويجوز ان تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن

المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على اية جهة من جهات السودان ، ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى ان يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

المادة العاشرة — لايجوز تعيين قناصل او وكلاء قناصل او مأموري قنصليات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان او تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٣ تموز سنة ١٨٨٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة والروحية وبيعها وتشغيلها.

مشروع سعد زغلول باشا (١)

قدم الى اللورد ملنر في ١٧ تموز سنة ١٩٢٠

المادة الاولى — تعترف بريطانية العظمى باستقلال مصر ، وتنتهي الحماية التي أعلنتها بريطانية العظمى على مصر في ١٨ كانون اول سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكري الانكليزي ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ذات نظام دستوري .

المادة الثانية — تخلي بريطانية العظمى جنودها عن القطر المصرى في ظرف (...) من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة الثالثة — عند استعمال الحكومة المصرية حقها في الاستغناء عن خدمة الموظفين الانكليز تلتزم باحسان معاملتهم على الطريقة الآتية :



المغفور له سعد زغلول باشا

(١) باشر الوفد المصري المحادثات مع لجنة اللورد ملنر في سنة ١٩٢٠ ، وأسفرت المحادثات عن هذين المشروعين اللذين قدم أولهما سعد باشا الى اللورد ملنر والثاني ارسل به اللورد الى الوفد المصري .

في غير حالة الرفت لبلوغ السن القانونية أو للعجز الجثماني عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبي أو لانهاء المدة المحدودة في عقد الاستخدام يعطى الموظف المرفوض تعويضاً اضافياً بمقدار شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة ، ويمنح هذا التعويض ايضاً لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

المادة الرابعة — تخفيفاً لمضار الامتيازات الى حين الغائها تقبل مصر ان الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات تكون لبريطانية العظمى لاستعمالها باسمهن بالكيفية الاتية :

١ — الزيادات والتعديلات التي يراد ادخالها على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا تحصل الا بموافقة بريطانية العظمى .

٢ — كافة القوانين الاخرى التي لا تنفذ الان في حق الاجانب أصحاب الامتيازات الا بموافقة الدول او بقرار من الهيئة التشريعية بمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى « ديكريتو » يصدر وينشر لهذا الغرض ما لم تحصل معارضة من بريطانية العظمى تبلغ لوزير الخارجية المصري في ظرف (....) من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية ، ولا تصح هذه المعارضة الا اذا كان مبناها ان القانون يشمل احكاما لا نظير لها في أي شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو ان كان قانونا مالياً ان الضريبة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والاجانب.

وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الامر لعصبة الامم لتفصل فيه :

المادة الخامسة — في حالة الغاء المحاكم القنصلية ، واحالة محاكمة الاجانب على ما يقدم منهم من الجنايات والجنح الى المحاكم المختلطة تقبل مصر ان تعين احد رجال القانون من التبعة الانكليزية في وظيفة النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .

المادة السادسة — تقرر الحكومة البريطانية انها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة ازالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للاجانب من الامتيازات في التشريع والقضاء.

وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة ان اقتضى الحال الى عصبة الامم بعد الميعاد المذكور .

المادة السابعة — في حالة الغاء قومسيون صندوق الدين فان مصر تعين موظفاً سامياً تختاره بريطانية العظمى يكون له ما للقومسيون المذكور الان من الاختصاصات ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

المادة الثامنة — لبريطانية العظمى ان رأت لزوما ان تنشيء على مصاريفها بالشاطيء الاسيوي لقنال السويس نقطة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الاجنبية على هذا القنال .

تحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو . ومن المتفق عليه ان انشاء هذه النقطة لا يعطي لبريطانية أي حق في المداخلة في امور مصر ، ولا يخل ادنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر ، مطبقة فيها قوانينها كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المحررة في تشرين اول سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قنال السويس .

وبعد مضي عشرين سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم ، وما اذا لم يكن ممكناً ان يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القنال ، وفي حالة الخلاف يرفع الامر لعصبة الامم .

المادة التاسعة — في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسي الا تعين نائباً عنها مصريا لدى اي بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى نائب بريطانية العظمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري .

المادة العاشرة — يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للاغراض الاتية :

١ — تتعهد بريطانية العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الاراضي المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب اي دولة من الدول .

٢ ـــ عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أي دولة أوربية ، ولو لم تكن سلامة القطر المصري ذاته في خطر مباشر فان مصر تتعهد بان تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاج اليه حربيا من تسهيل سبل المواصلات واعمال النقل ، وشروط اداء هذه المعونة تتخذ بعد باتفاق خاص .

المادة الحادية عشرة ـــ تتعهد مصر فوق ذلك بان لا تعقد أي محالفة مع أي دولة اخرى بدون اتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

المادة الثانية عشرة ـــ مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص

المادة الثالثة عشرة ـــ هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة في نهايتها يمكن للطرفين ان ينظرا في أمر تجديدها .

المادة الرابعة عشرة ـــ كل ما كان مخالفاً لهذه الشروط من الاحكام المتعلقة بمصر ، الواردة بكافة المعاهدات الاخرى ملغي لا عمل له .

المادة الخامسة عشرة ـــ تودع هذه المعاهدة بسكرتارية جمعية الامم لتسجل بها ، وتقرر بريطانيا العظمى انها عن نفسها قابلة من الان دخول مصر في هذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

المادة السادسة عشرة ـــ يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ، ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصري الجديد .

سعد زغلول

مشروع اللورد ملنر

قدم الى الوفد يوم ١٨ آب سنة ١٩٢٠

اولا ـــ تعقد معاهدة بين مصر وبريطانية العظمى ، تعترف بريطانية العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانية العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمليكها من تقديم الضمانات التي يجب ان تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلي تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانياً ـــ تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانية العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانية العظمى ان تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها ، وتتعهد مصر انها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة ارضها ان تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها الى بريطانية العظمى ، ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية .

وتشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الاتية :

١ ـــ تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الاجنبية، وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطاني ، وتتعهد مصر بان لا تتخذ في البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة او توجد صعوبات لبريطانية العظمى ، وتتعهد كذلك بان لا تعقد مع دولة اجنبية اي اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

٢ ـــ تمنح مصر بريطانية حق أبقاء قوة عسكرية في الارض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة وتسوي ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة باي وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر .

٣ — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشاراً مالياً يعهد اليه في الوقت اللازم بالاختصاصات المالية التي لاعضاء صندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الاخرى التي قد يرغب في استشارته فيها .

٤ — تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفاً في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير ، ويجب احاطته بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، ويكون ايضاً تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام .

٥ — نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الى الان الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الاجنبية الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع ان يطبق على الاجانب أي قانون مصري يستدعي الان موافقة الدول الاجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها ان لا تستعمل هذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون مجحفاً بالاجانب .

صيغة اخرى لهذه المادة

نظراً لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتمنع ان ينفذ على الاجانب اي قانون مصري يستدعي الان موافقة الدول الاجنبية ، وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بان لا تستعمل هذا الحق الا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب في مادة فرض الضرائب، أولا يتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات .

٦ — نظراً للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطاني مركزاً استثنائياً في مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين .

٧ — تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضي هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية حتى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة ، وتوسيع اختصاصها ، وسريان

التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية « ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب » على جميع الاجانب في مصر .

٨ ــ بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول كعضو في جمعية الامم .

مسألة السودان

اما مسألة السودان فلم تطرح تحت البحث ، ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمأنينة على مياه النيل لري الاراضي المصرية المزروعة الآن والقابلة للزراعة في المستقبل .

مشروع لورد كرزون قدم الى عدلي يكن
نشر في مصر يوم ٥ كانون الاول سنة ١٩٢١ (١)

أولا — انتهاء الحماية :

١ — في مقابل ابرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر في ١٨ كانون الاول سنة ١٩١٤، واعترف بمصر من ذلك الحين دولة ممتعة بحقوق السيادة تحت امرة ملوكية دستورية .

فبمقتضى هذا قد ابرمت وتستمر باقية بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة ومن حكومة مصر والشعب المصري من الجهة الاخرى معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف .

ثانياً — العلاقات الاجنبية :

٢ — تتولى الشؤون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت ادارة وزير معين لذلك .

٣ — يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في مصر قوميسير عال يكون له في جميع الاوقات ولسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائي ، ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الاخرى .

٤ — يمثل الحكومة المصرية في لوندرة ، وفي اي عاصمة اخرى ترى الحكومة المصرية ان المصالح المصرية يمكن ان تستدعي هذا التمثيل فيها — معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير .

---

(١) انقطعت المحادثات بين الوفد المصري ولجنة ملنر، ثم طلبت الحكومة الانكليزية وفداً للمفاوضة ، فذهب وفد مصري برئاسة عدلي يكن باشا عام ١٩٢١ فتفاوض مع اللورد كرزون ، واسفرت المفاوضات عن هذا المشروع الذي قدمه اللورد كرزون الى عدلي يكن باشا .

٥ ــ بالنظر للتعهدات التي اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها في مصر ، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الاجنبية يجب ان توجد اوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقومیسیر العالي البريطاني الذي يقدم كل المساعدات الممكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية .

٦ ــ لاتدخل الحكومة المصرية في اي اتفاق سياسي مع دولة اجنبية بدون ان تستطلع رأي حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القومیسیر العالي البريطاني .

٧ ــ تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين في الخارج حسب مقتضيات مصالحها

٨ ــ لاجل تولي الشؤون السياسية بوجه عام ، والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية في الاماكن التي لايوجد فيها ممثلون سياسيون او قناصل مصريون يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى انفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة في قدرتهم .

٩ ــ تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولي المفاوضة لالغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات ، وتقبل مسئولية حماية المصالح المشروعة للاجانب في مصر ، وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البت في هذه المفاوضات رسمياً .

ثالثاً ــ النصوص العسكرية

١٠ ــ تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر في الدفاع عن مصالحها الحيوية ، وعن سلامة اراضيها لاجل القيام بهذه التعهدات ، ولحماية المواصلات الامبراطورية الحماية اللازمة ــ تكون للقوات البريطانية حرية المرور في مصر ، ولها ان تستقر في أي مكان في مصر ،ولاية مدة تحددان من وقت لاخر ، ويكون لها ايضا في كل وقت مالها الان من التسهيلات لاحراز واستعمال الثكنات وميادين التموين والمطارات والترسانات الحربية والمواني الحربية

رابعا ــ استخدام الموظفين او الضباط الاجانب :

١١ ــ بالنظر للمسئوليات الخاصة التي تتحملها بريطانيا العظمى ، وبالنظر للحالة القائمة في الجيش المصري والمصالح العمومية تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطا او موظفين اجانب في أية مصلحة منها قبل موافقة القومیسیر العالي البريطاني .

خامساً ــ الادارة المالية :

١٢ — تعين الحكومة المصرية بعد استشارة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً مالياً توكل اليه في الوقت المناسب . الحقوق التي يقوم بها الان اعضاء صندوق الدين ، ويكون هذا القوميسير المالي مسئولا بوجه اخص عن دفع المطلوبات الاتية في مواعيدها :

١ — المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة .

٢ — جميع المعاشات والسنويات الاخرى المستحقة للموظفين الاجانب الحالين على المعاش وورثتهم .

٣ — ميزانيتي القوميسيرين المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما .

١٣ - لاجل ان يؤدي القوميسير المالي واجباته كما ينبغي يجب ان يحاط احاطة تامة بجميع الامور الداخلة في دائرة وزارة المالية ، ويكون له في كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية .

١٤ - ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجي ، او تخصيص ايرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير العالي .

سادساً - الادارة القضائية :

تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قوميسيراً قضائيا يكلف بسبب التعهدات التي تحملها بريطانيا العظمى القيام بموافقة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الاجانب .

١٦ — لاجل ان يؤدي القوميسير القضائي واجباته كما ينبغي يجب ان يحاط احاطة تامة بجميع الامور التي تمس الاجانب ، وتكون من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية .

سابعاً - السودان

١٧ — حيث ان رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ، ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بان تستمر في ان تقوم لحكومة السودان بنفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين ، تكون كل القوات المصرية في السودان تحت امر الحاكم العام ، وغير ذلك تتعهد بريطانية العظمى لان تضمن لمصر نصيبها

العادل من مياه النيل ، ولهذا الغرض قد تقرر ان لا تقام اعمال ري جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادي حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة امناء يمثل احدهم مصر والثاني السودان والثالث اوغندا .

ثامناً — قروض الجزية

١٨ — المبالغ التي تعهد خديوي مصر في أوقات مختلفة لدفعها للبيوت المالية التي أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية ، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان في الماضي لدفع الفوائد والاستهلاك لقرضي سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ الى ان يتم استهلاك هذين القرضين .

تستمر الحكومة المصرية ايضاً في دفع المبالغ التي كان جاريا دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهي مسئولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأي تعهد ناشيء عن الجزية التي كانت دفعتها مصر لتركيا سابقاً .

تاسعاً — اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم

١٩ — للحكومة المصرية الحق في ان تستغني عن خدمة الموظفين البريطانيين في أي وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط ان يمنح هؤلاء الموظفون تعويضاً ماليا كما سيأتي بيانه ، وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التي يستحقونها بموجب احكام استخدامهم .

ويكون للموظفين البريطانيين الحق بنفس هذه الشروط في الاستعفاء من الحكومة في اي وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة ، وتسري جميع هذه الاحكام على الموظفين الذين لهم الحق في المعاش والذين ليس لهم الحق في المعاش . وأيضا على موظفي البلديات ، والهيئات المحلية الاخرى .

٢٠ — الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقاً لنص المادة السابقة تعطى لهم زيادة على التعويض اعانة اياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلي الى لوندرة .

٢١ — تدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرشاً ونصف للجنيه الانكليزي .

٢٢ ـ يوضع جداول من التعويضات

١ ـ للموظفين الدائمين

٢ ـ للموظفين الموقتين بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين

عاشراً ـ حماية الاقليات

٢٣ـ تتعهد مصر بان النصوص الوارد ذكرها فيما بعد تعتبر قواعد أساسية ، والا يتضارب معها أو يؤثر عليها اي قانون او لائحة او عمل رسمي ، والا ينقص مفعولها قانون أو لائحة أو عمل رسمي .

٢٤ ـ تتعهد مصر بان تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لارواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعياتهم الدولية او لغتهم او جنسيتهم او دينهم . يكون لجميع سكان مصر الحق في ان يقوموا بحرية تامة علانية أو غير علانية بشعائر أي ملة أو دين او عقيدة مادامت هذه الشعائر لا تنافي النظام العام أو الاداب العمومية

٢٥ ـ جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساوين أمام القانون ، ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الاخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة والدين .

اختلاف الاديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أي شخص حائز للرعوية المصرية في المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثل الدخول في الخدمات العمومية والتوظف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن والصناعات .

لا يسوغ فرض أي قيد على اي شخص متمتع بالرعوية المصرية في حرية استعماله لاي لغة في معاملته الخصوصية او التجارية او في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أي نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية .

٢٦ ـ الاشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للاقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق في القانون وفي الواقع في نفس المعاملة والضمانات التي يتمتع بها غيرهم من الحائزين للرعوية المصرية ، وعلى الخصوص يكون لهم حق مساو لحق الاخرين في ان ينشئوا أو يديروا أو يراقبوا من نفقاتهم معاهد خيرية أو دينية او اجتماعية ومدارس او غيرها من دور التربية ، ويكون لهم الحق في ان يستعملوا فيها لغتهم الخاصة ، وان يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها .

تبليغ وتصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢ (١)

تبليغ حكومة بريطانية الى سلطانه مصر

خطاب الحكومة الانكليزية الى عظمة السلطان

ياصاحب الفخامة

١ ــ اتشرف بان اعرض لمقام عظمتكم ان الناس قدذهبوا في تأويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها الى عظمتكم في اليوم الثالث من شهر كانون الاول مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياستها ، وهو ما آسف له أشد الاسف .

٢ ــ ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة ان كثيراً من المصريين دخل في روعهم ان بريطانية العظمى توشك ان ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الاماني المصرية ، وانها تنوي الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسي اداري لا يتفق والحريات التي وعدت بها .

٣ ــ غير انه ليس شيء ابعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة ، بل ان الاساس الذي بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو ان الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانية العظمى ليس ابقاء الحماية حقيقيا أو حكما ، وقد نصت المذكرة على ان بريطانية العظمى صادقة الرغبة في ان ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ، ومن مركز دولي .

٤ ــ واذا كان المصريون قد رأوا في هذه الضمانات انها تجاوزت الحد الذي يلتئم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم ان انكلترة انما ألجأها الى ذلك حرصها على سلامة

---

(١) لما رفض الوفد الرسمي مشروع كرزون واستقال عدلي يكن باشا من رئاسة الوزارة ، مكثت مصر بلا وزارة حتى جرت محادثات بين عبد الخالق ثروت باشا ودار الحماية وأسفرت عن التبليغ والتصريح هذين .

نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصاً فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على ان الاحوال التي يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك ان يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والامل وطيد في ان الاحوال العالمية سائرة الى التحسن - هذا من جانب - ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة : سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الاجنبية .

٥ - أما ان تكون انكلترة راغبة في التدخل في ادارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ، ولا تزال تقول ان أصدق رغباتها واخلصها هو ان تترك للمصريين ادارة شؤونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانية العظمى عن هذا المعنى . واذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتي المالية والحقانية ، فان الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامها للتداخل في شؤون مصر ، وكل ما قصدته هو ان تستبقي اداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الاجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ، ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فاذا كانت هذه هي نوايا انكلترة فلا يمكن لاحد ان ينكر ان انكلترة يعز عليها ان ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الاجل الذي يبلغون فيه مطمحاً ترغب فيه انكلترة كما تتوق اليه مصر ، أو ان ينكر انها تكره ان ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الامن الى نصابه كلما أدركه اختلال يثير مخاوف الاجانب ويجعل مصالح الدول في خطر ، وانه ليكون مما يؤسف له ان يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت اخيراً أي مساس بمطمحهم الاسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التي سبق بيانها ، فان الحكومة البريطانية لم يكن غرضها الا ان تضع حداً لتهييج ضار قد يكون توجيهه الى اهواء العامة نتائج تذهب بثمرة الجهود القومية المصرية ، ولذلك كان الذي روعي بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التي تستفيد من ان البحث فيما يجري قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري ، والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فانني لسعيد ان انهي الى عظمتكم

ان حكومة جلالة الملك تنوي الى ان تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ؛ وانني لعلى يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ، ويضع الاساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضياً .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الان من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسي والقنصلي لمصر .

١٠ - أما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية، فالامر فيه يرجع الى عظمتكم والى الشعب المصري ، واذا أبطأ لاي سبب من الاسباب انفاذ قانون التضمينات « اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية » الساري على جميع ساكني مصر ، والذي أشير اليه في التصريح الملحق بهذا ، فانني أود ان أحيط عظمتكم علماً بانني الى ان يتم الغاء الاعلان الصادر في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الامور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الان لمصر ، وانه ليرجى انها - وقد عرفت مبلغ استعداد الحكومة البريطانية ونواياها - تسترشد في امرها بالعقل والروية ، لا بعامل الاهواء ، ولي مزيد الشرف ....

القاهرة في ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢ « اللنبي »

نص تصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما ان للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادىء الاتية .

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمينات « اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية» نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، وتلغى الاحكام العرفية التي أعلنت في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ .

٣ - الى ان يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الاتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولي هذه الامور وهي :

أ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .

ب - الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

ج - حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .

د - السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الان .

مشروع عبد الخالق ثروت ـ تشمبرلن (١)

ان حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندا والاراضي البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند :

رغبة في توثيق عرى الصداقة، وحرصا على حسن العلاقات ودوامها بين البلدين، وبما انه يقتضي تحقيقاً لهذة الرغبة ان تعين العلاقات بين البلدين تعيينا دقيقاً ، وذلك بان تحل وتحدد المسائل المعلقة وهي المسائل التي رأت حكومة صاحب الجلالة البريطانية وجوب الاحتفاظ بها في تصريح ٢٨ شباط سنة ١٩٢٢

ورغبة في قطع السبيل دون امكان التدخل في ادارة مصر الداخلية ، ونظراً الى ان خير وسيلة لبلوغ هذه الغاية هي عقد معاهدة صداقة وتحالف تسهل ـ في مصلحة كلتا الحكومتين المتعاقدتين ـ تعاونهما الفعلي في القيام بواجبهما المشترك،واجب الدفاع عن مصر وتحقيق استقلالها قرارا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا المفوضين عنهما وهم ......

وبعد ان تبادلوا اوراق التفويض الكامل وبينت صحة هذه الاوراق قد اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى ـ تعقد بين الحكومتين المتعاقدتين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الثانية ـ يتعهد حضرة صاحب الجلالة ملك مصر بالا يتخذ في البلاد الاجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة وموقفا يجوز ان يفضي الى اثارة صعوبات لحضرة صاحب الجلالة البريطانية ، كما يتعهد بان لا يسلك في البلاد الاجنبية مسلك المعارضة للسياسة التي يتبعها فيها حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، وان لا يعقد مع الدول الاجنبية أي اتفاق يكون مضراً بالمصالح البريطانية .

---

(١) جرت محادثات بين عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزارة المصرية وبين السير اوستن تشمبرلن وزير خارجية انكلترا عام ١٩٢٧ وأسفرت عن هذا المشروع.

المادة الثالثة — اذا أصبح حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على أثر غارة او اعتداء أياً كان نوعه في حالة حرب للدفاع عن أراضيه، ولحماية مصالح بلاده، يقوم في الحال حضرة صاحب الجلالة البريطانية لانجاده بصفة محارب وذلك مع عدم الاخلال بما نص عليه من الاحكام في ميثاق جمعية الامم .

المادة الرابعة — اذا حدثت ظروف من شأنها ان تجعل في خطر ما بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر واحدى الدول الاجنبية من حسن العلاقات او ان تهدد حياة الاجانب وأموالها في مصر يتشاور جلالته في الحال مع حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتخاذ أنجع الوسائل لحل الاشكال .

المادة الخامسة — لاجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المنصوص عليها في المادة الثالثة تتعهد الحكومة المصرية بان يكون تعليم الجيش المصري وتدريبه حسب الاساليب المتبعة في الجيش الانكليزي، واذا رأت الحكومة المصرية ضرورة استخدام ضباط اومدربين من الاجانب فتختارهم من الرعايا البريطانيين.

المادة السادسة — اذا تهدد حضرة صاحب الجلالة البريطانية وقوع حرب او اذا وجد في حالة حرب ولو لم يكن يترتب على هذا الحرب أي مساس بحقوق مصر ومصالحها يبذل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي المصرية كل ما في وسعه من التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها .

المادة السابعة — تحقيقا وتسهيلا لقيام حضرة صاحب الجلالة البريطانية بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية وريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يعهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية يرخص حضرة صاحب الجلالة ملك مصر لحضرة صاحب الجلالة البريطانية بان يبقي في الاراضي المصرية من القوات المسلحة ما ترى حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ضرورة وجوده لهذا الغرض . ولا يكون لوجود هذه القوات مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل باي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

وبعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر في مسألة المكان الذي تستقر فيه تلك القوات مسترشدين في ذلك بما

يكونان قد احرزاه من الخبرة في تنفيذ احكام هذه المعاهدة وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الامم واذا لم يكن قرار الجمعية موافقا لمطالب الحكومة المصرية جاز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر في المسألة في آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور .

المادة الثامنة — نظراً لما بين البلادين من روابط الصداقة ولما تنشئه هذه المعاهدة من التحالف تخول الحكومة المصرية بوجه عام للرعايا البريطانيين الافضلية على غيرهم في حالة استخدام اجانب بصفة موظفين .

المادة التاسعة — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجاري العمل به وجعله اكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة في مصر .

المادة العاشرة — يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية وساطته لتقبل مصر في جمعية الامم ، ويعضد الطلب الذي تقدمه مصر لهذا الغرض ، وتصرح مصر من جانبها بانها مستعدة لقبول الشروط المطلوبة للاندماج في تلك الجمعية .

المادة الحادية عشرة — بالنظر الى العلاقات الخاصة التي تنشئها المحالفة بين الحكومتين المتعاقدتين يمثل حضرة صاحب الجلالة البريطانية في بلاط حضرة صاحب الجلالة ملك مصر سفير يعتمد بحسب الاصول المرعية ، ويخوله حضرة صاحب الجلالة ملك مصر حق التقدم على اي ممثل اجنبي اخر .

المادة الثانية عشرة — لا تخل احكام هذه المعاهدة باي وجه من الوجوه بالحقوق والتعهدات التي تنجم او يجوز ان تنجم لكل من الطرفين المتعاقدين عن ميثاق عصبة الامم .

المادة الثالثة عشرة — انه وان يكن كلا الطرفين المتعاقدين على يقين من انه مع الايضاحات السابق الاشارة اليها عن طبيعة العلاقات بين البلادين لا يحتمل وقوع أي سوء تفاهم بينهما الا انهما رغبة في الحرص على حسن علاقاتهما قد اتفقا على ان كل خلاف ينشأ عن تطبيق او تفسير اي حكم من تلك الاحكام ولم يتيسر حله بمفاوضات مباشرة يكون الفصل فيه طبقاً لاحكام ميثاق جمعية الامم .

تعتمد هذه المعاهدة ويكون تبادل الاعتماد في أقرب وقت .

بناء على ذلك قد وقع المفوضون هذه المعاهدة ووسموها بختمي الفريقين .



محمد محمود باشا

مشروع محمد محمود باشا ـ هندرسون (1)

فى ٣ آب سنة ١٩٢٩

١ ـ ينتهي احتلال مصر عسكريا بجيوش جلالة ملك بريطانية العظمى

٢ ـ تعقد محالفة بين الدولتين المتعاقدتين توطيدا لصداقتهما والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

٣ ـ ان مصر رغبة منها فى ان تصبح عضواً بجمعية الامم ستقدم طلبا للانضمام الى تلك الجمعية طبقاً للشروط التي تنص عليها المادة الاولى من عهد الجمعية وتتعهد حكومة جلالته البريطانية بتأييد هذا الطلب .

٤ ـ اذا قام اي نزاع مع دولة ثالثة نشأت عنه حالة تنذر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فان الفريقين المتعاقدين يعملان معاً بقصد تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية طبقا لنصوص عهد عصبة الامم ونصوص أي تعهد دولي يمكن تطبيقه على تلك الحالة .

٥ ـ يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين ان لا تقف في البلاد الاجنبية موقفاً لا يتفق مع هذه المحالفة أو ينشيء صعابا للفريق الآخر وعملا بهذا التعهد لا يقاوم احدهما سياسة الآخر في البلاد الاجنبية ولا يعقد مع دولة ثالثة اي اتفاق سياسي قد يكون مجحفاً بمصالح الاخر .

٦ ـ تعترف حكومة جلالته البريطانية بان تبعة المحافظة على ارواح الاجانب في مصر واملاكهم تقع من الان فصاعداً على عاتق الحكومة المصرية ويتكفل جلالة ملك مصر بتنفيذ تعهداته بهذا الشأن .

---

(١) جرت محادثات بين محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وبين السر آرثر هندرسون وأسفرت عن هذا المشروع عام ١٩٢٩ .

٧ - اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين في حرب رغم نص الفقرة ٤ الواردة آنفاً فان الفريق الاخر يبادر لمعونته مع مراعـاة نص الفقرة ١٤ التي ستذكر فيما بعد، وذلك بصفته حليفاً، وبوجه خاص فانه في حالة وقوع حرب أو خطر وقوع حرب يقدم جـلالة ملك مصر الى جـلالته البريطـانية في الاراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه ومن ذلك استخدام موانئه ومطاراته ووسائل مواصلاته.

٨ - نظراً الى الرغبة في توحيد نظام التعليم والاساليب في الجيش المصري والبريطاني يتعهد جلالة ملك مصر انه اذا رأى من الضروري الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين.

٩ - تسهيلا وضماناً لمحافظة جلالته البريطانية على قناة السويس بصفة كونها طريقاً ضروريا للمواصلات بين اجزاء الامبراطورية المختلفـة يجيز جلالة ملك مصر لجـلالته البريطانية ان يبقي على الاراضي المصرية وفي مواقع يتفق عليها فيما بعد شرقي الدرجة ٣٢ - من خطوط الطول - القوات التي يراها جلالته البريطانية لازمة لهذا الغرض ووجود هذه القوات لا يعتبر احتلالا بأية حال من الاحوال ولا يمس حقوق سيادة مصر.

١٠ - نظراً الى الصداقة بين الدولتين، والى المحالفة المرجو عقدها بهذه الاقتراحات فان الحكومة المصرية عند احتياجها لخدمات موظفين أجانب تستخدم رعايا بريطـانيين كقاعدة عـامة.

١١ - يعترف جلالة ملك بريطانية العظمى بان نظام الامتيـازات القـائم الان في مصر لايلائم روح العصر، ولاحالة مصر الحاضرة، وعليه فان جلالته البريطانية يتعهد يبذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالي الى المحاكم المختلطة، وتطبيق التشريع المصري على الاجـانب بشروط تضمن مصـالحهم المشروعة.

١٢ - نظراً الى الصداقة بين الفريقين المتعاقدين، والى المحـالفة المراد عقدهـا بموجب الاقتراحات الحاضرة يمثل جلالة ملك بريطانية العظمى لدى بلاط جلالة ملك مصر سفير يعتمد بالطرق المرعية ويحفظ جلالة ملك مصر اسمى مركز سيامي في بلاطه لممثل جلالته البريطانية.

ويمثل جلالة ملك مصر سفير لدي بلاط سانت جمس.

١٣ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل تعديلا لاتفاق سنة ١٨٩٩ يتفق الفريقان المتعاقدان على ان تكون حالة السودان هي الحالة المترتبة على الاتفاق المذكور وعلى ذلك يواصل الحاكم العام استعمال السلطة المخولة بموجب الاتفاق المذكور بالنيابة عن الفريقين المتعاقدين .

١٤ - لا يقصد بهذه الاقتراحات ، ولا يمكن ان يبنى عليها الاخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة والتي يمكن ان تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين أو دوليه بمقتضى عهد جمعية الامم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ .

١٥ - يتفق الفريقان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه الاقتراحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لها تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد جمعية الامم .

١٦ - في أي وقت بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من نفاذ معاهدة تبنى على الاقتراحات المار ذكرها ، يجوز اجراء أي تعديل في شروطها يرى من الملائم عمله وفقاً للظروف القائمة وقتئذ ، وذلك بالاتفاق بين الفريقين المتعاقدين .



صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

المعاهدة المصرية ـ البريطانية الاخيرة

الملاحق والكتب المتبادلة بين مصر وبريطانية

ان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلندا والاملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

بما انهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتها الدولية لحفظ سلام العالم .

وبما ان هذه الاغراض تتحقق على الوجه الاكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن اراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل .

فقد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتية اسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والاملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند (الذي سيشار اليه في نصوص هذه المعاهدة بعبارة صاحب الجلالة الملك والامبراطور) .

قد أناب عن بريطانية العظمى وشمال ايرلندا .

. . . .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أناب عن مصر

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصري ورئيس الوفد الرسمي .

حضرة صاحب السعادة الدكتور احمد ماهر رئيس مجلس النواب .

حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً .

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .
حضرة صاحب المعالي واصف بطرس غالي باشا وزير الخارجية
حضرة صاحب المعالي عثمان محرم باشا وزير الاشغال العمومية
حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية
حضرة صاحب المعالي محمود فهمى النقراشي باشا وزير المواصلات
حضرة صاحب المعالي أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة
حضرة صاحب السعادة علي الشمسي باشا وزير الزراعة السابق
حضرة صاحب المعالي محمد حلمي عيسى باشا الوزير السابق
حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفي باشا الوزير السابق .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم السلطة كاملة والتي وجدت صالحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتي :

المادة الاولى — انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور .

المادة الثانية — يقوم من الان فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة الملك والامبراطور لدى بلاط ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الثالثة — تنوي مصر ان تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الامم ، وبما ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بان مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد اي طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الامم بالشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من عهد العصبة .

المادة الرابعة — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

المادة الخامسة — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بان لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وان لا يُبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السادسة — اذا افضى خلاف بين احد الطرفين المتعاقدين ودولة اخرى الى

حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لاحكام عهد عصبة الامم او لاي تعهدات دولية اخرى تكون منطبقة على تلك الحالة.

المادة السابعة — اذا اشتبك احد في حرب بالرغم من احكام المادة الثالثة المتقدم ذكرها فان الطرف الاخر يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفاً، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتي ذكرها.

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب او خطر الحرب الداهم او قيام حالة دولية بمفاجأة يخشى خطرها في ان يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه، بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات.

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هي التي لها ان تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما في ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة.

المادة الثامنة — بما ان قنال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية فالى ان يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصري اصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة رخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بان يضع في الاراضي المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها.

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال باي حال من الاحوال

كما انه لا يخل باي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة

المحدودة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لان الجيش المصري اصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقاً لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على اي شخص او هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

المادة التاسعة ـ يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة بمصر طبقاً لاحكام هذه المعاهدة .

المادة العاشرة ـ ليس في احكام هذه المادة ما يمس أو يضر او ما يقصد به ان يمس بأي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الامم او ميثاق منع الحرب الموقع بباريس في ٢٧ آب سنة ١٩٢٨ .

المادة الحادية عشرة ـ ١ـ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقي ١٩ كانون الثاني و١٠ تموز سنة ١٨٨٩ق ـ اتفق الطرفان المتعاقدان على ان ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين .

ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على ان الغاية الاولى لادارتهما في السودان يجب ان تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ ـ وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون اكفاء ،

٣ ـ يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ ــ تكون الهجرة المصرية الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ ــ لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة او في الملكية .

٦ ــ اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصير بها المعاهدات الدولية سارية في السودان .

المادة الثانية عشرة ــ يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بان المسؤولية عن ارواح الاجانب واموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الثالثة عشرة ــ يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بان نظام الامتيازات القائم بمصر الان لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في الغاء هذا النظام دون ابطاء .

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص في ملحق هذه المادة

المادة الرابعة عشرة ــ تلغي المعاهدات الحالية جميع الاتفاقات او الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافياً لاحكام هذه المعاهدة . ويجب ان يعد باتفاق الطرفين اذا طلب احدهما ذلك بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك في مدى ستة اشهر من هذه المعاهدة .

المادة الخامسة عشرة ــ اتفق الطرفان المتعاقدان على ان اي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق احكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عصبة الامم .

المادة السادسة عشرة ــ يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أي منهما في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك . فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي اعيد النظر فيها يحال الخلاف الى مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقاً لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو الى أي شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

ومن المتفق عليه أن أي تغيير في المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادىء التي تنطوي عليها المواد ٥ و ٦ و ٧ .

ومع ذلك ففي اي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات بين الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر كما سبق بيانه .

المادة السابعة عشرة — يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها ، وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الامم .

واقراراً بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم على هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها .

ملحق المادة الثامنة

١ — من غير اخلال باحكام المادة السابعة يجب ان لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين للادارة والاعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال .

٢ — توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يأتي :

(آ) — فيما يتعلق بالقوات البرية في المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبي الغربي للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية على مسافة خمسة اميال من سكة حديد بور سعيد — السويس من القنطرة شمالا الى ملتقى سكة حديد السويس — القاهرة والسويس — الاسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية — القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبي صوير وما يتبعها من الاراضي المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد تستأجر في القنال لاطلاق النار والقاء القنابل من الطائرات .

٣ — يعد في الاماكن المحددة آنفاً للقوات البريطانية البرية والجوية التي حدد عددها في الفقرة الاولى السالفة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين (مع خصم الفين من رجال القوات البرية وسبعمائة من رجال القوات الجوية واربعمائة

وخمسين موظفاً مدنياً وهم الذين توجدلهم الان معدات (السكن) وما تحتاج اليه من الاراضي والثكنات الثابتة والمستلزمات الفنيـة بما فيها توفير المـاء الذي قد تستلزمه الطواريء وتكون الاراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة ، وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميـادين الالعـاب الخ . ويعد موقع لاقامة مصحة للنقاهة على ساحل البحر الابيض المتوسط .

٤ ــ تقدم الحكومة المصرية الاراضي وتنشيء المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومصحة النقاهة المشار اليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية. علاوة على ما هو موجودمنها الان في تلك الجهات وذلك على نفقتها الخاصة على ان تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتي :

١ ــ المبلغ الذي أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في اقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل في القاهرة .

٢ ــ تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنيةللقوات البرية .

على ان يدفع اول هذين المبلغين في الوقت المحدد في الفقرة الثامنة الاتي ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة. ويدفع المبلغ الاخرفي الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الاتي ذكرها .

للحكومة المصرية ان تتقاضى ايجاراً مناسبا نظير استعمال المساكن المعدة لاقامة المستخدمين المدنيين ويتفق على قيمة الايجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ ــ بمجرد نفاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أوأكثر تتألف منهم لجنة يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الاعمـال من وقت البدء فيها الى حين تمامها . وتقبل مشروعات التضمينات ورسومها التخطيطية «الكروكية» والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط ان تكون معقولة وان لا يتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة ويجب ان يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التضمينات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه ويكون لكل عضو في هذه اللجنة

وكذلك لقواد القوات البريطانية او ممثليهم حق فحص الاعمال في جميع ادوار انشائها كما يجوز لممثلي المملكة المتحدة من اعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل . ولهم ايضا حق اقتراح تعديل التضمينات والمواصفات او تغييرها في أي وقت اثناء سير العمل وتنفذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة بشرط ان تكون معقولة لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة وفيما يتعلق بالالات وغيرها من المهمات حيث تكون لوحدة الطراز اهميتها وقد اتفق على أن تكون المهمات التي تشترى وتركب من الطراز المقرر والمستعمل عامة في الجيش البريطاني .

ومن المفهوم طبعاً انه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ان تقوم على نفقتها الخاصة بعد استعمال القوات البريطانية هذه الثكنات والمساكن بادخال التحسينات والتغييرات وانشاء مباني جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ ـ تحقيقاً لبرنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المصري ولا بلاغ وسائل المواصلات فيها الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية انشاء الطرق والكباري والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتها .

١ ـ الطرق

١ ـ بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتي وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

٢ ـ بين الاسماعيلية والقاهرة وعن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى هليوبوليس .

٣ ـ بين بور سعيد والاسماعيلية فالسويس .

٤ ـ مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة الى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريباً غربي السويس

ولابلاغ هذه الطرق الى المستوى العام للطرق الجديدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لها تحويلات حول القرى الخ . وتنشأ من

مواد من شأنها ان تجعلها صالحة دائما للانتفاع بهـا في الاغراض الحربية . وان تنشأ بحسب ترتيب أهميتها السالف الذكر . وان تطابق المواصفات الفنيـة المبينة بعد وهي المواصفات العادية للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكباري والطرق صالحة لتحمل صفين كاملـين من سيارات النقل الميكانيكي الثقيـلة ذات الاربـع عجلات أو من ذوات الست عجـلات او من الدبابات المتوسطة الحجم . ففيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الاربع يكون البعد بين الدنجل الامامي لاي سيارة وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامهـا عشرين قدما ، ويكون الثقل على كل دنجل خلفي اربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامي ستة اطنـان وتكون المسافة بين الدنجلين ثماني عشرة قدما . وفيما يتعلق بالسيـارات ذات العجلات الست تكون المسافة بين الدنجل الامامي لكل سيارة منها ، وبين الدنجل الخلفي للسيارة التي أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفي والدنجل الاوسط والدنجل الامامي ثلاث عشرة قدما ، ويكون النقل على كل من الدنجلين الخلفي والاوسط ١ و ١٨ طن وعلى كل دنجل أمامي اربعة اطنان اما الدبابات فتقدر باعتبار ان وزنها ٢٥ و ١٨ طنا وطولها الكلي خمساً وعشرين قدما والبعد بين مقدم احداهـا ومؤخر التـالية لها رأساً ثلاث اقدام ويكون ثقل الـ ٢٥ و ١٩ طنا محملا على شريطين يرتكزان على سطح قدره ثلاث عشرة قدماً من الطريق او الكـبري.

الاتفاق على السكك الحديدية

١ ــ تزداد تسهيلات السكك الحديدية في منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها في تلك المنطقة ولتسهل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقاً لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

ويرخص بموجب هذا لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحـدة بان تنشيء على نفقتها الخاصة ما قد تقتضيه حاجات القوات البريطانية في المستقبل من الاضافات والتعديلات على السكك الحديدية فاذا مست هذه الاضافات أو التعديلات الخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على اذن بذلك من الحكومة المصرية .

٢ ــ يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

٣ ـ تحسن الخط بين الاسكندرية ومرسي مطروح ويجعل دائماً

٧ ـ فضلا عن الطرق المبينة في الفقرة السادسة السالف ذكرها وللاغراض ذاتها ستنشيء الحكومة المصرية الطرق المبينة بعد وتقوم بصيانتها

١ ـ الطريق الى القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا الى قنا وقوص

٢ ـ من قوص الى القصير

٣ ـ من قنا الى الغردقة

وستشاهد هذه الطرق والكباري التي تقام عليها وفق المستوى المبين في الفقرة السادسة السالف ذكرها.

وقدلا يتيسر انشاء الطرق المشار اليها في هذه الفقرة والطرق المشار اليها في الفقرة السادسة في وقت واحد ولكنها ستنجز بقدر المستطاع.

٨ ـ وحينما تتم الاماكن المشار اليها في الفقرة الرابعة على ما يرضي الطرفين المتعاقدين (ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى موقتا بالاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها) وتتم الاعمال المشار اليها في الفقرة السادسة السالف ذكرها (عدا السكك الحديدية المبينة في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء ب من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة في انحاء القطر المصري غير الجهات الواقعة في منطقة القنال والمبينة في الفقرة الثانية السالف ذكرها مع استثناء القوات الباقية موقتاً بالاسكندرية وتخلي الاراضي والثكنات ومنازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية والابنية التي تشغلها القوات وتسلم الى الحكومة المصرية الا ما قد يكون منها ملكا للافراد.

٩ ـ أي خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات ٣و٤و٥و٦و٧ و٨ السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من ثلاثة اعضاء تعين كل من الحكومتين عضواً منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين الحكومتين ويكون قرار اللجنه نهائيا.

١٠ ـ تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على اعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها ويجري التدريب في المنطقتين آ و ب طول السنة. وتكون المنطقة للمناورات السنوية خلال شهري شباط و آذار.

أ ــ غربي القنال من القنطرة شمالا الى خط سكة حديد السويس القاهرة جنوبا (بما في ذلك الخط المذكور) والى خط طول ٣٠ و ٢١ شرقاً بحيث تستبعد كل الاراضي المتزرعة .

ب ــ شرقي القنال . حسب الحاجة

ج ــ امتداد المنطقة (أ) جنوبا الى خط العرض الشمالي ٥٢ و ٢٩ ومن ثم في الجنوب الشرقي الى ملتقى خط العرض الشمالي ٢٠ و ٢٩ بخط الطول الشرقي ٤٤و٢١ ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالي ٢٠و٢٩ ومساحات المناطق المشار اليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ - ٥٠٠٠٠٠)

١١ ــ تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الاراضي الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلومتراً منها الا ما كان بقصد العبور من الشرق الى الغرب أو بالعكس في ممر عرضه عشرة كيلومترات عند القنطرة ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك ، على ان هذا المنع لا يسري على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التي تتبع تبعية حقيقية اي جزء من اجزاء مجموعة الامم التي تتكون منها الدولة البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ ــ تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من والى الجهات التي ترابط فيها القوات البريطانية كما انها تقدم ببور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات ابقاء فصيلة صغيرة بريطانية في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ ــ نظراً لان سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فان الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حينما ترى ضرورة لذلك من اجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة في الاراضي البريطانية .

١٤ ــ نظراً لان سلامة الطيران تتوقف على اعداد كثير من الاماكن لنزول الطائرات فان الحكومة المصرية ستهيء وتيسر على الدوام المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الاراضي والمياه المصرية . وستحقق الحكومة المصرية

أي طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسي الاضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافياً للحاجة .

١٥ ــ تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي ارسال مقادير من الوقود والمهات الى البعض منها لخزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وللقيام في أحوال الاستعجال باي وقت تقتضيه سلامة الطائرات ،

١٦ ــ تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهات من والى منازل الطائرات البرية ومراسي الطائرات البحرية السالفة الذكر.

وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية وطائرتها ومهاتها في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ ــ تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول .

١٨ ــ يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور في ابقاء وحدات من قواته في اسكندرية أو على مقربة منها لمدة لا تتجاوز ثمان سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهي المدة التقريبية التي اعتبرها الطرفان المتعاهدان ضرورية لما يأتي :

أ ــ لاتمام بناء الثكنات في منطقة القنال نهائياً .

ب ــ لتحسين الطرق الآتية :

١ ــ الطريق بين القاهرة والسويس

٢ ــ بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣ ــ بين الاسكندرية ومرسى مطروح وذلك للوصول بها الى المستوى المبين في جزء واحد من الفقرة السادسة .

ج ــ تحسين السكك الحديدية بين الاسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما اشير الى ذلك في الشطرين ٢و٣ من الجزء ب في الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين في الشطرات أ و ب و ج السالفة الذكر قبل انقضاء مدة الثمان سنوات المذكورة آنفاً وستتولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ — تظل القوات البريطانية الموجودة بالقاهرة او بجوارها الى وقت انسحابها طبقاً لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة بالاسكندرية أو بجوارها الى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعة بالتسهيلات التي لها الآن .

محضر متفق عليه بين الطرفين

يرغب الوفد المصري ووفد المملكة المتحدة ان يسجلا في محضر المفاوضات ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف وفيما يلي بيان هذه التفسيرات :

١ — من المفهوم طبعاً ان التسهيلات المنصوص عليها في المادة السابعة التي تقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل ارسال قوات وامتدادات بريطانية في الحالات المعينة بتلك المادة .

٢ — من المفهوم انه كنتيجة لاحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات.

وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه

٣ — تشمل طرق المواصلات المشار اليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الاخبارية (الاسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي).

٤ — تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التي بموجبها تراعي الحكومة المصرية في استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التلغراف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أي تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكي البريطانية والمصرية كما تشمل الاجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها في تلك المادة .

٥ — يراد بكلمتي منطقة حنيفة الواردتين في الفقرة الثانية (١) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطيء البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال محطة حنيفة الي نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرقي محطة فايد بعرض ثلاثة كيلومترات من شاطيء البحيرة .

٦ — من المتفق عليه بالنسبة الى (ب) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة ان تحدد بالضبط وفي اقرب وقت مستطاع الاماكن التي ستحل بها القوات الجوية بالمنطقة المشار اليها هناك .

وينقل كذلك الى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الان بأبي قير على ان لا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة (١) ان تشمل أبنية الثكنات البريطانية أماكن للمتزوجين من الضباط ونسبة معينة من الرتب الاخرى (ب) انه وان كان لا يمكن الان تحديد موقع مصلحة النقاهة تحديداً نهائياً الا ان العريش قد تصلح لهذا الغرض (ج) ان الحكومة المصرية جريا على الخطة التي سلكتها فعلا لمصلحة سكان تلك المناطق ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد فيها القوات البريطانية .

٨ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة انه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) اذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قنال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق واصلاح الاجزاء التي لم تصل بعد الى مستوى الاجزاء الاخرى الى ان تفي بالشروط المبينة في الفقرة السادسة فان الحكومة المصرية ستنشيء طريقاً جديداً يصل ما بين هذه الاماكن .

٩ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة ان يقتصر عدد افراد الفصيلة المشار اليها على الحد الادنى اللازم بالضبط لاستلام هذه الادوات وحراستها .

١٠ — من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة ان الطيران سيكون لاغراض التدريب على ان يكون في الغالب فوق المناطق الصحراوية

ولا يكون فوق المناطق المسكونة الا حين تقتضي الضرورة ذلك .

١١ ــ من المتفق عليه طبعاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الثانية ان الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية وان كلمتي « التدريب الصحيح » الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ ــ لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الثانية الا على الاشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من افراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ ــ يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الثانية كل المهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل معاً ان تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المنتجات المحلية .

ملحق المادة الحادية عشرة

الى ان يتفق الطرفان على غير ما يأتي تطبيقا للفقرة الاولى من هذه المادة يتعين ان تكون المبادىء العامة التي يراعيانها في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية هي انها لا تطبق على السودان الا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وان مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك اذا اريد انهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي كان ينطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها على السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية او انسانية . وتشمل هذه الاتفاقات في الغالب على الدوام حكما خاصاً بالانضمام اللاحق اليها وفي مثل هذه الاحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا على السودان . ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان في ذلك تفويضاً صحيحاً وتكون طريقة ايداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما اذا اريد ان يطبق على السودان اتفاق لا يحتوي على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .

واذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق وأريد انهاء اشتراكه فيه تشترك المملكة المتحدة ومصر في اصدار الاعلان اللازم لهذا الانهاء .

ومن المتفق عليه ان اشتراك السودان في اتفاق ما وانهاء ذلك الاشتراك لا يكونان الا بعمل مشترك يجري خصيصاً بالنسبة للسودان والا يستنتجان من مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين في الاتفاق او من نقضها لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجري فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان البريطاني والمصري بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لاي اجراء قد يتفقان على انه مرغوب فيه لصالح السودان .

محضر متفق عليه بين الطرفين

١ ـــ من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الاولى من المادة الحادية عشرة ان يقدم الحاكم العام الى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والى الحكومة المصرية تقريرا سنويا عن ادارة السودان وان يبلغ التشريع السوداني الى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

٢ ـــ من المتفق عليه بالاشارة الى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة انه بينما يكون تعيين الوطنيين المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها فان أحكام تلك الفقرة تسري فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة .

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان بدون اعتبار للجنسية الى اي درجة كانت وذلك بالاختبار تبعاً للجدارة الشخصية .

٣ ـــ ومن المفهوم ايضاً ان هذه النصوص لا تمنع الحاكم العام من ان يعين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة أشخاصاً من جنسيات اخرى اذا لم يتيسر وجود ذوي المؤهلات من الرعايا البريطانيين والوطنيين المصريين أو من السودانيين

٤ ـــ من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة انه نظراً لان الحكومة المصرية ترغب في ارسال الجنود الى السودان فان الحاكم العام سيبادر بالنظر في امر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان والاماكن التي يقيمون فيها والثكنات اللازمة لهم .

وسترسل الحكومة المصرية فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصريا عظما يستطيع الحاكم العام استشارته في هذه الامور .

٥ ـ بما انه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة على ان مسألة الدين المستحق لمصر على السودان والمسائل المالية الاخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة . وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل فقد رؤي انه ليس من الضروري ان تتضمن المعاهدة أي نص خاص بهذه المسألة .

خطاب من المندوب الى النحاس باشا

سيدي

في خلال مناقشاتنا في المسائل التفصيلية المتصلة بالفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة اقترح ندب خبير اقتصادي مصري للخدمة في الخرطوم وابدى الحاكم العام رغبته في تعيين ضابط مصري سكرتيرا حربيا له وقد سجل الاقتراح والرغبة المشار اليها واعتبر مقبولين من جهة المبدأ كما انه قد اعتبر من المرغوب فيه ومن المقبول ان يدعى مفتش عام الري المصري بالسودان الى الاشتراك في مجلس الحاكم العام كلما نظر المجلس في مسائل متصلة باعمال مصلحته . وتفضلوا ......

ملحق للمادة الثالثة عشرة

ان الاغراض التي ترمي اليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

١ ـ الوصول على وجه السرعة الى الغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التي تقيد القيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الاجانب .

٢ ـ اقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفي حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المحولة الان للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائي الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء عن المحاكم المختلطة

٣ ــ تتصل الحكومة المصرية كخطوة اولى في اقرب وقت مستطاع بالدول ذات الامتيازات بقصد (ا) الغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الاجانب و (ب) اقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد في الشطرة الثانية من الفقرة الاولى السالفة الذكر.

٤ ــ ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتاً في التدابير المشار اليها في الفقرة السابقة وستتعاون تعاونا فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر.

٥ ــ من المتفق عليه انه في حالة ما اذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار اليها في الفقرة الثانية فان الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة ازاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة.

٦ ــ من المتفق عليه ان الشطرة ١ من الفقرة الثانية لا تعني فقط ان موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصري على رعاياها ولكنها تعني ايضاً انتهاء الاختصاص التشريعي الحالي الذي تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصري على الاجانب ويتبع ذلك الا يكون للمحاكم المختلطة في سلطتها القضائية ان تقضي في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصري طبقه البرلمان او الحكومة المصرية على الاجانب.

٧ ــ يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا ان اي تشريع مصري على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث وانه فيما يتعلق بالتشريع المالي على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً مجحفاً بالاجانب بما في ذلك الشركات الاجنبية.

٨ ــ لما كان من المعمول به في اكثر البلاد ان يطبق على الاجانب قانون جنسيتهم في مسائل الاحوال الشخصية فسينظر بعين الاعتبار الى انه من المرغوب فيه ان تستثنى من نقل الاختصاص ــ على الاقل في البداية ــ مسائل الاحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التي ترغب في ان تستمر محاكمها القنصلية في مباشرة هذا الاختصاص

٩ ــ سيقتضي نظام الانتقال الذي يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص

الحالي للمحاكم القنصلية اليها الامر الذي سيكون بطبيعة الحال خاضعاً لاحكام الاتفاق الخاص المشار اليه في المادة التاسعة اعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما في ذلك اعداد واصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم ان اعادة النظر هذه ستضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :

١ – تعريف كلمة اجنبي بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة

٢ – زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها

٣ – الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو وتخفيف عقوبة الاحكام الصادرة على الاجانب والاجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الاعدام الصادرة عليهم .

محضر متفق عليه بين الطرفين

من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة ان المسائل التي ينطوي عليها هذا التصريح لا تخضع لقاء أي محكمة في مصر .

المذكرة المصرية الاولى

بالاشارة الى المادة الثانية من المعاهدة التي وقعناها اليوم اتشرف باخبار كم انه نظراً لان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانية العظمى وايرلند والاملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند سيكون اول ملك أجنبي يمثله في مصر سفير ، فان السفراء البريطانيين سيعتبرون ذوي اقدمية على بقية الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاصة لاعادة النظر في الوقت ، وبالشروط المنصوص عنها في المادة السادسة عشرة من المعاهدة .

المذكرة المصرية الثانية

أريد ان أسجل هنا مسائل معينة اخرى تم التفاهم عليها وتتصل بالشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعناها اليوم :

١ – يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصري وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ – نظرا لان الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش المصري بما فيه

سلاح الطيران ، وتنوي المصلحة المحالفة التي تم عقدها ان تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعـايا البريطـانيين وحدهم فانها قد اعتزمت ان تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التي يراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بان تقدم البعثة العسكرية التي تطلبها الحكومة المصرية كما تتعهد بان تقبل من ترى الحكومة ايفاده من رجال جيشهـا للتعلم بالمملكة المتحدة وان تكفل لهم التدريب اللازم .

ونظرا للظروف التي هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال في ايفاد احد من افراد قوتها المسلحة ليتلقى دراسته في أي معهد او وحدة من معاهد التدريب او وحداته في غير المملكة المتحدة على ان لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من ان توفد الى أي بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم في معـاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ ــ يتعين لصالح المحالفة ونظراً لاحتمال ضرورة التعاون في العمل بين القوات البريطانية والمصرية ان لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز التي تستعمله القوات البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بان تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الاثمان التي تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية في ذلك .

المذكرة المصرية الثالثة

بالاشارة الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة التي وقعناها اليوم اتشرف بابلاغكم ان الحكومة المصرية تنوي الغاء ادارة الامن العام الاوربية فوراً ولكنها ستستبقي لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصراً اوربياً معيناً في بوليس المدن ويبقى هذا البوليس في المدة المذكورة تحت امرة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لاحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الاوربي المذكور ممـا يضمن تجانس العمل في نظام البوليس تنوي الحكومة المصرية ان تستغني في كل عام عن خدمة خمس موظفي البوليس الاوربي .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التي وقعناها اليوم الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تستخدم خبراء من الاجانب .

ذيل الكتاب

سلاح الطيران ، وتنوي الحكومة المصرية الحالية التي ستعدها ان تختار المدربين الاجانب الذين قد ترى حاجتها اليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم . ولما قد اعتزمت ان تنتفع بخدمة بعثة عسكرية بريطانية بالصفة التي رأتها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التي تطلبها الحكومة المصرية كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة ايفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

ونظراً للظروف التي عقدت فيها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال في ايفاد احد من افراد قوتها المسلحة ليتلقى دراسته في أي معهد او وحدة من معاهد التدريب او وحداته في غير المملكة المتحدة على انه لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من ان توفد الى أي بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ — ونظراً لمصالح التحالف [illegible] ضرورة التعاون [illegible] بين القوات البريطانية [illegible] البرية والجوية ومعداتها عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الاسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الاثمان التي تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية في ذلك .

المذكرة المصرية الثالثة

بالاشارة الى المادة الرابعة عشرة من المعاهدة التي وقعناها اليوم اتشرف بابلاغكم ان الحكومة المصرية تنوي الغاء ادارة الامن العام الاوروبية فوراً ولكنها ستستبقي لمدة خمس سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة عنصراً اوروبياً معيناً في بوليس المدن ويبقى هذا البوليس في المدة المذكورة تحت امرة ضباط بريطانيين .

وتسهيلاً لاحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الاوروبي المذكور بما يضمن تماثل العمل في نظام البوليس تنوي الحكومة المصرية ان تستغني في كل عام عن خدمة خمس موظفي البوليس الاوروبي .

وستتفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف التي وقعناها اليوم بايثار الرعايا البريطانيين الحائزين للمؤهلات المطلوبة عندما تختار موظفين من الاجانب .

المعاهدة السعودية - اليمانية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والسلام على من لا نبي بعده

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية بما انه قد عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمانية معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية لانهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية بين بلادينا ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائز ان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي :

معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية بين المملكة العربية السعودية وبين المملكة اليمانية.

حضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة

وحضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة اخرى.

رغبة منهما في انهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما ورغبة في جمع كلمة الامة العربيه ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

وحبا في تثبيت الحدود بين بلاديهما وانشاء علاقات حسن الجوار وروابط الصداقة الاسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما.

ورغبة في ان يكونا عضداً واحداً امام الملمات المفاجئة وبنيانا متراصة للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قرارا عقد معاهدة صداقة اسلامية واخوة عربية فيما بينهما وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب السمو الملكي الامير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء

ومن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن احمد الوزير

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآتيي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق وبعد ان اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للاصول قرارا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الاتية .

المادة الاولى — تنتهي حالة الحرب القائمة بين المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة واخوة اسلامية عربية دائمة لا يمكن الاخلال بها جميعها أو بعضها ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي تقع بينهما وبان يسود علاقتهما روح الاخاء الاسلامي العربي في سائر المواقف والحالات ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق والاتفاق سراً وعلناً ويرجوان منه سبحانه وتعالى ان يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما الى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضاء الخالق وقومهما ودينهما

المادة الثانية — يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للاخر باستقلال كل من المملكتين استقلالا تاما مطلقاً وبملكيته عليها فيعترف حضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ملك المملكة العربية السعودية لحضرة صاحب الجلالة الامام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالا تاما مطلقاً وبالملكية على مملكة اليمن . ويعترف حضرة صاحب الجلالة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لحضرة صاحب الجلالة الامام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالا تاما مطلقا وبالملكية على المملكة العربية السعودية ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو اقسام من بلاد الاخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة

ان جلالة الامام الملك عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن اي حق يدعيه من حماية

او احتلال او غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الادارسة وغيرها كما ان جلالة الامام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن اي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية او غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الادارسة او آل عائض أو في نجران وبلاد يام .

المادة الثالثة — يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيه حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على ايهما على ان لا يكون ما يمنحه احد الفريقين الساميين المتعاقدين للاخر اقل مما يمنحه لفريق ثالث . ولا يوجب هذا على اي الفريقين ان يمنح الاخر اكثر مما يقابله بمثله .

المادة الرابعة — خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي ويعتبر هذا الخط حداً فاصلا قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما :

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم على ساحل البحر الاحمر الى جبال تهامة في الجهة الشرقية ثم يرجع شمالا الى ان ينتهى الى الحدود الغربية الشمالية التي بين بني جماعة ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف الى جهة الشرق الى ان ينتهي الى ما بين حدود نقمه ووعار التابعتين لقبيلة وائلة وبين حدود يام ثم ينحرف الى ان يبلغ مضيق مروان وعقبة رفادة ثم ينحرف الى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق الى اطراف الحدود بين عدا يام من همدان بن زيد وائلي وغيره وبين يام فكلما عن يمين الخط المذكور الصاعد من المنطقة المذكورة التي على ساحل البحر الى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة فهو من المملكة اليمانية وكل ما هو عن يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية فما هو من جهة اليمين المذكورة هو ميدي وحرض وبعض قبيلة الحرث والمير وجبل الظاهر وشذا والضيعة وبعض العبادل وجميع بلاد وجبال رازح ومنبه مع عرو ال امشيخ وجميع بلاد وجبال بني جماعة وسحار الشام يبادر وما يليها ومحل مرصخة من سحار الشام وعموم سحار ونقعة ووعار وعموم وائلة وكذا الفرع مع عقبة نهوقه وعموم من عدا يام ووادعة ظهران من همدان بن زيد هؤلاء المذكورون وبلادهم

بحدودها المعلومة وكما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان
مرتبطاً ارتباطاً فعليا او تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة ١٣٥٢ هـ كل ذلك هو
في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو الموسم
ووعلان واكثر الحرث والحوية والجابري واكثر العبادل وجميع فيفاء وبني مالك
وبني حريص وآل تليد وقحطان وظهران وادعة ظهران مع مضيق مروان وعقبة رفاده
وما خلفها من جهة الشرق والشمال من يام ونجران والحضن وزور وادعة وسائر من
هو في نجران من وائلة وكما هو تحت عقبة نهوقة الى اطراف نجران ويام من جهة
الشرق هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة وكما هو بين الجهات المذكورة
وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطا ارتباطا فعليا او تحت ثبوت يد المملكة العربية
السعودية قبل ٣٥٢ كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية
السعودية . وما ذكر من يام ونجران والحضن وزور وأدعة وسائر من هو في نجران
من وائلة فهو بناء على ما كان على تحكيم جلالة الامام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في
يام والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بان جميعها تتبع المملكة العربية السعودية وحيث
ان الحضن وزور وادعه ومن هو في وائلة في نجران هم وائلة ولم يكن دخولهم في
المملكة العربية السعودية الا لما ذكر فلذلك لا يمنعهم ولا يمنع اخوانهم وائلة عن التمتع
بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود
المذكورة آنفا بين اطراف قبائل المملكة العربية السعودية واطراف من عدا يام من
همدان بن زيد وسائر قبائل اليمن فللمملكة اليمانية كل الاطراف والبلاد اليمانية الى
منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربية السعودية كل الاطراف والبلاد
الى منتهى حدودها من جميع الجهات وكل ما ذكر بهذه المادة من نقط شمال وجنوب
وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة
وكثيراً ما يميل التداخل ما الى كل من المملكتين اما تعيين وتثبيت الخط المذكور
وتمييز القبائل وتحديد ديارها على اكمل الوجوه فيكون اجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة
من عدد متساو من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة
الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة ــ نظرا لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم

والطمأنينة والسكون وعدم ايجاد اي شيء يشوش الافكار بين المملكتين بانهما يتعهدان تعهدا متقابلا بعدم احداث اي بناء محصن في مسافة خمسة كيلو مترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

المادة السادسة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الاهلين والجند عن كل ضرر.

المادة السابعة — يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يمنع كل منهما اهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على اهالي المملكة الاخرى في كل جهة وطريق وبان يمنع الغزو بين اهل البوادي من الطرفين ويرد كل ما ثبت اخذه بالتحقيق الشرعي من بعد ابرام هذه المعاهدة وضمان ماتلف وبما يلزم الشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح وبالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان ويظل العمل بهذه المادة ساريا الى ان يوضع بين الفريقين اتفاق آخر بكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة الثامنة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدا متقابلا بان يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبان يعملا جهدهما لحل ما يمكن ان ينشأ من الاختلاف سواء كان سببه ومنشأه هذه المعاهدة او تفسير كل أو بعض موادها ام كان ناشئاً عن اي سبب آخر بالمراجعات الودية وفي حالة عدم امكان التوفيق بهذه الطريقة يتعهد كل منهما بان يلجأ الى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءا منها وبعضا متمما لها.

المادة التاسعة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يمنع بكل مالديه من الوسائل المادية والمعنوية استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لاي عمل عدواني او شروع فيه او استعداداً له ضد بلاد الفريق الاخر كما انه يتعهد باتخاذ التدابير الاتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الاخر وهي:

١ — ان كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالادب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع امثاله،

٢ ــ وان كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير فانه يلقى القبض عليه فورا من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم الى حكومته المطالبة وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن انفاذ الطلب وعليها اتخاذ التدابير لمنع فرار الشخص المطلوب او تمكينه من الهرب وفي الاحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فان الحكومة التي فر من اراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة الى اراضيها مرة اخرى وان تمكن من العودة اليها يلقى القبض عليه ويسلم الى حكومته.

٣ ــ وان كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة فان الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على اراضيها تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الاخرى بطرده من بلادها وعده شخصا غير مرغوب فيه ويمنع من العودة اليها في المستقبل.

المادة العاشرة ــ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيرا كان أو صغيرا موظفا كان ام غير موظف فرداً كان أو جماعة ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من ادارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين الى حدود بلاده فان تمكن احدهم او كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في اراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجيء والقاء القبض عليه وتسليمه الى حكومة بلاده الفار منها وفي حالة عدم امكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ اليها الى بلاد الحكومة التي يتبعها.

المادة الحادية عشرة ــ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الامراء والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة باي وجه كان من رعايا الفريق الاخر بالذات او بالواسطة ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق او توقع سوء التفاهم بسبب الاعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة ــ يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان أهل كل جهة من الجهات الصائرة الى الفريق الاخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق. ويتعهد كل منها بعد قبول أي شخص او اشخاص من رعايا الفريق الاخر رعية له الا بموافقة ذلك الفريق وبان تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الاخر طبقاً للاحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين باعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الاجرام والاعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الاخر المقيمين في بلاده (اي في بلاد الفريق الذي منه اصدار العفو) كما انه يتعهد باصدار عفو عام شامل كامل عن افراد رعاياه الذين لجأوا وانحازوا أو باي شكل من الاشكال انضموا الى الفريق الاخر عن كل جناية ومال أخذوا منذ لجأوا الى الفريق الاخر الى عودتهم كائناً ما كان وبالغا ما بلغ وبعدم السماح باجراء أي نوع من الايذاء أو التعقيب او التضييق بسبب ذلك الالتجاء او الانحياز والشكل الذي انضموا بموجبه واذا حصل ريب عند اي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب او الشك من الفريقين مراجعة الفريق الاخر لاجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة وان تعذر على احدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الامر حتى لا يحصل اي حيف ولا نزاع وما يقره المندوبان يكون نافذاً .

المادة الرابعة عشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم املاك رعاياه الذين يعفى عنهم اليهم او الى ورثتهم عند رجوعهم الى وطنهم خاضعين لاحكام مملكتهم وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والاملاك التي تكون لرعايا الفريق الاخر في بلاده ولا يعرقل استثمارها او أي نوع من انواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً ام هيئة ام حكومة او الاتفاق معه على اي امر يخل بمصلحة الفريق الاخر او يضر ببلاده او يكون من ورائه احداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها وكيانها للاخطار .

المادة السادسة عشرة — يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الاخوة الاسلامية والعنصرية العربية ان امتهما امة واحدة وانهما لا يريدان باحد شراً وانهما يعملان جهدهما لاجل ترقية شؤون امتهما في ظل الطمأنينة والسكون وان يبذلا

وسعها في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وامتهما غير قاصدين بهذا اية عدوان على اية امة اخرى .

المادة السابعة عشرة — في حالة حصول اعتداء خارجي على بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الاخر ان ينفذ التعهدات الاتية :

اولا — الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً

ثانياً — المعاونة الادبية والمعنوية الممكنة

ثالثاً — الشروع في المذاكرة مع الفريق الاخر لمعرفة انجع الطرق لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق ومنع الضرر عنها والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بانه تعضيد للمعتدي الخارجي .

المادة الثامنة عشرة — في حالة حصول فتن او اعتداءات داخلية في بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهدا متقابلا بما يأتي :

اولا — اتخاذ التدابير اللازمة الفعالة لعدم تمكين المعتدين او الثائرين من الاستفادة من أراضيه .

ثانيا — منع التجاء اللاجئين الى بلاده وتسليمهم أو طردهم اذا لجأوا اليها كما هو موضح في المادة (التاسعة والعاشرة) اعلاه

ثالثاً — منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين او الثائرين وعدم تشجيعهم او تموينهم

رابعاً — منع الامدادات والارزاق والمؤن والذخائر عن المعتدين أو الثائرين .

المادة التاسعة عشرة — يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما . وفي اجراء مفاوضات تفصيلية من اجل عقد اتفاق جمركي يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلادين او بنظام خاص بصورة كافلة لمصالح الطرفين وليس في هذه المادة ما يقيد حرية احد الفريقين الساميين المتعاقدين في اي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار اليه .

المادة العشرون — يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لان يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج ان وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الاخر ذلك في اي شيء وفي اي وقت ومن المفهوم انه حينما يوجد في ذلك العمل

شخص من كل من الفريقين في مكان واحد فانهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما للعمل العائد لمصلحة البلادين التي هي كأمة واحدة ومن المفهوم ان هذه المادة لا تقيد حرية احد الجانبين باي صورة كانت في أي حق له كما انه لا يمكن ان تفسر بحجز حرية احدهما او اضطرارة لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون - يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في ٥ شعبان سنة ١٣٥٠ هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ ابرام هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون ـ تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين في اقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تعادل قرارات ابرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الاولى من انهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة ويمكن تجديدها او تعديلها خلال الستة اشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها فان لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول الى ما بعد ستة اشهر من اعلام احد الفريقين المتعاقدين الفريق الاخر رغبته في التعديل .

المادة الثالثة والعشرون ـ تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة واشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه .

وكتب في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف .

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

عبد الله بن احمد الوزير

*****

بسم الله الرحمن الرحيم

بما ان حضرة صاحبي الجلالة الامامين الملك عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن قد اتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها في اليوم السادس من

شهر صفر سنة ثلاثة وخمسين بعد الثلاثمائة والالف على ان يحيلا الى التحكيم اي نزاع او خلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله فان الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان باجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الاتية :

المادة الاولى ــ يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان يقبل باحالة القضية المتنازع فيها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب اجراء التحكيم من الفريق الاخر اليه .

المادة الثانية ــ يجري التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساو من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب باتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين وان لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً فان قبل احد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الاخر فيصبح وازعاً وان لم يمكن الاتفاق على ذلك تجري القرعة على ايهما يكون وازعاً مع العلم بان القرعة لا تجري الا على الاشخاص المقبولين من الطرفين فمن وقعت القرعة عليه اصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية وان لم يحصل الاتفاق على الاشخاص المقبولين من الطرفين تجري المراجعات فيما بعد الى ان يحصل الاتفاق على ذلك .

المادة الثالثة ــ يجب ان يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لاجابة الفريق المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الاخر وتجتمع هيئة المحكمين على ان تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن باي حال من الاحوال ان تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين اعلاه ويعطى حكم هيئة التحكيم بالاكثرية ويكون الحكم ملزماً للفريقين ويصبح تنفيذه واجبا بمجرد صدوره وتبليغه ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين ان يعين الشخص او الاشخاص الذين يريدهم للدفاع عن وجهة نظره امام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك .

المادة الرابعة ــ اجور محكمي كل فريق عليه واجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الاخرى .

المادة الخامسة — يعتبر هذا العهد جزءا متمما لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة

وقرار بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف

التوقيع : خالد بن عبد العزيز السعود

التوقيع : عبد الله بن احمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز الى حضرة الاخ صاحب السيادة السيد عبد الله الوزير المندوب المفوض من قبل جلالة الامام يحيى حفظه الله .

السلام عليكم ورحمة الله ، اما بعد فانه بمناسبة توقيع معاهدة الطائف بيننا وبينكم نيابة عن جلالتي ملكي المملكة العربية السعودية والمملكة اليمانية احب ان اثبت لكم في كتابي هذا انه لا يمكن اعتبار تلك المعاهدة وقبول انفاذ مقتضاها الا في اثبات ما يأتي :

١ — ان يجرى تسليم الادارسة واخلاء جبالنا في تهامة واطلاق رهائن اهلها حالا

٢ — ان يظل مضمون هذه المعاهدة مكتوما ولا ينشره احد الفريقين ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة الحدود لما يحدث ذلك من التشويش في تهامة خاصة وان انسحاب جند جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه الى آخره وكل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا من قبل جلالة الامام يحيى وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر ١٣٥٣

من عبد الله الوزير الى حضرة صاحب السمو الملكي الامير خالد المفوض من قبل

جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم تاريخ ٦ صفر ١٣٥٣ وقد احطت علماً بما اشترطموه سموكم لانفاذ معاهدة الطائف التي عقدت بين الفريقين من تسليم الادارسة واخلاء الجبال التي كانت محتلة من قبل جنود جلالة الامام يحيى من بلاد جلالة الملك عبد العزيز واطلاق رهائن اهلها وان تظل هذه المعاهدة مكتومة وعلى الاخص مسألة الحدود الى ان يتم ترتيب الاتفاق الذي اتفقنا عليه لانفاذه وان انسحاب جند جلالة الملك عبد العزيز يكون بكامل الصيانة والشرف من ابتداء انسحابه الى آخره وان كل حادث عدواني عليه في خلال تلك المدة يكون مضمونا من قبل جلالة الامام يحيى لقد احطت علما بذلك ويسرني ان اعلن سموكم بقبولنا وموافقتنا لاشتراطكم وانه سيكون مرعياً من جهتنا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

عبد الله بن احمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

تحريرا في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من عبد الله الوزير الى حضرة صاحب السمو الملكي الامير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبعد فأتشرف بان اثبت هنا الحاقا بمعاهدة الطائف الموقع عليها من قبل سموكم نيابة عن جلالة الملك عبد العزيز والموقعة من قبلي نيابة عن جلالة الامام يحيى واتعهد باسم جلالة الامام يحيى بما هو آت .

١ ــ تسليم الادارسة لجلالة الملك عبد العزيز وقد عملت الترتيبات اللازمة لتسليم السيد الحسن والسيد عبد العزيز بن محمد الادريسي وسيسلمون حالا لرجال سمو الامير فيصل في تهامة اما السيد عبد الوهاب الادريسي فنظراً لانه لا يزال الى الان في بلاد العبادل فقد اتخذت الوسائل والوسائط لاستدعائه من تلك الانحاء لتسليمه فان لم يطع الامر فاتعهد باسم جلالة الامام يحيى بشأنه بما يأتي :

أ ــ ان تمتنع حكومة الامام يحيى عن كل مساعدة مادية او معنوية وان تمنع عنه من بلادها اي معاضدة او معاونة .

ب ــ اذا أرادت حكومة جلالة الملك عبد العزيز القبض عليه في الاراضي التي هو فيها فان حكومة الامام يحيى ستعمل من جهتها سائر انواع التضييقات العكسوية التي تستطيعها لمنع فراره الى اراضيها وتتعهد ان تلقي القبض عليه وعلى كل شخص اشترك معه في حركته من اي جهة وقبيلة من قبائل المملكة العربية السعودية وان تسلمهم لحكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير شرط ولا قيد اذا دخلوا الى جهات المملكة اليمانية وان تمنع فراره او فرار اي شخص من الذين اشتركوا معه في عمله الى الخارج اذا دخلوا الى اراضي المملكة اليمانية .

٢ ــ اما من كان له تعلق بالادارسة وحركتهم من الاشراف او غيرهم فاذا ارادوا اللحاق بالادريسي فلهم الامان من قبل حكومة جلالة الملك عبد العزيز والصيانة والاحترام والاكرام اللائق بحقهم واذا لم يشاءوا ذلك فانهم يخرجون من بلاد جلالة الامام يحيى ولا يسمح لهم بالبقاء فيها واذا عادوا اليها مرة اخرى فيطردون حالا وينذرون بانهم اذا عادوا يسلمون الى حكومة جلالة الملك عبد العزيز بغير قيد ولا شرط .

فارجو ان تعتبروا هذا سموكم عهدا وثيقاً له منزلة المعاهدة المعقودة بيننا وبين سموكم بهذا اليوم وعلى هذا عهد الله وميثاقه وارجو ان يكون هذا طبقاً للاتفاق الشفوي الذي اتفقنا عليه في هذا الشأن وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع
عبد الله بن احمد الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز الى حضرة صاحب السيادة الاخ السيد عبد الله الوزير المندوب المفوض من قبل جلالة الملك الامام يحيى حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبعد فاتشرف بان اعلمكم باستلامي كتاب سيادتكم بتاريخ اليوم بشأن ما تعهدتم به باسم جلالة الامام يحيى بشأن الادارسة واتباعهم وانا على ثقة بان ما تعهدتم به سيكون تنفيذه بمقتضى الامانة والوفاء المأمول في جلالة الامام يحيى

ونتمنى ان يكون تنفيذ ذلك باسرع مدة ممكنة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من خالد بن عبد العزيز الى حضرة المكرم السيد عبد الله الوزير حفظه الله تعالى .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فبمناسبة توقيع معاهدة الطائف بين مملكتنا ومملكة اليمن اثبت هنا ما اتفقنا عليه بشأن تنقلات المتنقلين من رعايا المملكة العربية السعودية ورعايا المملكة اليمانية في البلادين، ان التنقل في الوقت الحاضر يظل على ما كان عليه في السابق الى ان يوضع بين البلدين اتفاق خاص بشأن الطريقة التي ترى الحكومتان متفقاً اتخاذها من اجل تنظيم الانتقال سواء للحج او التجارة او غيرها من الاغراض والمنافع فارجو ان أنال جوابكم بالموافقة على ما اتفقنا عليه بهذا الشأن وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

خالد بن عبد العزيز السعود

بسم الله الرحمن الرحيم

حرر في ٦ صفر سنة ١٣٥٣

من عبد الله الوزير الى صاحب السمو الملكي الامير خالد المفوض من قبل جلالة الملك عبد العزيز حفظه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد تلقيت كتاب سموكم بتاريخ ٦ صفر بشأن تنقلات رعايا الفريقين بين البلادين وانني على اتفاق مع سموكم في ان يكون الانتقال في الوقت الحاضر طبقا للطريقة التي كان السير عليها من قبل الى ان يوضع اتفاق خاص بشأن تنظيم الانتقال في المستقبل وان ذلك سيكون مرعيا من جانب حكومتنا كما هو مرعي من جانب حكومتكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

التوقيع

عبد الله بن احمد الوزير

فبعد ان اطلعنا على هذه المعاهدة السالفة الذكر وعلى عهد التحكيم والكتب التي الحقت بها وامعنا النظر فيها صدقناها وقبلناها واقررناها جملة في مجموعها ومفردة في كل مادة وفقرة منها كما اننا نصدقها ونبرمها ونتعهد ونعد وعدا ملوكيا صادقاً باننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكمال الامانة والاخلاص وباننا لن نسمح بمشيئة الله بالاخلال بها باي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كل ما ذكر فيها امرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين .

حرر بقصرنا في الطائف في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف .

ضم جبل الدروز والعلويين الى سورية

قرار المفوض السامي بضم جبل الدروز

مراسلة رقم (٦)

من المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

الى رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية .

لي الشرف بأن أقدم لدولتكم طياً نص القرارين رقم ٢٦٥ ل . ر . بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٣٦ ورقم ٢٧٤ ل . ر . بتاريخ ٥ كانون الاول ١٩٣٦ المتضمنين نقل اختصاصات السيادة على اراضي جبل الدروز واللاذقية الى الحكومة السورية وتعيين النظام الخاص الاداري والمالي لهاتين المنطقتين وهذان النصان هما نتيجة الاتفاق الذي تم في باريز فيما يتعلق بضم هاتين المنطقتين الى دولة سورية وبالنظام الخاص الاداري والمالي الذي استنسب الاحتفاظ به لهاتين المنطقتين وفاقا للمباديء التي حددتها عصبة الامم .

قرار عدد ٢٦٥ ل . ر .

بنشر النظام الاساسي لمنطقة جبل الدروز

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموز ١٩٢٢

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني ٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي

وبناء على مرسوم ١٦ تموز ١٩٣٣

ولما كان قد حصل اتفاق بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان عهد اليه وضع اسس معاهدة تعقد بين فرنسا وسورية

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظا للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٤ بتاريخ ١٤ ايار ١٩٣٠ الى الحكومة

السورية . ويستلزم ايضاً تحديد اساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأمينه لمنطقة جبل الدروز وفاقاً للمبادىء التي حددتها عصبة الامم .

قرر ما يأتي

المادة الاولى — ان منطقة جبل الدروز هي جزء من الدولة السورية

المادة الثانية — تستفيد هذه المنطقة ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق .

المادة الثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على منطقة جبل الدروز دستور الجمهورية السورية وقوانينها وأنظمتها العامة .

المادة الرابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية — السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التي كانت تسري على هذه الامور .

دمشق في ٢ كانون الاول سنة ١٩٣٦

الامضاء (د . دي مارتيل)

النظام الاساسي لمنطقة جبل الدروز

المادة الاولى — النظام الخاص الممنوح في الجمهورية السورية لمنطقة جبل الدروز فيما يتعلق بالادارة والمالية هو محدد في المواد التالية :

تأميناً لتطبيق هذا النظام يقلد كل من المحافظ الذى يعينه رئيس الجمهورية ومجلس ادارة المنطقة صلاحيات خاصة محددة فيما يلي :

المادة الثانية — يعين رئيس الجمهورية القضاة . وبناء على اقتراح المحافظ يعين القائمقامين ورؤساء الدوائر المركزية في المنطقة .

ويعين المحافظ بناء على التفويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الجمهورية سائر الموظفين ويعين ايضا المديرين .

يتولى المحافظ السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا النظام .

المادة الثالثة — يؤلف المجلس الاداري على الاقل من تسعة اعضاء منتخبين وفقاً لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن ثلاثة اعضاء معينين .

ينتخب هؤلاء الاعضاء المعينين رئيس الجمهورية من قائمة يقترحها المحافظ وتحوي اسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس الزراعة وغيرها من اعيان المنطقة .

ينتخب اعضاء المجلس أو يعينون لمدة اربع سنوات . ويجدد كل مرة تشمل موازنة المنطقة على المداخيل التالية .

١ ــ حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من اي نوع كانت المستوفاة من أرض المنطقة والمرخص قانونياً بجبايتها .

٢ ــ المبالغ المخصصة بصفة توزيع قبض الواردات المدونة حاليا في حساب الادارة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الميزانية العامة للجمهورية السورية .

٣ ــ الاموال المشتركة او الحصص التي تدفعها لها الدول او الجماعات العمومية أو الافراد ، وتشتمل موازنة المنطقة على المصاريف التالية :

١ ــ جميع مصاريف الدوائر العمومية في أرض المنطقة .

٢ ــ الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات ادارة الدولة العامة وتوازي هذه ٥ بالماية من مجموع داخل المنطقة العادي .

٣ ــ القروض التي تعقدها المنطقة المعقودة لصالحها .

٤ ــ الرواتب .

المادة الخامسة ــ يحضر المحافظ مشروع الموازنة بمؤازرة رؤساء الدوائر ويعرضه قبل أول تشرين الاول على وزير المالية لفحصه .

وفي خلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظاته على تطبيق قوانين الدولة وانظمتها العامة وعلى تاثيرها في الدخل والخرج . ويبلغه ايضا ملحوظاته على جميع التدابير التي شأنها تأمين التوازن في مالية المنطقة .

المادة السادسة ــ يدعو المحافظ المجلس الاداري في ١٥ تشرين الثاني على الاكثر لفحص مشروع الموازنة . ولا تتجاوز مدة هذه الدورة الخمسة عشر يوما .

ينشر رئيس الجمهورية قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس .

المادة السابعة ــ مشاريع القروض والامتيازات التي تختص بالمنطقة وتقيد ماليتها تحضر وتقدم ويتناقش فيها وتعقد وتمنح ضمن نفس الشروط المخصصة بالموازنة .

قرار المفوض السامي بضم العلويين

قرار عدد ٢٧٤ ل ٠ ر ٠ بنشر النظام الاساسي للمنطقة العلوية .

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على صك الانتداب المؤرخ في ٢٤ تموزسنة ١٩٢٢

وبناء على مرسوم ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ الذي حدد سلطات المفوض السامي

وبناء على مرسوم ١٦ تموز سنة ١٩٣٣

ولما كان قد حصل اتفاق في باريس بين الحكومة الفرنسية والوفد الذي كان عهد اليه وضع أسس معاهدة تعقد بين فرنسة وسورية .

ولما كان الاتفاق المذكور يستلزم نقل اختصاصات السيادة التي كان حق ممارستها محفوظاً للمفوض السامي بموجب القرار رقم ٣١١٣ بتاريخ ١٤ ايار سنة ١٩٣٠ الى الحكومة السورية ويستلزم ايضا تجديد أساليب النظام الخاص في الادارة والمالية الذي تنوي الحكومة السورية تأميناً لمنطقة اللاذقية وفقاً للمباديء التي حددتها عصبة الامم .

قرر مايأتي

مادة اولى — ان منطقة اللاذقية هي جزء من الدولة السورية .

مادة ثانية — تستفيد هذه المنطقة ضمن دولة سورية من نظام خاص اداري ومالي حددت أساليبه في النظام الملحق .

مادة ثالثة — مع الاحتفاظ باحكام النظام المذكور يسري على منطقة اللاذقية دستور الجمهورية السورية وقوانينها وانظمتها العامة .

مادة رابعة — فور ابرام المعاهدة الفرنسية — السورية يدخل هذا القرار والنظام الملحق به في دور التنفيذ بدلا من النصوص التي كانت تسري على هذه الامور .

بيروت في ٥ كانون الاول سنة ١٩٣٦

الامضاء

(٠ دي مارتيل)

النظام الاساسي للمنطقة العلوية

المادة ١ — النظام الخاص الممنوح في الجمهورية السورية لمنطقة اللاذقية في حدودها الحالية في ما يتعلق بالادارة والمالية وهو محدد في المواد التالية .

وتأميناً لتطبيق هذا النظام يقلد كل من المحافظ الذي يعينه رئيس الجمهورية والمجلس الاداري في المنطقة صلاحيات خاصة محددة فيما يلي :

المادة ١ — يعين رئيس الجمهورية القضاة وبناء على اقتراح المحافظ يعين القائمقامين ورؤساء الدوائر المركزية في المنطقة .

ويعين المحافظ بناء على التعويض المعطى له بصورة دائمة من رئيس الجمهورية سائر الموظفين ويعين ايضاً المديرين .

يتولى المحافظ السلطة التنظيمية في المسائل التي هي من صلاحيته بموجب هذا النظام

المادة ٣ — يؤلف المجلس الاداري على الاقل من ثلاثة عشر عضوا منتخبين وفقا لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن أربعة اعضاء معينين وفقاً لطريقة الانتخاب النافذة في الدولة ومن اربعة اعضاء معينين ينتخب هؤلاء الاعضاء المعينين رئيس الجمهورية من قائمة يقترحها المحافظ وتحوي اسماء رئيس غرفة التجارة ورئيس غرفة الزراعة وغيرهما من اعيان المنطقة .

ينتخب اعضاء المجلس او يعينون لمدة اربع سنوات ويجدد كل مرة نصفهم .

المادة ٤ — تشتمل موازنة المنطقة على المداخيل التالية :

أولا — حاصل جميع ضرائب الدولة والرسوم والواردات من اي نوع كانت المستوفاة في ارض المنطقة والمرخص قانونيا بجبايتها .

ثانياً — المبالغ المخصصة بصفة توزيع فيض الواردات المدونة حاليا في حساب الادارة بعد تنزيل المصاريف العامة العائدة لمجموع الدولة السورية والتي تتحملها الموازنة العامة للجمهورية السورية .

ثالثاً — الاموال المشتركة او الحصص التي تدفعها لها الدول او الجماعات العمومية والافراد .

وتشتمل موازنة المنطقة على المصاريف التالية :

اولا — جميع مصاريف الدوائر العمومية في أرض المنطقة .

ثانياً — الحصة الواجب عليها دفعها من نفقات ادارة الدولة العامة وتوازي هذه الحصة ٥ بالمائة من مجموع دخل المنطقة العادي .

ثالثاً — القروض التي تعقدها المنطقة والتي تعقد لصالحها .

رابعاً — الرواتب .

المادة ٥ — يحضر المحافظ مشروع الموازنة بمؤازرة رؤساء الدوائر ويعرضه قبل اول تشرين الاول على وزير المالية لفحصه .

وفي خلال شهر واحد يبلغه وزير المالية ملحوظات على تطبيق قوانين الدولة وأنظمتها العامة وعلى تأثيرها في الدخل والخرج . ويبلغه ايضا ملحوظاته على جميع التدابير التي من شأنها تامين التوازن في مالية المنطقة .

المادة ٦ — يدعو المحافظ المجلس الاداري في ١٤ تشرين الثاني على الاكثر لفحص مشروع الموازنة . ولا تتجاوز مدة هذه الدورة الخمسة عشر يوما .

ينشر رئيس الجمهورية قبل افتتاح السنة المالية الموازنة التي قررها المجلس الاداري .

المادة ٧ — مشاريع القروض والامتيازات التي تختص بالمنطقة وتقيد ماليته تحضر وتقدم ويتناقش فيها وتعقد وتمنح ضمن نفس الشروط المخصصة بالموازنة .

الاتفاق الاخير بين مصر والحجاز

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية

من اكبر دواعي السرور لدي ان ابلغ سعادتكم ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعتزم استئناف ارسال الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة منذ الموسم القادم وسيقوم المحمل المرافق لهذه الكسوة من القاهرة في الوقت الذي كان معتاداً ان يقوم فيه وعند وصولها الى جدة يستقر المحمل فيها ويوجه الكسوة الى مكة حيث توضع على الكعبة المشرفة بالاحتفال اللائق بكرامة المكان ومقام الجالس على عرش الحجاز .

وسيطرز على الكسوة اشارة الى انها « أهديت الى الكعبة المشرفة في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية »

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس الوزراء: مصطفى النحاس

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء بالمملكة المصرية

اتشرف بان ابلغ دولتكم ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية احاطت علماً بعزم حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر استئناف ارسال الكسوة الخاصة بالكعبة المشرفة منذ الموسم القادم وان الكسوة سيطرز عليها اشارة الى انها « اهديت الى الكعبة المشرفة في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل السعود ملك المملكة العربية السعودية ».

ويسرني ان اعرب لدولتكم عن شكر حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لحكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر على جميل نياتها نحو الاراضي المقدسة وعن موافقتها على نزول المحمل بجدة واستقراره فيها وستقابل البعثة المكلفة بنقل الكسوة باكبر الحفاوة في جدة كما ان الكسوة ستستقبل في مكة المكرمة اكرم استقبال وتوضع في مقرها بالاحتفال اللائق بمقام صاحب الهدية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وكيل وزارة خارجية المملكة السعودية : فؤاد حمزة

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل خارجية وزارة المملكة العربية السعودية

يسرني ان أبلغ سعادتكم ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعتزم اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة صرف الصدقات لفقراء الحجاز ولاستئناف صرف فاضل غلة اوقاف الحرمين الشريفين في الاراضي المقدسة وذلك ابتداء من موسم الحج القادم .

وستعين الحكومة المصرية من يتولى الاشراف على صرف الصدقات التي ترسلها وهي تعتزم ان تنفق من الاموال التي كانت تخصصها للصدقات ومن فاضل غلة الاوقاف المذكورة في حدود القواعد الشرعية لعمارة الحرمين الشريفين ولاصلاح المرافق المتعلقة بهما وستبلغ الحكومة المصرية الى الحكومة السعودية ما تضعه من البرامج لاعمال العمارة والاصلاح في حينه تمهيداً لاتفاق الحكومتين على التصميمات الخاصة بتلك الاعمال.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام . رئيس مجلس الوزراء : مصطفى النحاس

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بالمملكة المصرية،

تلقت الحكومة السعودية مع السرور تبليغ دولتكم الذي تذكرون فيه ان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر تعتزم اتخاذ التدابير اللازمة لاعادة صرف فاضل غلة اوقاف الحرمين الشريفين في الاراضي المقدسة وذلك ابتداء من موسم الحج القادم وانها تعتزم ان تنفق من الاموال التي كانت تخصصها للصدقات ومن فاضل غلة الاوقاف المذكورة في حدود القواعد الشرعية لعمارة الحرمين المشرفين واصلاح المرافق المتصلة بهما.

وان حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية لترحب خالص الترحيب بتنفيذ مشروعات العمارة والاصلاح التي تنوي الحكومة المصرية القيام بها ونشرها ان تبلغ دولتكم ان صرف الصدقات سيجري باشراف من تعينه الحكومة المصرية لهذا الغرض.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام.

وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية : فؤاد حمزة

حضرة صاحب السعادة فؤاد حمزة بك وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية

اتشرف بان اثبت فيما يلي القواعد التى اتفق عليها في شأن جنسية المصريين الذين كانوا مقيمين باراضي المملكة العربية السعودية في وقت صدور نظام التابعية الحجازية وجنسية العرب السعوديين الذين كانوا مقيمين باراضي المملكة المصرية في وقت صدور قانون الجنسية المصرية.

يمنح لكل من الفريقين المتقدم ذكرهما مهلة قدرها ستة اشهر لاختيار الجنسية المصرية او العربية السعودية. ويجري الاتفاق على الكشوف النهائية المتضمنة اسماء المصريين في المملكة العربية السعودية والعرب والسعوديين في المملكة المصرية في خلال الثلاثة الاشهر التالية للمهلة المشار اليها.

ولن يترتب على اختيار احد المقيمين في بلد لجنسية البلد الآخر اي مساس بحقه في البقاء أو الاستقرار في اراضي البلد الآخر منذ صدور قانون الجنسية الخاصة الذي يقيم فيه

وغني عن البيان ان المصريين أو العرب السعوديين الذين هبطوا اراضي البلد منذ صدق قانون الجنسية الخاصة به باقون على جنسيتهم الاصلية.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام.

١٨ تشرين ثاني سنة ١٩٣٦ رئيس مجلس الوزراء : مصطفى النحاس

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بالمملكة المصرية .

تلقيت كتاب دولتكم الخاص بالقواعد التي اتفق عليها في جنسية المصريين الذين كانوا مقيمين باراضي المملكة العربية السعودية في وقت صدور نظام التابعية الحجازية وجنسية العرب السعوديين الذين كانوا مقيمين باراضي المملكة المصرية في وقت صدور قانون الجنسية المصرية واتشرف بالاعراب عن الموافقة عليها وهي كما يأتي :

يمنح لكل من الفريقين المتقدم ذكرهما مهلة قدرها ستة اشهر لاختيار الجنسية المصرية أو العربية السعودية . ويجري الاتفاق على الكشوف المتضمنة اسماء المصريين في المملكة العربية السعودية والعرب السعوديين في المملكة المصرية خلال الثلاثة اشهر التالية للمهلة المشار اليها . ولن يترتب على اختيار احد المقيمين في بلد لجنسية البلد الاخر أي مساس بحقه في البقاء او الاستقرار في أراضي البلد الذي يقيم فيه .

وغني عن البيان ان المصريين والعرب السعوديين الذين هبطوا أراضي البلد الاخر منذ صدور قانون الجنسية الخاصة به باقون على جنسيتهم الاصلية وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية : فؤاد حمزة

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء بالمملكة المصرية

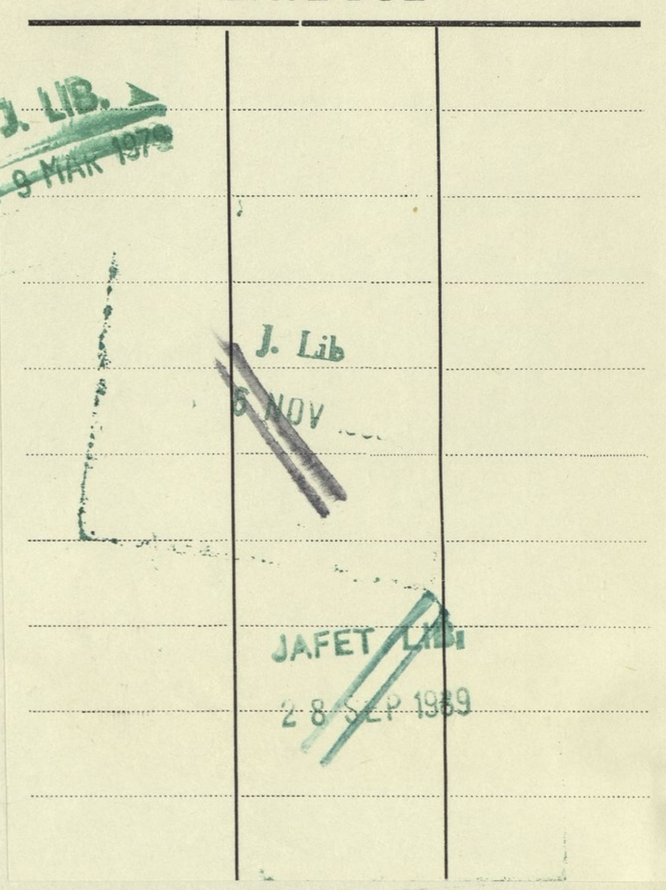
بمناسبة ما أعربتم عنه دولتكم من رغبة الحكومة المصرية في الوقوف قبل دخول موسم الحج على مقدار الرسوم والعوائد والتكاليف التي تقرر على الحجاج في كل عام اتشرف بان احيط دولتكم علماً بان السلطات المختصة في حكومة المملكة العربية السعودية تضع تعريفة مفصلة للعوائد والرسوم والتكاليف المقررة وتعلنها قبل موسم الحج من كل عام . ويسر حكومة جلالة الملك ان تبلغها الى الحكومة المصرية عقب صدورها لكي تعلنها في الوقت المناسب على الراغبين في الحج من رعاياها .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وكيل وزارة خارجية المملكة العربية السعودية : فؤاد حمزة

القاهرة في ٤ رمضان سنة ١٣٥٥

القاهرة في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٦


DATE DUE
J. LIB.
29 MAR 1979
J. Lib
6 NOV
JAFET LIB.
28 SEP 1989